

الاتحادية التي للموضوع مع المحمول وهو منشأ التبرع النسبية للمجموع المركب للموضوع  
 ودفعه بالاحتمال فلا يرد الاعتراض وفيه ان الامر الاحتمالي بمعنى منشأ التبرع النسبية  
 المحكي عنه امر خارج عن القضية فلا يتعلق بالتدقيق كما يظهر بادي نامل قوله  
 كما ينوبهم من ظاهر كلامهم حيث قالوا ان النسبة اذا لوحظت بالاحتمال كانت  
 مستقلة واذا لوحظت بالتفصيل كانت غير مستقلة اذ يفهم من ظاهر ان اذا  
 استقلال وعدمه تابع للملاحظة وليس عند المحققين بل مرادهم ان النسبة ليست ملحوظة  
 في الاحتمال بل ملحوظة منشأ التبرع او حقيقة القضية اعني الموضوع والمحمول حال كون  
 النسبة رابطة بينهما كما هو الحق وواجب عنه حاصله ان الاستقلال وعدمه يكون  
 بحسب الافتقار في الدلالة الى ضم امر خارج عنه وعدم ذلك وقد يكون بحسب  
 والملاحظة بالذات وعدم تعلقه به كذا وان يفتقر الى امر خارج عنه والمراد منها هو  
 قوله فان مفاد قولنا الانسان موجوده لان امكانه في الهلي البسيط انما هي نفس  
 الموضوع حصوله في نفسه عن كونه على حال وصفه اذ ليس هناك حال بها يصح  
 اختراع الوجود لنفس الموضوع في ظرف ما والمراد بشيئ المحمول للموضوع هنا  
 ان يكون للموضوع وجود على صفة او حال بها يصح عنه الحكاية بانه كذا فاما قوله  
 فيلحظ والموجود نسبة الى الموضوع اه لا يفهم اذا اعتبرت نسبة الوجود الى موضوعه  
 او لا ثم للمجموع نسبة اخذ الى متعلقه ويكون الاولى من اثنين النسبتين وجودا  
 فقهية غير تامة في الهلية البسيطة فان قولنا البياض موجود في الجسم موجود على  
 البياض من البليات البسيطة فكيف الاختصاص له بالليات المركبة لا نقول بل  
 لنحو من الوجود اعني وجود الشيء الناعت له اعتبارا ان احدهما اعتباره في نفسه  
 من غير ان يعلقه بالغير بل ملحوظ من حيث انه تحقق الشيء في نفسه فهو محمول بهذا  
 اعتبارا في الهلي البسيط كما في البياض موجودة وثانيتها اعتبارا لغير الصفات  
 بذلك الشيء بالذات واذا لوحظت بهذه الهيئة فيقال البياض موجود في الجسم  
 انه طبيعة ناعية وجودها في نفسها المحل وحيث يكون محمولا في الهلي المركب ففصله في الاله  
 فحق المسكن قوله مفاد العدة مطلقا هو شيئ المحمول للموضوع او نسبة عنه لانه علم  
 من ان يكون الوصف في الوجود في نفسه لكنه للموضوع وان لا يكون كذا بل يكون

وبويدة ما نقل المشتبه من الشيخ ان الاسماء والكلام نظير المعقولات المفردة  
التي لا تفصل فيها ولا تركيب فاستنزلان العقل بالمعنى المطابقين غير مستقلين  
ليس يصحح او ما دل فندبر قوله ارادوا بالافادة تحصيل المعاني بالانكشاف  
تلك المعاني لقصورته فافادتها تحصيل صورها في ذهن السامع ابتداء  
حركاته لقد بقت فافادتها تحصيل التصديق بها ابتداء واما الدلالة  
والاحضار فهو الاتفاقات مرة ثانية والتوجه اليها بعد العقلة عنها لا على  
العلم بوجوهه اذ ليس في المركب وضع غير وضع اجزائه لمعانيها حتى ترتب  
عليه استفاضة العلم بمجموع المعنى فينبوهم الدور بناء على ان العلم بمجموع المعنى  
وبالتفصيل فندبر اعلم ان الهيئة التركيبية دل على النسبة متوسط الوضع  
النوعى بالمطابقة والحركات الاعرابية تدل عليها بالالزام وهي ليست  
من جنس الالفاظ بل خارجتان عن المركب عارفتان له فالعلم بالمعنى  
التركيبى المحض من بالهيئة المحصورة العارفة للالفاظ المحصورة والعلوم منها  
الهيئة العارضة للالفاظ المحصورة لا يتوقف على العلم بالمعنى التركيبى  
المحصر من بل العلم بنوعها يتوقف على العلم بنوعه فلا دور وانما  
عندى آه قال السند قد حسن ان مجرد حصول صورة الحكم  
في ذهن السامع من جنس المنكلم لا يقال له لان المنكلم افادة للمخاطب  
وانما يقال ذلك اذا حصل له الاعتقاد من جنس معاني المركبات الجوهرية  
بكون افادتها لها بمعنى حصول التصديق بها وبصريح كونها عرضا من وضع  
الاختيار ولا يلزم الدور اقول لا نسلم حصول التصديق من مجرد الالاء  
غيار بل بالنظر الى المنكلم من كونه بيانا او وليا او غير ما يصدق  
بحرته فاحر لا يفتد التصديق وانما يفتده الدليل وهو ان هذا قول منكلم  
كذلك فهو حتى بهذا القول حتى وبكسر رجم قول السند مع اليه فتأمل  
فوصيه ان النسبة قد يحصل في الدرس على وجه الاحمال آه هذا في انفسنا  
بلحظة وانما في اشتراطات فلا يحصل نسبتها الا على وجه التفصيل وبموضع  
قوله فالاحمال والتفصيل سواء كان في الدرس او في الاحمال بصورة

المطالب للتصديق ولا بما الحقيقة المتأخرة عن المبدأ البسيطة فلا يدخل في مطلب  
بالاستنباط فانه من باب التصورات ولو لم يدخل فيه بل كان من مطلب آخر وكان  
مطلب بالاستنباط في الحقيقة لا سيما في الالهي لم يعزل القوم لنقوم بالاستنباط على جميع  
المطالب إذ أفهم المعنى من اللفظ كما يحصل من الاسم يحصل من اللفظ أيضا لانه  
أعم مما هو اختياره اذ مرة ثانية فلو لم يكن اللفظ داخل في مطلب لم يكن  
المطلب مقدا على ما عداه من المطالب ولا يصح احتياجهما اليه ففكر فلان عليه  
شي مما يورده عليه ففكر قبل عليه ان ذلك الفهم يحصل من التعريف الاسمي  
فقط اه الا ان في مراد المسند لفهم المعنى ما يعبر عنه الاتفاقات اليه ثانيا اذ لا  
رب في تقديمه على التصديق بالوجود فالفهم بالمعنى الاحتمالي يحصل بالتعريف  
اللفظي كما قد سبق يحصل بالاسمي فيتم البيان ثم لا يخفى عليك ان مراد حال  
بان التعريف اللفظي من المطالب التصديقي ان يجعل فهم المعنى مطلقا من  
التعريف الاسمي فيتم التعليل ولا يدخل التعريف اللفظي في مطلب ما قلنا  
في دون اللفظ المقصود منه التوجيه والاتفاقات لانه بعد فهم المعنى فلو لم  
يكن التعريف اللفظي داخل في مطلب ما ينهم فذلك التعليل ايضا كذا قال الا  
شك ولا نأبرز اذ لم نعلم قال في معنى قوله يمكن ان يكون تقديم الاستنباط  
على سائر المطالب لانه تحول التعريف الاسمي فيه فان في المطالب شيئا  
للتعريف الاسمي واللفظي ومحصل التصديق مما ادى التصديق بحال اللفظ  
بانه موضوع لا معنى له بحال المعنى والبحث عن احوال اللفظ من حيث الوضع  
مقصود في علم اللغة واما احضار المعنى في الدلالة ثانيا سيما كان بواسطة  
اللفظ فقط او مع معناه من احوال المعنى لا في الموصل اليه سواء اللفظ  
لا يصل الى الاتفاقات المعنى من عوارض اللفظ انا نقول الموصل اليه  
لحقيقة هو المعنى وان كان التعريف مراد فيه كما في العصفور والاسد فان  
مدلول الاسد بما هو مدلول لفظة الاتفاقات اليه من حيث هو مدلول العصفور  
واما في المرادف فقط فلو علم ان المفرد الموضوع له هو العصفور لا  
المطابق للفظ المعنى احوال مستعمل بالمعنى غير ان في النسبة نفسها

التركيب المحلى لعقد آه هذا هو المحل عند البعض حيث قالوا ان التركيب المحلى  
خلاف ذلك فتفكرن كما ان التركيب المحلى لعقد آه هذا هو المحل عند البعض  
قالوا ان التركيب المحلى لعقد حصول صفة واحدة للموضوع والمحل يتعلق بهما  
وكان وليس كذلك عند التحقيق كما سباني في بعضهم اذ ذلك انما تصور آه  
بما هو الظاهر من كلام المصنف وهو محذور بعض الفضلاء لما كان محذوراً للتحقيق  
كلامه عن الظاهر وحملناه على هو التحقيق عند شريف المحققين قوله يشاهد بهما مجموع  
الجزئين وهو المحذور والمجل لا يتوهم ان المكنت هو المحذور فيصوره الاحكامية  
اعني العلم بكنه الشيء للمحذور لانه يدعي غير منسوب على النظر لحوار حصوله قبل  
التعريف بل المكنت هو المحذور باعتبار العلم بالكنه وبالصورة الانفصالية التي  
هي امارة المشاهدة فالكاتب هو المحذور باعتبار حصوله بصفة الذهن لمن غير ان  
يكون يشاهد شيء آخر مارة للاخطأ معنى احد اعني العلم بكنه الشيء للمحذور والمكنت  
هو العلم بالكنه للمحذور والتعريف فيها بالاعتبار فتفكرن هذا ما حققه السيد السنجي  
قال عقد الملة والدين في المواقف اوصى السيد السنجي في شرحه ان  
صورة تاكل حرد مارة تشاهد بها ذلك المحذور فاذ اجمعت صوران ولقد  
احد بهما بالآخرى مما قد مارة تشاهد بها مجموع الجزئين وكل واحد منهما  
وهذا هو تصور المشاهدة بالكنه الحاصل بالاكنت في التصور الجزئين وتحد معها بالان  
ومناير بها بالاعتبار فالمعرف للمنهية جميع امور كل واحد منهما مقدم على المنهية وله من  
تعريفها واما المجموع المركب منها الحاصل في الحاصل في الذهن على الوجه المذكور  
فهو تصور المنهية بالاكنت الذي هو جميع تلك الامور نعم قال حديث تصور  
مجموع جميع تصورات محدودة فكل واحد من تلك التصورات محدودة ومجموع تصورات  
محدودة وان لم يجمعها من التصورات بوجوب ذلك المجموع حصول شيء آخر في الذهن  
فهو تصور المنهية اجمالاً لا محذوراً له انما هي الامور ويمكننا وعلى قوله الى  
ما حققناه في مثل فان فهم معنى القطع يجوز ان يحصل آه والتحقيق ان المقصود  
في المقصود يستتبعه مرة فانه من حيث انه مسبوق لم يقم بغيره معناه بغيره  
ان بعد من المطلوب فالذي لعقد المنهية تعريفه لفظاً فهذا المطلوب



للصور  
الانسان الممثل بنفسه في الذهن كما ان العبد المحلى بعينه صورة وحدانية هي  
المخلوط بالجهول وبها يعاقب الاو خان عندهم فالكتب المجهول عندهم هي الصورة  
الاجمالية لا هذا المرتبة على النظر وتحصل عفة الكاسب هي الصورة التفصيلية  
الى ان في التعريف تصويرين تفصيلي واجمالي وذهب لكنه دون الاجمالية التي  
هي نفس المجدود اعني العلم لكنه الشئ له فانه يبين كيف يحصل مع عدم الاطراف  
على حدة فيمكن تحصيله بالنظر ان يلحظ مساوية بالتفتيش من بين المعاني المخزونة  
الصاوية عليه فاذا نظرنا عليها ورنا لا ترشيبا بقيد ما تحصيله يودي الى  
صورة تفصيلية مطابقة للمجدود وغير حاصلة قبل هذا النظر فهذا المجمع المثلث لصور  
مراة لمشاهدة الانسان المجدود والمجل وهذا هو العلم بالكنه للمجدود وهو الكتب  
فالكاسب هو الجوان الناطق الممثل بنفسه في الذهن ومراة لمشاهدة الا  
نسان وانكبت هو الانسان من حيث انه هي وينتف الى هذه الصورة  
التفصيلية الواحدة وبالجملة الكاسب هو العلم بكنه الشئ للمجدود والكتب هو العلم  
بالكنه للمجدود ففي التعريف لصور واحد بالذات للمجدود بالعرض للمجدود والا  
لغات البغوا واحد لكنه بعكس التصور وان جاز حصول المجدود بنفسه البغوا  
العلم بالكنه كما جاز حصوله قبل التعريف لكن ذلك نحو آخر من العلم لا يتعلق  
بالنظر والفكر ومعنى ما جعل قال الشيخ احمد بقيد بالحققة معنى طبيعة واحدة التي  
حصول معنى تلك الطبيعة معنى تفصيليا اي علمها بالكنه لا بكنه الشئ فتقوله طاهرة يد  
اه هذا هو سبيلها القاصي الارموي حيث قال جميع الاخر او الكاسب ليس  
المنية الا انها فابرا باعتبار او قد يتعلق لفظا واحد منها فتصور علمية فيكون  
بناك لصورات بعدد ما يتعلق تصور واحد بجميعها مجموع التصورات المتخلفة بها  
تفصيلا هو المعرفة الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميعها فلا يلزم التقدم  
على نفسه في السبيل سندع المناد من هذا المنارة هو اننا اذا تصورنا كل  
واحد من الاجزاء حتى انتهيت في ذمنا لتصوراتها معا مرتبة يحصل لنا حقيقة  
تصور آخر مغاير لذلك المجموع المرتب متعلق بجميع الاخر او هو تصور الممثلة  
اجمالا هيها لتصورات اجمالها وتفصيلها هي خلافت ذلك فتفكر في كل ذلك

فهو شال له دون المحسوس فيمكن ان يلتفت بالاعلم الى الاخص دون العكس  
فقد رقت ماثل فيه اشارة الى ان التعريف بالمثل لا يجب ان يكون بالافضل بل  
قد يكون بظهور المبائن له للمثابته كحاجتي وجهه زيد كالقمر او زيد كالاسد بل  
ينبغي ان يكون المراد ههنا بهذا المعنى لا ما هو من خبريات الشيء وعلى كل تقدير  
البحس المعروف لنفس المثال مبائن كان او اخص بل انما منه اجماع للمعنى بالمقار  
اليه وليست اخص منه ولا مباينة له حتى لا يجوز التعريف للفظ به فقام له فقد رقت  
فيه لان الاخص لا يصح ان يكمل مرادة لتحقيل علم الاعلم او لانه لغات اليه بحدارة  
كما يظهر بالنظر الدقيق والحق ما حققناه في حاشيتنا على مرثية الاستاذ على سراج  
الموافق لانه فان النوع المركب الرسم التام لا يجذبها فان منع التركيب في  
النوع فرجع به المنع الى منع التركيب في المحدود وقد اعترفتم به حيث قلتم  
والمركب كحد فالمراد بالتركيب بالعلم الانفرادي والاضامي فتفكر في هذا  
الجمول ان الناطق يحصل من ذلك معنى شئ واحد له اعلم انه ليس المراد به المعنى  
هو انما الى كالانسان مثلا فان هذا المعنى يدعي لا يحصل في الذهن الا بتعريف  
العلم بكنه الشئ للانسان كما زعم البعير ان الحد يقيد حصول ذلك المعنى في  
التعريف يحصل صورتان احدهما صورة اجمالية هي بعينها المحدود والآخر  
صورة تفصيلية وهي احد الكاسب له وهو باطل لان العلم بكنه الشئ يدعي لا  
يترك على النظر كيف والحد مرادة للملاحظة المحدود ويجب ان يكون الحد ملاحظة  
الذهن بالذات ومنتقاة اليه بالوصف والمحدود بالاكس بل المراد به المعنى  
النفسي لذلك الشئ الواحد في العلم بالكنه فالحيوان والناطق باعتبار  
حصولها بنفسها يكون مفيد للعلم بالكنه المحدود اعني حصولها في الذهن على  
وجه بصري له ملاحظة ذلك المعنى الواحد الاحجالي الذي هو المحدود فالكاسب  
العلم بكنه الشئ للحيوان والناطق والكتب هو العلم بالكنه للانسان المحدود  
فحصل منها صورة واحدة تفصيلية مرادة للملاحظة المحدود فتفكر في هذا  
كان شيئا نوذ بالله كسائر دوس ههنا زعم بعض المتأخرين ان التعريف  
كالحيوان الناطق مثلا يقيد يحصل صورة واحدة اجمالية هي بعينها المحدود

المادة وعوارضها وهو الشئ الالهى دون ذلك الطبيعى المكلف لعوارض  
المادة فثبت الوجود من حيث انه لها ليس للشخص انه اعلم ان الشخص  
عبارة عن نحو الوجود المنسوب الى الشئ المنحوط واستلزامه الى الوجود  
مبدأ الاستيلاء من بين الاشخاص واما الوجود الالهى المنسوب الى النفس  
الطبيعية المستند الى مجرد العناية الالهية لا يترتب عليه الاستيلاء  
الشخصى بل الى هذا النحو من الاستناد بحسب هذا الوجود متميزة عن سائر  
الحقائق اكدته فاقولهم هذا الحكم مشترك بينهما وبين موضوع الطبيعة  
قال الاستاذ المحقق الشئ المطا الى ما هو ملحوظ بعنوان الاطلاق ووجه  
بالوجه فالجبهة موجود فى الخارج لا مع وصف الاطلاق بل مع عزلها  
عنه وهو يوجد ويتغير بانتفاء جميع الافراد لان وجوده وجود الهى قبل  
الكثرة مخادام وجود الفرد وحفظ وجوده وانتفاده بانتفاء اطماع  
الى انما هو من حيث الاطلاق والعموم الى الذى هو الشئ المطلق  
لا مع وصف الاطلاق فالمطلق الشئ الحكم الاخر وحكم الشئ المطلق  
لان اعشاره شتمل على جميع الاعشار فوله اذ لا ينافيه ذلك الاقران  
آه وذ معنى بشرط لا شئ تحت هذا الاصطلاح عدم كصله بما هو من الامور المحسنة  
له في مرتبة من المراتب فيجوز ان يقرن به من غير ان يعتبر كصله منه كما لو  
في المادة فوله لا انتفاء الحيل فيها لان الافراد الخارجيه باهى حاديه ليست  
تجمله فاعشاره لا يناسب التعليم وايضا البيت الى انما هو انتفاء  
مع الالهية المحسنة فالاعتراف فيه نفس المعرفة من غير تعارض فاطلاق  
الحمد عليه ليس كالمحقيقة فاعلم فوله ايضا بقول السفاير من الحمد  
المحدود على ذلك التقدير يكون صورة كلمته واحدة من فاعشاره  
والاحلاله عطف على المساواة دون في الصديق والتميز الافراد فاعلم  
استنراط المساواة في الصديق لوجوبه وليس استنراطه  
خلاصة الاعتراف اللغوى لا يجوز بالاحق على الاستناد مع خوروا تعريف  
اللغوى فاعلم ولم يجوز مع الاستناد ليعمل وجهه ان الاخص ورد الاعم

مرفصلة فتذكر قوله وبان الامكان الذاتي آه دليل آخر على وجود الطبيعة من  
حيث هي في قوله والخوف في ارتكاب تلك دون هذا يعني خرق الحكم وهو  
امتناع التفكك الطبيعة عن الفرد في نفس الامر ان يلزم لو ارتكبتا بالتفكك  
عنه في نفس الامر بان يرتفع عنه في جميع مواضعها ولا يلزم من الالفكك في لحاظ  
بعضه خرق ذلك الحكم فتشخص اخر غير تشخص اخر بناء على ان التشخص هو  
الوجود او لازمه فاذا كان الوجود ان متغايرين كان تشخص احد همد غير  
تشخص الآخر قوله المنة اما مجردة اى غير متعلقة باليدوة احد لا في الوجود  
ولا في الاستكمال فلا يرد بالنفس الناطقة فنا مل قوله فتفصله ان بيننا  
ثلاث حركات اعلم ان بيننا سلسلة رابعة من الحركات للنفس المنطقية  
الفلكية في التخيالات تركت ذكرها لان ذكر حركة النفس المجردة الفلكية  
في الارادات معنية عن ذكرها لاسنابها بها وكان ذكرها مضممة للذكر  
فنا مل قوله والثانية سبب لبقاء الاولى آه لا يقال ان علته البقاء هي علته  
الحدوث بعينها فكيف يصح كون الثانية سببا لبقاء الاولى دون حدوثها  
لانا نقول ذلك في العلة الى علة دون للعداات فتفكر في اى من الممكنين  
من ذهب الى ان الوجود هو له بسيط اى غير مركب في سبب قوامها من المنة  
والتشخص في الوجود ولا تشخص زائد عليها في الخارج بل نفس الهوية الخارجية  
فلا يلزم من وجود الشخص وجود المنة العقلية بل الكليات من التميزات  
العقلية بالنظر الى المشاركات والمسايات وليست من الاعيان الخارجية  
ويستظهر لطلان هذا القول عن قريب في متغايير بان بامية للجنس الفصل الحاد  
الحيثين كما مر في الجوانب كما مر تفصيله فاصله ان الاجزاء الخارجية على قسمين  
ما هي متحدة في القوام والوجود في الخارج واما التي ما تحت الجنس والفضل و  
ما بينهما ما هي مختلفة في فطرة ووجوده كما هو بوط والصورة وهي متغايرة  
جزاا العقلية بالذات كما حققه السيد السند في سر والحق في عينه  
ما فصلنا في الجوانب فتذكر ان المتغايرة عن الافراد اى في اعضاء العقل  
اعني نفس الطبيعة من حيث هي مع عزال النظر عن متغاييرتها كخصه

ولها ساقط لان لفظ الانسان مثلا لا يحيل غير كريد اذا كان علما مشتركا فانه  
بالثبته يكون من قبيل الثاني فافهم من سادى من مكان بعيد او كلام ذلك  
البعض في المفردين اذا اجعلنا جملتين و ساط الاغراض على اخذ النقيضين  
فقيتين وابن ذلك من هذا فصار ارتفاع النقيضين مع مطلقا سواء كانا  
مفردين او قسيتين ويقتض اجتماعهما في جميع المواضع حتى مرتبة المجهول اذا  
لعدم الذي هو نقض الوجود بمعنى رفعه المحض في قوة السلب البسيط و  
مصادقه نفس المنهية اذ هو ليس من العوارض له فلا يسقط الاغراض بغيره  
ان الاغراض على اخرين الاول ان نقض كل شئ رفعه بما هو رفع بل اعتبار  
نبوت الرفع في نفسه او بشئ والثاني ان اعتبار الحمل يخرج المحمول عن  
كونه نقضا فارتفاع النقيضين بما هو نقضين لا تكون الا ما ان يكون نقض  
الوجود وسلب ذلك النبوت معاد هو يستلزم صدق سلب ذلك  
السلب معاد هو اجتماع النقيضين وجواب الاستدلال على اعتبار  
الحمل وسوما لا يدخل له في اعتبار النقيضين وبالجملة اذا اعتبر الحمل فلا  
اغراض ولا ارتفاع النقيضين والا فلا اغراض فافهم فاما قوله كما  
سبق التلويح اليه فانه ان النقيض حقيقة هو الرفع الصريح وفي قاعدة  
التكرار سابقة فالنقيض الحقيقي للعدم عدم الوجود ونعم هو من  
لوازمه فتفكر في شئ يكون ذلك في قوة السالبة المحول يعني ان السلب  
الثاني ليس في قوة الموجبة السالبة المحول حتى يكون الاول الى سلب  
السلب في قوة السالبة السالبة المحول بل هو ما يوجد على ان يثبت  
سلبية في العقد السالب ثم يرد عليه السلب فمذ السلب يكون  
رفعا للعقد السالب كما في قولنا ليس زيد ليس كذا في الامكان  
لوازمه فتفكر في مرجعه رفع العقد التحاليل لانه لا يمكن له منضم  
محصل معتبر في انفسها بالمعقودة العجز لا يرد به ولا يحاط به ولا يقسم  
المعبر بهذا الاعتبار والمعتبر بالمعنيين الاخرين وبين اجتماعهم ان النقيض  
نفس الانسان مثلا من غير ان يخط اعتبارا آخر لا يميز بينه وبين غيره

نقطة

باعتبارين لان هذه الملاحظة باعتبار انها ملاحظة نفس الهية فقط اي لا يلاحظ فيها  
اصلا حتى الملاحظة طرف التعريف لكونه عن جميع ما عدلها فيصدق سلب الكل عنها و  
مصادق في السلب ان ما عدلها ليس ملحوظا في هذا الملاحظة لان معنى ذلك ان  
باعتبار ان الهية موجودة في هذا الملاحظة ومنفعة لفقد قصر الملاحظة عليها بوارض تحفظ  
بغير الطرف في الواقع ملحوظ بها معنى ان العقل اذا لاحظت الهية لموجوده  
في هذا الملاحظة وجد ما تنصف بها فبذلك الملاحظة طرف للملاحظة والتعريف بالنظرين و  
الا اعتبارين فتفكر في الثانية اعتبارا من حيث هي هي بمعنى ان يكون التسمية  
شرحا وعنوانا لا عسار والملاحظة دون الملحوظ معنى ان ملاحظتها يكون من  
حيث هي ملاحظة الهية الملحوظة ولا يكون ملاحظة الخلق والتعريف فيكون ان يكون  
معها ملاحظة الوجود متلا فلا ينافي في كون هذه الملاحظة ملاحظة الهية وان لا يكون  
معها شيء ففي هذه الملاحظة ايهام اجتماع النقيضين لانه يمكن ان يتوعدا  
عسار انسان كانت ليس كتاب كما ان في اعتبار الاول ايهام ارتقاها  
فبذلك الاعتبار هو المقسم بجميع الاعتبارات فتفكر في الثانية لان يجعل العموم قيد  
ا كما ان لا يكون العموم قيدا له في المصادق والملاحظة بل في التعريف والملاحظة  
حاصله ان يلاحظ معها كونها من حيث هي هي وصحوا بهرود ملاحظة عمدها  
لان حيث الشمول والالتحاق على اجزائيات كما هو المعبر في المحصورات  
فوله فيها انما هي المحكي عند والمعتبر عنه بل في الحكمة والتعريف لهذا يجعل  
هذا الاعتبار احص من الثانية بحسب الاعتبارين الاول فافهم في هذا  
اعتبارات كالمشروع بما هو مشروع والمشخص بما هو مشخص ونحوها قال الشيخ في  
الذي هو شرط التجريد عن المتنوع بما هو متنوع والمشخص بما هو مشخص وهو  
لا بشرط شيء بالقياس الى غيرهما حتى المتنوع والمشخص لا من تلك الحيزية  
شيء في قولهم الجوان لا بشرط شيء حيث لا بشرط لاشيئ مادة قائل ان اذا  
اقصر الملاحظة على نفسه فقط بان يوجد الهية من حيث هي هي ويجعل الطرف  
متعلقا بالهية فشرح البيان مرئها المقدمة على جميع اعتباراتها ورايتها  
باعتبارها كونه في المتنوع الهية الدالة انه اعلم ان الاحتمال

المجول عنه فورا جاب عنه آه توصيه ان هذه الامور لا انقضت بالقطع فلا يمكن فيها  
وجود بالانسابى معنى التمس تصديق قولنا التمس فيها تمتع ويكتب فيهم التمس  
ليس ممتنع والا دلي في تقرير الجواب ان قولنا التمس فيها تمتع ان اعتبر على سبيل  
الاجاب بالغير التي صدقه مسلم ويكتب سالتة وان اعتبر الاجاب الخارجى او ابقى  
على سبيل البت فلان صدقه لان الموضوع معدوم خارجا وفي نفس الامر ذلك  
الامر لم يثبت لبرئته موجودة بصور مغايرة فيها بالفعل فتصدق العقد بالسالتة  
الخارج او الحقيقة فتفكر في الحيل ان اللزوم انه جوارب مبنى على الفرق بين  
ما يحكم عليه باللزوم وبين ما هو لزوم فان الاول ملحوظ فعدا بالفعل وله وجود  
في نفس في لحاظ العقل وحاشاه لمحو طنان تبعا فهو ليس لزوم شئ بشئ بخلاف الثاني  
فانه ملحوظ تبعا وحاشاه فقد افهم معنى رابطى غير مستقل بالحاط فهو لزوم بين  
شئين ولا يرد عليه انه يلزم ان يكون تلك الموضوعات الغير المناسبة  
المحظية بالقطع اعتبارا لموجودة بالفعل في المبادى العالية لا بها خزانة  
للمعقولات وقيامه العلوم على النفس لان وجودها فيها على الوجه الاعمال بال  
اعتبار نشاء اشتراطها كالف للاخرى والقياس قدس وقد يحاب بان تلك  
اللزومات آه وهذا جوارب غير منظور فيه الى الاعتبارين المذكورين في الجواب  
الاول بل كينفى فيه لصدق الحكم عليه بصحة اشتراطه عن موجود بالفعل وهذا  
قال معلم الحكمه اليونانية انه وان لم يركب شططا فاصحا لكنه لم يستعمل ان اللزوم ما هو  
صحيح الاشتراح عن الشئ لا يعلم ان يقع محكوما عليه لانه بذلك الاعتبار معنى رابطى  
غير مستقل بالحاط وانت خير بان تحصيل الاعتبارين انما يحتاج اليه في الحكاية  
قوان الحكمى عنه قال الجوابين واحد فتفكر نه بر قال الا وسناد الكلى العقلى بر  
الكلمة كالانسان الكلى لصدق على الاثبات الرومى والاثبات الرومى  
الكلين وغيرهما أى ملحوظ بهذا أى ملحوظ الجوابين فى وجهها اليهم  
كحسب اعتبارها أى أى خلط الخواء لا ينفى بهذا الاعتبار بمحصله بالفعل فى الوجود  
لا اعتبار حسبه ايجابية ليقينه للطبيعة معبره فى مفهومها كحسب الحكاية وما الحكمى عنه  
حيثما يذكر الممثل هو المظهر الذى يقال له الفرد والشاى فانهم لم يظهروا للمظهر



لذات وجودها المتأخر محتاج اليه لا مجرد كون المقتضى محتوياً به حين الاقتضاء لا تنزوا  
العلته النامية لا يتقدم على المعلول بحسب الوجود بل بحسب الوجوب لان المعلول لا ينقطع  
وجوده عند وجود العلة النامية بل يكون معها في الوجود وكذا حقق المعلم للمعلمية  
في بعض فوائده فتفكر في فضلها عن ان يكون موثراً لان حال العدم حال بطلان الوجود  
وليس بينهما كما ان حال الوجود حال فعلية الذات في حال العدم لا ذات ولا تأثير ولا  
قوله وعن الوجود لانه من الصفات الزائدة عندهم ومعداه وانه تعالى من حيث  
اقتضائه للخطبة فتوجيه المصوح بان نبوت الوجود له تعالى على تقدير زيادته يكون  
صرفاً غير مستند الى علة اصلاً غير مرضي عندهم فلا يدفع الاشكال عندهم قوله  
بالمعنى الشايع الى العوارض المعلولة لنفس المهيبة بشرط الوجود او لا بشرطه على اعتبار  
القولين ثم انه لا يسجل آه لان افادة الوجود عبارة عن افادة القوام والتقرير فان  
مصدره ومطابقه حقيقة فهو من حيث لا يستلزم اه لان مصدره الوجود هو نفس  
نفس الشيء وقوامه فالشيء المتقرر بنفسه موجود بنفسه وما يتقرر بحملها على اياها فمصدره  
الوجود عليه محتاج الى حشيه الاستدلال الى اجماعه لا تقتار نقره وقوامه اليه لان  
الوجود مخصوصه محتاج الى التقيد او التعليل تلك الحشيه نفس ذرة المنفردة مطابق الوجود  
من غير افتقار الى امر اخر انما هو او انتزاعاً فتفكر في لم يتحقق عند انقطاع الاعتبار  
او الاعتبار لا يتحقق الا باعتبار الفعل فالحال يعتبر العقل لم يتحقق وعبار العقل ليس  
لفروري فمجرد عدمه فيندم اللزوم فلا يكون اللزوم ملزوماً ولا اللازم لازماً وبسبب  
قوله جواب سؤال مقدمه والفرق بين الجواب عنه بان المنع هو التام معنى ترك  
الامور الغير النسانية بالفعل والحائز الواقع الى بالسلب عنه الانتفاع هو التام معنى  
ترك الامور الغير النسانية بمعنى لا تعقب عنه عدمه فهو متبوع الايجاب غير متبوع السلب  
فتفكر في تقرير انكم اعترفتم به وقد يفرز السؤال بان انقطاع السلسلة بانقطاع  
الايجاب لا يستوجب صدق المدعى وهو ان التام فيها حائز وواقع او غير واقع  
لعدم الموضوع في تقرير الجواب بان الدعوى وهو ان التام فيها ليس صحيحاً لا في  
والفرق بينهم من قولهم التام فيها ليس صحيحاً ان التام فيها يتحقق مع انتفاء الاستحالة  
عنه فاجاب المصنف بان صدق السلسلة فيها لعدم الموضوع لا بوجوده مع سلب

الذاتية لان الممكن لذاته لا يقيد امتناع العدم كما سبق تحقيقه في اوائل الكتاب  
وله الدورام الذاتي اي ما يكون متساو الذات كما في الذاتيات واللاوازم  
الذاتية. حيث اهو الحق في احكامه عن المصنف بقوله والتحقيق على ما ذهب  
اليه الشيخ ان مصدر اقباؤه قال الا وسناد في حاشيته على شرح الهند لمحقق  
الدواني ان المقضي والمستلزم يجب ان يكون له وجود كما يشهد به الضرورة  
كيف وانما المهيئات انما هي باعتبار وجودها ولعل مراد الشيخ عدم غلبة  
احد الوجودين على التدين لا مطلق الوجود وقال المحقق ان جعل اللزومات  
لغلبة جعل اللوازم معنى ان الجعل الواحد يغلب او لا بالذات باللزومات و  
تأنيها بالوهم باللوازم ولا يخفى ان وجوب كون المقضي موجودا حين الاقتضار  
لا يستلزم مدخلية الوجود فيه والغلبة في الجعل يصح على تقدير اقتضائه لنفسه  
بلا مدخلية الوجود ايضا اذ لا معنى للجعل في الامور الا شرعية الا جعل  
اشرعها ولوازم الهيئة من حيث هي من الاشرعيات كما حققه الاله  
وسناد وغير من المحققين فنقول لانه يكون الهيئة موجودة على تقدير العدم  
ايضا يمكن ان يقال اراد الشيخ مجال العدم مرتبة قوام الهيئة المتقدمة على الوجود  
لانه مسلوب عنها في تلك المرتبة فلو فرضنا اقتضارها للوجود في تلك المرتبة  
والمقضي والمؤثر يجب ان يكون بالوجود حين التأثير فلزم ان يكون موجودا  
في تلك المرتبة المتقدمة وهو موجود بالضرورة في اصل جواب الشيخ والمعام واحد ولا  
يورد النظر ولكن الامام ان يمنع وجوب اقرار المقضي بالوجود في مرتبة الاله  
تقضاء مطلقا وانما هو اذ كان للوجود مدخل فالقدر الضروري على تقدير عدم  
مدخلية الوجود تقدم المقضي على الاثر بنفس قوام الهيئة فقط فيبقى ان يكون الوجود  
متاخر او الحق ان المقضي هي الهيئة الموجودة ولا معنى لمدخلية الوجود والاوجب  
كون المقضي مخلوطا به حين الاقتضار والتاثير اذ لو لم يوجد لم يكن الاقتضار  
كيف ولوازم الهيئة انما راد ما يترتب عليه الاثار وهو الوجود هذا ما افقاه  
استادنا السيد المحقق مير محمد زاهد في حاشيته والشيخ والمعلم يقولان مدخلية  
الوجود بحيث لا يشتران بها الا ان يقال معنى مدخلية الوجود ان يكون له تقدم با

بين الانسان والفرس كالاشئ مثلاً فانه يصدق على مجموعهما مطلقاً اذ لا يفتقر  
الامتناع حتى يختلف حاله بختلاف المضاف اليه فمما عليه حاصله ان الامتناع  
آه يعني ان الامكان كل مركب لذاته لا يصادم امتناعهما بحسب الواقع والامتناع  
لا يضر في اجتماع الامتناع لذاته اذ الاجتماع امر والمجتمع امر اخر واقفارا  
جتماع الى الغير على تقدير الوجود الغرض لا يضر في امتناعه لذاته فالتكرار  
لا يستلزم الامكان الذاتي في نفس الامر فبذلك الامكان لا يخلو عن الامكان  
ذاتي في المؤلف بالنظر الى سجع التاليف مع غرض اللحن عن خصوصية الاجزاء  
وهو لا ينافي في الامتناع الذاتي في نفس الامر بل يحافظ خصوصية الاجزاء فمما عليه  
فتحة الاستلزام يحافظ علاقة العلية الى علية عدم الواجب للارزاق لعدم  
الاول الملزوم بحسب ذلك الغرض فاللزوم يستند الى اللزوم ووزن  
نفس الملزوم فتفكره فليها حكم المبنية لان لوازم المبنية امور انشائية  
العقل عن نفس المبنية المنفردة من حيث اقتضائها لها بنفسها فبقوتها  
تكون قوتها انما ينشأ من المبنية التي هي منشأ لانها انشائية ولذا قيل ان جعل  
اللوازم بعينه جعل الملزوم لان الانشائيات مجعولة بجعل منشأها  
يجعل اخرها حكم المبنية فلو اد الى نفس تلك اللوازم كعدم الواجب للارزاق لعدم  
العقل الاول فانه وقبل عليه ان الثاني مغلطة فالبه نصير الطوسي عليه السلام  
قوله فلا يكون جمع احاد السابغ اعني المجموع المركب من الاثنين وكما هو  
وحدة من الواحد بين قوله مستند الى العلة اي ما يخرج عنه فلا يقتضى  
لذاتي فمما ان ما يغير الاشئ آه اي ما يحتاج مصدره الى حمله عليه الى زيادة  
على حثية الذات لان ما هو مصدره منشأ انشائه نفس ذات ذلك  
الاشئ ان يكون عينه عند الحكم كوجود الواجب تعالى والامكان  
الذاتي لو اراد المصنف بقوله او ضرورة مانع الاحوال لم يستقيم قوله  
كوجود الواجب تعالى عند المتكلمين لان وجوده تعالى عند مقتضى ذاته و  
مصدره حثية الاقتضاء من تعارض نفس الذات من غير مد عليه الوجود مطلقاً  
فانهم لما منع ارتفاعه لان الضرورة ما دام الوجود مستفادة من الضرورة

في الوجود ايضا باعتبار كمالها من حيث ان فيه باعتبار على فخر المحققين و  
بيننا ايجاب وتركها خوفا من التطويل واعتمادا على فهم الاذكياء وله  
اقول هذا مبني اه ومن بيننا قوههم معنى قول الشيخ وجود الاعراض في نفسها هو  
وجودها لما لها ان وجود العرض بعينه مرتبة لمحلته واتحاده معه معنى نبوت المختص  
بمحلته بالاشياء والعينه وقد عرفت بطلان فتايل قوله في المقدمة المذكورة في  
الحاشية القديمة اه قيل عليه لا نعم هذا الكيفية فان كل جزر لزيد مثلا يصدر  
عليه انه جزر لزيد ولا يصدق على جميع الاجزاء انه جزر لزيد واذ نقول  
في الواحد الحقيقي بمعنى ما لا تعد وفيه اصلا لا كسب الاجزاء ولا كسب الاوصاف  
والاعتبارات فان الكثير من افراد لا يصدق عليه واحد بهذا المعنى وانت جبران  
هذا المقال غافل عن قوله وعلى الكثير تفيد الكثرة والاستحالة في ان يقال  
جميع الاجزاء مع قطع النظر عن البنية الاحتمالية انه اجزاء كثيرة وكذا جميع افراد  
الواحد الحقيقي لو فرضت انها احواد حقيقة كثيرة ومطلق الجزء والواحد  
شبه له صادق عليه ايضا فتايل قوله فلا يلزم ان يكون شئ واحد فصلان  
اه والمطلق الصادق على الواحد والكثير على السواء يجوز ان يكون له  
فصول كثيرة في ضمن الكثير وفضل واحد في ضمن الفرد الواحد له فلا يكون  
واحد حقيقيا على انه يحيل في مجموع الفضل فضلا واحدا للمجموع واليه اشار المصنف  
في المحل له ولعل رجعه ما يقلم اه والفرق بين مجموع الانسان والفرس  
مثلا وبين المجموع المركب من المادة والصورة مثلا ان الحيوان ذاتي للمجموع  
الانسان والفرس ومضاف الى نفس ذات ذلك المجموع فيصدق عليه مطلقا  
واحد اكان او كثيرا بخلاف مفهوم العلة بالقياس الى مجموع ايجادها والصورة  
لانه امر اضافي يصدق على كل واحد من احواد علة وعلى الكثير بما هو  
كثير بالقياس الى المعلول فاذا اجموع المادة والصورة من حيث  
الوحدة يصير معلولا تعرض له اضافة اخرى وهي العلوية بالقياس الى  
ملك الاحاد دون العلوية فلا يصدق عليه العلة بهذا الاعتبار بخلاف اذا اجموع  
من حيث الكثرة وهكذا اذا وقع موضع الذات وصفها في عارضا حقيقيا شرا

في الوجود وقد توخينا ايراد محموله كالجوهر الذي هو الجنس العالي مأخوذ من الهوى  
الاولى كما ذكرنا في الحاشية السابقة المأطولة والفصل من الصورة لا معنى ان  
الهوى يتكامل ببعضها جنس الصورة فصل باعتبار فان الجوهر الجنس  
في الجواهر بدون الهوى قولهم ان الهوى جنس باعتبار اخذ لا لشرط شيء  
لا يتلوا عن ضرب من المسامحة ولكل الصورة والفصل بهذا الحق معلم الحكمة  
اليمانية في بعض كتبه وتلميذه في اسفارهم فبين تلك الاخبار في الحقيقة  
عموم مخصوص مطلقا ولا يخفى انه لا كان كل منها اعم وخص من وجه من الا  
خر فلا وراحت منه تقوم من كل منها بجهة غير جهة تقوم منه اخرى منها  
كانا متحدين واما فكل من الجهتين بقيد تقومها والا فحصل هتان شيئا  
مع اتحاد ذاتياتهما الاخوذة لا لشرط شيء ولا ايضا اذ كفت لتقوم اليه احد  
الجهتين بخصوص من كل منها يلزم الترجيع بالارجح او تقومها باحدى الجهتين  
بخصوصها ليس في من تقومها بالجهة الاخرى من كل منها فتقد بدقة النظر  
حيث جوزوا كون فصول الجواهر اعضاءا والحق التركيب الحقيقي الاتحادى لا يتصور  
منه جوهر واحد والا يلزم ان يكون الشيء في مرتبة منه مستقيا عن الموضوع  
ومفقر الاله معادس وظاهر المطلق قدما التركيب الغير الاتحادى كالتركيب  
من الهوى والصورة عند من زعم انها متساوية في توار وجودها من غير ان  
بينها اتحادا بحسب الوجود في شيء من المراتب والاعتبارات فلا بد ان على  
انشاء من الجوهر والعرض لانها موجودان متمايزان كالهوى او كوز  
ان يحصل بالتمام احدهما الى الاخر غير غير تمامهما ولا يلزم الاتقان الا  
استغناء الشيء واحد في حقيقة وفي مرتبة ما به اوله ليس ببعضه منه واحد  
محمول يحصل واحد ومنفردة بتقارروا بعد وفيه انه يلزم منه وجودا مركبا حقيقى  
في جميع المولف تحقيق الجوهر والعرض احوال فيه فيكون الثوب لا يبين مركبا  
حقيقيا فندبر فالحق انما العرض فيقضى وجوده الالهى الذي له في حد نفسه  
من حيث هو هو الى الجوهر كما انه يفتقر الاله من حيث وجوده الشئ فلا يكون  
صورة لان الهوى يفتقر اليه في وجوده وتكملها فيجب ان يكون متحد من

اخر فاكتفان مما يغاير بحسب التخصيل والوجود فذلك المعنى ليس فصلا له بل عرفا  
خارجا عنه واكتفان المفارقة بينهما باعتبار الالهيان والتحصيل كان فصلا فذا هو  
الفرق بين الفضل والبس فضل فاما قوله فيقتد ان ما هما متمايزان اه اعلم ان  
السيولي بحسب ما بينهما وجودا ما خذوة وحد ما معنى لا يبالا يحتاج في تبيينها  
الى شئ اخر حتى اذا ضمن الالهيان صارت منه اخرى بعلة غير الاولى في شئ  
حد نفسها منه كاملة نوعه متخلفة في شخص كلف الجنس فانه منه ناقصة يحتاج في  
تبيينها الى امر اخر فاذا ضمن الالهيان ذلك الامر لا يصير منه اخرى غير الاولى فانه  
التحصيل تعيينا لا تغيرا فلا يكون الجنس نفس السيولي واكتفان تشاركين في وصف  
الالهيان لكن في نحو الالهيان متمايزين لان السيولي مختص بهم والجنس منه مبهم  
الفضل ان اخرا الشئ معنى ما يتركب منه الشئ اما اخرا بحسب جوهر المنة مع  
عزل النظر عن تقومها ووجودها في الاعيان وهي الالهيان في قوام جوهر الحقيقة  
بما هي في مجموعها بحسب طبائع مرسله ومضى فمع تلك الحقيقة وبعضها مع  
بعض ذاتا ووجودا في الاعيان والاوان غير لحاظ التعيين والالهيان الذي  
هو طرف المخلط والتغيرية باعتبارين وتخييل ان يكون تلك الاخر اختلافات تباينة  
بالنوع او مختلف بالجنس بل بعضها منه ناقصة ومبهم في حد ذاتها ويسمى بالجنس  
وبعضها متضمنة في حد ذاتها وتتم لها في حد ذاتها ويسمى بالفضل وسما جران  
عقليان محققين الملائمة واما اخرا تدخل في تقومها في مرتبة الوجود الى  
يكون تقوم الحقيقة المركبة منها في وجودها ويسمى اخرا وجودية ولقد هما علم  
بالطبع كما لا نوع الالهيان المركبة تركيبا طبيعيا من العناصر والصورة التركيب  
به ذلك الحسب الطبيعي الموقوف على السيولي الاولى والصورة البسيطة جرمية ونوعيته وهي  
من الموجودات العينية بحيث تتحصل منها وتقوم بحسب وجود جسم طبيعي وهي تمايزة  
الذات الوجودات لانها انواع بسيطة كل منها متضمنة ما بينها لكن بعضها  
الهيان حسي بالقاس الى البعض في مرتبة الوجود بحيث لا لا بشرط شئ فهي متخلفة  
بالاخر والحق في ضرب من اللحاظ فالماودة تنفصلت والصورة فصلا في متخلفة  
في ذاتها غير متضمنة باعتبار التباين الامور الالهيان بجلها احدى احوالي المتما

فروم هذا الحكم لعموم الذاتى اه اى الامرات ثابت للخاص والعموم متعلق بالعام  
مطلقا في مرتبة المحل والحقايق فلا يمكن الذاتى اه قال المحقق الدواني قد  
يؤخذ الا يمكن الاستغناء عن الدليل بلا اعتبار وجوده في الخارج بانه متى  
حدث شئ بعد ما لم يكن فيجب ما يكون هناك تغير وليس تلقاء الفاعل بل من  
حاجب المفعول والتغير في المعلوم الصرف مع فلا بد من امر قابل لذلك ثم  
قال ولك ان تزام التغير من تلقاء الفاعل لا يستلزم ذاته وصفاته الحقيقة  
بل بان يصير فاعلا بالتمام امر حادث اليه فيكون هو معه علته تامة للحادث  
من غير ان يستلزم مادة مستعدة له فتأمل او ما من منه في حقيقة الوجود  
اه ولا يلزم منه كون المجرى ما ويا اذا لاواة التي هي الجنس بشرط لا غير الهوى  
كما حققناه سابقا واما الامور الاختيارية الانتزاعية كالوجود مثلا فلا كلام  
فيها واما الكلام في الحقائيق الموجودة او بالعدم فليزم اجتماع التخصيص في  
الكلام في سيطرة الوجود بالمطلق والتزويد من الصاف اجزائه بالوجود  
المطلق او بالعدم المطلق لكونه موجودا وذهبا تصديق عليه الموجود المطلق  
فعلى تقدير كون اجزائه معدوما مطلقا تصديق عليه المعلوم المطلق بالعدم  
الاخراد فليزم اجتماع التخصيص المستحيل فتفكر بناء على التلازم بينهما واما  
معظم الحكمه الهائية في التقديرات البس كالمعتقد من عن اجزاء كسب كتحليل  
المفصل فانه يتقدس تاما عن اجزاء كسب الوجود وان لم يلزم التلازم  
ربما يكون الشئ بسيطا في الوجود وهو من المركبات العقلية فزاده بالسيط  
والمركب غير ما اردناه اذ البسيط قد يطلق اطلافا مستويا على ما لا مركب  
من الاجزاء المتمايزة في الوجود والمركب بخلافه وهذا النحو من التركيب ينقص  
بالايمان كما حقق في موضعه كما يدل عليه البرهان اه فان قلت البرهان  
انه يدل على كون الوجود نفس حقيقة ما تحته من الجزئيات ولا ينافي ذلك صدق  
على اجزائه الذنبه ما يعبر من قلت لان الوجود من الامور السالبة لجميع النعمان  
كانت اجزائه من جزئياته المستدرجة تحته فتأمل من حيث انه يحصل و  
يقترنه اه قال الصدوق الشرازي في استخاره كل معنى اذا اجزاه معنى اخر



جنس و مادة عقلية لجواهر كلها باعتبار من متى مع السوي الاولي التي هي مادة  
خارجية الاجسام لانها جوهر محض له قابلية في الوجود ولذا كانت مأخذ الجنس  
العالم في انواع الاجسام فلها اقسام جنسية بالقياس الى الصور المتنوعة التي هي مأخذ  
الفصول في تلك الانواع فلا يلزم كون الجنس احض من العقل ولا المساوي بينهما كما  
قوهم من القول بانها اوليوليات في معنى الجوهرية المستعينة واستراكها في  
الصورة الجوهرية الواحدة فالمادة بما هي مادة مشابهة للجنس في الارحام والا  
مكان متحدة بحسب انها وكذا الصورة والفضل وهما نوعان مختلفان من  
السيولي شحض من نوع محض فيه واما اتحاد الجنس والفضل جعلاً ووجوداً فمختص  
باجناس التسايط الطبيعة دون المركبات الطبيعية ولوترنا عنه فنقول با  
تخاذها في المعين باعتبار دون اعتبار ولا محذور فيه والسران الجنس  
في المركبات الطبيعية في انفسه باعتبار اخذ لشرط لا شيء نوع محض في الوجود  
وحسب اخذه لشرط شيء بالقياس الى الصورة المنوثة بصيرتها بينهما باعتبار  
تخللهما بصيرتها لانواع الطبيعة كالف الجنس في البساط الطبيعة فانه في  
نفسه مبنية ناقصة وباعتبار اخذ لشرط ما بصيرتها عاكفها في نحو من الملاحظة  
دون الخارج فلا يفارق الفضل كشيء من المرات في الوجود غير لحاظ  
المعنيين والابهام عما حققه محض مرام المساكن ففكره لا ينبغي لنوع الا  
اه ذهب مدركه فحين وانما عه الى استواء السوي والصورة في القوام  
والوجود مطلقا الا في لحاظ المعين والابهام فلا صرف عنده بين الجنس و  
الفضل في البساط والمركبات الطبيعية ورواه المحققون كما بين في كتبهم ويمكن  
الجواب اه وذا الجواب لا يتم على الاصل المشابهة لان رسلوا وانما جوهرا  
الى ان علمه تعالى بالكمالات انساني لا حضوري وقد دلوا من قبلهم على  
ركبته كما يظهر لمن تتبع كتبهم وما ذكره لانه شحض مع كونه جزء للشخص الوجود  
ولقد اذا غير ايقنا ان لا يعني عليك ان اعتبار القيد كلف حصول التميز والتغير  
فاستبار القيد مع مجرد محض الفردية اذ ساطها طبيعة القيد واما القيد باله  
تقييد فانما يقوم حقيقة الحصة دون الغرض في بلوغ اعتبار القيد في الغرض فاعلم

وبكذا في كل مركبة تركبا طبيعيا وماخذ الجنس المادة كمان ماخذ الفصل الصورة  
فكلهم مثلا مراتب متعددة في الواقع بحسب كبرية بترتب عليه اثار اخرى وبقي بعد فاني  
في هذا المرام مستحقة ان شاء الله تعالى في الجواهرية لو كانت هناك حشية كما  
في لوازم المهيئة فان حشية اقتضاء اللزوم في اللوازم تقوم مقام المتاصل من حيث  
ترتب الثار عليها وكذلك اعدام الملكات فان القوة الاستعدادية التي هي  
في الموضوع نائبة عن ساب ما عليها وله على ان مادة الاسطوانات اه وقد  
لني ان السبيل الاول للعناصر والافلاك في نفسها فابنة لكل صورة تهيئة  
فلكية كانت او عسقرية وتختص الصورة ببعض المواد دون بعض حاصل  
اسباب خارجية واستعدادات لاحقة وان السبيل الاول كلها كالتقسيم  
الجوهرية التي هي معنى حشية بمتحدة بالذات وانما اختلافها في عا حجب الفضول  
المفوتة المحصلة التي هي سادها الاستعدادات فالجوهرية بمعنى الجنس  
مشتركة بينها وبين الجواهر المجردة ما توجد في انواع الاحكام من مواد  
متحدة معها في القوام والوجود فان قبل الجسم شتمل على المادة والصورة  
وكلاهما جوهران عندهم فليس اخذ معنى الجوهر عن المادة اولى من اخذ  
من الصورة لاستواءهما في نفس الجوهرية قبل ان لكل منها هيئة بسيطة  
مركبة في العقل من الجنس وهو الجوهر وفصل كميته وتوابعه وجودا  
وهو استعداد الاستعداد لاحدهما والاستعداد للآخر لان الجوهر انما هو  
يسبوق بالاستعداد وصورة لا حل كونه مستعدا لكن فصل السبيل الى كونه  
استعدادا لا يجعلها شتملا بالفعل بل انما لها كبرية استعدادا لا  
شيء المنحلة وكونها فلا يوجب ذلك الفصل الا كونه متعلقا من الفصل  
بقيد معنى زائد الا في التحصل على جوهرية بخلاف الصورة الجسمية فان لها  
بعضها متعلقا في انهم حال نفس مفهوم الجوهر فالسبيل في الجسم للجوهر  
مختلفة في الوجود فابلية التلبس لانه حالة وصفه كما ان الجنس ليس الا مفهوم  
الجوهر انما كان له في ذاته الاتحاد لغتودة المنوعة واستحقة والا مكان  
الاستعداد في المادة بازا الامكان الذاتي في الجنس مفهوم الجوهر

الحوادث بالحق الوجود وتحديد ما ليس من قبيل تحديد البسائط المحققة بمحور ومن  
 العقل بانها في العرضيات مقام الذاتيات فانها في حد نفسها جوهر متعدي كما  
 في الصورة الحسية في مرتبة بسائطها جوهر متحد من غير افتقارهما في صدق تلك  
 المعاني عليهما الى اعتبار حشيتة زائدة لتحقيق المقام ان المعاني المتخلة الكاملة  
 في ذاتها وان كان بعضها ناقصا باعتبار اخذ لا بسائطها اذا اعتدت من نفس  
 مبنية توجب كونها من الحقائق المركبة في الخارج واما اذا كانت المعاني المتأخوة  
 عنها بعضها ناقصا في ذاته وبعضها بخلاف ذلك ويكون افتقار بعض الى  
 بعض افتقار ان حال الى نفس فلا يستدعي كون المبنية المنزعة عنها حقيقة مركبة  
 في الخارج فبذلك الجوهر من الافتقار ليس كالانضمام المحصل الى المحصل حتى يكونا  
 شيئين متميزين في نفس الامر وقد حصل انضمامها شيئا ثانيا كالمادة والصورة  
 في الجسم بل كالانضمام قوة الى متغف فكمال الى نقصان بحيث لا يتم احداهما  
 الاخر الا في لحاظ العقل والابهام فحققتي التركيب في اعتبار العقل اعتبارا  
 نقاد من مرتبة من المراتب في نفس الامر كما ان الاول يستدعي التركيب  
 الخارجى وبذلك اثنين الفوق بين المركبات الخارجية كالوحدات الاحساس و  
 بين المركبات العقلية كالمسوية الاول والصورة الحسية والنوع الا  
 عراض والمجردات من الجواهر اذا علمت الفرق بين الجنس في المركبات  
 الخارجية وبني في البسائط الخارجية فالقول بان جعل الجنس الفصل واحد  
 مختص بالبسائط دون المركبات كالوحدات الاحساس وان كان التركيب  
 حقيقيا طبيعيا لمرتبة الاتار علميا انما لا جزاء او قبل لو سلم و  
 حدة تجعل مطلقا فمعناه ان الجنس باعتبار حشيتة واهامه ليس جعله  
 غير فصل الفصل ولما باعتبار طبيعة من حيث هي هي يتحققه بنفسها فجعله  
 ووجوده غير جعل الفصل ووجوده فان قيل ان ما هو حيوان مثلا في  
 الخارج يكون بعينه بعينه الجسم فكيف يكون الجسم بشرط لا موجودا فيه مفقدا  
 عليه قيل ان الجسم الذي هو المادة موجود غير الجسم الذي يحل على المجموع  
 من الانضمام الصورة اليها فمما جبان وجود ان احدهما عند الآخر

غيره في الوجود يحصل منها البياض مثلا كما لو أخذ في الخارج جسم موهنة اخرى غير كجسم  
منها الانسان مثلا والسر ان الجنس البسيط مهيته باقعة في حد ذاتها لا يحصل الا بال  
لفصول بخلاف الجنس في المركبات الخارجية فانه مهيته متعطفة بذاتها وبغير حقيقته وانما  
هي باقعة باعتبار اخذ مهيته بالقياس الى الصور الموهنة المتعطفة البياض في الوجود وانما  
يصح في الجسم ان يكون حائل في الوجود يحصل به الجسم شاذون ذلك الجسم لا يصح به  
ذلك في اللون لان اللونية ومبداء لفرق العروية سمح ان حيللا ووجوده في حد ذاته  
بحسب الحقيقة والذات في غير لحاظ الابهام والتعقيد ولا تخلل بينهما امر خارج من العمل  
والاسباب كذا في سائر البسائط الخارجية ومن الاقسام من يقول في المركبات  
العقلية في البسائط الخارجية وارجعها الى اللوازم بان اللازم المشترك جنس الجنس  
فصل ورد بان لا يزم كون البسائط المتباعدة في الحقيقة مشتركة في امر عن بلا صفة  
جامعة بينهما معني بوجوه واشتراك امر واحد من الخاص في المختلف من غير امراض  
منع بالانفاق واجاب عنه بان الجنس والفصل فيما يتخذ ان من اللوازم  
الخاصة لها في الواقع الا ان ماخذ الجنس مشكوك الاختصاص وماخذ الفصل مشترك  
الاختصاص وفيه نظر لا يخفى ورسد على مطلوبه بان السواد مثلا لو أخذ الفصل  
الى اللون وفايض البصر فان طابق كل منها نفس السواد فلا فرق بينهما وان  
طابق اللون فقط نفس السواد وهو مطابق نفس البياض ايضا فليزم اتحاد السواد  
والبياض فان طابقا فالنظر البصر فقط فلا يكون السواد لونا واذن طابق  
كل منهما شئ من السواد غير طابق الا من فترك السواد اتحاد مع غيره  
حسار الشئ الاول قوله ولا فرق بينهما اريد بعدم الفرق عدم في الوجود والقول  
فلا محذور فيه لان التركيب عقلي وان اريد عدم الفرق في المفهوم فلا يلزم لزومه  
فتفكر تفكرا صادقا في اتحادى اني تفيد صورة واحدة اذ لا بد انية اعني صورة واحدة  
التي بعينها صورة الجنس والفصل كما سبقت في بحث المعروف وقوله معنى الالتماس  
الجوهري انه اعلم ان المحققين مروجوا بان البسائط الخمسة مركبات الجنس الذي هو المعنى  
الجوهري للفصل الذي هو مبداء الالتماس في مركبة من الجنس والفصل في سائر  
اتحادا حقيقتهما وطلاق اسم السيف عليهما على التشبيه من حيث اشتراكهما في

فأدرك جعلاً ووجوداً فيفتح المادة فيه متغيراً ولا يميز بين إخراجها في الوجود وبين  
نابضاً من صدق الجنس ويطابق فيه بولعنه بكونه الحاملة لقوة تلك الذات و  
لما نلاحظ أن الجنس أمر مبهم ومعرفة أن ذلك المقسم بولعنه مادة المنع في الوجود  
بما تحققت فيه جهة القوة والاستعداد فضلاً عما لا يميز بين إخراجها في الوجود بل  
حق المادة الحاملة للقوة الاستعدادية له يمنع عند بعض المحققين واما يحصل المعنى  
الجنسي فيتميز عن الفصل المتفرعين من ذاته مع عزل النظر عما يلحقه فمضى أن  
يسهل لعموم الجنس خصوص الفصل واما التمييز بين الذاتي والوضعي كالجنس  
والعوم العام مثلاً فتعبر المسائل الحقيقية كلها دون الافتبارية والاصطلاحية  
أدنى ما يثبت للاصطلاح واما المركب الأجزاء المتميزة جعلاً ووجوداً فتفصل المعنى  
فيه متغيراً في المادة فيها موجوداً منعته ومعرفة أنها هي الجنس المبهم باعتبارها  
شيئاً متغيراً بل يمنع عند البعض كما سيجي أن المركب المبولكو الصورة لا يتركب  
من الجنس والفصل عند بعض المحققين فتفكر هل الحق لا ينبغي وزعمه أو قل  
تحقيق المقام أن طابع المفومات آه قيل فرق ما بين الجنس في المركبات  
الخارجية وبينه في السلب الخارجية المالا يميز إخراجها لوجودها في الجنس في  
المركبات الخارجية ولكن أن يحد عن الغلبة ويؤخذ بحيث يصرفها حقيقة لا  
الفصل من الفصول المقسمة بل منع طبعه وذلك لأن جهة الجسم مثلاً ليست  
بمثلاً أنه مجرد جوهر منكم غير داخل فيه بل هي آخر كالصورة الإنسانية أو القرية  
وتكونها إذا هو بهذا الاعتبار نوع متفصل غير مختلف في الأحكام شيئاً داخل بل  
بأمور خارجية تنظم إليه في الوجود من خارج لأن حقيقة قد تمت وتختلفت في  
الوجود المالا يمكن انتقاله من الماهيات إلى الإنسانية والحيوانية بل المالا يكون  
حسباً إذا أخذنا بالقياس إلى المنوعات سبباً بأن يلاحظ معناه جوهر إذا  
طول وعرض وعين بلا شرط أن لا يكون غيراً أو يكون وإذا أخذ كذا فكونه  
وحيث أنه لا يلزم أن يكون أمراً خارجاً عنه لا يجابه أو يجبل على الحسن  
المعتدى وغير من المتفاني المختلفة الجسمانية أنه جوهر ذو قطر ثلثه واما اللونية  
فإنها كما ذكرنا في المادة الأولى من شأنها بالصفة الأولى لا يوجد في الخارج لونه وهي آخر

الامتية المأخوذة لا بشرط شئ فديكون غير متحصله بنفسها في نفس الامر بل بفصلها ان  
نقد في على الانواع المختلفة المتناسية وانما تحصل بانقسام امور متحصله لها فيحصل  
بها بحث في عينها احد تلك الانواع فيكون حسب الامور المتحصله لها فصلا بمجملها  
كل واحد منها احدى الحقائق المتناسية في الوجود العيني كالا انواع الطيعه المندرجه  
بحسب الجنس فهو في نفسها نوع حقيقي بل شخص منهم من نوع مختصه كما تبين في الاول  
لانها اذا اخذت لا بشرط شئ حصل لها اقسام حسب القياس الى الانواع المتحصله  
بالصور المنوعه المتفاضه اليها باعتبارها على ما هو المشهور من ذلك المتباين من  
ان السوي لا يتعد في الوجود مع الصور المتحصله لها باعتبارها من مميزات عناقه يا  
عبار في الجسم البسيط اربع موجودات البولي الاولى والصوره الجسميه والصوره  
النوعيه والاربع المركب منها تركيبا اتحاديا وهو الجسم البسيط غير كان او قلما  
فقد برز وعلى المركب منها بالتركيب لاتحادى كالمجودى دون المركب  
لتركيب الانضمامى كالمجودى ويكون ان يقال فانه السيد حميد الدين وكان من  
شركائنا في الدرس والتحصيل وهو يفتخر بهذا التوجيه فادرجته في الكليات يذكره  
اللهم عفو له وله ولجميع اهل الايمان في فعل وجهه على ما قبل الخ وقد يقال ان  
المراد بالبسيط ما لا يتميز اخراده في القوام والوجود في الخارج وبالمركب ما  
يتميز اخراده فالاده في المركب كالحسام بالحققة منه انه متحصله بنفسها في  
الواقع وغير متحصله بالقياس الى امور تضاف اليها بحث تحللها كصوره الجسميه  
احدى الحقائق المتناسية التي هي غير كصوره المنوعه فتحصل المعنى الجسمي  
فيه من غير لا تغير المتعين المتحصل بذاته منها غير متحصل في نفسه واما في البسيط فلا  
ما دة في الخارج بل حسب اعتبار الفعل في لحاظ التعيين والابهام فتصح ما دة  
حقيقه بحسب ما يخرج من قدر لان شئ في نفسه لا يبين الا بالافعال فعمله متباينه  
بنفسه بحسب الواقع كما لا يفسر قوله واما ما دة البسيط فيحصل القوام ان البسيط  
قد يراد به ما لا يقوم من الاخراد اجملا كالافعال والاحصائى العائيه افعلى انه  
بعض فيه هذا الاعتبار السهولة او لا ما دة له خارجا واما فلا يحصل  
ولا فضل الا بحسب الغرض والا اعتبارا وقد راد به ما لا يكثر في اخرادها بالفضل

في لما فعل بحكم الدين وبكذا في نسبة الوجود الى الذاتى والذى يكون بانها اجزاء  
عقلية واعترض عليه الظاهر ان نفس ويمكن ان يجعل معارضة وجوده لا تقدم عليه  
انه ان اريد نفى التقدم لانها كفى في العقل الزمانى والدين تسلم وان اريد نفى  
التقدم الذاتى في لما فعل فلا يتم قتال من محذور ما مستظرا قول لانم ان المنية به  
مستظرا في وجوده الخارجى الى الذاتى الى الجنس والعقل بل الاخرى بعكس كما  
سباني قتال من تحقيقه ان المعنى المنفى بما هو هو كما لجول آه اعلم ان الجنس امر  
مستقيم فافضل تفريقه الى فضل فلا ينفى عنه في شئ من المواد فاما الثاني التى  
هى البسيط كالحاج الى لا يميز بين اجزائها جعلها وجود او اطلاق البسط  
عليها شايع بهذا المعنى في كتبهم يستحيل زوال خصوصها عن طبائع احنا سيما  
بدان ثمة لا زوال الاقتصار الى الفصل يبقى الطبيعة تحصله بدون علمه بل من الطبيعة  
محملة الجنس حسبنا فاقفارة الى الفصل ليس بمحذور التمييز لمصولة بالحواس ايضا  
بل تكميل منه وزوال لقائه الذاتى فلا يجوز لقومه بعضه في موضع دون  
موضع الاكسار العقل فان الماخوذ لشرط لامن الطبيعة بمنتهى لواع عقل  
فعل معنى او غير معنى آخر كما كان مما بره بحسب التخييل والوجود فذلك المعنى  
ليس ففلا بل عرسيه خارجا عنه وان كانت المتأخرة منها باعتبار الاحاطة والتخييل  
كان في صلاتها اسهل الفون بين الفصل وغيره من الحواس فتشكك فيه الى الامور المحصلة  
اى في رتبة فوامر انه تعوز حقيقة المنفعة على كل ما يلحقه من خارج فوجهه واطول  
وعرض وعن فقط والمراد بوجهه فقط اعتبار ذلك المعنى وحده وانما معنى  
بالماخوذ وحده كونه كذلك بحسب المنية اى لا يحتاج في سببه وانه الى شئ آخر  
حتى اذا سلم اليه شئ صار المجموع منه اخر غير الاولى فينى في حد نفسها ما هيته  
كامله مع الماخوذ لا بشرط شئ فانها ما حقة متفق في تحصيلها وانما بها الى صمم اخر  
فونه بحسب الاعيان هذا بحسب حصى النظر والمشتبه هو الحق ان اعتبارها بما هو  
العقلية ليست لامر اعتبارها بالجنس على الشرط شئ واما الشرط لا شئ في ما هو  
خارجية غير محمولة نعم اعتبار الجنس من الملاحظة الملاحظة حقيقة بحسب لا  
يكن عليه ضيق ان نفى ما هو عقلية المنية الى الحد فوله وقد يوخذ لا بشرط شئ اعلم



كلا عارضين فمضد ان المحل و مطابق الحكم بالاخذ في الوجود اتخاذا بالعرض في الاوصاف بطلان  
عنه كانتا واشتراعية وجودية كانت او عدمية غير المعقول الثاني كما لو جرد و كثر  
حماهم من الامور العامة هو الوجود الابطى المسبب بالحلول وهو قدر مشترك  
بين العرضيات مطلقا و به يصح نسبة وجود الموضوع اليها بالعرض و اما ذلك  
المعقول الثاني فحقه خلط يجب واتخاذ و صرف بمعنى انه لا يجاوز به امر في الموضوع  
لم يبق موجودا غير في طرف الانصاف حتى اذا اشرعنا لوجود الامكان  
مثلا عن الموضوع لم يبق موجودا فليس عروض و حلول في الموضوع لانه لا يستقيم  
ان يكون المحل متميزا عن الوصف في نحو الوجود الذي هو طرف الانصاف ثم  
مع التبعي و التفوييه و يختلف المعقول الثاني الذي هو موضوع حكمه المميز ان لا  
لا بد فيها من اعتبار امر زائد و حقيقة لفقته و اما الشيخ فذهب الى ان حلول  
الاعراض هو نفس وجوده في نفسها لموضوعاتها و لهذا يريد على الشيخ ان  
يكون النقطه المشتركة بين الطرفين موجودة لوجودين و لا مرد هذا على المحل  
لكن برود عليهم حلول العرض الواحد بحالين لان الحلول في ما غير حلول في ذلك  
و الجواب عن كلا الفريقين اما لانهم قد خدعوا بالنقطه بل سبنا نقطتان متساويتان  
و التداخل لا يوجب الاتحاد بحسب الذات و الوجود فمما لا يوجب الاتحاد  
ايضا معنى كما ان الاشكال ليس على من ذهب الى انها اعراض موجودة على لها  
اجاب عن قبلهم المصنف بحسب الاشكال على من انكر وجودها كقوله لا  
على من قال انها امور اشتراعية منشأ اشتراعها مرتبه يقين سرورياتها  
فان التعليل عندهم مرتبه يقين الحس الطبعي كالحجيات الثلاث و كذا  
السطح بحسب الجنين و الخط بحسب واحدة في نعم ذلك اه فوجهي ان  
و الفصل انما يقال انها جردان من النوع لانها جردان من عدة فتفقدان  
على النوع في العقل بالطبع الى على حده و اما على نفس الجرد و فلا لا يجب  
الخارج و لا يجب الذين بل هما متماثلان عنه في الوجود اذا لم يوجد الا ان مثلا  
في الخارج اذ الذين لم يعقل له شيء بعينه و غير كشيء كحقيقه هذا هو مختار الشيخ  
و غير ذلك لا معنى انها محبولة بالعرض و لا محبولة يجعل متماثل بالذات فتمت

فالمصدرية وبارئيتها على بنية المشتق وقد فصلته في حاشيتي على حاشية الاسناد  
مير محمد زاهد المتعلقه بالماضي الجليلي ولا يمكن ان يجعل اخذ اشتقاقها له لان  
الاسوديه والا بيضيه متاخرة عن الاسود والابيض وماخذ الاشتقاق بحسب  
ان تقدم على المشتق ولو استراعا له كالتوفيقه والعني فان حكمها حكم  
ساير الاعراض بحسب اصل القيام والناعيه وان كانا في العني لها في نحو  
القيام او قيام الاعراض مجازيا لوجودها لها ولهذا في قيام النضام قوله هو  
المحلل بالمعنى الاغم الشامل لان اشتراعات الفاسودا كان مناطا للمحلل الا  
شفاق والمحلل للمواظاة كما حفظه الاسناد المحقق في حاشية على شرح  
المواظاة قوله فيكون النسبة ليس المراد بالنسبة ههنا معناه الحقيقي  
بل بمعنى ان هذا النوع من الوجود امر متوسط بين احوال والمحلل كالنسبة بين  
الطرفين فهو فلا معنى الى لا يبغي من حقيقة المشتق الا التقدير المنطوق ولا ينبغي  
ما في هذا التوجه من التكاليفات البعيدة والتعقبات المركبة على  
له طبع وفتح قد فعل المصنفهم اه وددت عليه سباني في الحاشية المنفولة  
عن المصنف في بيان الفرق بين الناحية والفضل والنحو والعرض والعرض  
مع المحل قوله فيحتمل ان بحسب الذات الباعية اذ كان العرض هو المحل في الوجود  
العني فيكون المشتق هو الصفة اعني العرض وهو بعينه المحل فلا يتصور ان  
نسبة بين الموصوف والصفة اعني حلولها فيه والنافع بها فلم يبق الا التقدير  
النافع الذي هو بعينه المنبوت في الوجود فيكون قول الشيخ بحسب زعم المصنف  
ما يشد الكون المشتق امر بسيط من ادمع الموصوف والوصف بالذات في الوجود  
ما فهم قوله والشيخ ان يقول على ما ذهب اليه الجمهور اه اعلم ان الجمهور  
الى ان للعرض وجودا في نفسه ومع ذلك له ربط بشئ اخر كالسودا مثلا مع  
وجوده في نفسه مرتبط بالجمم هذا الرباط يسمى بالحلول والقيام والوجود  
عندهم وهو غير الوجود الذي للعرض في نفسه ومثله صدق المحل في الاعراض  
وفي الاشتراعية التي ليس لها وجود في نفسها لكنها غاية بالمصنوع هو هذا  
الوجود الرباطي وان كان الوجود في نفسه الفاعل لا زال له وجودا في نفسه

قوة السالبة السالبة فتدبرق وانت خبير بانهم لو انتموا آه الابن قولنا لا  
لا اجتماع النقيضين لموجبه سالبة المحمول فينقصد رفعها السالبة السالبة المحمول  
وجود الموضوع عندهم وهما لا يصح فان على شئ في نفس الامر فلا فائدة في الان  
المذكور لا نأخذ قولهم ان يلزموا ان قولنا لا شريك الباري لا اجتماع النقيضين  
موجبه بعدوته لا موضوعية سالبة المحمول وقولنا لا شريك الباري لا لا  
النقيضين سالبة بعدوته لا موضوعية سالبة المحمول وهما لفظان عند عدم  
الافعال المحمول موجب السالبة المحمول لا يجب ان يكون وجودا في الاصل بل يجوز ان يكون  
عدميا فنفكرت قال في الحاشية القديمة آه اعترفت عليه الاستناد في حاشية  
شرح المواقف بان الامر لو كان كذلك كان محل الالسين على البيان العام بالغير  
صحيحا اذ اما خذ بشرط شئ وكذا على بشرط شئ احسن من اما خذ لا بشرط شئ مع ان  
بالضرورة وذلك لان بعدا في محل المشتق قيام المبدأ فيها حقيقيا وهو اذ  
بينه وبين ما قام به تغاير او غير حقيقي وهو اذ كان لفظه ووجه عدم القيام بالغير  
كلا قسميه في البيان العام بالثوب منفذ قول ان الفرق بالاعتبارات التي  
يسندى ان يمكن اما خذ لا بشرط شئ على الاخرى محلا بالذات لانه ذاتي لها  
نفس الموضوع من حيث هو هو وما ذكر من قيام المبدأ فهو معد في محل المشتق  
عرسيا متعارفا وبالوهم ولا يلزم من اشتقاق احد سها اشتقاق الآخر فاصل قوله هذا الملاحظ  
الى ملاحظة الامور التي هي اذ البيان هو الالسين فصح ان الالسين هو اما خذ لا بشرط  
امر مبهم والبيان هو اما خذ لا بشرط لاشئ امر محصل كالمادة متغايير للمحل فلا يحل عليه  
على المجموع المركب ومن المحل فافهم قال الجزئي الاعتبارات التي الاعتبارات  
التي بحسبها الالبيان والتحصيل وسبب فصلها انت والله تعالى اعلم هو مناط الاتحاد آه بان  
المحمول بما هو محمول ليس له وجود في نفس الاكونه ثانيا لموضوعه وسمي اسمه كوجوده والاعراض  
لموضوعاتها او وجود المساوي الاثرية لموضوعاتها اعني لوقتها بها في انفسها  
قوله فالوهم اعم من الوهم من وجه لفتاها في الالسين مثلا وتفاوتها في بيان  
لما عن الاسودية آه لان معنى الاسودية كون الشئ اسود فني عبارة عن مفهوم  
العتق اذ اعترفت نسبة الى الموضوع نسبة المصاد الى موضوعاتها على ما يدل عليه

فمنحصرها لا يمنع تلك الصلاحيات نعم مانعة عن صدقها على كثيرين وتحقيقه في موضع  
في كلامنا وهو امتناع تعدد الهوية الشخصية وبالبيان المطابقة الى المناسبة  
المخصوصة التي لا يكون بينه وبين غير من افراد نوع آخرق والحق ان الاختلاف  
اه اعلم ان الجزئية على هذا التحقيق يكون الصورة مستقيمة بهذا الجنس المنفرد  
فهي وجوده واكفائه هي التجرد عنه فهي عدمية وخاصة فيه الشان اخرج المنفرد  
التصديقه والاعيان التي رتبته عنها وقيل انها متضادة ان وان كان نشأ  
التقابل اخذ عدم في التقدير مفهوم احد ما كس تحقيقها وجودية ولعل الحق لا يتجاوز  
عنه فافهم قوله ان العلم انما بالعلم انما به جميع الحسيات التي لها دخل في  
العلمية يستلزم العلم انما علمه كقول الى جميع اعتبار المستندة اليها في موضع  
كل ما يعني ان يقع موضوعه في قضية موضوعية كلية لا في القضية مطلقا ولعل وجهه ان  
مع في قولنا كل ما يعتقد عليه بالتحليل المتعارف بناء على ما ذهب اليه المتأخرون  
ولا شك في صدق احد المتساويين على الاخر بذلك المحل فيستلزم الحكم على احد  
للاخر والحق ما صرح به الشيخ وغيره من المحققين قوله والحق ما صرح به الشيخ اه لان الكلام في  
المتساوية المتعارفة ولا ريب في ان مفهوم المحمول يجب ان يكون خارجا عن عقد  
الوضع فيها فلا يدخل مفهوم الناطق في كل انسان في قولنا كل ان ناطق  
وبكذا التعريفات المتساوية كالكمات والفضاءك متساوية ايضا لا بد فيها من  
مصدر في الحمل وهو هنا قيام المتساوية وبسبب قيام الكناية بمفهوم الكمات والا  
يلزم ان يكون من الكليات التي يتكرر وجودها فتفكر فانه وثيق في السلب ليس  
مفهور الاضافة اه هذا جواب عن سوال ان السلب يعاين الى الوجود  
هنا فليس السلب في قوة سلب بعبارة السلب في السالبة السالبة المحمول  
التي لا يستلزم الايجاب المحصل كما هو التحقيق وحاصل الجواب اننا لانم ان السلب  
مفهور الاضافة الى الوجود فان مرتبة الية التي هي انزاعا للعبارة مستندة على  
الوجود فرفعها المقابل لها لافان الية دون الوجود بالجملة السلب قد يعاين  
الى نفس مفهوم السلب و مرجعه رفع العبارة السلب عن الواقع كقولنا ليس زيد  
ليس ككاتب ويلزمه الايجاب ولا يعقد به رفع ثبوت السلب حتى يكون في

الخارجية فقلنا كانت او مقدرة ممكنة او محتلفة على وجه الاصح فنفكر في حاصلها  
الاجواب الذي اخباره السيد قدس سره وان لا يتم ان التصادق اه حاصلا  
يكون صورة ذهنية منتزعة من ذي النفل اعني الموجود الذي له شخص ووجود  
عليه الا انما راجية وليست محتملة ان يكون الصورة العينية المتماثلة في الوجود  
ذهنية لما في الذهن والتصادق لا يوجب ذلك فاعلم ان سواد كانت  
هوتية زيد او لم يكن يعني اعتبار كونها نفس هوتية زيد مما لا حاجة اليه  
في فالحق في الجواب اه فان قبل الصورة الجزئية اما صلبة في خيال  
من حيث هي هي مع قطع النظر عن العوارض اما صلبة لما في ذلك الحد  
ينطبق على تلك الصورة في اى خيال كفصل على سبيل الاجتماع كبغض  
فيلزم عليه دركات الجواس فلا بد من التفتت بحسب الخارج حتى يلزم ذلك  
سبق في تلك الحاشية قبل الوجود في نفس الامر وهو وجود الشيء في نفسه مع  
النظر عن خصوص كونه في الخارج او في الذهن بحسب خصوص نحو الادراك فلك  
الصورة انما تعدت بحسب خصوص الخارج الادراك في حيالات عديدة  
قطع النظر عنها صورة جزئية واحدة مفترقة لعوارض مادية حاصلة لما  
اي خيال وحدث فلا كثر فيها بحسب نفس الامر بل بحسب خصوص حصولها في  
حيالات متعددة او في المراتب كثر في نفس الامر بحسب طرف واحد كالحال  
وذهن زيد مثلا فله وجود او لا وجودا واحدا كانت او مستعدة  
توافقا في اشارة الى منع كون خصوصية العنوان مع قطع النظر عما هو  
مانعة عن فرض الشركة فيه لجاز ان يكون الخارج امر اخر ككون الموجود  
شيئا والوجود الخارج في نفس الشيء او بملازمها ومثل كون الموجود الخارج  
متماثلا في الوجود مع مفهوم الصورة الزمنية وغير ذلك الامور المذكورة  
على امتناع صدقها على الموجودات الخارجية واحدة كانت او كثيرة فاعلم  
ان وهي الافراد النفس الامرنة اى بحسب حقيقة ونفس الامر اى ملازمها الطارئ  
لا يمنع انها موجودة في نفس الامر اما ان يكون ممتنة اى مستحقة فلا بد بان  
ليكون لها موجودة ممتنة لاني يكون اشياء كثيرة ومعها خبرها حقيقي مستحق

في وجه الخليفة والتفصيل في كتب الأصول ورد عليه المنع بما ذكرنا قال اهـ  
اجواب ان هذا ليس بالذات بل اعتبار بالاعتبار على وصف فيجعل باعتبار  
كالجانب المشترك من الافراد المتعارفة وغيره قال المحققون الاستعارة لا تجري في  
الاعلام اذ معنى الاستعارة اذ حال الشيء يجعل افرادة على قسمين متعارف  
وغير متعارف والعامة بناء في الجنب اعتبار الافراد الا اذا دل على معنى  
الوصفة بحيث كانت مشهورة فيها كالخاتم في الجود فيجعل قسمين متعارف  
وهو ماله كمال في الوجود في الشخص المعهود وغير متعارف وهو ماله كماله في غير  
ذلك الشخص كزيد مثلاً فيستعار له لفظ حاتم وموسى وفرعون من هذا القبيل  
وبالحيلة بابر الاستعارة على وجود وصف مشهور في المشبه به علماً كان او غير  
فان وحد في المشبه بحوز الاستعارة والا فلا يسمي المحدث ومن هذا يظهر  
عدم الترادف بينهما كالجانبين في اللفظ مع الاختلاف في المعنى فيجوز  
ان يحصل التجنب ما جدهما دون الآخر في وجوب الصحة وزومها اي كلما مستحقاً  
في جميع المواد ثم اعلم ان النزاع ليس بوجوب الوقوع ولا في نفس الوقوع بل  
في صحة الوقوع ومن المعلوم ان الصحة في الجملة غير مراد فالمراد هو الحكم الكلي و  
ما كان الصحة بمعنى الامكان الذاتي اذا اخذت محموله كان العقد ضرورياً فكان وجوب  
الصحة في قوة الصحة وعدمها في قوة استناعها فحصل محل الخلاف وجوب الصحة و  
استناعها كلياً كذا قيل وانما ان المراد بالصحة الامكان الوقوعي وهو غير لازم  
للممكن بالذات امكاناً عقلياً فلزومه هو محل النزاع اذا اخذ كلياً دون الا  
مكان الذاتي العقلي اللازم لكل ممكن بالذات اذ لا معنى لعدم لزومه قسماً  
قوله فان اضاف البدع قد يحصل باجدهما فقط اهـ وبهذا يظهر جواب عن  
استدلال القائلين بالوجوب فان المانع لا يفسد فيما ذكر المستدل اذ انما  
البدع كالمتن والوزن وغيرهما مما يقتض صمم لغيرهما ويخرج الاخران من  
موانع كمالا يخفى في الصلوة لان كلمته على اوز اقترن باله عليه فيقتض كمالا  
اللام معه لا انتفاع بخود عال وليس للتضرع اذا كانت متعارفة للصلاة فيه  
وبهذا معنى قولهم اهـ لا يخفى ان البنية بما هي نسبة لا وجود لها الا في خصوص التي هي

غير ان يكون هناك التعريف حساً او عقلاً ليقع عليه اسم ذلك الامر الذي  
لمشبه به ومنه يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه التشبيه فحينئذ ان  
جنس المشبه نحو الشبيهة اطفارة فانبات لا طفارة للمبينة كاستعمال  
نسبة المنة بالاسم مثلاً وهو ذوالاطفارة في الضمير مع الدلالة عليه  
طفارة الخفض بالاسم استغارة بالكناية فما ذكرناه هنا محتمل لبعض الاسلا  
مهم وهذا من باب تحالف الاصطلاحين في الوجود كما قيل مستند بان  
آه حاصله لوجاز المجاز لمجرد وجود العلاقة لجاز استغارة اسم المخلعة على  
لثان المشبه في الطول وكذا اطلاق الاب على الابن وبالعكس  
المسببة اللازم لها بالاتفاق وقد يجاب بمنع الملازمة لان وجود  
مصحح اذ دفع النوبتهم ان الطويل له مزيد اختصاص بالمخلعة والاما جاز  
لثان طويل لكن انفي مينا كلام آخر وهو انه يلزم ان يجوز استعمال  
في شجر مثلاً مع انه لا يوجد في كلامهم بل قد لا لان الاصل لا يترك  
لضرورة قال اما متنازع لا يشترط ان لا لا مكان بناء على ان مبنى المجاز  
الاتصال من المألوم الى اللازم فلا بد من إمكان المألوم لتحقيق الاستغارة  
واجب عنه بان الانتقال منه يتوقف على فهمه لا على ارادته وان فهم  
على صحة اللفظ وكونه على في نفسه او المجاز المذكور لا يمكن صحة معناه  
في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى وفي كلام الله تعالى الصواب والتفصيل  
هنا وقع الخلاف بين الامام ٢ ومناصبه خليفة المجاز عن الحقيقة مع اتفاق  
على ان الحقيقة والمجاز فرع ولا يعار الى الفرع الا عند تعذر الاصل قال  
٢٤٢٢ م انه خلف في الكلام حتى يكفي صحة اللفظ من حيث العوينة سواء امكن  
او صح معناه بحقيق اولاد قال انه خلف في الحكم حتى لا يشرط فيه إمكانه فلو كان  
احد بعيد الصغير السن من الكلام معروف لسنه في الاسنى كان مجازاً بالان  
تفاني وكبر السن منه مجاز عنه بهشت العتق به صحة اللفظ وعند  
كلام الله تعالى المعنى الضعيف اعني كون الاكبر منه مخوفاً من لفظة قتل  
الكلام لاثبات القوة وحصل ولا يثبت في الحقيقة خلف عنهم والمخالف ليس



اسم احد المشايين على الآخر وكذا اذا كان اضعف منه والآخر اقوى ومنه من ينادى به  
الى الاستعارة لا يجزى الا من طرف واحد والحق ان الحكم الكلى لطو الاستعارة بينه على  
التشابه والمبالغة قد يحصل بمجرد اطلاق احد المشايين على الآخر او بالاخرية  
يجهله سوسوا وغير ذلك ولا تنحصر في القوة نعم كون المبتدئ اقوى من وجه التشبه  
مستروط في بعض قسم التشبيه ونفيع للبحث في كتب الاصول والبيان قوله والمراد  
باللزام منبأه لا بشرط فيه اللزوم بمعنى امتناع الانفعالات المنفردة بخلاف المنطقين  
لان المعجز عندهم اللازم اليقين بالاختصاص كما هو الحق او لا يحسم كما هو عند الاكابر  
واما علماء الاصول والبيان فقد قالوا ان المعبر فيه مطلق اللزوم الذي ينبغي كونه  
بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله اما فورا او بعد التأمل في العوائق  
والامارات وكان لا يعتقد انما يطلب معرف عام او خاص والا يخرج اكثر المعاني  
المجازية والكنية من الالتزام ولما كان الاختلاف في الدول لا يستلزم الالتزام  
بالوصوح وعدمه ومن منبأ فهم ان الدلالة على المعنى المجازي التراتبية عندهم كج  
المنطقين فانها مطابقة عندهم كجمل الوضع على التام النوعي والالتزام محصور  
بالدلالة السبعية على التزام اليقين قوله اي في قوله لعبت بزيد الاسد خلاف  
للسكاكي لانه داخل في التسمية الاصطلاحية فزيد كالاسد او يحذف المشبه  
لقام فريته وما جملته ما ذكر فيه اداة التشبيه اصطلاحا بالاتفاق وما  
حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه جزءا عن المشبه او في حكم الجوهري  
ذكر المشبه او لا يذكر يسمى تشبيها عند البعض واستعارة عند البعض الاخر  
واما كنيته ان لم يصرح به قد صرح اضطرب قول القوم في امكنه فذهب السلف  
الى انها لفظ التشبيه المستعار للمشي في النفس امر موزون اليه فذكر لا زعمه  
الجوهري وذهب السكاكي الى انها لفظ المشبه المشتمل على المشبه به باو حار  
انه عليه واختار ارجاع التسمية اليها كجمل فوجتها اعلم ان الاستعارة بالكنية  
والنمائية عند صاحب التلخيص غير داخلين في تعريف المجاز لانها امران بمعنويان  
لا لفظيان ولذا اوردتهما في باب عليهما وقال قد يمتنع التشبيه في النفس  
فلا يصرح بشي اركانه سوى المشبه وبطل عليه بان مثبت للمشي امر محقق بالمشبه

الاصطلاح والثالث ان الواضع لا يحتاج اليه في تعليم قوله هو البديع واللغابي ارباب  
الاصطلاح وهذا مذهب التوزيع قوله لا بالدخول في الامر الثالث اي على سبيل  
عموم المجاز بان يراد منه معنى لعم الكلي او ليس هذا مما ينبغي ان فيه بل هو كونه  
ما ايضا كما يراد منه به مثلا المسمى بهذا الاسم فيكون معنى مجازيا واردة المجموع  
في المشترك ليست الا ارادة كل واحد من المعنيين او ليس بينهما مجموع يراد به اللفظ  
حتى يدخل فيه كل واحد من المعنيين ولو سلم فليس كل المتنازع فيه تفصيلا ان بينهما  
احتمالات خمسة احدها ان يراد به كل واحد منهما معا وهو محل النزاع بل يجوز ان لا  
والمحزون اختلفوا في ان اللفظ في هذا الاستعمال حقيقة او مجازا او ثانيا ان  
يراد به كل واحد على وجه البدئية ولا نزاع فيه واللفظ في هذا الاستعمال حقيقة  
بالاتفاق وثانيا ان يراد به المسمى بذلك اللفظ او مفهوم احدهما ولا نزاع فيه  
ايضا ولا في كون اللفظ مجازا او راجعا ان يراد به المجموع من حيث هو هو بل  
هذا هو المتنازع لكن اللفظ مجاز بالاتفاق وخامسا ان يراد به احدهما  
من غير تعيين واختاره صاحب النقا وقال انه حقيقة في هذا الاستعمال قوله  
اذا استعمال اللفظ في المعنيين اي استعماله في كل واحد منهما على انه معنى مجازي  
بالاستقلال بط بالاتفاق فهو الا يراد لكل اي كل واحد على انه نفس الموضوع  
له لان كان حقيقة لا مجازا او المقدر خلافه بل مقيد حيث قال انه حقيقة او مجاز  
باعتبار الواضع الثاني فالمراد المقدر فحين هناك حقيقة لغوية او شرعية او عرفية  
وكذا المجاز لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال له ومعنى الاستعمال طلب  
الدلالة عليه واردة منه لا مجرد الذكر كونه اعلم ان اعتبار العلاقة وهي اتصال  
بمعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له هو المحلول والمراد بالمحلول ههنا حصول الشيء  
في الشيء سواء كان بالغاثة او بالنظر فبمعنى حصول الجسم في المكان والرحمة في الوجه  
لونه وفي حقه ظاهرة الى لا بد ان يكون الوصف مشهورا له زيادة اختصاصا  
منه كالشجاعة لا سيما اعلم ان بناء المجازات اعلم ان بعض الناصرين يتركون  
في الاستعارة ان يكون للمستعار منه اقوى من المستعار له في وجه الشبه وقالوا  
لا يجوز بناء الاستعارة على التثنية فقط بعون السالفة المطلوبة فيها بالطلاق

التشكيك محصورة آه ويمكن ان يقال ان بعض وجوه التشكيك مما يتصف به الفرد  
 فقط كالشدة والزيادة وما يتعللها وهو لا يوجب الاختلاف في معارف الكلي و  
 انما يوجب ما يتصف به صدق الكلي على الافراد كالقدمية والاولية فمما لا شك  
 في الكلي بالوجوهين الاخيرين هو مجرد كون احد الفردين بحيث يتبرع منه لاعتبار الفرد  
 الاخر فكان ذلك الكلي نفسه يتحقق فيه مراتب عديدة وان كانت الخمسة التي هي  
 صدق محله عليها واحده ونحو الاظهر فيها هو ذاتي لها لانه عينها تقرأ او ووجه  
 الوضعي فعلى كذا يكون التشكيك بين الوجيهين من خواص الذاتي كما انه بال  
 ولونه والاقدمية من خواص الوضعي فمما في هذا الاختلافات مستندة الى الوارد  
 اه لان الزيادة والتقص من المقدار ومهية المقدار فيها على شاكله واحدة او  
 ليس الطبيعة في احدهما ازيد بل انها في حد التحين الفردين اختلاف الى الابد  
 محدودة بمحدود ومنه وذلك امر خارج عن طبيعة عارض لها في مرتبة الفردية بمقدار  
 المهية من جهة اختلاف كسند لاداة وهو نتيج كون احد الفردين في  
 محدودية الفردية بحيث اذا قبس الى الاخر كان زيدا عليه ولك الاشدة  
 الا ضعف مختلفا بحسب خصوص الهوية الفردية لا بحسب نفس المهية المرسله وليس  
 الاحساس والنوع وقوتها فضل التميز بل هي عارضة ورنما افضل الخمسة  
 سببا داما وهو لا يتفاوت في ما نوره فمما في سببها انها في اعراضه اي من خواص  
 هوية لاهية على طريق الاستدلال اذا اريد من المعنى في قوله ان الله  
 معناه ما وضع له ابتداء كما هو السباد والافلاحة الى صفة الاستدلال  
 قوله ان كان الواضع هو الله تعالى اعلم ان المذاهب في تعين الاشياء  
 وهو التوقيف معنى ان الواضع لكل هو الله تعالى وتوقف عباده عليه المشبه  
 بان اللغات لو كانت فقيقة لكانت مسبوقة بالثبوتية فمما في تقديم  
 فيه واجبة بالمنع لوان يكون التوقيف تنظيم الخطاب بل خلق علم هو  
 اي علم لا ترتب على الاسباب المتعارفة او مخاليق المصنوعات وقال ابن ابي  
 بن داغر متعاطل والمتعاطل هو التفسير بالخطاب الثاني لهذا الواضع لكل هو انما  
 الاصطلاح والناث ان الواضع لا يحتاج اليه في تعليم هو البديع والباقي راجع

لنقياس الى الآخر وهو اختلاف اشخاص الهيئة النوعية اهـ هذا إشارة الى ان  
السوالين المذكورين كما يرد ان على الاستدلال الصغف يرد ان على الاستدلال  
زيد والاستدلال ايضا والجواب فيها انها مختلفان بحسب الهيئة المقدارية  
لا في نفس الهيئة والاختلاف في الهيئة المقدارية لا موجب للشك  
في نفس الهيئة الكمية فاعلم قوله نعم بهذا سواد صفاتي اهـ تحقيق المقام  
ان بهذا سواد بن حقيق واصحابي وتحقيق هو نفس هيئة المرسل من حيث  
هي مع قطع النظر عن خصوصيات الفردية وهي مقولة على الايراد  
المختلفة بالشدة والصغف على التواطؤ وكذا المشتق من تلك المقولة  
صفاتي ما هو سواد بالنقياس الى الغير وهو قد يكون بعينه باضافته بالنقياس  
الآخر كما ان لخط الطويل والقصر ان لو خطا من حيث طبيعة الخط  
اعني البعد الواحد كان كل منهما طولا حقيقيا يوافق الاخر في تلك الطبيعة  
بلا تفاوت وان لو خط احد هما بنقياسة الى الآخر كان الازيد منهما طولا  
اصافيا بحسب خصوصية الفردية فالطول الحقيقي لا يقبل الزيادة ولا  
النقصان وانما يقبلها الطول المضاف وكل الكثرة الحقيقية  
العدد والكثرة بالاضافة عارض في العدد والكثرة لا يقبل الزيادة والنقصان  
بل الكثرة المضاف فقط لك السواد ان لا يقبل الشدة والصغف بل  
هو سواد بالاضافة فالاضافة من الكم والكيف عني هي تحقيق مذهب  
خصوصيات الهيئة الفردية فطبيعة السواد مقول على التواطؤ  
في اخراجها فاطعة وانما المشكك مفهوم المشتق من السواد الاصافي  
المقول على معروضه الفردية المختلفين بالشدة والصغف في جهة الهيئة  
الفردية او مصادق تلك الخصوصيات المختلفة بالشدة والصغف دون  
المفهوم المشتق من السواد وكذلك محال في الاقل والاكثر في الكم  
المنفصل او الاطول والاقل في الكم المنفصل فالقيل واكثر والطويل و  
اكثر القصر كل منهما مشكك في الاضافي ومنوا طرا اذا اخذ  
الحقيقة فاعلم ان تلك لا تحقق متعديا عنه قوله فالقول الفصل ان وجود

لا يعني ان يكون منه اجنس اشد وضعف بل يكون احد كونه اشد والاخر اضعف  
دونه التشكيك في الجنس لان في النوع بل في المفهوم المشتق من الجنس كما ينبغي يمكن  
تقرير المدفع باختبار الشق الثالث بان بقدر التفاوت بين السوادين في منه  
السواد اجنس لان في عارضها المشترك بينهما بل بحسب امر خارج مخض منوع لوجع عن  
الفصول المتضمنين المقومة للنوع فان الشدة والضعف مستبعدان  
الى فصولهما فيما نوعان مختلفان بالجهة يقاربان في الجنس و اختلافهما با  
لشدة والضعف كحسب الفصلين لا يوجب التشكيك في الذاتى لانها للصدق  
في كل منهما بل بوجبه في المشتق من الجنس لاختلاف مصداقه كما ينبغي قائل  
نونه ولذا يلزم إيجاد السابض العرف آه هذا جواب عن السؤال الا  
ول باختبار الشق الثالث بان التفاوت بينهما ليس في صدق منه  
السواد والجنس عليه بل بان نفس منه احد هما اشد من منه الاخر  
فليس بينهما ما فيه التفاوت بل بلية الاختلاف هو الفصل المنوع قوة والمها  
المناسبة بالنوع آه هذا جواب عن السؤال الثانى باختبار الشق الثانى  
لان المعترض زعم انهما يعلم بخلاف المنية النوعية لا العقل كون احدهما  
اشد من الآخر وانما يستجيب في الجنس ومدار الجواب علمي منع بذه  
المقدمة قائل نونه اذ لا ينصف بها الا القول بآه قال الاستاذ لم في حاشية  
على الحاشية لجلال الدين التشكيك علمي ووجه ثلثة الاول بان ينصف به  
الفرد فقط كما لا شذوية ويزيادة والثاني بان ينصف به صدق الكلى عليه  
فقط وهو الاول لونه والثالث بان ينصف به الفرد الصدق معا والا  
قدمية من هذا القيل والذى ينصف به الفرد فقط ليس من وجوه حقيقة  
وردا وريت هذا فاعلم ان المعبر في التشكيك بالاولوية والا قدمية  
ان يختلف صدق الكلى بدنياك الوجهين وفي التشكيك بالمشقة  
والضعف بالزيادة والنقصان مجرد اختلاف لا فرد تلك الوجودات  
في المسائل لان السواد والجنس يختلف فردا وكذا لا ينبغي ان حصول المسألة  
في البعض يكون رشا بالقياس الى الاخر فانه ممنوع بل يكون الفرد رشا

السائل كصدق الجسم على الحيوان والانسان على المتوسط قدم بالذات على  
السائل تباخر بالذات فيلزم كون الجسم مشككاً بالقياس اليهما مع انه ذاتي  
لها ففكر فيهما وهما شذوكان في الطبيعة الحسنة كالسواد مثلاً آه قال لا يتصور  
الله عليه في خاصية على غرض المواقف هذا الخ المشهور والنظر الجلي ان لا يمتنع جعل السواد  
والبياض على مراتبها خال عرض مثل حمل الاوصاف الاشتراعية واطلاق الحسن  
عليهما على المساحة لان العلم بالضرورة ان اشترع السواد والبياض عنهما وعلماهما  
على نحو واحد ولا ريب في ان حملها على الوسيط الحقيقي حمل عرضي ضرورة ان النسبة  
اليهما على السواد كقائ لسيطاي غير مركب منهما فكذلك سائر المراتب اذا عرفت  
فتقول كمرتب من الاوساط متأثرة بالمتب لافوقها ولا تحتها وكذا بالقياس الى الطرفين  
السواد والبياض التي كنهها شذوكان على السواد الاصافي والبياض الاصافي وهما  
عرضيان في الوجود بحسب خصوصيات الفردية ومختلفان بالشد والضعف فالسواد  
لا يقبل الشدة والضعف وانما يقبلها ما هو سواد بالقياس الى العيز فالشيخ ان كل  
مرتبة من السواد مثلاً شذوكان على طبيعة السواد المطلق الذي لا يقبل الشدة و  
الضعف وعلى خصوصية هي بالبدنة الى مرتبة اخرى تحتها سواد وبالبدنة الى مرتبة  
اخرى فوقها بايض ولا يتوهم منه ان يشتراك السواد المطبق بين تلك المراتب  
اشتراك الجنس بين الانواع بل يشترك العرض العام وبحسب نفسه لا يقبل الشدة  
والضعف بل هو بينهما لا اعتباراً كالسواد والبياض وانما يقبلها باعتبار خصوصية كسب  
بعضها الى بعض وبهذا يظهر ان التقاطع الحقيقي كما يوجد بين الاطراف يوجد بين الا  
وساط فان لها جهة الاختلاف والتوافق والتقابل بالاعتبار الاول فظاهر  
للتقابل قسم خامس في القول بالتشكيك هو المشتق من السواد الاصافي وهو الحقيقي  
وما في حكمه بالقياس الى سرو منات تلك المراتب المختلفة كسب الشدة مقابل  
وكذلك في العارض بان يقال ان الاختلاف ان كان في مرتبة غير العارض او حيزها  
لازم التشكيك في الذاتي وان كان في امر خارج عنه لزم خلاف المعروض  
ووجه النفع انها مختلفان آه فيها جواب عن السؤال الاول باختيار الشيء  
الاول بان يقال انها مختلفان في نفس الهيئة السواد يوجد كفضله بالعضو المتو

بعبارة الغلوت في عارض آخر لا يجدى نقلاوه كذا نقل عن المعلم الاول  
للحكيم اليونانية قال المعلم للحكمة اليونانية في القديسات ان السبيل  
المستقيمة لتقوم البرهان ان يقال ان تكثر الطبايع المرسله في مرتبه مساوية  
بعضها تكثر افرادها بالذات بلا واسطه اخرج واما تكثر للأفراد بالذات فهو  
تكثر الطبايع بالعرضين بناء على ان الطبيعة المرسله من معنومات الافراد  
بما هي افرادها والاخر او خارجة عنها من عوارضها الخاصة اللاحقه للطبايع  
بعد مرتبه ذاتها في مرتبه متاخرة عنها فالكثرة التي للأفراد بالذات  
كثرة للطبيعة بالعرض لان هذه الكثرة لها من تلقاها الافراد من مناط  
الوحدة والكثرة بالعدد وتوحدة الوجود وتعدد الطبيعة انما توجد لا  
لوجودات الافراد فتكثر المراتب السكمانية والنقصان اما تكثر سبب الطبيعة  
من حيث هي بالذات فيكون هناك طبيعتان مختلفتان بحسب نفس  
الهيئة لا طبيعة واحدة مختلفة بالكمال والنقصان واما تكثر لها بالعرض من  
تلقاها الخصوسيات اللاحقه في المرتبه المتاخرة فيكون الكمالية ومرتبة  
لاحقه بشئ زائد عليها بوضها في مرتبه اخره فيكون في تلك المراتب  
افراد متخذه اما من قبول او عوارض من مشقة او مصنفه التبه هذا هو  
الطريق المستوي اقول يمكن ارجاع سبيل معلم الحكيم اليونانية اليه  
بما في ما على تفكره واما الواجب لذاته حاصله ان لا شدة ولا  
ضعف وكذا لا زيد ولا نقص متباينان في الوجود او في الوضع فكل  
مرتبه عنهما مسلمة وشك في الاخرى واما الواجب لذاته فهو موجود واحد  
بجميع كمالاته وهي راجعة الى جهة الوجوب الذاتي فلا يتصور فيه انتزاع  
بعض كمالاته في بعض الاحوال دون بعض الا شدة والضعف فيها  
يكون بعيدا فتفكره والاختلافات بحسب الاصناف لا يجدى نقلاوه  
وخصاف الاصناف متفرقة بالقياس الى موارثها فالاختلافات  
بحسب الارتفاع ان يكون معنا عليه فلا يحدك ولا يغيرنا وهو تحقيق العلم  
ان انشائك له وبعد ابدع النفس لحد في العالي على المتوسط

الاولين فوجه الى النقص بالعارض واطلاق النقص مينا على المسامحة لانه يكون  
في مقابلة الدليل دون التنبيه لانتهاج الحسنة التي آه لان الحسنة التي هي مصداق  
حمل العالي على المتوسط هي بعينها حسنة مصداق الحمل العالي على العالي  
فليست مينا حسنة متعددة بحسبها بخلاف المصداق ويترك الشكك  
وقد يفهم ان المعنى في الشكك صدق الكلي على الافراد المتساوية على  
وجه التفاوت و مينا ليس كذلك فافهم قوله واما افتقار الاخرين آه  
فببلا اشتراقتون واتباعهم الى ان افتراق المعابر بين في التفرقة  
لحاط العقل لا يحضر في الافتراق في شئ المنة بدون الاشتراك في امر  
جوهرى اصلا ادرك الفضول والعوارض اللاحقة المصنف او المستخص بعد  
الاشتراك في الذاتي كما ذهب اليه المتساوون واتباعهم فان الضميمة  
حاضرة بل قد يكون كمال نفس المنة ونقصها على ان يكون لشئ المنة من  
هي امرات في الكمال والنقص بالقياس اليها نفسها الا ما مرزايه  
عليها في الوجود او في لحاط العقل فالمستحيل في كل مرتبة بعينها نفس  
تلك المنة على الشدة والزيادة والضعف والنقصان هذا هو حد  
جرم النزاع قال معلم الحكمة اليمانية انما قال بعض اتباع المسانية في جوابهم  
انه ان لم يكن في الاكمال شئ ليس الا نقص فلا افتراق وان كان فاما هو  
معنى في سيم المنة فلا اشتراك واما زايه عليها فيكون اما فصلا مقوما  
او عرضا لاحقا ليس في مستقر الاختصار ولا على حد الجرم المتنازع فيه  
المساو الصغون المتعارف بكمالية نفس المنة كالسواد والحرارة ونقصها  
لا شئ زايه عليها وبها غير معترض في شئ المنة بل لها وحدة منة  
عرضة بحسب مراتب نفسها في الكمال والنقصان اقول مرادك بقوله  
ان لم يكن في الاكمال شئ اى هو مصداق ومنشأ انزاعه فلا فرق  
كما فصلناه في الكتاب فهو على مستقر ثابت الاختصار على حد جرم المتنازع  
كما لا يخفى على من له فطرة سليمة هو لا يلزم في العارض على هذا الشئ  
اختلف فيه انه يلزم اختلف باعتبار عدم التفاوت له في ذلك العارض



المحصورة ويجوز ان يكون هو امر او من كون الموضوع له عامانا فنقول لا ريب في  
ان الكلي منها مرادة للاختصاصات ولا بد للموضوع له ان يلتفت اليه بالذات  
على ان الفرق بين الجزئيات للموضوع بالمركي معنى معها وبين الامر الكلي بما هو  
حيث اكثره والاختصاص معها ليس الا لفظيا فلا يكون بين الوضع العام والموضوع له  
الخاص وبين هذه الصورة فرق بحسب حقيقة نعم مما احتمل ان يرد هو ان يكون الوضع  
لكثير غير محصور كما هو كالتقوم والرجال مثلا ولعل له هو المراد بكون الموضوع له  
عاما واما اكثر المحصور كما في اسما والاعداد فهو خاص ففي مثل هو لا وكل واحد  
من الوضع والموضوع له عام فسا على قوله الا ان يراد بالاختصاص مطلق اللزوم  
الى امتناع التام كما ان النظر الى ذاته سواء كان مقتضا من تغاير الذات وعلتها  
كما في العوارض المتعلقة او كان الذات مستندة الى نفس الذات كما في الذات  
بالنسبة الى ذاتي واما يتوهم ان الاولوية ان فسرت بالاختصاص والكان  
بمعنى مطلق اللزوم لم يحضر التشكيك في الوجود الاربعة لجزاز ان يكون الاختلاف  
بالعينة في البعض والجزئية في البعض فلا وسط وفي الاخر لا وسط جزاء فليس  
لاختلاف الجزئيات الاختلاف لا يوجب التشكيك في مصداق الكلي لان الجزئية  
التي هي مصداق الكل في الصورتين واحدة فتفكر في الا ان امثال المتزعة  
الا يخفى عليك ان امثال المتزعة في الاسير معين اختراع الوهم ليس كل  
منها متساو للاختراع في بعض الاختراع المتزعة من الازمنة فانها من الامور  
الاختراعية التي لها وجود في نفس الامر فافهم قوم بل هو من موجبات الاختلاف  
في مقتضى الشئ انه فيه يمنع ذلك كما سياتي ويحق ان الموجعين الاولين من  
موجبات الاختلاف في مصداق الكلي واما التشكيك بالوجدين الاخرين  
فليس من باب الاختلاف في مصداق الكلي بل يجوز ان يكون البعض في ذاته  
وغيره البعض وسبب ان تفضيله ان شاء الله تعالى قوله بمعنى ان الاختلاف بينهما  
فقط الاستواء بهذا المعنى لكونه لغيره في خصوص معنى الاولوية والاولوية  
في الذات لا مطلق الاستواء الشامل للجميع ووجبات التشكيك ولما يتوهم التام  
ثبوت الاستواء يجوز في انتفاء الاجزئين ايضا فلا وجه تخصيص هذا البيان في لفظ

اللفظ اذا ريد به مجرد اللفظ كان علما نحو جنتي مهمل قيل لانه كلام و الكلام لا ينز  
الا من كلمتين و جنتي ليس بكلمة الا اذا اسما علما للجبتي المصطلح كذا في غاية التحقيق  
وله و الا يلزم جواز كون الكلمة آه لانه يلزم ج كون خصوصية الاسم بلغة في  
تقسيم لان النسب الى الشيء المطا ما يختص بان لا ينسب الى شيء من الافراد او يجوز ثبوته  
لجميعها او لا يدخل في شيء من الخصوصيات فتأمل و سئل ان المراد به اي بالاسم  
ما هو المشهور في كل زمان و جده ما وضع له اه المراد بالوضع بهذا ما يعبر جميع انحاء  
تفسير اللفظ بازاء المعنى مطلقا و ان حمل على المتبادر اعني ما وضع له استند  
ففي قوله و ان كثيرا استخدم بحيث لو فرض كونه متصورا بنفسه اي بواسطة هو اس  
و انما قيدناه به بناء على ان الاختلاف بين اركلي و اخرى انما هو لا اختلاف  
نحو الادراك كما سباني فو مع اعتبار المحذور الذهني اه اي لا على وجه التقيد  
بما في العموم و ما ينافيه هو التخصيص و لو قيل انه موضوع للمنية مع الوحدة الشخصية  
الذهنية كان خريفا و يلزم عليه ان يكون اطلاقه على الافراد مجازا فوله تأمل  
وجه القائل انه لو اقيس الى المعنى الكلي لم يكن متواطيا و مشکكا كما هو ابط  
فيلزم بطلان المحذور فندبرهارة الى انه لا يمكن قياسه الى الامور المتكررة لان  
استعمال الاشارة في كل واحد منها على وجه البديل من حيث انه فرد لذلك العام  
الذي هو مرآة للملاحظة فانه يستعمل فيعمل استعمال في المعنى الواحد اعني ذلك  
العام من حيث تشخصه فتأمل قوله كما في اسما و الاشارة الى الوضع بهذا عام  
و الموضوع له خاص غير معقول الى الوضع الخاص ما لا يكون بواسطة امر كلي و  
الواحد للجزئيات المتكررة يجب ان يكون بواسطة امر عام انه لملاحظة كل واحد منها  
فتأمل تفصيل المقام ان الموضوع له ان كان امرا واحدا جزئيا كان او كلياً ما هو  
من حيث هو هو و من حيث العموم و الاطلاق فهو خاص و ان كان لثلاثة  
فان وضع اللفظ بازاء كل واحد منها با و شاع متعددة كان مشتركا و كل من وضع  
و الموضوع له خاصا او بوضع واحد ملاحظتها با و عام كان الموضوع له خاصا و  
الوضع عاما كما في اسما و الاشارة و المصنوعات و الموضوعات لا يفيد كذا  
يكون الموضوع له امرا كلياً ما هو من حيث المتكررة و الانطباق عليها كما في موضوع

حكم عليها باعتبار معلوميتها وسلب الحكم عنها باعتبار فرض الاتفاقية بالجهولية لا يقال  
لا كانت الذات معلومة للعقل وهي الغيضية صفة الحكم ذاتية فكيف عليها با  
منساعة لا نقول وهي وان كانت معلومة للعقل لكنه لم يلاحظها من حيث الاتفاقية  
بالمعلومية بل لصفة الجبولية ولها لم يكن الا فرد موجود في عالم الواقع لم يصح  
اختلافه القضية خارجية او ذاتية اذ كلما يوجد في الذهن يكون معلوما وكذا  
الموجود الخارجي فلا يمكن الاتفاقية بالجهولية مطلقا وانما يجب اخذ حقيقة لابق  
التقدير في الحقيقة راجع الى وجود الموضوع لا الى الاتفاقية بالتقدير ان كما ذكرتم لانا  
نقول بل هو راجع اليها فانها متلا زمان هذا خلاصه ما حققه سيد المحققين  
على مذنب المتأخرين الفاضلين بان الحكم على الافراد ليس سيجبي تحقيقه آه  
حاصل تحقيقه فيها انه لا يمكن الحكم على ذات الممتنع وحقيقته لانه لا حقيقة له  
ليس صورة في العقل فهو معدوم ذهنا وخارجا فلا يحكم عليه ايجادا بالالا  
منساع وسلبا بالامكان والوجود لا عنوانه اذ لو كان ممتنع الحصول في الذهن  
فلك وان كان ممكنا فلا يحكم عليه بالاشناع وكخوله لانه من حيث انه متصور  
ثابت ولا شئ من الثابت يمتنع نعم لو لو خط بحيث يصير عنوانا لما هو بطل  
فرض العقل يصح عليه الحكم بالاشناع بمتلا باعتبار الذات اشناع مواد تحقيقه  
لان الحكم الثابت للافراد ثابت للطبيعة المتداوقة عليها ولو بالنسب و  
التقدير فالاشناع ثابت لذلك العنوان وذلك الحكم يكون صادقا بافتقار  
المواد فتأمل قوله ولو اذ كان ماصلا في الذهن تنفع آه ومارسهم ان ما  
منع من اللفظ هو المعلوم بالذات فليس كذلك انه يجب ان يكون ماصلا في  
الذهن بالذات وان اشكال الامر في الوضع العام للموضوع له انما هو كافي  
الاشارة بل المراد به اذ معلوم لذات عند تعلق العلم به بالذات وانما  
هو الشئ من حيث هو هو لا الصورة العلمية ولا الشئ من حيث لاكتساب  
بالحواس الخارجية ولو هي التي تدخل على البنية الى في الترتيب المحو منها  
فلا يرد بالمعلومات نحو ما في طلب كان فانه لا يبدل على البنية فهو وسباني  
الى في حتمية المعرفة به ولا يشكال في الاتزام فتأمل قال بعض مؤرخي

لمشابهة بمعنى الحقيقي الذي كلاسافيه انتهى وبهذا يظهر ان اطلاق الوجود على هذا المعنى  
على الجوز والتشبيه كذا على المعنى الاول والمعنى الحقيقي هو الوجود في نفسه  
كان لنفسه كوجود الجوز مثلا او لغيره كوجود الاعراض وقد قال المعلم الحكيم  
اليمانية ان الوجود الرابطي اه حاصله ان الفرق بين العقد من انما هو اعتبار  
التشابه في البلي المركب نسبة واحدة في البلي البسيطة بحسب الحكاية بنظر  
الى حال الموضوع والمجول في المحكي عنه ولا كان المحكي عنه في البلي البسيطة  
فمن الموضوع لم يكن في الحكاية عن حصول في نفسه الا اعتبار نسبة واحدة معزوفة  
العقد بنوع البلي المركب لان موضوعه في نفس الامر موجود على صفة او حال به  
يصح عنه الحكاية بانه كذا فهنا الموضوع وجود وللصفة تحقق وحصول فيه بحسب  
عالمها في نفسها او بحسب حال الموضوع في نفسه فيمكن اعتبار النسبتين في الحكاية  
مبنا وفيه كسنانى الشاء الذي هو في الوجود بالاعتراض بالاعراض بل هو في كل  
ما هو في فيه حمل مفهوم ما عليه وانما كان او عرضيا وجوديا كان او عرضيا  
اشترعا كان او انضماميا على خلاف امر البليات البسيطة فان المقصود فيها  
التعديق بنفس تجوهر الموضوع وضرورته في نفسه في طرف ما هو في تفكر فيه  
فيه إشارة الى ما يرد عليه كاسياني في او ابل القديقات تغلق عن المحقق  
معدا بقوله قبل عليه فهو واجب عنه بان صدقها حقيقة اه قال شريف  
المحققين مخفية ان مفهوم المجول المطور انما مفهوم كلي يمكن للعقل ان يلاحظ  
بالذات وان يجعله انه للملاحظة الا فراد وحده مائة لهما لا حطما من حيث الوجود  
نضاف بهذا المفهوم الذي هو في اشياء امتناع الحكم في حكم عليها بذلك الاشياء  
ولها معلومة الغاية منته على هذا الملاحظة لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة  
للعقل من حيث انها تلك المعلومة بل يحتاج في كونها ملحوظة من حيث  
الى ملاحظة ثمانية منته على الملاحظة الاولى فاذا الاولى فاذا لا حطما لك  
اني ما عتبار معلوميتها حكم عليها ليعلم الحكم لا بالمتابعة وبالجملة ان الحكم على الاشياء  
فراد وقد توجه العقل عليها بهذا الصواب فيكون معلومه بهذا الوجه قطعا علم كبر  
مجهول لا مطلقا في نفس الامر بل بحسب من العقل حيث توجه اليها بهذا المفهوم فما

البيد لا ثبوت وصف لها فاعدم انساب نفس الذات وانتقادا في  
عنها لا سلب مفهوم عنها قال الا وسناد المحقق الاول ان زيد معدوم موجب  
بحكم الحكاية وزيد ليس بوجوده سلبية بحسب الحكاية وكلاهما من الالهييات  
البيد مفادها انتقاده في نفسه لا ثبوت الانتقاده حتى يصير المقدم عليها كما  
فيها متغيران بحسب الحكاية معقدان بحسب الحكاية عنه وقال لا ينبغي ان يقع  
اختلاف في كون زيد معدوم موجبه وكون زيد موجودا مستملا على الوجود الا بطل  
اي الاختلاف ختصاص الساعث اذ لا شك في ان الحكاية في الاولى  
موجبه وفي الثانية مستملا على الرابطة فتأمل لا نأقول غبوت المحمول  
للموضوع اذ قال المعلم الاول للممكنة الالهية المحمول بما هو محمول ليس له وجود  
في نفسه يكون لموضوعه كما لا عار من بل انه لا يوجد في نفسه وانما له ثبوت  
للموضوع ووجوده في نفسه سواء ثابت للموضوع ووفق بين قولنا وجوده  
في نفسه موجوده لموضوعه وقولنا وجوده في نفسه سواء موجود لموضوعه  
اذ مدلول الاول انه موجود في نفسه كونه للغير كما لا عار من ومدلول الثاني  
انه ليس له وجود في نفسه بل هو موجود لموضوعه وبالجمله هو وجود الموضوع  
بالذات وبالوصف بحسب الاتحاد بين الموضوع والمحمول فليس له بما هو محمول  
وجود الوجود الموضوع لا نحاده سمع موضوعه فهو ثابت له وهذا هو الا  
الاختصاص الذي يوطئه الجمل هو هو قفكره وهو الوجود الا بطل  
حصول الصفه وتحققها في الموصوف سواء كان هذا الحصول مما يخرج من  
حال الصفه في نفسه في طرف الانصاف كما في الاعراض العينية او من حال  
الموصوف بان يكون الموصوف موجودا في طرف حال على وجه بالنظر اليها  
اتساع الصفه وهو في الاوصاف التي يقصد تخطيطها للموصوف على خلاف اثر  
الوجود لانه يقيد الانصاف به تكميل ذات الموصوف وليس بآرائه  
حال في الموصوف به يصح اتساعها بما تحققة المعلم للممكنة الالهية فيكون  
اليطو على مطابق المضاف الموضوع اذ قال السيد السند في شرح للوقوف  
قد يطلق لفظ الوجود والحصول والثبوت والحق على الصق والالها

كقولنا العقل عقل ولا ريب في انه لا سماعه او لعدم افادته لا يصلح ان يطلب  
لفور يتعلق بها فهو من اقسام مطلب الشارحة وهو ظاهر يخرج المقدم من جملة  
العقلية لانها لا يجوز ان الفصل فقرها اما بالنظر الى مجرد المفهوم او بالنظر الى العرفان  
فاذا قيل بل المنية لا يخفى ان الموضوع في هذا العقد هو مفهوم المنية المحمول هو  
المقرر المرتب على الجعل البسيط لا يعني ان التفرقة بين المنية في طرف  
قوامها او ليس فيه الا نفس المنية المحبولة فايراد المحمول هنا للضرورة العقلية  
كما في الوجود بعينه والفرق بين هذا العقد وحمل الشيء على نفسه من كثرته  
فيه فثاقل مدقة النظر ويراد المحمول انما هو للضرورة العقدية بحقيقة ان  
قولنا الا ان مقروا او موجودا اذا افاد ثبوت مفهوم التفرقة والوجود  
للموضوع واتحادهما كان المحمول غير تجوهر الموضوع في شئ وثبوتها في نفسه  
ونساختها وانما المقصود منها ما هو المتقدم اعني بحصول ذاته ونفس  
وقوعه لا بحصول ثبوت سعة ماله وجودا كان او غير فكذا العقد انما يثبت  
على ذكر المحمول والمنية المحركة بحسب الضرورة انما نشأت من طبيعة العقول  
التغير عما ادركته العقل لان مفاد الفضة وما يتعلق به العقد يرجع الى  
فاذن مفاد الايجاب في المنية البسيطة تجوهر الموضوع او ثبوتها في نفسه  
والسلبية الشئ وارتفاعه في نفسه ومفاد الايجاب في الطبيعة  
المركبة ثبوت شئ بشئ السات انتفاؤه عن شئ فتفكر في هذا  
بندفع اما ارد عليه وجه الدفع ان هذه المرتبة وان كانت من  
فروع الجعل البسيط لكنها مما يصلح ان يفهم اعطاء التصديق بها بالبر  
المحمول الذي هو التفرقة للضرورة العقدية وكون الجعل البسيط حيا  
لا يتعلق الا بالمحمول فقط لا يثبت في تعلق التصديق بهذه المرتبة المتغير  
عائيه على الوجه الذي ذكرناه فثاقل هو وقد استبان كذلك قال العلم  
للمركبة اليمانية في الاثني السبع وان معنى العدم هو سلب الشئ في ذاته  
وانتفاءه في نفسه لا سلب الوجود عنه فان ذلك من غير اليمانية  
المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاءه في نفسه وهو من سلب اليمانية

لحقيقته فقل قوله وان كانت محصيل ثانيا المراد بالانفقات هو الحاضر عند المدرك مرة  
نية فلا تشكال في اطلاق التقدير على الانفقات لهذا المعنى ولا بأس في ان يراود  
موضوعه ثانيا فيكون اطلاق التقدير عليه مجازا لولا ما عده وتوسيعه قال في  
مقدمات ما حاصله ان الجوهريات والعرضيات المتعاقبة لها هي المفهومات  
المعبر بها عنها على الاطلاق وانما قال بان المعبر بها عنها لا لزوم للمعبر عنها على الا  
طلاق وانما المحكوم عليه بالذاتية والعرضية هو المعبر عنه الذي هو بذاته مبداء  
ذلك اللازم والاختلاف بالذاتية والعرضية ليس بمفومات العنوانات لفصلها  
يعبر عنه بها الا ترى ان الفصول والاحسان الحالية اذ هي لسايل لا يمكن تحديدها  
وتعريفها والاشياء التي يولي بها على انها فصول او اجناس فانما هي تدل عليها  
وهي لوازم وعنوانات كائنا في الجواهر او الموجودات في موضوع مفهوم العنوان  
ان كان عرضيا لازما الا ان المعنونات المعبر عنها نفس حقيقة الجواهر ذلك في قسم  
بما له الطول والعرض والمعنى والحيوان هو الحساس المتحرك بالا رادة والباطن  
هو المدرك للكميات والمراد مساوي من المفومات فاذا التحديد مثل هذا الا  
مور يكون رسما اقيم مقام محدد على التوسع لا حدا حقيقيا ثم المركبات يصح تحديدها  
بالحدود والتوسعية وبالحدود والحقيقة الضيقة لان شيئا اذ عرفت بالحيوان الناطق  
فان عني بها مبداءها كان حدا حقيقيا وان عني بها عنوان كان رسما بالحقيقة و  
على التوسع من جنس توسعي وفصل توسعي لا كالرسوم المشورة من حدود من اللا  
والعرضيات المصطلحة التي هي ليست عنوانات جواهر الحقيقة بل هي عنوانات  
امور تلحق الذات بعد قوام الحقيقة كالفاحك والكتاب ومن هنا ظهر ان  
العرض الذي بازاد الجوهري كالايقين والاقوام وجزء المركب اي الجنس  
والفصل اجزاء له وقوام جوهري جميعا فافهم وخطب قوله على ما حكاه به جعل السبيل  
المرتبة المقدمة على الموجودية من فروع الجعل السبيل واما عند التعاقبين فيجعل  
المؤلف كما فعل بين المرتبتين تلازما ومعناه بالذاتية عندهم كما يظهر بالتأمل  
فان من ان هذه المسئلة اري بطلب هذا السبيل وحاصله ان في مرتبة قوام الجنس  
المرتبة ليست الا هي فالملطوب في هذا المرتبة اما لصدق يتعلق بعقدتها ومن غيرها

والكان طرف الانصاف بها افعال المحقق الذي لا يمتنع ان يمتنع في الوجود والعدم  
الذي هو طرف الانصاف ان يمتنع الموصوف بحسب كل الوجود ومن الوصف  
بشيء ان المنة لا ينصف الوجود مطلقا الا في طرف الحفظ والعدم او في غير ذلك  
المنة عن الوجود والمراد باليمتزان يكون الموصوف بحسب لو من الترتيب عن الوصف  
لم يكن في الترتيب لطلانه في نفسه فبما لم يمتنع كما قيل فالحال المستلزم في حاشية  
على شرح المواقف ان القضايا بالمعقودة بها كلها وبنيات على نظر  
الى طرف الانصاف واما هو الذين فقط في جميعها وان لم يكن بالحدس  
الوجود الذي فيه مدخل ولهذا قال في حاشية الحاشية ان النظر الصحيح حكيم في  
المعقولات الثانية على قسمين الاول ان يكون الذين فقط طرفا لوجوده  
والثاني ان يكون الوجود الذي شرط لوجوده وهو موضوع الحفظ ولا اذ  
بما عرف ان المعتبر في الذنبه ان كان مجرد كون الذين فقط طرفا للانصاف  
من غير ان يكون للموصوف تام في العين ولا في حقيقة خصوص على ان يمتنع  
تامه فالقضايا بالمعقودة من القسمين ذنبيات وان يمتنع فيها شرط الوجود  
الذي يمتنع من القسم الثاني ذنبه ومن الاول حقيقة لعدم مدخلية الوجود  
الذي يمتنع في الخارج في غير ما يمتنع في مقرة مطلقا هذا في مطلق الوجود والوجود  
الذي يمتنع في الخارج في العين آه هذا في الوجود الخارج في المكان والوجود  
الذين هما كحسب الوجود الخارج في واما مطلق الوجود واما مكان واما لوجود  
في نفس الامر فمتقاربه نفس المنة المنقورة في العالم الواقع مع غير النظر  
حسب بنات المواقف وان اتفق ان يكون طرف الانصاف من هذه  
هو الذين دون الخارج او في حلق بحسب بين موصوفها فيها كما في حاشية  
لمعنا فبما لم يمتنع مطلقا يكون الذاتية والوجودية مثلا من احوالها  
الجهوت عنها وحدها فالحال المحققين صرح به في حاشية على شرح المطالع  
وهو المظ من الحقيقة لتكاملها ما اذا تصورنا الشيء لولا بالوجه او عدم  
علمنا وجوده فاذا تصورنا بوجه واحد وهو بالذنبه فهذا التصور ليس بصورة  
بالكنه ولا يكون حاصله من مطلب بالذنبه والمطلب السطح فهو من مطلب



يعني على اخذ وحدة العارض بالشخص لا امتناع عروضة لمعروفين منها من حيث الوجود  
 انما اعتبر طبيعة العارض من حيث هي مع عزل النظر عن خصوصية ملائحته  
 الى ما يشترط والحق الاقترار اليه لاخراج العارض بواسطة امر مباحين اذا كان  
 معروفا حقيقة ايضا لمعروف منه كعروض الحرارة للماء حقيقة بواسطة النار قابل  
 فيه فيجوز ان يكون العارض اعم او اخص مطلقا كعروض الجنس المفصل المتقسم  
 وبالعكس او كل واحد منهما عرض ذاتي لا آخر كفالاشع وعندها قابل فيه وتوحيده  
 ان الحكمي عنه آية قال المعلم للحكمة البهائية ان الحكمي عنه ما يخصه من المفهومات المحمولة  
 او العوارض بحسب الاعيان او بحسب الذاتين انما هو حال نشأ باعتبار وجوده  
 في ذلك الطرف على انه يتميز عن غيره والموجود في الاعيان من موضوعات  
 هذه الامور هي واحدة لا يتميز بحسب المحمول عن الموضوع ولا الطبيعة عن الفرد  
 ولا الذات عن ذاتي الذات ولا المعروض عن الكلية عن معروض الجزئية اذ ليس  
 بحسب فك الوجود الا الخلط الصرف فاذا لم يمس مطابق الحكم شي من هذه  
 المفهومات المحمولة من احوال الخلطات الذاتية لزم محال في لوازم المهية لان جليلة  
 الاقترار من الحقيقة البينة لتلك العوارض ثمانية الناصل بها فتكون كانهما موجودات  
 متماثلة كما ان الاختراع بحسب خصوص نحو الوجود الخارجي والاصناف الخارجية  
 واعداد الملكات تقوم مقام البينة ولهذا لم يكن من المعقولات الثابتة  
 كالا وجوده قال المعلم للحكمة البهائية الوجود والحق القايم بذاته ليس ككل عليه  
 الوجود المطلق المنزع منه على انه هو بعينه او من ذاته انه ليس هو بغيره  
 في العقل فتنبع منه الوجود المطلق ويعرف في الحائط الذهني ففقدت ان هذه  
 وتلخيص الطبايع لا مكانة بل العقل حكم لبرهان ان في الاعيان حقيقة معقولة  
 معقول الذات والمفقور من قبل الذات هو نفس حقيقة معقولة في محلي الوجود  
 ومطابق الاختراع الموجودية لا باقترار حقيقة ذلك بالحكمة لا بالخلط والشرع لا  
 صافية الى ذلك الكتاب هو البرهان لا العقل فاذا لم يمس الوجودات من  
 افراد شي مما في حيزه العقل وجوده معقولة المتماثلة الحقيقة فطالما كانت  
 المقدس بالتقاسم الى الوجود المطلق من الطبايع المتعددة لا اختراعية فلو لم

141

أو ابتداء العارض للوجود  
 المفهوم العارض من غير  
 فصل ولا شعيرة

ما هو حاصل بنفسه من غير وسطة في العلم كما يكون فرد من حصوله بواسطة النظر لما  
 يكون نظريا فالبدنية محصورة بالسبايط والحدود والمركب عطفيا والحاصل بنفسه  
 للصورة الاجمالية والنظرية محصورة بالتفاني المركبة كما تنسب بالصورة التفصيلية  
 فرد من ههنا علم ان العلم بالكنه محقق بالنظريات فان قيل يلزم منه ان  
 العلم بالكنه في العلم بالحد النام مع انه ليس كذلك لان الان مثلا اذا  
 بنفسه في الذهن بحيث يكون مرآة لمشاهدة جزئية كان علما لها بالكنه  
 ولا يجوز ان يكون النوع معرفا للجزيات كما تقرر عندهم من اخصار التعريف في  
 الحد والركم ولهذا قالوا ان التعريف بالنوع لا يكون الا لفظيا لا ليعا  
 تعريف الصنف بالنوع يكون حقيقيا كما في البني ان يبعوث بالوي  
 بتبليغ الاحكام الالهية الا الى الخلق لا نأقول لو سلم انه حقيقي فالله  
 تفاني اعتبارية عرقية والنوع المشترك سميها بمنزلة الجنس لها ولا سيما  
 الجنس لها ولا سيما في ان يكون الشيء نوعا حقيقيا للجزيات الموجودة وحسنة  
 لتفاني العرفية فلما العلم بالكنه على نحوين نحو يخص بالنظريات وهو ما يكون  
 للصورة التفصيلية كما حققناه ونحو لا يخص بها كما هو علم الجزيات بالنوع فالجزيات  
 اذا كانت نظرية فانما يكون للجنس النوع بالكنه وحدودها بالحقيقة وجود النوع  
 وهو ما نحتاجه لئلا يكون نظرية لان علمها ايا حصوله كعلم الحدود في نفسها  
 او حصوله بالاسماء او التخييل او التوهم فعلمها بالنوع لا يكون الا بالحد واللفظ  
 لا لتحصيل المجهول فتفكر بذه النظرية واجب عليه ودخالة المصنف في هذه  
 ان لا نعلم ان الوجه المجهول مطلقا لانه اذا كان الوجه المعلوم معلوما من حيث  
 الاتحاد بذلك الشيء كان الوجه المجهول معلوما من حيث اتحاده مع الشيء المعلوم  
 بالوجه المعلوم ولو بالعرض فتأمل في بحيث يسلم بصورة انه بناء على ان  
 في التعريف المصورين تصور المعلوم بالكم وتصور المعلوم بالعدد والفرق بينهما  
 في الحد النام بالجمال والنفصل وهو بعد قسم الواسطة في الثبوت وهو غير  
 عنه في النسخة القديمة بالواسطة في الاشياء فتذكرتها وعزتها الى هذه العبارة  
 لانها كانت محال لا مطلق المجهول بشرط ان تكون تلك الواسطة انما بشرط

جذبة اللون بالذراع وكذلك اذا صدق على الاستغراق التسمية ان من  
سداد السلسلة الى اى مابلغة الترتيب فيها دون الخمسين فيصدق اليه  
عمله دون الخمسين والاصل ان الحكم اذا استغرق لكل واحد مطلقا منفردا  
كان اوله مطلقا لا اجتماع كان ذلك الحكم على الجملة ايضا فاذا اخص لكل واحد بشرط الافراد  
فانه قد لنا بحكم الجملة فاذا صدق الحكم على الاستغراق من مبداء السلسلة الى اى  
مابلغة الوجود والترتيب فيها تنسأه ليعقد بالنظر ان السلسلة بنما بها تنسأه  
شئى لانه ان اريد بقوله اى مابلغة الوجود والترتيب اعم من الواقع بين  
الخمسين فالحكم الكلى مهم وان اريد به ان كل ما وجد بين الخمسين فهو  
فلا يلزم تناسى الجملة التى ليست ككف فاعلم انه وقد سير على ابطال  
الدور والتسميعا بانه لا يتحقق ان هذا البرهان بقيد تحقق ما هو موجود با  
لذات كائنات وجود الواجب تعالى لذاته في سلسلته بالاعلات ولا  
بقيد ابطال الامور الغير المتساوية مطلقا كالمعدات والشرايط والمعلومات  
فما لم يرد ان المقصود من الكاسب المحمول النقصوى انه يشار الى ان المراد  
بالمعروف في الصغرى بالبعد النقصوى الشئى الى الكاسب للمحمول النقصوى  
لا المانع المتعارف وهو ما يحل على الشئ لا فائدة المصور ولا فلا يتم البطلان  
قوله ويمكن ان يقال ان الكاسب اى فعل هذا هو مراد المصنف بقوله في  
المسلم لانه لا يقبل العمل فالمعروف اعم من الكاسب لانه قال ان المصنف  
لم فلا بد من الترتيب للكاسب لم يقبل لمحصل المحمول او النظر لان النظر قد  
يكون بملاحظة معقول واحد كما في الفاعل فاعلم ان مجموع انهما معتبره بالاتفاق  
الا ان مقابله انواع الضرورى بما يعتز به الحركة للاولى لا يكون على نحو واحد  
فان مقابلته بعضها لها بالنفى والاشبات وبعضها بمقابلته شئى بمقابلته  
والعاطلة قوله من عند القسم الى ما هو متاخر الوقوع وكذلك اما الحكم  
قوله التى لا بد فيها من واسطة في العلم الى في استبعاد حصوله فان الفارق  
بين المبدئيتين والنظرى يتحقق نوع الواسطة وعدم تحقيقه لانه لا بد من  
نفس طسعة حصوله بالنظر بان لا يرتب عليه شئ من افراد حصوله وهو ليس

بل مع مضافها فلا يلزم الزيادة طرودها مع غيرها لا جنس لا بناء في عاقبة  
 المتضايف من التكافؤ وجودا و عدما في الواقع لا في بعد ثبوت المساواة  
 بحسب العدد من المتضايفين نقول ان عددهما متكافئان فيملاق  
 المعلول الاخر مع قطع النظر عن تطبيق احد المتضايفين بمضافه الاخر  
 في المعاد الاخر معلول لا كاف في لها عدد فليزمن منه ان يتحقق شئ من المتضايفين  
 في السلسلة المفروضة بدون مضافه فلا يتكافئان في الوجود البتة  
 فقد على نقيضه فلا شك ان اذ ليس الكلام في تطبيق احد المتضايفين مع  
 الاخر بل في عدد واحد مع عددا لاخر مع عزل النظر عن كونه مضافا  
 او لا لاننا نقول لا ريب في ان الكلام في تطبيق احد المتضايفين مع الاخر  
 لا مع الاجنس فلو قطع النظر عن كونه مضافا فلا تم الاستحالة في الزيادة  
 اذ المتساوي والتكافؤ في العدد من لوازم المتضايفين من حيث هما  
 متضايفان فيجوز ان يكون عدد العلويات ازيد والمعلويات انقص  
 فيما فوق المعلول الاخر وجود واحد من كل واحد منهما مع واحد من  
 حزا لا يقتضيه تساوي لان عدم تساويهما بينهما يقتضي ان لا يفتق الطائفتان  
 حد سواء كان احدهما زائدا ولا تراه ان الشهور اكثر من السنين  
 ان السنين لا تفتق في تطبيق مع اشهر الى حد غاية الامر ان مرتبة  
 الزيادة لا معينة فتفكر تفكرا صحيحا قوله و الحق ان الامور الغير المتساوية لا  
 ينصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى الظاهر لانها من عوارض الحكم  
 من حيث التماثل وبعد تعيين احد فقط نعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا  
 من حيث عدمه القطاع الطائفتان بين اعداد و بقرانهم كنه الكل اعطيت من الجزئي  
 التماثل هو سلم لا في غير التماثل هي فلا يتم اكثر ابراهيم كالتطبيق والمتضايف و  
 غيرهما فيجوز ان الحكم بينهما بالتساوي بعد انقضاء المعلول بالاجزء البعديا  
 الحكم به فيما فوقها فتفكر فيجوز ان يكون بين خمسة وكل واحد منها تساه او  
 قبل في جواب ان الحكم اجمالي على الشرائط على وجه الاستغراق كمن  
 تناول اجملة المتكافئين ان ما بين طرفيها خط و رتبة نقطة لغرض لا

ان المبدأ لا يقبل الزيادة اذ ليس ما دونه عدداً والاوسط منظومة على التوالي لان  
 الواحد والثلاثة ليس الا الثاني وبعد الثالث ليس الا الرابع وهكذا في جانب  
 المقابلة بالمبدأ وهي على تقدير اللانهاية فيجب ان يكون تناسبا وتناسبا  
 يستلزم تناهي العدد وهذا النحوي من التضعيف معنى ضم الاحاد والاخر  
 الاصل ولو كانت تناسبية محال ليجعل عند العقل ضيفي ان يراد من التضعيف  
 الاجمالي هذا المعنى وهو كاف لان تمام الدليل لا يعمد الى التكلف والنفس  
 يراد بالاجمالي عدم تعيين احاد والمزيد تناسبية كانت اولاداً غير كونه  
 بناء على انه لا يجب وجود الاحاد الزائدة في الخارج محققاً بل كقضية تقديرية  
 وفرض الممكن لا يستلزم المحجوب بالجملة تمام الدليل لا يتوقف على الترتيب  
 والاصحاح بين تلك الامور في زمان او ان بل كيفية الانساق وانتظام  
 مراتب الاعداد العارضة لها مع محدد حكم العقل بحصول الزيادة فيها  
 بالتمام قدر ما يلزم ولو كان تناسبية ثم اعلم ان بعض المتأخرين  
 قالوا ان البرهان الذي يبرهن ابطال التثنية المبني على كون من الاعداد  
 خبراً بما فيه اذ الفرق بين الكثرة كالمصدق والكثرة كالأخرايين  
 او متعوض عن كبح حقيقة هي مجموع الاحاد المحصاة فلا يلزم ان يكون  
 طبيعة واحدة مشتركة فضلاً عن كونها ماونه وما حقيقة المحققين انما هي في  
 الكثرة كالأفراد والمصدق فتعال الغفول عشرة وكثيره بمعنى ان  
 مجموع احاد تلك لا ان بينها مشتركة بينها هي العقل حال اذا قلنا ان  
 لكل واحد منها هيئة لا غيبة بسيطة مختصة في اوفد فيه نظراً ان العقلية  
 والخبرية من عوارض الحكم حقيقة مجموع الاحاد المحض يكون معروفاً للعدد  
 لهم وهو يستلزم طبيعة مشتركة بينها فتأمل في حقيقة نظرو طبق لو تفكر فانه قد  
 فان قيل ان لزوم الزيادة بين لاننا تعلم اجمالاً ان المعنى الاخير معه وما  
 فقه الى ما لا يتناهي العقل ومعه معا قلنا انما يلزم الزيادة باعتبار عليه  
 ما فوق المفعول لا ما خرج مع معلولية التي هي غير متطابقة لها بل هي اجنبية  
 ما نفس الذات العاقلية ومكذا في كل فافان واراد ان يعبر عن تلك الاجنبية

الاول فقط والحدس مجموع الانتقالين الدفين او الانتقال الثاني على وجه الدقة  
المقابل للنظرية تعادل الصعوبة البسوط ومن ههنا يشتهر كون الوحدات بدليات  
والحن ان مناط النظرية تحقق الواسطة في العلم وهي المعرفة الحقيقية والحجج سوية  
وحدت الحركة في جميع افراد حصوله اولالا نها تقيده بحصيل المجهول ابتداء فالحصول  
بالحدس لا ينافي النظرية المعالوم فان قبل لو اتفق ان يكون جميع افراد حصول  
النظرى لكل شئ كل شخص مرثبا على الحدس ببار على امكانه لكل احد فليزيم ان  
لا يكون نظرا بالانتفاء التوقف بالعلية مع وجود الواسطة في العلم فيقال ان  
ذلك فلما كان المعبر في الله هي انتفاء التوقف عن جميع افراد حصوله محققا  
او مقدرة ببار على عدم الواسطة في العلم في نفس الامر فيجب ان يكون النظرى  
ما يكون افراد حصوله في الحيل متوقف على النظر ولو كانت مقدرة ببار على تقيده  
التقابل بينهما فالتوقف في فرد مقدرة ببار على وجود المبادى في نفس الامر  
يكفي النظرية فتأمل قوم ويجب ان يكون احاد احدى الجمليتين ضعف آه  
والط ان احاد حمله الاثبات الغير المتناسبة الماخوذة من سلسلة الوحدة  
لصف جملة الوحدات اذ هي ضعف الاثبات لان ماخذ الجمليتين سلسلة  
واحدة قوم وزيادة المراد عدم النحر ام احاد المراد بآه لا يقال ان زيادة جملة  
الوحدات سدرجة في الاثبات الغير المتناسبة اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء  
لها سلسلة الاثبات مشتملة على تلك الوحدات الزائدة من المبدأ الى ما  
تتباي لاننا نقول العدد والوحدة مما يشكر نوعه فاحاد وكواحد من الجمليتين  
للوحدة فكما ان كل وحدة واحدة لك كل اثنين واحد من جملة الاثنيات  
الكلثة ولا ريب في ان عدد احاد الوحدات ضعف عدد احاد الاثنيات  
الماخوذة من سلسلة تلك الوحدات واعتبار الزيادة بعد النحر ام احاد المراد  
عليه اذ المبدأ لا يقبلها والواسطة منتظمة متوالية الى آخر المقدمات  
فاذا ضعفنا ذلك العدد ولو نصفنا عقليا احوالها آه ويمكن ان يقال ان  
ضمننا البها امورا آخر وان كانت متناهية صار العدد العارض للمجموع زائدا  
عدد الاصل بالضرورة وزيادة العدد لا يتصور الا بعد النحر ام احاد المراد

بالحوار من المذهبية اذ ليس المقصود تفصيل حقيقة العلم سواء كانت محمولة كما يحال المحذور  
 او لهوية الشبهة او مفصلة ثم الحصول الاصل الذي يترتب عليه الآثار والنتائج  
 مستوي الى الصورة العلمية بالذات لكنه منسوب الى نفس المذهبية من حيث هي هي  
 بالذات لان وجود الشخص سويته وجود الطبيعة مع ان الوجود الظلي بالمعنى  
 الذي تحقيقه اخرا في احاشية المطلو له الصبح المعقولة فتأمل قوله يلزم التزج  
 بلا مرجح لان الممكن كما يحتاج في وجوده الى وجود العلة فكما يحتاج في عدمه الى  
 عدمها فلو كانت احداهما موجودة والاخرى معدومة ووجد المعقول ولم يقدم  
 لعدم الاخرى يلزم التزج بلا مرجح فان المفروض ان كلا من علني الوجود والعدم متحقق  
 والا اجتماع النقيضين وانما كان العدم غير محتاج الى التفسير يلزم ترجيح المرجح هذا  
 فاقى الاستناد في حاشية على شيخ الفلاس وفيه نظر لان العدم كيف قدم التفسير  
 الوجود فعليه عدم علة الوجود ولا فرض ان علة الوجود متحقق احدى العليين لا  
 بعينها كان علة العدم استغناء لا يحتاج الى تسليم ان يكون علة التسليم لعدم عدم حقيقة  
 لا بعينه فلو وجدوا واحدة منها سيجوز ان علة العدم كانت عدم في العلة فليس  
 متحقق علة العدم بناء على ان المفروض ان هذه العلة العلى بالعلمين لا بعينها  
 لو وجدت واحدة منها لو وجد العلم وهذا النظر صحيح الاستناد في حاشية الاشبهة  
 يحق ان النظر الثاني الذي هو بعد التسليم يصح من قبل النجاشي بان العلم اريد  
 على وجه البديهة بدون من قبل من قبل على وجه البديهة او على الجماع فتفكر  
 قوله او يلزم اجتماع النقيضين هذا اذا وجد حصول وجوده عليه وتقدم العلم  
 علة اخرى قوله وانما بالعلم المتصرف اليه في العلاقة المتصحي لا يحمل ان كان  
 اذا وجدنا فوجد ذلك في مختلف فليس له ان لا يكون بان التحقيق والاشتغال  
 لبرهان ان الامر الصحيح انما هو الترتيب والترتيب والاحتجاج لمرادنا ان يشهدنا  
 الشاع حصول الموقوف بدون الموقوف عليه لان الترتيب علمية والاشارة تحليلية  
 عن البديهة فالحال في العلم لا يخلو في الحقيقة من العقل في النظر المتفرع عما  
 العليين في حيزه التباين في العلاقة فتأمل قوله في الارباب الا والمشتبهات  
 بنظر النظرية على وجوده وكذا الاختيار بين المظاهر الى المبادى في الممكن او الحكمة

ترتيب الاشياء

لتجوز لظاهره مني على انها من صفات المعلوم حتى يكون الامر الواحد به سبيل  
بالقياس الى شخصين هو شخص واحد في وقتين لا على كونها من صفات العلم لا في  
مختلفان بالشخص فيمنع ان يصير النظري سببا بدنيا او بالعكس الا ان يتركيب  
فيراد بالنظريات ما كانت علومها نظريات الا انفسها فتأمل في هذا ما سائر  
العقل آه المراد بالعلم ما هي خارجة عن حقيقة المعه كالشرائط فلا يرد النقص  
لما دة والصورة فلا نه مدفوع بان الظلي تابع و فرع للاصلي اه توصيه ان الشيء اذا  
حصل في الزمن وقام به اكتف بالعوام من الذهنية فيصير شخصا عقليا موجود  
للعقل و يرتب عليه الآثار وليس سببا موجودا في حقيقة غير ذلك الشيء  
الذي ان الشيء من حيث هو هو اعني باله الصورة يحصل له ارتباط  
العقل بوجود صورته فيه كما للمرى بوجود شخصه في المرأة معها فيقال له ان  
في العقل نتيجة له مرتبط به بالارتباط مخصوص فان اريد بالوجود الظلي بذاته  
ربطه فهو ليس بوجود حقيقة بل مجاز الغم قد يلحق العقل لذلك الشيء مع قطع النظر  
عن تلك العوارض فيكون الشيء من حيث هو هو موجود في هذا العالم حقيقة  
وهذا العالم بخصوصه يكون طرفا للعالم والتغيرية باعتبارين وهذا النوع من الوجود  
اخرى بان ليسى بوجود ظاهريا لانه يستخرج على النحو الاول الذي هو سبب الآثار  
محالا يرتب عليه تلك الآثار فراجع للاول فلا يصح للمعلولية بالذات فان هذا  
للحائط التحليلي بعد تحقق العلم والمعلوم ويمكن ان يبي الوجود غير ما ذكر من الوجوه  
لان العقل مجرد الاشياء من العوارض الخارجية فيحصل مبياتها المرسله في الزمن  
بنفسها مجردة عنها بوجوده في نفسه لا يرتب عليه الآثار ثم يصير قائما بالذات  
وكتفه بالعوارض الذهنية فيكون لها وجود يرتب عليه الاكتشاف و هذا  
الوجود الاصيل كما ان الاول هو الظلي فلا لاشياء في الزمن وجودا في حقيقة  
في وقت واحد لا غير فيصير كلام الغافل في دفع الدفع فتفكر في المقصود  
اولا بالذات اه وبالجملة المقصود من النظر فيحصل الاشياء انما بالكتابة او بالوجه  
محمولها في الزمن ولا يحفل للعوارض المشخصة الذهنية في المقصود وكذا المعنى  
محمول الاذعان وتعلقه بالنسبة لغيرها من حيث هي قائمة بالذات من كنه



تحقيق المقام ان النفس الناطقة في مرتبة العقل النبوي لا في حكمة عن العقول  
كلها مستعدة لها ثم يحصل لها بعد حصولها في هذه الحركات ودرجاتها الكليات  
كلها الى انتقال الى النظريات ومنها ذلك تحقيقها بالادلة والافعال  
المتحدة في المعارف بل النفوس المجردة للعقل كلياتها لم تزل عالمة  
بالعقولات باضافتها الى وسائطها مجردة اما ما عن الافعال لانها المتحدة  
فكلها صلاحية ذاتية كاملة الاستغناء عن الجوارح المطلقة للعقولات كلها  
رئيسية فيها من غير كس وفكر عديد فعلم النفس الانسانية يكون مديسيا ونظريا  
وعلوم المبادئ العالية لا يكون نظرية فالمعارف كالنفوس في انهاء  
مفكره وفي غير ذاتها وصفاتها لا المبدأ والعياض المعلم فعلها بذلك  
الغير حصولي ونفترقان في ما ذكرنا باعتبار التعلق بالانفعال بالمتحد  
عدم التعلق به فتفكرانه يحتاج الى تحقيق فلو علم ان ما هو شرط مستحق  
هنا وهو امكان النفاذ بالنظر الى طباع الضدية اه اقول يستحيل امكان  
تعلقها على موضوع بعينه بالنظر الى طباعها مع عزل النظر عن حصول  
حال الموضوع ان لا يوجد انفارشي منها بالنظر الى طبيعة المطلق الموضوع  
حتى يمكن ان ينقل من كل شيئا الى الآخر والكان لازمة بالنظر الى حصول  
طبيعة الموضوع ولهذا فالاولا صدق وجوده لا ريب في ان طبيعة النظرية  
لغرض الواسطة في العلم وحديث الموصوف بها وطبيعة البدنية لغرض  
انتفاء تلك الواسطة وان لم لغرض الحديث فالعلم او المعلوم الواحد  
بعينه لا ينصف الا بواحد منها وينصفه بانتفاء بالنظر الى سلفه طباعها الا  
تري ان العلم بالكنه بعينه يمنع ان يكون كنه الشيء بالنفس الى معلوم بعينه  
فليس بينهما تقابل انصافا تقابل بينهما تقابل العدم والكنه او شيئا  
العلم المحصول الحادث لا انفاد بالكنه على خلاف امر النفاذ والاعين  
فيه فاعلم الموضوع بعينه بالنظر الى طبيعة الضدية فتفكره من صفات العلم  
بل الحادث لا يخفى عليك ان لا بد من التفتت بالخصوص البطلان بين الحادث  
والمحصول العموم من وجوبه ومن ثمه حوزاته لا يخفى عليك ان هذا

توله على ما عرفت به مبنى على امور ثلثة الاول القول بالجماله الادراكية الثانية  
الشك في الاذعان فوعان من الادراك الثالث ان التصور والتصديق لا  
يحبس التعلق بسببه واحدة في زمان واحد كالنوم واليقظ بل لا يبعد ان يكون منقطعاً  
وهو الامرانان لان الامر الاول قد ذهب اليه بعض المحققين قبله والثاني في الصورة  
من ظاهري عبارات بعض المتأخرين فافهم هذا ظاهر بالنظر الى الشك في الاذعان  
آه ولولا ما في عبارة الكتاب لظهر منها ان مقصوده ان احواله الادراكية  
التصورية مطلقاً لا يجمع احواله الادراكية اذ عانية التصديقية لان احوالها  
كلها علمان شريبت عليهما الانكشاف فالسبب الثامنة الجزئية قبل تعلق  
ذوعان بها مشكوكه كانت او غيرت ينكشف بالجماله التصورية واذ التعلق  
الاذعان ينكشف ايضا الا ان الاذعان مبداء للانكشاف على وجه الاقوال  
والتسليم في احواله التصورية فيها لا يجمعان بحسب التعلق بامر واحد في زمان  
او عند حصول الاذعان نزول احواله التصورية شكاً كان او وهما لا يشترط  
لا اجتماع العلمين على امر واحد وهذا مما يظهر سقيق النظر في عبارة تفكر  
فاذا تصور كنهه التصديقي آه حاصله ان كنهه التصديقي لا يتعلق به الا العلم  
المصورى لان حصول صورة الاذعان ليس باب العلم التصديقي ولا بل  
اتحاد التصور الذي هو احواله الادراكية مع كنهه التصديقي بالذات فانكشف  
الاشكال على تقدير تعلق التصور بكنهه التصديقي البصري اثرنا اليه  
ولما لم يحل على كنهه التصديقي احوال في الذهن من علم التصديقي باطل الشا  
لم يمتنع تعلق التصورية كما توهم المصنف فبالا لا شايح المتعارف  
بمتنع تعلق التصورية كنهه على ما ينوهم فهو الحق عندى ان العلم الى بمعنى  
الاكتشاف لا بمعنى الحاضر عند المدرك فيه وليس له الى لا غير ذاتها  
وجود لذاتها الى الذات النفس الناطقة فيه وللمفارقات كالنفوس في  
الافاضة الى المعلمة لان علومها ارساء صوراً غير ذاتها وصفاتها  
اعلام المعلم التي ناطق الا انها غير متعلقة بالمادة آه فعلمها ليس بعدد  
واحد كما هو للنفوس الناطقة الانسانية في مرتبة العقل السوي لاني

العلمية بصورة كانت او تفيد بغيره وليس منها و اني مشترك بينهما فهو امر خارج عن  
الامر في محالة الادراكية او لا يعني بها الا امر اخر من الصور يترتب عليها  
المتشابهة بالعلم الاحتمالي كانه لا يوجد كمالهم وان لم ثبت جوازا ففكر ولو سلم  
انه لا يكون الا في زمان والتقدير علمي اي من يترتب عليه الاكتشاف فافهموا  
محمود من بالعلم المتصور في امر الصورة المحالة التي هي ايضا مشتركة بالاكتشاف  
و من علم المتقدي في الامر الاحتمالي وحاصل الامر انهم قسموا العلم  
الصورة العلمية الى المتصور والتقدير والترتيب الجواب عن قبلهم فتبين  
لان مقسمات الصور العلمية لا تتشعب لئلا يجاب بها حاصل جوابا لانهم التزموا  
المساواة في التقسيم لا يحصل الصورة مما هو متوهم او يجعل التقدير مع المتقدي  
به بعد المساواة في التقسيم لا يشكل في التخصيص في السلب والافعال والاعمال  
المساواة فتفكر في كما استمرت اليه سابقا هو ان المتقدين كيميائية او عادية  
من لواحق العلم ففي التقسيم المساواة اما بان العلم يمتد الى علم بطريق  
عموم المجاز و يرد بالمتقدين المتقدين به فلا يشكل في تحقيق ان المعلم هو العلم  
او يعني اذا علم المعلم الذي هو المبدأ العاقل المتعلم هو في حقه العلم  
الامر اي فعل من التعليم هو العلم الذي يعبر عنه بالعلمية بالاشارة الى العلم  
العالم يعبر عنه بالعلم الادراكية ويكون هذا القول مختصا من المتكلمين  
العلمان بان العلم صفة ذات اضافية يعبر عنها بالعلمية بالاشارة الى العلم  
يقولوا يحصل صورة المعلم في العقل والاضافة مع جميع من الذين  
ثبت فان العلم الادراكية محال بل صورة العلمية وهو لا يخفى عليك  
ان كماله ناطق بان الامر كان كيفية كذا كذا وقد صرح به في امرية المتصور  
عنه حيث قال قد يعبر باعتبار المقصد به وهو المراد بعينه علمية خاصة  
الاحتمال المذكور ولا يجري الجواب المذكور عن التقريرا لان فان لم يثبت  
المشكوكه فعلق بها الشك وهو تصور وادراك الشك وتعلق بها  
وكان وهو تصديق فقد تعلقا في واحد بالضرورة استثنى عنه بناء على  
تفاوتها كفاوت النوم واليقظة فمال في علمه جاز في نوعين العلم

التصديق بان المصدق بها قبل تعلق الاذعان به فبما مل فيه لان المقدمة النية  
بنار الشبهة اعني قولهم ان التصور يتعلق بكيفية لا تحقيق بالتصور الذي هو الشك  
مصول صورة الاذعان لا يبار في النيات النوعية او يمكن ان يجاب بمثل ما  
تقدر عدم القول بالجملة الادراكية الصلا لان صورة الاذعان انما يحل عليها  
بالجمل الاولى دون الشايع المتعارف فلا يلزم الاتحاد والابتن بالتصور انما هو ان  
المص و ذلك لا ينافي الشاين النوعي من التصديق المط والتصور المط لان معنى هذا  
بينهما ان لا يصدق كل واحد منهما بالجمل الشايع على ما يصدق عليه الاخر كذلك  
التصور المط عرض لما تحته والاذعان ذاتي جبريانية فاحل الاشكال على انه  
بان العلم هي الصورة فتفكر هو ما قيل ان المحر للمعروف في نفس الامر عام  
العلم هو محل مجموع العارض والمعروف فقط وذلك المجموع امر اعتباري ليس بموجود  
نفس الامر و يدعي ان العلم صفة حقيقة للاعتبارية لانها تترتب عليها الاثار  
خارجي تنطبق به الذهن انما هي الصفا ميا فالصورة العلمية هي الكيفية بالحوال  
الذنية وهو شئ في معنى موجود في نفس الامر من مقوله الكيف حقيقة عند الفاعل  
محصل الشيخ والمثال ومما يحتمل عند التأملين بمحصل الاشياء نفسهما في الذهن  
ونابعه للمعلوم في الميتة ان جوهرها هو ان كيف فليكن وكذا و يدعي من بيننا  
الابرار المشهوره انما اذا ثبت ان الشئ حاصل في الذهن اعتبارا من اعتبار  
كتشاف بالتوار من الذنية وهو بهذا الاعتبار قائم بالذهن واعتبار نفس الميتة  
من حيث هي هي موجود في نفس غير قائم بالذهن فيسقط الابرار المشهور  
بذريعة اشاره الى انه ساقط باذني تأمل اذا لا احتمال العقلي يكفي للموجب  
لقد فهم وان لم يوجد النصيح منهم كما يشير اليه قول المعاصر بورد التفيت في بعض  
وان لم يصحوا القول بالجملة الادراكية العارضة للصورة العلمية لكن من نفس  
احكامهم يظهر ذلك لمن له طبيعة ذكية و فريضة نقاوة فانهم معترفون بان العا  
خفيقة واحدة محصلة من مقوله الكيف والصورة العلمية خفايق مختلفة من حيث  
الا حنا سائل مختلفة والبا للعلم لازم مختصة به مشتركة بين جبريانية عند  
انتشار الكساف وغير من اثار العلم لا بد ان يكون ملزمها امر مشترك بين

قوله الاخرى انهم يجوزون استلزام المقدم الخ للنتيجه كقولنا ان كان زيد حمارا كان  
 ذوقنا الكنان زيد حمارا لم يكن حمارا وكلما صادفنا بشاري حوز استلزام  
 الخ الخ الخ آخره كذلك قولنا ان لم يكن شئ من الاشياء ثانيا كان زيد فاجاد  
 قولنا ان لم يكن شئ من الاشياء ثانيا لم يكن زيد فاعلم فاجاد صادفنا بشاري حوز  
 الاستلزام بين المحالين مع شافى تاليفنا فتأمل . ومن سببا وقع الاختلاف  
 لان علم النفس بذاتها وصفاتها الاخره علة علم حصولي لا حصولي والالم يقع الا  
 في حقيقتهما بانها بسيطة او مركبة مجردة اذ اذنية قولنا لا يلزم اجتماع الشكليات اذ  
 لا يتوهم من ان ذات المعلوم بالعلم المحسوري وادواتها العينية حاصله للمدرك  
 بنفسه كصورة اجالية ولو ارشحت صورة التفصيلية اذ لا يلزم اجتماع  
 المستحيل بوزان تحصل صورته ان احوالها ان اذ تفصيليات مع نوع واحد لموضوع  
 واحد في ان واحدة حصول احدهما بالاحمال والاخرى بالتفصيل وحصول  
 احدهما بنفسه والاخرى بصورته وبالجملة انما الخ اجتماع الشكليات التمايز بين  
 للموضوع في موضوع واحد اذ التمايز بينهما مع وحدة الموضوع والزمان والتمايز  
 فرع الاشئية واما الامران التمايزان في نفسهما لا كجانب الموضوع وان كان  
 بالتميز النوعية فبجواز اجتماعهما في موضوع واحد وقيام احدهما بالآخر في زمان واحد  
 اذ لا يرفع التمايز بينهما بوحدة المحل ويكون احدهما محلا للآخر كما بين النفس  
 التفصيلية كما صلحها فتأمل في معنى الموضوعية للاصل الاول الا ان يقال ليس  
 عندهم امران احدهما الغاييم بالذات والآخر هو اصل فيه حصوله طلبا كما هو عند  
 الفاعلين بحصول الاشياء بالاعتناء في الذهن فليس في هذا الفاعلين به ليس  
 الغاييم بالذات وهو العلم وانما المعلوم بالذات عندهم هو ذواته الخ الخ الخ بالذات  
 ليس له حصول في الذهن بالذات واللا يلزم الجمع بين المتضادين وهو يطل على حصوله  
 وحسب قيامه به وهو يكتفي بالاعتناء في الذهن اقول بحري المحل المذكور بالذات  
 يقال ان المقدم لا يرد بالنسبة الشك والفرق كالميل عليه في وجودها  
 تفاوت النظم والخطية وصرح بقوله في شبهة المنقولة عنه حيث قال من المستبعد  
 لشكوكه بغيره الشك في تصور وجه لا يمتنع بغيره المقصور من الشك في

بالمستقل باللاحظة ويلفقد لذاته فلا يتعلق بالسبب الغير مستقل لا بوحده  
غيره وان كثيرا ما يحصل الاذعان بالعقد قبل انتزاع السبب كما في الصود  
جانية الواحدانية للموضوع المخلوط بالمجمل فهو يتعلق بالطرفين حال كونه  
راطة بينهما عارضه لهما في كلا الحالين من الاجمالي والتفصيل والاشبه بمتحدة  
متعلقة بالعرض لا بالذات ومن هنا يعلم ان السبب غير وراثة في حقيقة التقيد  
بالضد بينه والكمات وراثة في مفهومها المتساوي من السبب المركزية كقوله  
فانهم مثلا وسبب حقيقة الشا واليه تعالى وهو بالعكس لا تنساع نور والصلح  
على سواه واحد وكذا يمنع تواردها على التافهة في مرتبة واحدة فلا يكون شيئا  
مادان ولا صوران ولا فاعلان وكذا في مرتبة واحدة ودليل الكل في  
فقر لا زعم بالنظر الى طابع المعه لان طابع المعه لا يستدعي احفاظ نحو وعدته  
ولهذا قيل تعين المعه لا يدل على تعين العلة ولا ما تعين العلة فيدل على  
المعه في عدة العلة بالي نحو كانت محفوظة في المعه بعينها في عدة العلة بالطبيعة  
وعدة المعه كذا بالطبيعة ولا مع امر زائد يعني ان العلة اذا كانت طبيعية  
فيجب ان يكون المعه ايضا طبيعة نوعه وان كان مخلوطا بالعوارض المشقة والاشد  
ان يكون طبيعة حسنة لا تنسج عموما لمعده وطبوس العلة قال المعلم للحكمة الباطنية  
حاصلة ان وعدة العلة بالتقيد مثلا مستندة لوحدة المعه كذا وان كانت لمرور  
اخرى ايضا باعتبارها واخرى بحسب ان لا يكون المعه مشترك بالبنوع او ليس طابع  
ان تعيد عن الواحد من حيث هو واحد في مرتبة واحدة لا يمنع ان لا يكون المعه  
بالشخص بل بالنوع فقط الا على مختار الشيخ انه لا يخفى ان القوم يزم بالحققة بالنوع  
ودليل على اتحاد المبرومات بالنوع وانما على مختار الجمهور فما بينا في الامر انما لا  
اختلاف المنطق اختلاف في القوازم فلا يتصور مع اتحادها لو خالفنا في  
بالحمل العوضي المتعارف فان يكون الموضوع من جزئيات المجمل ويغالبه الحمل  
الاولي فلا يحصل على تعين كذا على نفس مفهومه المعيد لعدم الحكم او لعدم  
وكذا على الحقيقة فالمساواة كانت على الحقيقة المتعلقة بالاشارة للفظه عدم  
على تقسيم ان يكون نفس الموضوع المعيد لعدم الحكم والمفرد المعيد لعدم الحكم

العام نعم الاستدلال بين التصورين م على الشرطين المذكورين الكمال العام  
بنا فربما أو العلم باكتنه لا يتوقف على العلم بجميع الذاتيات بالغة ما بلغ  
فثقله فان الضرورى هو العلم بخبرى اه لا تصور مفهوم المفيد اعنى العلم  
بالنور مثلا واما العلم بخبرى فهو حاصل بنفسه لا بصورته لانه علم حضور نفسه  
وهو غير نظوره الى غير تصور حقيقة لان تصور حقيقة علم حصوله ولا يلزم تصور  
العلم المطا اصلا اى لا بالذات ولا فى ضمن المفيد اذ لا يلزم تصور المفهوم  
المفيد من حصول علم خبرى فله كحصول الشجاعة اه اى كالتفوق بين حصول  
الشجاعة بنفسها وتصوره فله فاما بعد المعلوم يعنى فى كونها من المقولة  
المفيدة فلو كان المعلوم حوهر اكانت الصورة حوهر او اذ كان عرضا من  
المقولة التى كان المعلوم منها فويل العلم هو الوجود المجرى اه هذا الضرب  
عن الحكم السابق المستفاد من التشبيه لان المتبادر منه ان العلم غير  
الوجود ويمكن ان يجعل اضرا با عما يفهم من قوله من حيث استناده اليه  
تعالى فمن ان العلم هو الموجود مطلقا لا مجرد مخصوصه لان مصدرها  
بعينه واحدة واحق اعنى العلم وكذا سائر الصفات الحقيقية عين الوجود  
اذ هو وجود مقدس حيث وكل العلم فى الممكن نفس وجوده الخاص  
المجرد ولا يدعى فى البصرة ان من الممكنات المحسوسة ما وجوده الخاص  
مستبدا فظهور الاشياء عند الحس كالشمس والنور القابل لكذلك غير  
المحسوسات ما هو مستبدا انكشاف الاشياء عند العقل بحيث وجوده الخاص  
المجرد كالعقول والنفس ليقاس الى ذاتها وصفاتها ثم البرهان والواحد ان  
ان الحكم ان النور منها ليس مراد به على وجودها اعنى صفته اعنى نفس حقيقتها  
المتفردة المنفصلة يجعل اى على اى ابا على النور المخصوص ولبنة العقول  
البداية توصيه ان نور به العقل لما كانت مستفاد من النور اى فهو من  
حيث استفادة النور من النور المحض نسبتها الى تعالى كسنة القمر الى الشمس ومن  
حيث ان العقل عاجز عن دركه تعالى نسبة الله كسنة الخفاش الى الشمس  
كما هو الحق لا التصديق ليس كادراك المرأة عند ادراك البرئى فلا يتعلق الا

بحسب الحقيقة لا نفى التوحيده مطلقا حقيقيا كان او رسميا ليشتمل على تعريفات انفسا  
اشمال التعريف على لازم بين الثبوت غير لازم لان العلم المتعلق آه و  
ان بقا معنى كون العلم بديهيا انه ظاهر ونكشف بذاته لا يتبعه الغير و  
الحضورية والمحض بالعلم المحصول معنى آخر فهو من ههنا فخرج ان الفرض  
لفظي هنا اذا كان حقيقة العلم مركبة من الاجزاء الحديثة وتركيبها يكون  
عند التعريفين واما على تقدير بطلانها وبناء البديهة على الباطن  
لفرض المعنوي راجع الى الباطن والتركيب فتأمل في هذا اللفظ التفسير لما  
بالنظير ما هو شبه اما بالنظير ولا يكون من افراده وعلى هذا يكون قوله  
كان تعريف العلم بالمثل المعنوي عند المحقق التقارري وشرنا اليه  
بما شئنا السابقه ويمكن ان يجعل تمثلا بتقدير المضاف الى كعلم المعنوي  
فتكون من افراد الممثل وتعرفا بالمثل ايضا على ما قيل ويكون  
اشارة الى الاستدلال ايضا على ما بينه المصنف في قوله الى ما هو المسمى  
في هذا المقام الى الاستدلال بحكم الخاص على حكم العام وفيه نظرية  
انه فرق بين الخاص والعام وبين المقيده المطلق بوجه الاول ان  
الى الذي هو متبائن الاجزاء كعلام زيدا وعدم البصر يجب ان يكون مراد  
خارجيا والمطلق جزء منه بخ الخاص فانه قد يكون الباطن والعام وفساد  
الثاني ان العام يجب حمله على الخاص بالذات او بالعرض في المطلق او  
لا متناع الحمل بينهما الثالث ان الخاص قد يكون له صورتان مختلفان با  
جمال والتفصيل في المقيده فان له صورتا واحدة تفصيلة او اوقات متفرقة  
ان استلزام تصور الخاص بنفسه لتصور العام مشروط بكون الخاص مبدئا  
لكنه وكون العام ذاتيا له في المقيده اذ لقوره بنفسه يستلزم تصور المطلق  
ان الصورة التفصيلية لا يحصل بدون الاجزاء فبذلك المقيده يستلزم مبدئا  
المطوحا كاستلزام مبدئا الخاص لبدائه العام مشروط  
بشرطين المذكورين فيومحلا بل غفت اليه لما نفرد ان العلم بالكنه لا يتصور  
لفظي فما يكون مراد بالكنه لا يكون بديهيا فضلا عن ان يستلزم بديهيا



يهرب واسب الى التماثل تشبها لا مورا لذهنية بالامور العينية وما قيل انه كيف بالمعنى  
مرض العالم فلم يسجد على ما حققه الاستناد في شرح الرسالة مع انه لم يقل ان الكيف  
الذي هو المقولة عرض عام فوجب ان يكون على تقدير كونه كيفا من مقوله الكيف بالذات  
كما في حالة الادراك عند التعاقل به فهو وحشية المقولات لا يلزم ان كون المقولات  
مشككا لحصول التفاوت في المصدر لاننا نقول ان التماثل المشكك بالذات  
ذاتية له لا بالقياس الى جميع ما يصدق في هي عليه هذا هو انما هو في حيزه فمما قيل يجوز ان لا  
يتوقف تصور الغير على تصور حقيقة العلم ساقط لان التعاقل لم يقل بان تصور الغير  
على تصور العلم حتى يرد عليه ما اوردته من الدفع بل قال ان ظهور الغير فكشف  
مترتب على تحقق العلم به فلو كان العلم منكشفا و ظاهرا متعلقا بالغير لم يرد  
والفرق بين الامرين ظاهر لان بعد هذا خروج عما فيه الكلام لان المتنازع فيه  
ان حقيقة الكنه مل سى كنه لا بد منه لاني كونه مبادر لا تكشف فيفكره ولكن  
شرح بتفصيل تحريه اه قبل انما بين معناه بتفصيل ومثال اما التفسير فهو متيز  
عما ينسب كتميز بالحرز عن الشك والظن والوهم والمطابقة عن اجمل وبالتا  
عن التقليد وهو ظاهر واما المثال فهو ادراك البصر شبهه بادراك  
الباصرة او ذا معنى للابصار لا الطباع مثال المبصر في الباصرة كالطباع الصورة  
في المرأة لك القول كالمراة للمقولات فان العلم عبارة عن صور المقولات  
المترتبة في العقل فالتفصيل يقطع العلم عن بطن الاستشاه وهذا المثال للعلم  
حقيقة العلم كذا العقل عن الامم محررا سلام فالكشف المتعارف ليس هو  
بالمثال بينا جريانا من جريانات على ما فهم البعض واما الاسباب فلا يفكر لتفسير  
فكل السند مع العلم ان اهل العربية والاصول سبغون احد معنى الموقف  
وكثيرا ما يقع الغلط لسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحات و اعلم ان المحققين  
الموجوده بتفسير الاصطلاح على ذاتياتها والتميز بينها وبين عرضياتها فمما  
وراء المقومات الاصطلاحية واللغوية فمما في غاية السهولة لان الغلط او  
وضع في الاصطلاح او للغة لم يفسد كبر مما دخل فيه كان ذاتياته وما يخرج عنها كان  
عرضياته ومحدوده ورسومها كانت السيرة كما ان محدوده ومحقق الموجوده ورسومها

بين الشخصين وليست خزانة لا يجد كنه العقل الصروف بلا موانع الوهم اعني الامور الكنه  
من القوة الوهمية تحت حفظ وفيها يتبع من المبدأ في القوة  
بين الملاحظة الوهمية ومدركات الوهم اظهر لمن يمنع كنه القوم اليه سهل في  
القضا بالكلية الكفاية فيلزم ان تسامها في المبادئ العالية تفكر والعلم هو  
والوقت بين وبين العلم كنه الشيء لان الصورة انما صلته او لم يكن حراة للملاحظة  
شيء فان حصلت من حيث انما عينه او خاصه شيء ما فحقا بالقياس الى ذلك  
علم بوجه الشيء ولا فني كنه الشيء كما كانت مثلا اذ حصل في الزمان وحفظ  
بالبال انه عرضي لان ان لم يكن حراة للملاحظة فان بالقياس الى الان  
علم بوجه الشيء وبالقياس الى نفسه علما كنه الشيء وكون الصورة الواحدة علم  
بوجه الشيء وكنه الشيء بالنظرين بالعرضيات واما الذاتيات كما لحيون النما  
مثلا اذ لم يكن حراة للملاحظة لان وحصل في الزمان من حيث انه علم  
لان وكنهه كان علما كنه الشيء مطلقا سواء قيس الى الان او الى نفسه  
فانه ولهذا اتفقوا على لا خفاء جوهره من شدة الوضوح بحيث يمنع عن كنه  
الادراك وهو ادراك كنهه لانه خفي في نفسه بل لان العقل اه اضرب  
يفهم من السابق ان شدة الوضوح بوجوب خفا جوهره فاعرض عنه  
لا يوجب الاختفاء في جوهره بل يوجب عجز العقول عن عام ادراكه لان  
انه لا قول سحيق لانه على تقدير بساطته لا صدق الكلف الذي هو حسن  
لا كنه عليه صدقا بوجوه لان العلم ليس فضلا عن كلف الى شيء من الخفا  
المفصلة حتى يصدق عليه الكلف صدقا واما صدق الخفى على الفصل  
وليس معروضا للكلف ايضا لان النفاذ حشد اذا ان يكون انتمرا عينا  
باطل لان الحسن العالي للمفاهيم الموجودة لا يكون امر انتمرا عينا او انتمرا  
فلان ان ينضم اليه من غير ان يصير نوعا مستصلا بفصل ما فيلزم وجود الحسن في  
الخارج بدون النوع او يصير نوعا اولاه ثم لو من لم يكون منها حقيقة اخرى في قوله  
الكلف بالذات والعلم للموضوع لها كلف بالعرض ولا شك في ان كنه الحقيقة  
عما لا يدخل لها في كون العلم متبادرا لا كنهات فاعتبارها مما لا طائل منته ولذا لم يقل احد

على هو المذكور في الكتب الكليات قوله كانت مستغنية البصر في صدق الوجود اه اذ لا  
لاقتضا والمهنية واستنادا الى ما جعل من حيث الوجود لا اقتضاه واستنادا الى الشرع  
سبح لغيره لان اقتضاه الامور لا تنزاعية واستنادا الى العلة ليس معنى محصل الا  
تقار واستنادا الى تنزاعها ومطابقها اليها والوجود امر متزاعي عبارة صبر  
الذات ودفعها في طرف ومنه ان تنزاعه ومطابق حمله انما هو سبغ تقرر كما  
سبق فتذكر فان قبل مرتبة التقرر عبارة عن مرتبة نفس المهنية وفعليته نفس ذاتها  
وهي لا تفصح ان يتعلق بها المحمل بالذات لانها امر واحد الى ومتعلق المحمل بمفاد  
المهنية التركية ولا يلزم منه الاستغناء مطلقا لانها تابعة لمحل الوجود اي مفاد  
الذات ان لم يوجد مثلا فيلزم ان يكون مرتبة الموعود من اي مرتبة نفس المهنية  
تابعة لمرتبة العار من اي الوجود بل الصافي به وساخرة عنها وهو بيط بالغير فلهذا  
كانت مرتبة المهنية مستغنية عن المحمل بحسب انصاف الوجود ايضا لانصاف ما هو الموعود  
عن العار من ويستحاجة ما هو الطرف عن النسبة فيلزم استغناء عنه مطلقا وهو ما  
لا يمكن ولا يصح تعلق المحمل البسيط الا بالامر الواحد الى وبهذا يظهر بمرء ان آخر على  
اثبات المحمل البسيط في المهنية الممكنة لان المهنية اما ان يتعلق بها المحمل بالذات  
فوالله واما بالعرض وهو بيط لما ذكرنا من امتناع تقدم العار من على الموعود  
وتقدم النسبة على الطرف ولا بالذات ولا بالعرض وهو ينافي الامكان الذاتي  
فما لم يولد من الجواب ان التناهي في المهنية بناء على المحمل البسيط واما انما يكون  
بالمحمل الموقوف فيقولون انما يقتضيه المحمل هو ان يكون المحمول بالامر عينيا دون  
المحمول اليه وما يتعلق به المحمل يعني الاتصاف وهذا باختبار الشئ الثالث قوله  
وفوقه فيكون العناية اه لعل الكفار هم العناية بمعنى على ان فاعل العالم كله هو  
الواحد تعالى وهو الكامل التام في اللغا عليه فلا يكون لفعله علة غائية وهو  
انها تتم لفعاله على وهي كاملة فيه تعالى مستأنه وان كان فعله لا يخرج عن الغائية بل  
الكثرة التي مرجعها الى نظام العالم وهذا هو المختار عند المحققين وهو الحق اه على  
في معنى البحث والاتفاق قوله فخر فيه فيه اشار الى مناقشة طائفة من المتأخرين  
خزانة في مدركه الوهم والتعلل باعانة الوهم وهي التعالي الجزئية مثل هذا قوله

المحققون فيهما اذا تغير معلوك او معلوك لان تغير المعلوم او المعلوم يستلزم  
تغير العلم والحل واما من الاوصاف الحقيقة وتغير الاستدلال تغير ذات الموصوف  
اذا كانت اوصاف نفس ذاته كما في الواجب تعالى فهو لو فرضها مطابقا للواقع  
وانما قلنا فرضنا ليشمل العتمة العقلية في الواسية ايضا ثم قد ناهى بالمطابق  
للو واقع لان الفرض هنا ليس بمعنى التقدير الشامل للوجودات بل بمعنى تحوير العقل  
تحوير المطابقا للواقع فانه من تلقاؤه فانه باعلايه بان يكون ذاته تعالى عتمة  
لوجودها كما يستلزم التعليل في مجموع الوجودات كالوجود الاول آه  
بذا دليل على اثبات عتمة الوجود لذاته تعالى مع قطع النظر عن ابطال الدور ذاته  
وحاصله انما اذا اخذنا مجموع الوجودات الزائدة باللائحة بحيث لا يشهد عنها  
شيء فذلك المجمع كالوجود الاول في كونه سبوتا لوجود الحقيقة فالوجودات في  
الخارج عنه بحيث ان يكون عتمة والا يكون من جملة احاده هف ففان في قوله عتمة  
في التأخر وقول الوجود ومعنى تقدم وجوده لان لبيته الوجود اليها اقدم من  
الى الخريات بالذات بل بالزمان ايضا كما في الوجودات الوجودية وسببها في  
الله تعالى قوله وقد يستدل عليه قوله تعالى وحصل الظلمات والنور ثم ان  
معنى التبصير لا يجوز قصره على ما مفعول واحد بل يجب ذكر كلا مفعوليه والجعل  
اعلى لبيته مفعولا واحدا في قوله تعالى وحصل الظلمات اه يقتصر على مفعول  
واحد فهو معنى الخلق لا يمنع التبصير من ان كانت خيرة فوصي ان حقيقة الوجود نفس  
صبرورة الذات في ظرف المصداق ومبدأ انزاعه نفس قول اسم الهيئة وقوله  
واذا كان نقرة يجعلها على نفسها يرجع مصداقه الى حقيقة تعليلية وهي حقيقة  
صدورة عن المحال حتى لو فرض نقرة في قوامها بدون الجعل كفي في صدق  
الوجود كما في صدق الوجود كما في الواجب تعالى لا شاع السطح الاثر من المبدأ  
استحالة التعليل من الفهم والمصداق في كان نقرة وقوامه بالذات بصرف علم  
الوجود بالذات واما في نقرة بالمعنى كان صدق الوجود عليه بالعرض ففان  
دقيق فيهما هو المسلم الذي الفرقين لان القول بنقرة المسببات تنفك عن الوجود  
مفوض بعض التعليل فيهم المتعذر واما الاشاعة والكلاء كلهم فنكرهه وبطلونه

عليها الا انما لا يتوقف على وجود الغير الا بملك الاضافة كالعالمية والفادرية  
فان كون الذات بحيث اذا وجد شيء نكشف عنه ما وبحيث يمكن منها بالنظر اليها  
الفعل في التركيب بالارادة لا يتوقف فعلا وتحققا على وجود المعلوم والمتركب القدر  
لكنهما اذا وجد تحققت الاضافة لاجل وبنسبة عليها الا انما تغير من المعين  
ليسوجب تغيرا في الفعل الموصوف الذي هو سدا رها وكذا الغير الاضافة التي  
هي من لوازمها في الوجود اما اضافة محقة وهي التي تغير في معنوها الاضافة  
فتعقلها وتحققها بمعنى ترتب الاثار عليها موقوف على الغير وتغيره لا وجوب  
تغير الموصوف ولا وصفه الحقيقي بل يرجع الى تغير الامر المبين كما اذا تغير  
بمينك وبالسارك وانت تستقر على مكانة ومثلها في الواجب تعالى بال  
الزرقية نظر الى انها لا توجد الا بوجود المرزوق وفيه انها كون الذات  
يرزق اذا وجد المرزوق فلا فرق بينها وبين العالمية والفادرية وارجب  
عنه بان المراد بها نفس الاضافة لا سدا رها فخرج هذه المفهومات الى  
الوقف لا يتعارف اطلاق الزراق الاعلى من مباشر بالارزاق وكذا في  
والجود يطلق على من يعمل بها فالتعارف فيها نفس الاضافة مع العالم والتعارف  
فانها لطلقان على من شانه العلم والقدره وكذا السمع والبصير وان لم يوجد  
المعلوم والمقدور قيل والسيران الزرقية والسحاوة والجود مثلا من سر  
الصفات الا فعلية التي لا يتحقق بحيث يظهر منها الاثار الا مباشرة العمل بها  
وجد منها في البعض على الشد وقيل العمل بحاصل الفطرة فلا يظهر ولا  
يعلم الا بعد المباشرة وحتى انها من الصفات الحقيقية التي هي ذات  
اصاحبة لامن الاضافات المحضة فتأمل قوله واما الاضافة المحضة اعلم  
ان يرجع الاضافات فيسجانه تعالى الى اضافة واحدة وهي المبدئية بال  
تفصيل الى جميع الاشياء فهي خالصة باختيار ودرزرقية باعتبار وكذا لو  
في حدودها اضافة واحدة لا يختلف باختلاف الازمنة والاكمنة والايام  
مستوية الغنسة اليها بالنظر الى وانه تعالى وانه على ما سئل لا وصفات حقيقية  
فانها راجعة الى حقيقة واحدة هي وجوب الفطرة والوجود لذاته كذا حقيقة

في بل مجرد كونه مستفاد من الخبر الى المعلوم وانه النجوم من العلم ليس من صفاته اذ  
غايتها بالقياس الى اصطلاح جديد ولا مشاحة فيه اي لا يرمان عليه اه هذا ينبغي  
ما قال الشيخ في برهان الشفان البعين الدائم الكلي كما لم يستكمل  
جته الى الاستدلال بما بين يديه او لاثنين السبب بانياتنا كوجه  
اي بالنظر والاستدلال فلا يرد بالخرجات المحسوسة المعلومه بالمشاهدة  
غير نظر الى اسبابها اذ لا يحصل بها البعين الدائم الكلي مع ان الكلي  
العلم الاستدلال في واما الاستدلال بوجود المعه على ان له علة فهو  
بالعلة على المعه كقولنا الجسم موقوف كالموقوف له موقوف فان الاوسط  
علة في نفس الامر لكون الجسم والموقوف لان الموقوف بالفتح هو المتخرج منه  
الاقتدار هو التاليف وفي هذا المقام اجاب وقيل يقتضي لسطاني الكلام  
سباني ان الله تعالى في معنى البرهان فاستظهره وهو انما السبب اليه  
الى اثبات وجوده وصفاته الحقيقية وبالجملة هذه المطالب بدعيه غير متفقا  
من البرهان وهو ببيان ان الوالد والولد متشاكفان وشما لان فان قيل  
ان المرأة المجلي قد يتولد منه الجنه كما يدل المشاهدة ويتولد النعل  
الفوس والحمار فلا يجب التماثل بين الولد والوالد قلنا المراد بالمانعة  
هنا المشاكفة في الاوصاف للمفارقة ان لم يكن تمام معية المتماثلين فبشتمل  
في الجنس وان الاتحاد في المية النوعية فيلزم الامكان وايضا يلزم كون بعض  
المفارقة جاعلا للجنس والامر خارج المفارقة الحقيقة هو الجاعل وهو موقوف  
الاشفاق في الواجب تعالى لذاته واما بالمفومات فيلزم على تقدير انقسام  
لعضول المفارقة نسخ الحقيقة اعني الموجوده ان يكون العضول المفارقة  
مفارقة هي لوجوب خروجها عما ينقسم بها وايضا يلزم تركيب الواجب تعالى  
بعض الفاضل ولا يجب الصفات الحقيقية لفضل القيام ان الصفه الشبونية  
مع اما حقيقة حقيقة لا تغير في مفهومها الاضافة ولا تنقض بها في الحق فتفقد  
كحت شرب عليها الا ان لا يتوقف على وجود الغير كالحية واما حقيقة  
ذات اضافة لا تغير في مفهومها الاضافة لكنها فرض لها في التحقق كسب

والاكتسابات وقس عليها حلول الامور من الناحية بالموصوفات فانما العلم من شأن  
القدسات فقط ففكرنا بانحتاج الى تجريد العقيدة قوله لا يعمل عامل اخر عنه  
المعلوم الموجود في الذهن بفعله لوجوده على وجهه وعن احواله وحواله وحواله  
ليس ليعاقل في نفسه كان عقلا في ذاته الصمد في ذاته ما يستحق ان يخرجه عن ملكه  
فهو الله المعقول ووجوده بالتفصيل حاضر في كل واحد من احواله وحواله  
بالمثل الاطلاقيه في معنى العلم تحقيقه ان ذواتها لا يرتفع آه قال الاستاذ  
مع في بعض حواشي ويحك عليه حال الاوصاف لا يشترطه بالقياس الى  
موصوفاتها التي هي مشتقة لا ينزاعها فان من يذكر ان مشتق من شئ يذكر  
بذلك الشئ بان ينزع عنه النسبة فالمكتبات كلها بمنزلة الاوصاف الاخرى  
والاعتبارات العقلية لا سيما تعالى وهو غير متناه في مقدار اعتبارها بل  
الصورية فانهم في حيث قالوا ليس الوجود الا الواجب تعالى واما المكتبات  
امور اعتبارية تنزع عن حقيقة واحدة موجودة بحسب الحقيقة فعلمه تعالى في احواله  
ينطق في علمه تعالى بذاته بحيث لا يعرف عنه شئ ولا يقبله لا يلحق بهذا المقام  
فهو كماله الاحاطة البسيطة آه اعلم ان هذا النظر وشماسه كالشجرة النواة  
من حيث ان ما في الشجرة من العنود والاوراق والثمار وغيره من هذه  
في النوات غير تحليل وتركيب النواة مبداء لكل واحد منها وكذا الحروف وال  
مواضع لا يكون مقياسا تاما لشيء تعالى بالنسبة الى المكتبات فانه سبحانه  
عن القياس والمقياس لا يشبه شئ او لا يشبه له ولا يذله ولا يمتد له كمالا  
الناصرة لا تجيب على النقص من الاحمال الذي يقدر من التركيب والتحليل وينبغي ان  
عدم الامتياز في نحو العلم ويخرج في ادراك هذا النحو ما يحتاج الى تصور الاحمال  
الذي يكون فوق الاحمال والتفصيل الموجود في الحروف والمحدود في العلم بالشيء  
مع عدم الاعتبارات عما عداه ومع الامتياز في حروف هذه الظواهر البسيطة  
لتصوره وتخييله في الحجة لئلا يستبعد عقولنا عن تمييزه ولا يستنكر عن تحققه  
نفسا عنه ولا تجعلها مقياسا تاما لشيء تعالى عنه وهو بمنزلة على الفعل  
له ليس المراد بالانفعال منها المحدود الذي هو من شأن البسوط والشيء السوي

و اما كون الشيء الاول اعني وجود الشيء للوجود بالمعلولية مناط للاكتشاف فانه  
بقوله وجملة اجازات نسخ ما بينها آه لان وجود الغيب للمفوت لا يكفي لذلك  
فوجود المعلو للعلو اولى بان يكفي له لانه اقوى و اتم في الا ساط يكون للوجود وسببه  
رابع وهو وجود الشيء للوجود بطريق المصاحبة في الوجود مع عدم الحجاب مانع  
من غير الناعية و المعلولية كما في سبب المجرورات بعضها لبعض كالتفوق  
المفارقة من الابدان و حصول المصير عند الباصرة من هذا القبل بل مما حاز  
اليه الاخرافون و لفصله و تحقيقه باله و ما عليه مما يقتضيه بسط في التلازم قد  
لا يخفى آه و بالجملة القول بالجملة الادراكية لبط اذا كنت فقالنا نرسب على اوج  
لغونا العاقلة فكل ما كان وجود للقوة العاقلة كان مكنة فاعند ذلك  
اذا الاثر لا يختلف عن سببه فمقتضى وجوده صور الاستعداد لها غيبته عن احوال  
و الا يلزم ان يكون لاشرا لواحده موثران في مرتبة واحدة لا يقع احواله في  
به انه عند الوجود لا باعتبار الوجود و الصور ليست لك لانا نقول احواله ان  
فيها ملكة و باطله في ذاتها كسائر المكنات من الصور و غيرها فكانت مطلقة  
في مدغمها من جهة العدم الذي هو اصل الظلمة و نوريتها مستفادة من النور  
بالفعل فانما النور هو الوجود الخاص و لا فرق بينها وبين الصور في هذه الجهة  
فقال له فاذن مبر ان تصحيح العاقلة آه توصيحه ان تصفة العلم ما هو مشا ركنه  
شيء الشيء وذلك كصوره له به بحيث لا يغيب و ذلك لا يكون الا لوجوده بالان  
لنفه او ما هو بالقوة لا يوجد له شيء اذ هو لم يوجد بعد فكيف يوجد له شيء و يحجب  
ولو لم يكن موجودا لنفله لغيره اعني المحل فكل ما هو له في ظاهر الامر فهو بالحقبة  
من حيث وجوده له اذ انقوت هذا المجرورات لما كانت وجودا بالفعل  
نفسها كانت حاضرة عند نفسها بنفسها و الغذ و سبب الحق في اقصى مراتب  
فعلية لانه قد علمه و انما دلت وجوده لما دلتها لانا فلا نشعر له عوارتها و اما  
و ان كان وجوده بنفسها بالفعل لكن فعلها فعله القوة و الاستعداد او كانا  
بوجودها في هاتين الذاتتين فوجودها وجودا مشترك بين انفسها المصدر المحصلة  
فهي في حد ذاتها جوهر طاماني لا يشعر لذاتها فلا يكون شعور الغيره فاشفي العلم



والخلق المصور على الاشياء باعتبار الصور العلى شايع عندهم وانما سميت مجردة  
لعدم تغيرها بهذا الاعتبار وازداد اعتبارها بتدريجها عن قوامها بذاته تعالى  
نحو راعن الجبل انه هذا بالنظر الى ان الجبل على هو سبحانه ثم وانما بالنظر الى  
مطلق الجبل على انما هو مع غل النظر عن الخصوصية فلا سخاوة الجبل على  
بالجبل عندهم انما قدينا الجبل على بالنظر لان الجبل قد يطلق على مطلق  
الاقتضار والافادة ولو بلا علم وروية كانه مادة الشمس للصور واقتضار  
اللزومات للوازم وانما اخترنا الوجه المخصوص بالبيان في رسمه لئلا يتوهم  
استناد تلك الصور اليه مع مثل استناد اللوازم الى الملزومات فلا يلزم  
سبق العلم والجعل الجبل غير متجمل في مطلق النفا على والتفكير فتفكر  
فول او هي ممكنة عندنا مع نفسها الى الاوسط صور اخرى لانها سبدا  
لاكتشافها لا فمناط تفعلها آه اذ غنى سبدا لاكتشاف العلم معيدين  
اجمالي وهو العلم الحقيقي الذي به الاكتشاف وهو في الواجب تعالى عن ذاته  
وتفصيلي وهو وجود الشئ المعلوم للعالم وما هو صفة الكمال هو الاول والاشهر  
ان الثاني هو الاول في علمنا بالاشياء الفانية عننا وقيل في الحالة الادراكية ان  
ان يقولنا نورانية من حيث التجرد وبها يتكشف الاشياء عند وجودها لها بالادراك  
نفايع كما انها منكشفة عنده سبحانه لوجوده لا غير سبدا بالمعولية فمناط اكتشاف  
الاشياء في الواجب تعالى والممكن النفس في وجود العالم لا غير فعله تعالى لذاته  
ولغيره نفس في ذاته تعالى او هو محبت ونور حق وعلم الممكن لذاته ولغيره  
وجوده العنصري من حيث استناده الله تعالى في فكره فانه الحق هو تعالى  
والاشياء التي هي ذوات تلك الصور هي تعالى المعولية بغيره في حقيقة  
العلم آه لان مناط معلومية الصور هو النفس وتوهم ان تعالى بالمعولية في  
مال الصور فهو حاضر عنده تعالى بلا توسط الصور ووجود الشئ في النفس كمال  
الشئ في وجوده الفاعل او الشئ الاول عين الشئ الثاني كما في علمنا بانفسنا في  
ثم اذ اصاب الشئ آه بتدقيقه آخره وجود الشئ في نفسه كمال لاكتشافه في  
من في نفسه ان وجود الشئ في الموجود طريق الفاعلية الباشطة لاكتشافه

نفس ذاته على ما برز عليه في الحكمة في موضعه فيكون كما هو في الاعيان  
في الاعيان معا فذلك لغز العقل آه لا يحق عليك ان يسألك  
الاول قياس ذاته تعالى على المحسوس اعني الشمس الثاني قياسه  
على المحسوس لا جامع بينهما حتى يوجب اليقين ولو تم لدل على عدم  
لا على امتناعه كما يظهر ما في تأمل قوله واذ اسئلت الفاعل آه هذا  
غير ظاهر لا ياسب السياق والسياق لكن ذكرناه ليكون ذريعة  
مسئلة علم الواجب تعالى فاعلم ان مسئلة علم الواجب تعالى ان  
ان الحكماء والتعلمين اتفقوا على انه سبحانه تعالى عالم لذاته وغيره  
فليد من الحكماء حيث ينكرون لكونه عالما لذاته لا بالعلم اما ان  
او صفة ذات اضافية والاضافة نسبتة لشيء من الطرفين ولا ثبت  
ذاته تعالى بوجه ما واذ لم يعلم ذاته لم يعلم غيره واما فاضة الممكنات  
كافاضة النور من الشمس من غير شعور وروية و بطلان هذا القول اظهر  
يتقصد احد بطلانه بالاسل وانشاء الجبل عن كيفية علمه تعالى لذاته  
عن الاضافة واستدلوا على كونه عالما بوجه الاول ان العلم صفة  
للموجود كما هو موجود وكل كمال له يجب اضافة تعالى به اذ هو اصل الوجود  
والثاني اشتمال الممكنات على حكم ومصالح بحيث يحزم العقل بالنظر  
بوجوب الاضاف صانعة بالعلم والحكمة والقدرة على الكل وجه واه  
الثالث ان حقيقة العلم بانه الانكشاف بحضور المعلوم لديه بذلك  
لوجوده بالفعل لغز وهو سبحانه في اقصى مراتب الفعلية والموجود به  
كما بيناه لك فيم اختلفوا في ان علمه تعالى لغيره اما حضوري او حصولي  
ارسلوا اتباعه كالشيخ ونقل عن افلاطون انه حصول بنو سطر الصور  
الاشياء فيكون الى انه حضوري وسواء في كماله والمفكرين على  
فيل ان اضافة وقبل انه صفة ذات اضافية ويكفي التفسير الا عند  
في علمه بذاته وسبحي ما عليهم التبادله تعالى فله لصور مجردة آه يمكن  
لن ان مراده بالصور نفس تلك الاسماء باعتبار حضوره عنده تعالى

هذير المضاف اليه لا يكون الا بالنسبة الى الضم او شئ يصل الشئون في  
المضاف فتأمل لم يكن ان يكون وصفا له ليس المراد بالوصف الوصف  
مركبي لان الجملة في حكم التكررة والبيان من حيث انه مضاف الى ضمير  
معرفة بل المراد الوصف المعنوي الشامل للمحال والفت وغيرهما كما  
اشبه الله بقوله سبحانه ككيفية الشئ ولم يقل حالا صريحا لانه لوهم لا اختصاص  
بطبيعة شئ كمال دون حال و زمان و دون زمان اذ الغالب في الاله  
حوال ما يتعلق عن صاحبه و لا يتجدد و لا يحد و لا يحد و لا يحد و لا يحد و لا يحد  
على ما قال الشئ ان المميز قد يكون بالآخر اذ انما حركته كما يقال البتة  
هو السقف مع الجملة لان الشئ المتصل به لا يهونه اء فلا يتركب منها تخفيفه  
و اربعة محصلة في الشئ المتصل به لا يهونه اء فلا يتركب منها تخفيفه  
الوهم ما كذا في الاكل و احد من تلك الاخر اذ لم يطف النظر الى  
لما طهت ثم انما في قوله على انها سائلة و الوهم منها انما السبابة  
و اما قوله تعالى فليطلب سره في موضع اخر في موضع اخر فلا يتصور وجودها  
اذا هو جوت بسند في الفعالية المصرفة بحسب التفرز و الوجود المتنازع علم  
عدالة و كذا في كل ما يتعلق كمال و انه فلا يكون شئ منه بالقوة قوله و هو  
نفس عنها اذ لا بد للافراد المقدارية من مادة القائمة بها و لا اتصال و لا  
لفعال و هو و هي و هي السوكة كى تبين في الحكمة و لا كنه في حضور  
الشئ بنفسه للفاعل و هذا شئ للعلم المحض و لا يحصل له شئ يشتمل نفس  
الشئ و انما في الشئ الذي هو في الوسط صورته يكون عرارة فلا خطه في صورته  
بالاحمال كتمثيل نفس الانسان المحدث في الدنيا و بالتفصيل كتمثيل حقل في الدنيا  
من غير ان يكون انه للاخطه فالعلم بالكنه الواجب تعالى فهو متمنع من العلم  
هو و هو من الواجب نعم و من الموزنة لا يتخلل التعدي و لا العلم كنهية  
الشئ الواجب تعالى لنفسه على كنهه في المصوتين المشروني و لا العبرة متمنع من العلم  
فقط و كذا بما هو حاصل في العلم ان هذا معنى مع ان جميع هذه الشئ على كل  
ما يصح الاضافة تعالى به عن غيره و لا يخلو صرح له الوجوه في الدنيا كنه كان

## بسم الله الرحمن الرحيم

هذه حواشي ورفع حواشٍ ومفاتيح راجعة إلى الوارثين من  
 مطع شموش التحقيق وشمس سماء التدقيق الفاضل الكامل المهدى الفاني  
 والعالم العامل الا وحيد المرتاض محمد والحيات الكماله نفع البشر المودع  
 الثالث من العقل الحادي عشر مبارك باسم اللقب الكريم الجوسي عزير  
 النسب اسكنه الله فراوليس الجنان وجعل ذرية مهداق ففاد نوع  
 لان قد كان علقها على شرحه نسلم العالم افشار على انها من سر  
 المكنوم وكنت لهنس منه رحمه دلم ينفق له التدوين والاحتماع فان  
 ان جميعها خواجه الصباغ وانا العبد السها نفوسى سوطنا عند  
 الرسول اسب الله تعالى عليه قبول القبول قوله ذوارف العوارف  
 الى العليات السائلة بن زرف الدرع الى سبال والعوارف  
 عارفة وهي العلية والمراد بها الوجودات الخاصة وما يتبعها من الكلمات  
 كذا حتى السند السندع والسبحان اما مصدره لا كما يستعمل الاصطلاح  
 قال سبويه يفسر سبوح السبحان سبجنا فالسبحان سبج سبج سبج  
 مقام المصدر قد أجرى علما للسبحان بمعنى التنزيه على الشدة وشدته قد قلت  
 لا خارجي في سبج سبج من علقته الفاخر قبل تقدير سبج سبج على طرفي  
 التكميل ومن مزيدة وقيل اصله سبج سبج الله من علقته الفاخر ورد عليه بان

[illegible]



فهو عبارة عن الوجود الخالص للمحمول كوجود السواء مثلا كما هو التحقيق وعن اتحاد الوجود كما هو  
المستهور وهو لازم ان يكون حاصله في الحال والنبوت في الحكاية فهو في القضية الممكنة  
حاصل بالفعل في الذهن غائبة الامران المتبادر منه الى غير النبوت في مرتبة الحكاية على  
الاطلاق هو الوقوع في تلك المرتبة على نيج الفاعلية بحيث يكون كاستفاد عن النبوت  
في مرتبة المحكي عنه في احد الازمنة وذلك المتبادر لا يعز في عمومته الى النبوت <sup>المذكور</sup>  
في مرتبة الحكاية فانه اعم قديكون كاستفاد عن النبوت المحكي فيه على نيج العقلية  
وقد يكون كاستفاد عليه على نيج الامكان بان لا يكون حاصله في الحال بل في السابق  
او لا يحصل اصلا ولا يمنع الحصول كما قالوا في الوجود في الحاشية لان المتبادر من  
الوجود الوجود الخارجي وهو موضوع للمعنى المشترك منه وبين الذهن فاذا استعمل  
فيه كان حقيقة لانه لم يجر استعمال فيه بل هو شايخ ايضا انتهى اما المتبادر فظاهر لانه  
اذا قيل زيد موجود لغفهم منه في العرف انه موجود في الخارج دون الذهن اما  
للمعنى الاعم فلا نه في كتب اللغة بالبنائية بسبب العربية بالودي مولده  
واما قوله لانه يجوز استعماله فيه فلفظ وهم النقل فيه واذا كانت الممكنة مؤدبة  
فالمطلقة بطريق اخر فان فيها الخروج من القوة الى الفعل لازم بخلاف الممكنة  
فانه غير لازم واذا كان اصنف مدارج النبوت فان قوت النبوت الذي  
في مرتبة الحكاية باعتبار مدارج خروج المحكي عنه من القوة الى الفعل وتحقيقه اذ هو  
سبب عنه لا يخرج المحكي عنه في الم لازم فيه الخروج اصنف وما كان الخروج  
فيه في حد الازمنة اقوى من الاول في ما كان العبد من الخروج بان تحقيق دريما  
فهو اقوى من الثاني وما كان التحقيق فيه لازما مذكورا من جهة الموجود او العلم  
كما في الوجود والاشناع فهو اقوى من الثالث فيكون اقوى من جميع مراتب  
السابقة واذا كان مناط القضية على النبوت كما ذكرنا والنبوت الاضعف  
يكفي لمناط القضية فالنبوت الاقوى منه في المطلقة اولا واخرى بالمناط فيكون  
كونها قضية اولى من الممكنة الاوام كشارة على مطلقة عامة لا عامة لجميع الوجودات  
بل يختص بخصوص المادة لبعض الوجودات كما يكون النبوت او السلب في بعض  
زمان دون بعض لا ما يكون عامة لها والا مذكورة الى ممكنة عامة

سادقة مع ان مطلقها كاذبه وجوابه كينفا ومما سبق من كلام المحقق الدواني بان المطلق له  
زيد جرح في الواقع حتى لا يلزم الاشكال اذ لو اعين المطلق بكذا يلزم كذب المنة  
فان زيد جرح في الواقع بالامتناع كاذب بالبداهة بل مطلقه زيد جرح اعم من ان يكون  
في الواقع او في الاختراع فقط وذلك لان القضية الموجبة مفادها ثبوت المحمول  
سواء طابق للواقع اسم لا وفي الامتناع تخصه بالثاني ذلك ان القول زيدا  
بالامتناع مفاده سالبة ضرورية مطلقة اي زيليس كجوابه ضرورة فليس المنع مطلقا  
مفيد فافهم واما المحكى عنه في القضية الصادقة فقد يكون حصوله في الحال كما بقا  
زيدا سواء في الحال في المحكى عنه له هو السواد محال في الحال في المحكى عنه وقد يكون  
امامه والمستقبل كما يقال زيد هو في مسمى وغدا السواد الخاص في الحال في الحب  
في الامس هو المحكى عنه الاول وفي الغد هو المحكى عنه الثاني فلو لم يوجد السواد فيه  
بل في الحال ككذب نفسه لعدم المحكى عنه وقد يكون المحكى عنه للقضية الصادقة الموجبة  
سلب في الواقع شيء آخر عنه كقولنا زيد يمكن بالامكان الخاص فالمحكى عنه فيها  
سلب ضرورة الوجود والعدم عنه وهذا السلب امر واقع مع قطع النظر عن  
المتخرج وكذا زيد جرح بالامتناع صادقة كونه بحيث لا يكون عين الجرح والحمد لمصادقه  
ذواتها المشابهة واما زيد جرح مصادقه امر اختراعي تخضعه العقل قبل الحكاية كما  
والتي عندي القضية ان المتقدمة من الامكان الخاص والامتناع بالذات سالبة الا الا  
ول عند وجود الموضوع فانه يمكن ان يتقدم عدوله ومصادقته في الاول سلب ضرورة  
المخالف اذ الطرفين الواقع موقع النظر عن اعتبار المعبر والحكاية عن اعتبار  
الثنائي بلاك الذات واطلاها سلك المحسوس اني ما ذكره من التفصيل اذ لا في الامكان  
الامتناع كذا المصنف اجمالا وقال الآخري ان الامكان النسبة اي النسبة الثامنة  
هي النوع مثلا وقبل النسبة اي النسبة المذكورة الاربعة ثبوت ثم ذلك في الثبوت  
بالامكان اصنف المدايح الى مداخل الثبوت فانه يتردد بين اي يقع اول ايقع  
ومن قالوا الواجب الامتناع والسلب فانه الرابطة الاربعة فان كل واحد منهما  
فيه قوة باعتبار سعة التردد بين ان يقع اول ايقع والامكان على منعها لوقوع التردد  
فيه فالثبوت في الحكاية بطريق الامكان كونه الثبوت واما الثبوت في مرتبة المحكى عنه



عدم فرقهم بين المحكية والمكي عنه فالنسبة الثانية محكية تتحقق فيها في الحال ثم تكيف  
بليغية الامكان وتلك النسبة هي المناط لتحقيق القضية لانه اذا وجد المناط وجد المعلو  
نعبارة اخرى ان النسبة المذكورة جوازية شبيهة للقضية واذا وجد الجواز الاخير المنتم للشيء وجد  
ذلك الشيء بالضرورة والمناخون زعموا ان الجواز الاخير للقضية هو الوقوع في مرتبة المكي عنه  
قد حققنا كسبا فان الحل بالمتن الاعم الشامل للانضمامي وان نراعي كما يتحقق  
عندنا او لا في الوجود كما هو المستهور وهما ليس في القضية الممكنة بالفعل فلم يكن  
قضية لك وهو خطأ فان المكي عنه قد يتحقق في القضية كما في الصادقة منبأ وقد لا يتحقق كما  
الكاذبة فيها كانه محرج مثلاً وكل واحد منهما خفي بالفعل لاحتياها الصدق والكذب  
نظرا الى منبأها ومشتمل على النسبة الثانية الجوزية بالفعل الا ان النسبة المذكورة في  
ال مطابق للواقع وفي الثاني غير مطابق له وليس المطابق للواقع منبأ لانه  
حتى يتحقق بانتفاء بعض العوارض المفارقة فلا يتحقق بانتفاءها والى ذكرنا ان  
ما في المحكية وهو ان رب ذين يتوقف في نحو قولنا زيد مجرب بل يورده نقضا على  
ما ذكرنا كسب دقيق الفهم ان المقصود قبل ذكر الاشناع اعنفاء الوقوع والاداء  
والا فاما الشيء بوصف بالاشناع فقال فانه دقيق وجه الاشارة ان المراد بقوله ان  
المقصود قبل ذكر الاشناع هو الاعنفاء والوقوع مطابقا للواقع فان الفضايل  
المطابقة تقيده كثر افكارنا لا زمة لها بل صحتها لازمة في الواقع فكانه وفي اللوازم  
عن الملزوم وتحقيق المقام ان القضايا بسوءا كانت صادقة او كاذبة لا بد لها من  
مكي عنه الا الصادقة فتحقق المكي عنه بنفس الامر على المحكية بذكر ما فيها بعد اتمام  
الكاذبة فلا يتحقق المكي عنه فيها بالصادقة فتحقق المكي في الواقع بل في النون بان  
لقرنة الفعل على المحكية على سبيل الفرض فالمكي عنه وتقدم على المحكية  
كلها هي وكذا الكذب القضية فان الكذب عبارة عن عدم مطابقتها للواقع وكذا  
انما يكون بانتفاء المكي عنه فبه لا بانتفاء المحكية فان الكلام بعد فرضه يعني ان  
الكذب عبارة عن كون القضية او النسبة الثانية بحيث لا يطابق الواقع والمطابق  
بالكثرة وانما عدم المطابقة لعدم ثبوت المطابق بالمتن وهو المكي عنه او بالمطابقة  
من لوازم وجوده ثم قد زعم الاشكال انها بان زيد محرج بالاشناع قضية مفيدة

ن لا يوجد المشروط بدونه فانهم يوردون المثال المذكور بهذا القسم المشروط <sup>للشرط</sup>  
هنا بالمعنى المذكور اللهم الا ان يرد بالحركة الخاصة التي يحصل بالكتابة و اخرى <sup>معنى</sup>  
نوردتها في جميع اوقات الوصف وفي الاول يجب ان يكون للوصف مدخل و هذا  
القول الاخير شرع الشرطة المذكورة كما ذكرنا بخلاف الثاني في الاول <sup>الاول</sup> مدخله <sup>وصف</sup>  
في الضرورة سواء كانت في الزمان او لا في الثاني ضرورة في زمان الوجود سواء كان  
للو وصف مدخله ام لا و بهذا يتبين وجه قوله و بينهما عموم من وجه و اشتلتها مع كونها  
مذكورة في الكتب ظاهرة على البتة و لا بأس بان يذكر كما في مادة الاجتهاد قولنا  
كل من يحكم بالضرورة مادام حسبا و بشرط كونه حسبا و مادة تحقق الاول بدون الثاني  
في المثال المذكور كل كانت متحرك الا صايع بالضرورة بشرط كونه كتابا لا في زمان الكتابة  
غير ضروري للكتاب في زمانها فكيف ما هو مشروط بها و تحقق الثاني بدون الاول  
في كل كتاب انسان فان ثبت الالف فيه للكتاب ضروري في زمان الكتابة  
و بشرطها و الا يلزم المجعولة الذاتية فقال بعضهم للعموم المطلق بينهما فان كل فيما هو  
ضروري بشرط الوصف ضروري في زمانه فان الوصف ضروري في زمانه و الكتاب  
الضرورة باسطة و ذلك بناء على ان الشيء ما لم يجب لم يوجد و قد برهن عليه في  
الاول و فان المعون بالطريق الاول انما هو وجه ان الكلام ههنا في ما يدعى الرأي  
بناء على الاصول الدقيقة التي ارسيت عليها في الحكمة فذلك حربه بعد تحقيق هذا القسم  
كما سياتي و لا شك ان تحقق الوجود بالوجوب ليس في ما يدعى الرأي بل بالنظر في  
الحكمه الرابع و ذهب قوم الى ان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها بحكم  
فليست موجبة و ذهب قوم من المتأخرين الى ان القضية الممكنة ليست قضية بالفعل  
فان الجزء الاخير للقضية هو الحكم اعني الوقوع و اللا وقوع و ليس بوجود بالفعل لعدم  
اعتبار الفعلية في محض الامكان فلم يحقق برزخ القضية في محال فلم يكن القضية  
لا تنفاد الجزء يستند استناد الكل تقسم يمكن ان يقع الوقوع و اللا وقوع فان الامكان لا  
عنه يمكن كونها قضية فاذا لم يكن قضية بالفعل لم يكن موجبة اليه فان الجهة كقضية  
بل النسبة فاذا لم توجد التكليف لم يوجد الكيفية الفاعلية و ذلك خطأ و لا نسبة  
كونه خطأ فان المتأخرين المتقدمين لعدم كونها قضية انما افهمهم في هذا الوجه

الزمانية كقولنا الزيد يحدث حيوان وان دراما مادام كونه موجودا وفي هذا المثال  
يتحقق الضرورة الازلية ايضا فهنا ثلثة امور كل واحد من القسمين من الدوام والقسم  
العام السالمة بها فهذا التعريف ان يكون للقسم الاول فهو لطفه فانه مستلزم  
للقسم الثاني بالضرورة الى غير ذلك او الدائمة المقسمة بهذا التفسير المشهور الى الدوام  
الازلي والذاتي هـ لانه يلزم ان لا يكون الدائمة اعم من الضرورية مطلقا وقد  
صرحوا به وذلك لان الدوام الازلي لا يكون اعم من الضرورية الدائمة الغير  
الازلية كما في قولنا زيد ان بالضرورة مادام كونه موجودا فانه لا يتحقق فيه  
الدوام الازلي لعدم شمول المحمول للموضوع في وقت العدم او للقسم الثاني  
او اعم منه كما هو اللفظ وح يلزم رفع التناقض بين الدائمة والمطلقة او يلزم اجتماع  
النقيضين وكلها محالان بحسب مقرراتهم ببيان اللزوم ان الدوام اذا كان  
مجردا عن الازلية في صورة الايجاب مثلا يفارن السالبة المطلقة العامة التي  
حكم فيها سلب النسبة الالزامية في احد الازمنة فيلزم اما اجتماع النقيضين او  
رفع التناقض بينهما ولا يجوز سك الوهم بان المراد بما يكون المحمول غير الوجود  
ان يكون المحمول سوى الوجود او مثله فان لفظ الوجود قد يبدل به على سبيل المجاز  
ما يعبر عنه تحقيق الحقيقة او مثله في دوام الثبوت مادام السوات موجودة فانه  
اذا اردت به المعنى العام لم يبق فرد من الدائمة يشمله التعريف او ما سطر ان  
الدائمة بالحكم فيها دوام المحمول للموضوع اما يكون دائما واذا اردت به المعنى  
الخاص اعني ما يكون دائما في بعض الزمان هو زمان وجوده في الموضوع في  
الحوادث فاذا انحصرت الدائمة العامة في الازلية ويبطل عمومها من الضرورة  
الذاتية فالحق في جواب ان ليقض المطلقة العامة الدائمة الازلية وما يشترط  
في افواه العموم من اخذ الدائمة المطلقة مطلقا في ليقض المطلقة العامة وقفه  
ن ابل وان مع قتال وتحقيق الكلام بهذا النمط النفس محقق بهذا الكتاب  
الثالث المشروط العامة تارة وتخذ معنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنوا  
كما في قولنا كل كاتب متحرك الا صايع بالضرورة مادام كانيا اي بشرط كونه كائنا  
والمراد بالشرط ان يكون للموصف مدخل في الضرورة كما سيأتي في كلامه لا بمعنى

التعريف ان يكون المحمول مغايرا للوجود فليس هناك دوام ذاتي معتبر في جعله نقضا  
 للمطلقة العامة بل المراد من الدائمة في بحث النافض بين الموجبات هي الدائمة  
 المتغيرة بالتفسير المذكور بحيث يكون محمولها متغيرا للوجود كما بناه على ظاهر  
 التفسير معناه ان ليس هناك دوام ذاتي لا كما فهم البعض من انه  
 لو لم يكن مغايرا لغيره لكانت بنفسه وهو بطلان فانه من دفع بالتغير الاعتباري  
 بل لان المتبادر في العرف من التعريف المتغيرة ولو سلمنا عدم التعارض  
 فلا بأس بالتخصيص فتخرج بعض الاحكام روح لا يرد ما ورد له لمصلحة عند نفسه كما  
 قال اقول العقل ليس بوجود بالفعل كاذب فيلزم صدق نقيضه وهو دائمة  
 مطلقة محمولها الوجود ووجه عدم الورد ومنع قوله وهو ان النقيض دائمة  
 مطلقة بانها لا سلم نقيض القول المذكور الذي هو مطلقة عامة ودائمة مطلقة فانها  
 لا يصدق معناها في المواد كما في زيد ليس بوجود بالفعل وهو موجود واما  
 ما دام كونه موجودا فنقيض النقيض الموجبة مثلا لا يجتمع معاني جميع المواد فالحق  
 ان قولنا العقل النقيض موجود واما وان كان المحكم فيه لكنه ليس  
 دائمة مطلقة معتبرة عندهم في باب التناقض في القول بان الدائمة لفتن  
 للمطلقة العامة وفي الامور الاصطلاحية التي عثرت لاجراء الاحكام اذا اراد  
 الاحكام ان ترفع الاصطلاح الى محكم سلب الاصطلاح في موضع بل في  
 قسم لو سبق باصطلاح الاحكام ثم تعرف سلب الاحكام رد الاشكال  
 على صاحب الاصطلاح فاذا عرفنا سلب كون الدائمة نقيضا للمطلقة العامة  
 فيما يكون فيه المحمول هو الوجود وذلك بالاجتماع في بعض المواد وعرفنا  
 ان الاصطلاح مع الموجبات انما وقع لاجراء الاحكام النافض ولعل  
 حتى يتم به القياسات علمنا ان الدائمة المعتبرة لاجراء الاحكام ما يكون محمولها  
 غير الوجود فاعلم رفع التخصيص بيقين حتى يرد الاشكال عليهم سيما اذا كان  
 اللفظ ظاهر التخصيص فالنفي ذلك في ههنا اشكال آخر وهو ان الدوام  
 على محزين كالضرورة انما كان في قولنا الفلك متحرك واما في سائر في الضرورية  
 ان الواجب عالم بالضرورة وغيره انما يكمل الذاتيات بل الذاتيات على

لا ينبغي على السائل المتفحص غایت ما يجب به ان الوجوه اعم من التحقق والمقدرة  
 نخرج الجواب عن السؤال لقوله يلزم ان لا يصدق الاشياء من الغناء بان الغزوة  
 فان الغناء ليس بوجود وجه الجواب ظاهر فان الغناء وان لم يكن له وجود تحقق  
 ولكن له وجود مفقود او لكن لا يخرج الجواب عن قوله فلا يكون السالبة اعم فان مجموع  
 انما يتصور فيسور السالبة عند عدم الموضوع فاذا ارتفع العموم والى هذا اشار المصنف  
 وفيه ما فيه ذلك ان نقول الوسط ان الایجاب في حيث هو ايجابي يستدعي وجود المطلق  
 الموضوع في حيزه المتداق فلا يمكن تحققة بدونه بخلاف الربط السالبة فانه يمكن  
 بدون وجود الموضوع ان لم يكن في نفس الموضوع خاليا عن الوجود وهذا كما يقال  
 ان الدائمة اعم من الغزوة بمعنى انه يجوز العقل وجود ما يجب النظر بدون الغزوة وان  
 لم يكن في نفس الامر خاليا عنها او نقول معنى العموم بعض المواد يكون السالبة  
 اعم من العدد كما في الفقه انما رتبة النبي حكم فيها على الاخر او حقيقة الذهن التي  
 حكم فيها على الاخر او حقيقة في الذين يقال ليس افراد شريك البارى بوجوده  
 وفي الخارج ولا يقال افراد شريك البارى ليس بوجوده في الخارج وكذا في الذين فان  
 افراده ليست بمنقطة في الخارج ولا في الذين والوجود المقدر بزم ذلك في ما غاية ما  
 يجاب عن السؤال فافهم ان في المشهور في تعريف الدائمة ما حكم فيها بدوام  
 النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فتقدم بعض الناس ان ما التعريف لا  
 يشمل الدائمة الدهرية فان لفظ مادام في كلا التعريفين يشعر بالزمان والديموم  
 متعال عنه في لفظ مادام بحيث يشمل الدوام والغزوة الذهنية بنسب واولاهم  
 البية فان منع الكلام منها على الظاهر واما الكلام على الاصول الدقيقة  
 التي لا ينسل عليها في الادلة فذلك مرتبة بعد تحصيل هذا الفن ومنها  
 شك وهو انه يلزم ان لا يفارق الدوام الذاتي الاطلاق انعام في قضية  
 مجموعها الوجود وحاصله ان زيدا موجودا واداما موجودا قضية ايمه يصدق  
 تعريفها عليها والفقهاء السالبة المطلقة العامة هو زيد ليس بوجوده بالفعل ايضا  
 لا تحقق وجوده في زمان دون زمان فالتعريف مستلزم لاجتماع النقيضين وهو لبط  
 قبل في حله الفاعل الفاضل الا هو ليس كما يشترك البية في الحاشية المتبادر من

الكوا عن خبره اولفه واذ ثبت التلازم بينهما ثبت التساوي ووجه البطلان  
 ما ذكره انه بقوله فان السلب الاعم يخص من سلب الاصل وحاصله ان السالبة <sup>الضرورة</sup>  
 الفلوج الخاص المعبر عنها وهو السالبة الضرورية لا  
 رلية روعا لموجبا اليق فان المعنى الاعم محفوظ في الاخص واذ قد ثبت بين  
 العنيتين اعني الموجبة الضرورية الذاتية وبين الموجبة الضرورية الازلية عموم و  
 خصوص مطلقا بان يكون الاول اعم من الثاني يكون بين رغبتهما اليفع عموم وخصوص  
 مطلقا بعكس العنيتين كما نرى في موصفة بطل المساواة وهو المطلوب فان قلت  
 ح العموم والخصوص بين رغبتهما فقط لا بين ضرورة رغبتهما وهي المراد منها فان  
 الضرورية ما حكم فيها لضرورة سلب سواء كانت ذاتية او ازلية قلت  
 اذ ثبت العموم والخصوص فقط بعكس العنيتين ثبت على ذلك الطريق في ضرورتها  
 ايضا فان ضرورية الاخص مستلزم لضرورة الاعم من دون عكس كلي وهو ظاهر على  
 له اذ في ما مل ثم ذكر المصنف في الحاشية المتعلقة على الثامن ههنا بعد صحت ذكر  
 المساواة بينهما على الطريق الذي ذكرناه او ضمننا في بيان بطلانها فقال يجب  
 اعتراف بان قولنا لا شيء من القوم يمتنع بالضرورة سالبة ضرورية صادقة فان قيل  
 السالبة الازلية لا يصدق في هذا المثال فبادع ان صدق السلب ليس اذ ليا به  
 فثبت كل متخف بالامكان الازلي فذلك ينهى ما عليه يجوز ضمها وانها وان الزام  
 صادقا وبتعرف في مساو مثل التعرف في معنى السالبة الضرورية المطلقة فيصدق في  
 المثال المذكور الثبوت اذ لا وابد اقول على هذا التقدير اليفع بطل المساوات  
 فان الثبوت ما دامت الذات اعم مطلقا من الثبوت اذ لا وابد اقول على هذا التقدير اليفع بطل المساوات  
 النسبة بينهما بالعكس فان سلب الاعم اخص من سلب الاخص واما اذا كان الطرف  
 قيدا للسلب للثبوت فلا يلزم ذلك كما لا يخفى انتهى وهذا الكلام يوصل المطلوب  
 طريق لا طائل ولا لا لا وضح ما قلنا وبالجملة مفاسد غير عادية لا تحقق على  
 سيما في العكس فالو انعكس السالبة الضرورية كنفها او دأبها وهو باطل  
 على بالتقدير فانه لا شيء من القوم يمتنع بالضرورة سالبة ضرورية على هذا التقدير  
 انعكس لا شيء من القوم يمتنع بالضرورة او دأبها ولمزم المفاسد فثبت بانها منزهة

۱- موضوع کلمه لا اسم اینهاج کیوں از لہا بل کیوں انی کیوں از ضرورتیہ  
 ۲- عامہ و ہی قد بوجیب فی بعض الاوقات دعوی بعض فیکون ضرورتیہ  
 ۳- محرمی از لہیہ و الفاضل الامامی اور دلفاضل المودود  
 ۴- فی ترتیب معالی المودود ایضاً و دیکم لکشتو کما ہونی القولی بانی  
 ۵- و کلم المودود بود فیہ فہم من الوجوب الوجوب الذی  
 ۶- و کلم المودود بود فیہ فہم من الوجوب الوجوب الذی

عصيق الدين فهو محال لا اعتبار له ههنا فإنه غير ظرفي على الطرح إن  
روية المطلقة كما هي حقيقة ما لم يتعلق ثبوت المحمول للموضوع جعل بالذات و  
بالموضوع بالذات فإن الحركة ثابتة للفلك يجعل العقل الفعال والنفس بالذات  
لأنه يلزم لا ينافي الامكان فان كل فخر منخف بالفعل فيصدق بالامكان  
فالمستحيل فهو محتمل المكنته فنعرض عندهم للسالبة الضرورة كما سبنا وعلى  
الضرورة من حيث العقل لا يورى يبطل التناقض والتناقض في بينهما لا يحتاج  
من منخف فالامكان يصدق ما هو الاخص منه عندهم مطلقا وهو المطلق  
يستلزم فان كل فخر منخف بالفعل صادق بالضرورة ويصدق نوعيا عليه  
صدق النسبة العامة وهو يستلزم صدق المكنته العامة ضرورة استلزام الاخص  
فان لا عم لك وصدق السالبة الضرورة ظاهرة كما مر في المتن وح يبطل كلام  
المتكلمين باستلزام المحال وهذا لا يرد من المنخف في غاية الجوهرة والمثبات لا يرد  
في السالبة وقال ويبطل ما قالوا ان السالبة الضرورة لازمة والمطلقة السالبة  
عنه يوجه احضروا وقع محال في المكنته تسهلا على فهم التعلم ان السالبة  
ضرورة المطلقة والسالبة الضرورة لازمة متساوية وان عندهم وتبين ان  
سلب بالضرورة دام الوجود وليست ضرورة السلب ان لا يرد او لا يلزم  
القيوت حال العدم وهو بطله والستلزم يستلزم المستلزم بالضرورة ضرورة  
السلب لا لا يرد الموضوع يستلزم ضرورة السلب دام ذات الموضوع ضرورة  
ان زمان ذلت الموضوع ضرورة الزمان الا انه لا يوجهه والسلب الكلي في  
محملة الزمان ضرورة الزمان لا يرد في الموضوع ولا يرد في الموضوع





مروزة ثبوت الموضوع لكنه لا سلم انها يكون از لها بل يجوز ان يكون المرورة فيها  
من جانب العلمة وهي قد يوجب في بعض الاوقات دون بعض فيكون ضرورة ثبوت  
المحمول بحسبته تنحصر في ازالة و القاضل الاموري او رد نقصان على المولد وهذا  
يرد على ما ذكرنا في تنريف مقال المورد ايضا وذلك لا شتر كما هو في القول بان  
الشيء لم يجب وجوده لم يجب له شيء ولكن المولد ليس هو فهم من الوجوب الوجوب الذي  
فخصر في الازالية وفيها الوجوب المطلق فلم يحصر فلهذا اورد ما عليه وجه ليق الامر  
المنفصل له عن شئ ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ضرورة الذات مطلقا شتر كما  
بيننا وبينه نقص ذلك الفاصل في المقدمة كما قال المصنف ووقف ثبوت الذاتيات  
فانه ضروري للذات لا لشتر الوجود والاكفانت حيوانية الانسان مجموعته وحاشية  
ان القول بان الشيء لم يجب وجوده لم يجب له شيء منقوص بثبوت الذاتيات كالنظر  
في الجنون ان فانه واجب الثبوت لذات الذات ان يجب ان يكون مشروطا لضرورة  
الوجود فاني القول المذكور ينادي عليه وجب يكون ثبوت الذاتيات مشروطا بالوجوب  
فليس المحمولة الذاتية وبما ذكرنا فظهر وهذا المنقوص في القول المذكور لا يناد  
على شرطية الوجود لثبوت الذاتيات بل على التلازم وجود الذات وثبوت الذاتيات  
لعم ان الحمل المتعلق بالذات يتعلق بالوضع ثبوت الذاتيات لها والمنع  
هو ثبوت محولة الذاتيات بالذات واذا فاده الاستدلال العلامة رئيس الفخار  
والعلماء ونظام الملته والذين قدس سرهم العزيز بان ثبوت الذاتيات الذاتية  
في زمان الوجود زمان اجعل ضرر دون احضاج الى الوجود اجعل لا بالذات ولا  
بالوضع فالمحمولة الذاتية باطله مطلقا سواء كانت بالذات او بالوضع فاما في  
واذ ان مات فامونا عليك من الحق وجدت فاني بعض الشروع من الله تعالى عن الحق  
غير حاجة الى التبرع وتعمري ما ذلك الا شقبة كلام بعض المدققين الذي يسيل عن  
الحق في كثير من المواضع فالمتقدم اخرى بذلك الثاني السلب في الوجود لا يصدق  
بدونه فلا يكون المسألة اعم ويلزم ان لا يصدق لاشترط الاختلاف بالذات  
بالضرورة حاشية ان المسألة البسيطة عندهم اعم من المعدولة الموجبة لتحقيق الاول صورة  
في عدم وجود الموضوع بخلاف الثاني فاذا اعتبر في الاول بالوجود ايضا كما هو متفق

لزم عدم منافاة الضرورة للمكان الخاص وحاصله ان زيد ليس موجودا بالمكان  
صادق الصديق قولنا زيد ليس موجودا بالفعل والممكنة اعم منه ولهذا قد يكون  
الضرورة البهية الصديق تعريضا لنا كورفان زيد موجودا بالضرورة ما دام كونه موجودا  
او ضرورة الوجود وحاصله له في زمانه وان كانت من جانب العلة والماخوذة في ثبوت  
الضرورة الضرورة بالمعنى الاعلى كما ذكرنا فيلزم اجتماع النقيضين وليستزم المناقاة  
وقد اناشكك في هذا كما ذكرنا فان الموجه الضرورة لم يثبت صاوغه منها فان ضرورة  
الذات منها ليست مستتجة لضرورة ثبوت الوجود لها لان ذلك انما يكون فيما اذا  
لم يتعلق الجعل به بالذات ومنها قد يتعلق الجعل به بالذات ومنها قد يتعلق  
الجعل بثبوت الوجود لها بالذات وقد مر ذكره فلا يبعد وبهذا الجواب هو الحق  
المتبع واجيب لفرق بين الضرورة في زمان الوجود وبينها بشرط الوجود وحاصله ان  
الصاوغ منها زيد موجودا لضرورة بشرط الوجود وهو ليس نفقا للممكنة الصاوغه  
منها والنقيض هي الضرورة في زمان الوجود وهو ليس صادقا منها فان في زمان  
ليس الوجود ضروريا اذ يجوز ان يرتفع في كل زمان وهو ضرورة وقت وهذا  
الجواب يعطى ظاهر مما ذكرنا فانه من الغورات ان الشيء لم يجب له وجودا  
بزمانه القوي في مقامه فيكون ضرورة الوجود لموضوعه في زمان موجوده  
ثابتا وقد عرفت ان الماخوذة في ثبوت الضرورة الضرورة بالمعنى الاعلى واورد  
انه يلزم حصره في الازلية التي يحكم فيها الضرورة بالنسبة اذ لا يوجد فلا يكون  
اعلم لانه لم يجب وجود الموضوع لم يجب له شيء في وقت وجوده وحاصله ان  
المجبى قال ان الضرورة مطلقا ما يحكم فيها ضرورة النسبة ما دام ثبوت الموضوع  
موجودا وناشك ان ضرورة ثبوت المحمول انما يتأتى لضرورة ثبوت الموضوع  
واذا كان ثبوت الموضوع ضروريا فيكون ازليا اذ لو كان عاقلا لم يكن  
ضروريا واذا كان ازليا كان ضرورة ثبوت المحمول للموضوع الصاوغه انما دام  
وجوده فالضرورة الذاتية يلزم بها الازلية ولزمها هذه الحاجة ظاهرة فيلزم  
التساوي بينهما فان التماثل بينهما مساويان ايسر مع ان الحق في نفسه  
الضرورة الذاتية اعم من الازلية وقد ظهر من هذا الاية ما ذكرنا في الصاوغه

المحمول للموضوع أو سلبه عنه باوام ذات الموضوع موجودة لعلك تظننت بما ذكرناه  
في تفصيل بيان الضرورات ان المعبر في القضية الضرورية ان يكون ضرورة ذات الموضوع  
سواء كانت بالذات او بواسطة كما على استبعاد الضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه  
عنه فلا يكون ضرورة ثبوت المحمول أو سلبه محتاجا الى جعل بالذات وان كان  
نفس المحمول مع قطع النظر عن الثبوت الرابط الذي لا يتقبل بالمفهوم والسلب  
لك مجموعا بالذات وان كنت في ريب مما ذكرناه في عطاء فادفع واكتف  
عنك سياتي هذا ان القضية الضرورية المعبر عنها من القضايا المتعاضدة في العلوم  
ما يكون المحمول متغيرا للموضوع وبالضرورة فالموضوع فيه الكائن وجبا بالذات  
فيكون ح ثابتا لها رزلا ولا بد فالضرورة الذاتية يكون تحققه في الضرورة الا  
زلته التي هي اخص منه وحيث يكون ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما بالضرورة  
الذاتية لذات الموضوع بالبداهة والمكان ممكن بالذات فلا يكون ضرورة  
للا بالنظر الى الغير وهو العلة سواء كانت الضرورة الغير بالذات كما في الاله  
فلا كذلك في الخلق لوقت دون وقت كما في الواو اذ الوجودية كيد وعبر  
وحيث يكون ضرورة ذات الموضوع بالنظر الى الغير الغير مستبعدا لضرورة ثبوت  
الذاتيات ولوازمها فان البداهة حكمة بان ما لم يكن الذات ضرورة  
لم يكن ثبوت شيء لها ضروريا وليس هذا لازمة حرفة بل الضرورة العقلية  
بحكم ايضا تتبعه الثاني للاول كما في تسمية الضحك للتعب دون العكس ودون  
اللازمة العرفية فان قلت يحصل يلزم المجموعلة الذاتية فان ضرورة ثبوت  
الذاتيات للذاتية يحصل كون محتاجا الى ضرورة الذات المتحاجة الى العمل  
قلت لا نسى له فيها فانها بالبيع والتحليل هو المجموعلة بالذات وان تزلنا عنه  
فيقول ضرورة ثبوت المحمول في الذاتيات ولوازم الذات في ذات ضرورة  
الذاتية من دون احتياج الاول الى الثاني ولكن عند العقل السلام فيه شيء  
فانه خلاف ضرورة كما هو مانا له وبهذا يظهر لك عند دورك الاول  
من قولهم ولا يبرهن عليه والتقص عليه على الجمال والملا في تفصيل في خطبه  
عنه فالحال المعرف فيه شك من وجهين الاول انه اذا كان المحمول هو الوجود

نحوه لها بالذات كالوجود بالنسبة الى الموجودات الممكنة لها ذاته او لعدم ذلك لا يكون  
في الاقسام الضرورية المتغير عنهم في الميزان قد قسم الضرورة مطلقا عن المقتضى  
عم من الذاتية لا دخال الموجبات التي تعتبر فيها الى خمسة قسم اولها الضرورة الذاتية  
الاشارة لازمة والثاني الضرورة بشرط الوصف والثالث الضرورة في زمان  
وسبيل الوقوف بينهما والرابع الضرورة لاجل الوصف وذلك بان يكون الوصف علمه  
لشئ المحمول للموضوع فلا يكون لذات الموضوع دخل فيه بخلاف الثاني والثالث  
والخامس الضرورة في زمان معين او غير معين فدخل فيه قسم الموجبات الضرورية  
من الضرورة المطلقة والمشرطة العامة والخاصة والوقائية والمشرحة او الحكم بها  
لعدم التفكاكها الى النسبة مطلقا الى غير غير يفيد الوصف قد اتمته مطلقا اما وجه  
كونها ذاتية قطعية واما كونها مطلقة فلعدم اعتبار الضرورة فيها في مطلقة من  
الضرورة او حكم فيها للمعذورم التفكاك النسبة ما دام الوصف فخر فيه عامته  
اما العرفية فلغير العرف معناه واما عامته فليعمومها من حيثية كالتساقط او بغيريتها الى  
النسبة بمطلقة عامته او لعدم استحقاقها لممكنة عامته او لعدم استحقاقها لطرف  
الايجاب بطرف السلب ممكنة عامته مخصوصا من حيثية العامة وبعدها ظهر كون الاول  
عامته ولا فرق بين الايجاب والسلب فيها الى في الممكنة من حيثية الا في اللفظ  
وذلك لان معناه مطلقا الى في الايجاب في السلب ضرورة الطرفين  
فلم يبق الوقوف الا بما يرد لفظ السلب السالبة والايجاب في الموجبة فباين  
موجبات السالبة واما بيان مركباتها فقال المعروف قد اعجز تفهيد العاصم الى  
المشرطة العامة والعرفية العامة والوقائية المطلقة الى الوضعية المطلقة والمشرحة  
المطلقة بالادوام الذي يسمى المشرطة الى خمسة في الاول على طبق ما شرعنا و  
والعرفية الى منه في الثاني والعرفية في الثالث والمشرحة في الرابع قد اعجز تفهيد المطلقة العامة  
بالضرورة ولما دام الذاتين فيسبغ الوجود بالضرورة والوجود باللازمية في  
المطلقة الاسكندرية وجه تسميتها ان اسكندها من امثلة المعلم الاول للمطلقة  
تمكنه لمبحث الموجبات فيها مباحث الى ثغرات الاعتراضات ووجهها بالانتماء  
فيما خفي منها الاول قد استمر تعريف الضرورية بانها الى التي يحكم فيها بضرورة شئ

بالمنع كقول الزمان مقدما لوجودها فإنه مالم يوجد ذات الزمان من جهة على المحصل  
التقدم والناظر في المبدءات لا ينصف بالأوصاف الثبوتية بالضرورة فإن  
قلت التقدم والناظر اعني عدم العز يحصل الزمان فكيف يستند الى الغير اذا لو  
استند يلزم الجمعية الذاتية المستحيلة قلت كلا فان السبيل منها ما يكون مستندا  
فيكون الغير ذات واما بالتبع فلا ينكر فكل ما كان حقيقة من غريب وهذا هو  
الثلاثة للنحو الاول من الضرورة هي المعقولة في تعريف الضرورية ثم من الضرورة المطلقة  
تكون النحو الاول هو المقارن للازل والثاني غير مقارن والثاني طارئ فوننا زيد  
يكون بالضرورة فان زيدا لم يكن ازل لانه اول فيقسم الى ثلاثة اقسام الاول  
سنة ما يكون الضرورة في الزمان الغير المتناهية في الازل بل لا يتجاوزنا كل تلك  
شكل بالضرورة اولا ولذا وليست في زمان كما فصل بين الزمان فتقدم وناظر كسب  
للأجزاء اولا واما ليس في الزمان والا يلزم ان يكون للزمان زمانا  
والزمان قسمين ولكن كلما المتكلمة في المقابلة بينهما قسمين احدهما ان التقدم  
الزمان يكون في الزمان وكسب الزمان ولكن المقعد وفي الاقسام المشهورة له  
بعد قسما واحدا والثاني ما يكون الضرورة الاولية في الذات من معنى ان لا يتبعها  
التقدم فيه لعدم تقدم الوجود فيه لولا ان سبقه لعدم في الزمان وكسب الذات كحالة  
الحوادث الزمانية او سبقه لعدم الاكسب الذات فقط كما في المعقول وغيره  
ذلك ان تتبع في الضرورة ضرورة وجزئية وهذا القسم الثاني وان يستعمل على  
قسمين لكن للتشابه الكلي بينهما قسما فبعد لولا في المقابلة وفيه والثالث ما يكون  
الضرورة الاولية في الذات من معنى ان سبقه لعدم الاكسب الذات في الوجود الواقع  
كما في قولنا مثلا ان الله سبحانه تعالى عالم في درجتي وكذا ان ليس هذا القسم بالضرورة  
الضرورة انما يقال ان الحكماء وذا القسم على الطريق الثالث الحق للحكماء  
المحققين واما غيرهم بطريق السبيل لا فرق فلا يتأني عليه القسم الثاني فان كل  
ممكن في ذاته حادث وهو في فليس عند الممكنات ضرورة وجزئية وهذا السبيل  
طهران بالضرورة الذاتية انما علم من الازل مطلقا وسأني ثم والنحو الثاني المتعالي  
للقول الاول المذكور اولا هو ان يكون الضرورة بالنظر الى العلة فقط فان يكون

هذا تعاطيل اساع وليسقط الجواب المذكور في الامم والجواب الذي ذكرنا فافهم ندع  
راي القيد في ابي جعفر المودعي في الثالث فربما القيد واما على راي المودعين فاما  
عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة سواء كانت النسبة ايجابية او سلبية فكل كيفية  
تلك الكيفيات يكون مندرج في تلك الكيفيات الثلاثة المواد عند القيد كذا دام وثبت  
فالمدام لا يخفى ان يكون ايجابا فيندرج تحت الوجوب والامكان اي لا يخرج منها واما  
ان يكون سلبا فيندرج تحت الامكان والامتناع وكذا غير ذلك من الكيفيات لا يخرج  
عنها واذ الكيفيات والتفصيل انزاعيات غير واقعة الى حد لا يخرجها من حوزة بل  
لنسبة الى جهات الموصوع والمجموع وهي لا تعد ولا تحصى فالكيفيات المذكورة  
كل وكذا قال المصنف فثبت كانت الموجبات غير متناقضة لكن التغير المحدث  
في فن الميزان هو الذي تعلق الغرض بالعلم الخاص به فليكون له دخل في القيد  
في العلوم مخصوصين ذكره بقوله هي التي حكم فيها باسما في تلك الكيفيات كانت  
اوسلية مطلقا غير خفص بشرط او صفت ضرورية مطلقة او مدام الوصف  
بشرط او في زمانه كما سياتي في مشروطة عامة وجبه البتة بالمشروطة ماهره بالعمامة  
لان المشروطة العامة كما سياتي انفس منها او في وقت معين فبقية بطلقة وجهية  
بالوقت طه وبالمطلقة بالغير مفعلة باللام ودام او غير معين بمعنى ان لا يغير  
الغيرين فبشرط وجه التسمية طه مطلقه لذلك الاعتبار المذكور في الاول ولا  
يذهب عليك ان موضوع نوع القيد لا يكون الزمان واخرائه والاعلام  
يكون للزمان وهو طه ولذا ذكرنا فائدة جليته القيدنا فاما للمتكلمين  
وفيما سياتي في كثير من مقالات الزمنية وكما سياتي في قوله انه لا ضرورة بعد  
على كونه احدهما ذاتية اي لا يستلزم الا الى الغير المتنا وبالفردية والغير المتنا  
الى ثلثة راسم القسم اول ما لا يستلزم الا الى وجود الذات ولا الى الغير كالجواب  
الذاتي في الواجب تعالى والامكان الذاتي في الممكن فانه ليس لهما علمه اصلا ولا  
يلزم الا تعاطيل الشخص الثاني ما يستلزم الى الذات ولم يستلزم الى الغير اصلا كونه  
تعالى عالما فادامه بالعلم والقدرة بالمعنى المصدر من مستند الى ذاته تعالى دون  
غيره والاعلام سلك الى الواجب تعالى بالغير والتمسك ما يستلزم الى الغير استنادا

المنبسط إلى المنبسط واجبه بالذات غير فائدة اعتباره كالموجب تعالى بغيره  
 منزه عن عيشته اذ في ناهل وكذا يلزم كون الذاتيات كاني غن والمحيو الذي بل  
 مومنها الذي هو امر اعتباري محض واجبه بالذات والما رجعت الى الشئ في  
 القول بزم والذاتيات لان الواجب هو المنطق صفة له بالذات هذا اختلافه  
 المتعال وعركت البقيل والعال ولقد استدفع الجواب الذي ذكره المصنف قوله  
 الجواب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب الشئ لغيره الاول محال غير لازم  
 قال وذلك لانه لا يلزم منها هو الاول اعني وجوب الوجود في نفسه لا سيما انما هو  
 ان وجوب الوجود في نفسه ليس هو الوجوب الذاتي ومعه انه هو المبحث في ذلك فلو كان  
 وجوب شئ بالذات والذاتيات التي هي الوجه المنطقي بعينه هو الوجوب الذاتي  
 المبحث في الحكمة يلزم الاول المحال بلا شبهة فاقبح ذلك في الثاني الجواب ما  
 قلنا سابقا ان المبحث في الحكمة حقيقة هو الوجوب المطلق فانه الموضوع لبعض الامور  
 الصلوة حقيقة والمبحث فيه انما وقع عنه وهذا هو الوجوب الذاتي فالبحث عنه شئ كما قال  
 السيد وليس بالذات معنى ان الفرض الاصل لم يتحقق به بل بالبحث عن الوجوب المطلق  
 وانما يتعلق بالوجوب الذاتي من جهة انه نوع منه كما قلنا وج لم يثبت بين المواد المنطقية  
 الوجوب بالذات كما هو انطباع كلام ذلك القائل والكلام الفضيل في هذا المقام  
 ان التحقيق الذي هو من المصنف للحكماء انما يثبت من اثبات العينة كما ذكرنا حتى  
 بلامرته والاعمال بالمعاينة ان كان في صدق البرد في الاعمال بالعينة فغير مستوعب  
 لوجه دليله عليه كما لا يخفى على المنطقين وان كان في هذه واجبا وقول اخر من ان البحث في  
 في فن الحكمة عن الواجب بالذات والوجوب الذاتي يوجد في في الامور العامة لانه  
 نوع من الوجوب المطلق والبحث في الفرض كما يقع عن الموضوع يقع عن كونه الصفة والصفة  
 يقع البحث وان كان بالنبعية في فن البرهانيات عن الوجوب الذاتي بالمعنى  
 وبالمعنى يخص عن الحق الهامي الحكمة والاعمال بالمعاينة فغير المحال عن الوجوب الذاتي  
 المبحث في فن الحكمة من جهة انه من اجل السباحة في الاعمال لكان للوجوب الذاتي في  
 للمبحث في فن الحكمة يلزم المحذور والعقد في بلامرته ولم يثبت من وجوه البرهانيات  
 ذكر هو لا وليس منها تلزم لوجوه النزاهة المنطقية الذي هو من اجل كماله ولم يكون الكلام

من المثلة المذكورة باي الموجودات دون المعدومات لان البعث مطلقا انما يكون من  
دون الثاني قال السيد السند ان البعث عن الوجوب الذاتي والانتفاع كغيره في  
الامور العامة يستلزم اولى ثم اوردت عليه في بعض المحاور ما كان كلام السيد خال عن  
فان بعبث الوجوب الذاتي لم يعظم المباحث فجعل البعث عنده يستلزم اولا تعديلا  
المحصلين بل البعث عنده من جهة انه من نوعين موضوع الامور العامة اعني الوجوب  
بناء على ما حققت في مقامه ان الامور العامة كلها موضوعات لنفسها وبالجملة  
في الحقيقة في الحكمة بالذات وبالقياس الاولى على مقتضى المعنى وتحققها في  
الوجوب دون الوجوب الذاتي وكذا من مطلق الانتفاع والا مكان ذلك ان  
في القول ان البعث في الحكمة كما هو الوجوب المطلق والا مكان ذلك هو البعث  
في المنطق الا ان اهل الحكمة جعلوا في مقتضى الوجود الى الله واهل الميزان  
مقتضى بل بسبب كل قول لا اؤم لموضوع شل في ما قال المصنف ان التحقيق في المواد  
الحكمة هي الجهات المنطقية حتى بلا مرتبة فان ما ارد به انه من كل جهة واحدة  
فان الاستدلال من كل جهة محال كما تقرر في موضعه وبكيفية الوجوب السليم على معناه  
ما ذكرنا ان المفهوم واحد والجهة مختلفة والمحالون لهذا السبب ما بالقول بالحكمة  
لما فيه الذاتية فذلك بطور لا ذكرنا واما بالمعارضة للاعتبارية فرجع الى النزاع  
اللفظي فان المشت هو الاتحاد الذاتي وهو لا ينافي الاعتبارات بل هي لازم  
كما ذكرنا قبل انها غير ما والا كانت لوازم الية واجبة لذاتها القابل صاحب  
الوافق وتبين مقامه ان البعث من المواد في قول الحكمة هي الوجوب الذاتي با  
اعتبار نفس المفهوم او باعتبار صدقه ومع تقدير كون الجهات المنطقية عين المواد  
الحكمة يلزم كون لوازم الية واجبة بالذات وهو لا يستلزم تحدد الوجوب وقد  
تقرر في موجه ان اللوازم المذكورة اعتبارية والواجب سبحانه سنرا على الاعتقاد  
وفي الاكثر المواد ما لا يوجد الخروقات كما حققنا والتابع ليعمل ان يكون حيا  
بالذات وبالجملة يلزم مفاسد غير عديدة وبيان الملازمة ان اللوازم المذكورة  
واجبة للمعدومات وينبغي فيها الفضايا الضرورية فهذا الوجوب الذي يثبت  
المذكورة ان كان هو الوجوب الذاتي بالمعنيين المذكورين يلزم بالضرورة كون اللوازم



الاجملي المطلق بسيطه ان كانت حقيقتها ايجابا فقط او سلبا فقط او مركبة ان كانت  
منها اشياء مشبوهة في الكتب لا يخرج الى البيان والعبارة في النسبة بالموحدة و  
السابقة للآلة وذلك شرفه بالتقدم والاقامة ومطلقة من حيث جهة التقيد بحسب جهة  
استارة ان المقيدة قد يطلق على معنى آخر قد هو ما يكون مطلقة ومهلكة من حيث السور كما مر ثم  
التفريق بين المطلقة بينهما وبين الموجبة كالفرق بين الطبيعة بالشرط وبين الطبيعة  
بشرط شيء فيقسم نفس القضية الى المطلقة والموجبة لتقسيمها على الحقيقة حتى يلزم  
الشيء الى نفسه والى غير ذلك شرح للمرتبين او يعتبر في المطلقة القسم لحاظا وارت  
القضية من غير اعتبار الجهة وفي المطلق نفس القضية او كان في عالم الحماط او لا في  
مطلقا في الواقع والقسم مطلق في الحماط وقد سبق ذكرنا في سبب التصورات فتذكر  
وهي اذا افقت المادة صدقت القضية والا كانت تحقيقة ان القضية الموجبة  
لها اربعة اجزاء كما ذكرنا انما الموضوع والمحمول ولا يعزى حسيها المطابقة فلا يعزى  
حسبها الصدق والكذب والنسبة التامة الجزئية نفسها ويعتبر فيها المطابقة  
للحكي عنه وهو المحلول على التحقيق كما ذكرنا وارتبها الجهة ويعتبر فيها المطابقة  
للمادة فيعتبر حسيها الصدق والكذب بان مناطها المطابقة واللامطابقة فاذا  
وجد المنطوق وجد المنوط بالضرورة فوج يكون مناط صدق القضية على مطابقة النسبة  
الجزئية للحكي عنه ومطابقة الجهة للمادة ومناط الكذب على عدم المطابقة اما من  
كل وجه بان لا يطابق النسبة والجهة او من بعض الوجوه بان لا يطابق واحدة منهما و  
التحقق ان المولد الحكيمية هي الجهات المنطقية في بيان وجه التحقيق بان المواد  
الثلثية المذكورة في فن الحكمة انما اوردوا في قسم منها وهو من الاسود  
العامة وفسروا بما شتمل الثلثة اعني الواجب والجوهر والوجود او شتمل الى  
ثنتين منها فالمعتبر المبحث في فن الاسود العامة انما هو الوجوب المطلق من غير  
اختصاص بالوجوب الذاتي والامكان العالم ومنها من وكذا يطلق الاستماع  
اعلم من ان يكون بالذات او بالغير فلا يستلزم في كون كل منهما من الامور العامة شتمل  
لكل من الثلثة كالأولى والثالثة والاشياء كالمتمسك بالواجب المذوق والاشياء  
استماع الذات في علم من الامور العامة الشتمل انما الآراء فقط واما الثاني فلا في العبارة

بالنسبة لهم ان يكون ايجابية او سلبية وتختص بالايجابية لا يعود الى طائل بل لغو وما قيل  
ان الكلام في كليات النسبة والسلب ليس بنسبة بل هو قطع للنسبة فنية ان القطع  
ايضا نسبة وان كان له كفاية حرفة لا يميل اليه بل اول لعقل ثم الصواب في النسبة  
السبة تلك الكيفيات ضرورية الضرر فليس تجرته عن الالب في الحب  
الحيوانية ايضا حكمية بالفعل ممكن وان اوقع ذلك القائل في هذا الغلط  
ان النسبة السلبية امر اعتباري مانع للمعرفة لا تحقق له في نفس الامر فكيف تنصف  
الوجوب الذي هو كد مراتب التحقيق وكذا المبال في ذلك فهذا الزعم بطله وان  
النسبة مطلقا ليس لها وجود الا في الذين فان الوجود يتحقق لكل من السلبين في  
الذين ونحو رجب منف عنهما وحاصله النقص بما اعترف به ذلك القائل الغلو  
الحمل ان الموجود مطلقا ينصف بهذا الكمالات فان قلت ان السلب باعتبار  
التحقق الذهني لا ينصف بالوجوب والامتناع والامكان كما هو انظر وتحقيق  
الخارجي له سميح فكيف تنصف بالكيفيات قلت من السلب فقد من الوجود  
الصفات الثبوتية الانزاعية فالعدم ورفضه ايضا كالوجود لا بد ان يكون ثانيا  
والسبة المنقصة قد يكون منسبة بعد ميا محضا والواقعية كما نرى في الموجودات  
ترد على المحدومات من حيث العدم فالتسبة السلبية بالنظر الى الواقعية تنصف  
بالكيفيات التي هي ايضا انزعابات فكل الكيفيات المواد والماهيات  
الكيفيات المذكورة بالمواد لان المادة لازمة لذي المادة ولكل كواحد  
بذاته الكيفيات ولازمة لمرادها وبها الكيفيات كما سيجي بسبب جهة فان  
الجهة بمعنى الطرف والذال المذكور يقع في جهة مبداء القضية او منتهاها فيقال  
بالضرورة ان لا شيء من الالب في بحر وجود كل ان في حيوان بالضرورة او يمتد الطريق  
وهو بين طريق القضية من الضرورة والامتناع والامكان وهذا الدال فيتمثل  
اللفظ كما في اللفظ الملقطة والمفهوم العنق كما في القضية المعقولة وما يستعمل  
عليها ليس موجبة وواقعية وجه تسمية الاول بلفظ ووجه الثاني انه نسبة لتقرير  
الوجه في الاربعة الجهات فهي للفقهاء الخاصة ولان لم يكن واضل  
١١١ - ١١٠ - ١١١ - ١١١ - ١١١ - ١١١ - ١١١ - ١١١ - ١١١ - ١١١

النظر الى عنوانه ولو بالبرهان فيقال شريك الباري ليس موجودا في افراده وذاته يقال  
 شريك الباري مثبت له سلب وجود ذاته اي افروده فنثبت هذا الحكم لغتوانه وادرا  
 كان في الكلام لمحقق ظاهرة قال المعد فيه ما فيه فيذكر ما ذكرنا فيه وادرا صغنا الا  
 بجماب الكلي لغتوان عليه سائر المحصورات فالمعترض لا يجاب الكلي في كل الا في بعض  
 الاجاب الجزئي في بعض الافراد والسلب رفع الاجاب المعترض في السلب  
 يعترض في السلب مع الرفع المتعلق به ثم قد يجيل حرف السلب جزءا من طرف  
 فسميت معدولة وحيثما لا يتصل بقرينة الموجبة سالبة المحمول فالقيد الخارج ففصل لا حد عليه  
 ولم من جعلها من اوعها غير مندرج ليد اسود ان يكون سلب المحمول سلبا في نفسه  
 دون ان يميز سلبا لثبته جزءا من طرف في ثلثة انواع معدولة الموضوع المكان  
 منه فقط ومعدولة المحمول المكان جزءا منه فقد معدولة الطرفين المكان جزءا منها والا  
 فمحملة ثم القيد يطلق على المعنيين الاول المأخوطة والثاني المعقولة في سلب  
 اذا نسبت اليها يحصل الالف ثم ثلثة ليقط وادرا منها وهو ان يكون جزءا من اللقطة  
 فقط فان الالف انما يعبر للبراهيل على المعاني سيما في اصطلاح المنزاعين بقى قسمان  
 منها الاول ان يكون جزءا منها كالجزء لا محلي وهو طوله وقد يكون جزءا من المنع دون  
 بان لا يكون في اللفظ حرف السلب كذا وليس في معدولة معقولة ومحملة  
 ولهذا المنع قال المصنف ايد اعني معدولة معقولة محملة ملغوظة فان منع العمى لا يصرف  
 سلبها جزءا من المنع دون اللقطة قد كيف اسم الموجبة بالمحملة والاسم سلبا  
 وهي اعم من الموجبة المعدولة كتحققها عند وجود الموضوع وعدم تحقق المعدولة  
 تحقق ان الالف البسيط عند عدم الموضوع فالان في الموضوع ليس ايضا حك لا ضحك  
 والمعدوم ليس ايضا حك وليس ايضا حك وهذا حال البسيط بالنظر الى الموجبة الالف  
 المحمول عند التحقيق ويا خرا الرابطة فيها عن لفظ السلب المناهية مركب لفظ  
 يشمل التعيين المعقولة التي لا ينظر فيها اللفظ لفظا او نقدا وكذا في القيد الثلاثة والثانية  
 وفي الموجبة الالف المحمول والبيان والسلب منها وقد مر من شرحه بتا فلي  
 وكل مستند في نفس الامر ما واجهته او ممكنة او مستبعدة وهذا المحقق المذكور ان  
 اي محقق السلب لا يقع احتمال آخر ومعاشنا وادرا لانك لا تكلف ذكر ما لم يكره

سالبة ولا يصدق الموجبة السالبة المحول لاسمائه ثبوت سلب الوجود لجمته فانما من العوار  
في الذين وانما تكليف ثبت لهما كما يحكم بها القويحة الصافية فان قلت يصدق  
السالبة المحيية والذنية لعدم ذوات الموضوع فيها وليصدق السالبة المحول كالتواجد  
التقديري فان الوجود التقديري المهيئة المنع مما لا يمنع قلت ان الوجود التقديري سببا للاح  
فان ثبوت السلب لهما في الواقع والمثبت له معدوم فيه ولا بد من وجود الموضوع له في  
طرف الانصاف وهو سببا لفصل الامرين اجتماع النقيضين لا بقدر السلب البسيط بالنظر  
المهيئة سببا وايضا السلب المعبر في الموجبة السالبة المحول بالنظر الى العنوان الثاني  
الذين فانه ممكن سوجوبه فانه نقول كلامنا في سلب الوجود بالذات اي سلب  
المحكوم عليه فلا يصدق الموجبات السالبة المحول بالنظر الى العنوان الثاني في الذين  
اي ضرورة وجوده فيه فكيف ثبت له سلب وجوده لا بقدر سلب مراد المحقق الذي  
من اثبات المساواة بين السالبة البسيط وبين السالبة المحول عدم انفكاك احدهما  
عن الاخر حيث الاطلاق يعني الكل مفهوم اذا اريد وقد سلب عنه المقومات  
ثم ثبت سلب بعض آخر له لولعونه فبقدر مركب الباري ليس له وجود بمعنى ان ذاته  
ليس موجودة ومفهوم مركب الباري مثبت له ان ذاته ليس موجود في الخارج لا نقول  
مع انه يكون الكلام في نحو غير مفهوم للبراز وغير مفيد للفايد انما يحوي في الموجبة  
المحصلة بالنظر الى السالبة البسيط التفرقة في انهما ينل زمانا وسوايان فان كل مفهوم  
منع ويمكن ان يثبت تحقيق الموجبة المحصلة والسالبة فيه انما في الاخيرين فقط وانما في  
الاول فانه ذاته ليس موجودة وعنه انه موجود وانما في توجيها كلام المحقق  
كل مفهوم موجود في نفس الامر سواء كان وجوده مثبتا او كسب عنوانه الاول في الواجب  
والكسب الموجود في الثاني المستغاث بالذات والعدوات المطلقة من الممكنات كما  
يجزئيات الخارجية المادة المدعومة فانها لا تفصل لهما في الخارج للمفوض ولا في الذين  
لا يتبع حصولها في القسم الاول لاشتماله في لازم السالبة والسالبة المحول بالنظر الى  
واحد موضوع كذا في القسم الثاني فاسلية فيه يتصور على ثلثة احوال كما هو  
... ..

الخوفية كلها في مرتبة علم الشيء ما لو فقه مستقلة فنقال في معنى من كذا وهذا من غير الاستدلال  
الخاص كذا وهذا هو الاستدلال الخي من سلباب عن ح على طريق السلب بسيط ثم لا حقا نسبة  
السلبية المذكورة بان هذه النسبة ثابتة في ذلك ممكن بلا مربية وهو الوجهية السالبة المحمول  
والانكشاف في منزلة التفكير في النزاع بان هذه القضية من انواع المعدولة او امر سابق لها  
نزع اصطلاح لا طين تحته في تحريك حاكمته بان الربط الايجابي مطلقا لا من غير ملاحظة  
ان يكون المحمول وجوديا او سلبا عدوليا او سلبا محتملا في حد ذاته لتعريف الوجود في ذلك  
لما حققنا ذلك بقا ان الايجابي ليس عبارة عن ثبوت شيء شيء في الذين فقط بل كيث  
يكشف عن الثبوت النفس الامر لان حكايته عنه والثبوت في نفس الامر لان حكايته عنه  
والثبوت في نفس الامر شيء لا يعقل بدون ثبوت المحبت له فيها فلا يرد ما قد عزم ان  
اننا النسبة السالبة في هذا القضية انما يكون في الملاحظة وفي مرتبة التحق عنه في مرتبة  
ليس للثبوت له تاليس وتوز وجود الملاحظة يتعلق بكل شيء واجب او ممكن او متعذر ومن  
ثم قبل القابل لتحقيق الدوراني فعال في اشياء المساواة بينهما بما يتفق منه اي  
لا يعتبر معها خصوص الوجود في شيء فان الذي قد يطلق على هذا المعنى ايضا كما فصل في  
تاويل ما ضد بقدر ان الالفاظ الموسومة للصور الذهنية وهو نظايره ما دل بانها موصوفة  
للمعاني في مرتبة هي هي وهو مراد من الذهنية وانما اولنا فيها لان الحكم فيها غير  
على الامور الثابتة في الذين والذات افعال المعد وجميع المفومات النظرية موجودة في  
نفس الامر تحقيقا او تقدير فيها وبين السالبة يلزم بحسب الصوق وحاصل ذلك  
المفومات المصورة في نفس الامر متصفة باوصاف اقلها المفوماتية ولله من وجود  
الموصوف في طرفا ثالثا فهي كلها موجودة في نفس الامر والسالبة المحمول  
ح منيا و بان امتلا زمان فان الفرق بينهما انما يظهر بلزوم وجود الموصوف فثباته بان  
في التحقيق في نفس الامر وانت تعلم ان هذا البيان يتحقق للمساواة المعدولة للمساواة  
الاصح انهم صرحوا بعموم الثاني من الاول وحل مفهوم التحقيق الدوراني في اشياء المساواة  
بين السالبة والسالبة المحمول على سبيل التحقيق وان كان مستلحا لمخالفات من بينهم  
عموم السالبة من السالبة المحمول وان كانت المتطابقة خارجية والسالبة المحمول ذهنية  
انما ينشأ من فرق وهو ان اولنا حتمه مشترك المعاني السالبة بوجوده في مرتبة علوية

الاتي موجود فيه الرابعة ان المتأخرين اخرجوا قضية بسببها مسألة المحمول وهذا الا  
 خراج لبعض مصالحهم كما صلاح كون نقيض المتساويين متساويين فانه لا يمكن في المقدمات  
 العامة كالشيء والممكن فان الاشياء والامكان لا يمكن فيها المتساوي اي التصادق  
 وجود الموضوع والتصادق لنقيضه اما عدم وجود الموضوع فله واما افتراض التصادق  
 فانه انما يكون محققا بغير العكس بعدولة نقيضه لوجود الموضوع والمتأخرون اذا علموا  
 ذلك التعميم في القواعد بقدر الامكان ضروري فخرجوا قضية سالبية المحمول متساوية  
 للسالبية المشتركة لها في عدم افتراض وجود الموضوع كالسالبية تفصيلية فيصير ذلك  
 بينهما وفرقا بان السالبة مشغور فيها الطرفان ويحكم بالسلب في السالبة المحمول  
 يرجع ويجعل ذلك السلب في الموضوع وهي اصل ان في السالبة البسيطة سلب المحمول  
 الموضوع سلبا حرفا وفي السالبة المحمول بعينه فبذلك زائدة وهو ثبت في ذلك  
 ذلك السلب للموضوع فيكون فيه رابطان احداهما فوق السلب الاخرى تحته فانه  
 سلب يكون بينهما وفي السالبة رابطا واحدة تحت السلب وهي السلوب فيه  
 فزيد ليس هو بقيام سالبية وزيد هو ليس هو بقيام سالبية المحمول ويظهر الفرق بينهما  
 في الاعتبار بالغاوية بمعنى السالبة من حيث السلب ومعنى سالبية المحمول من حيث السلب  
 واستدلوا على المساواة بانه اذا صدق ح ليس صدق ان ح منف عنه ب  
 ولا صدق لنقيضه اعني ليس ح منف فيكون السالبة وهو خلاف الوضوح وهذا  
 صدق ان ح منف عنه ب صدق ان ح هو ليس هو ب بالضرورة والعكس ظ  
 هذا البيان جار في الموجبة بعدولة بانه اذا صدق في المثال المطلوب  
 ح منف عنه ب صدق ح ب ولا مكان ب وهو خلاف الوضوح فثبت وبه  
 مساواة بينهما مع السالبة وهو خلاف فهمهم وبالجملة يفتن بها والتحليل على السلب  
 الكسب لا يحتاج الى البيان وحكموا بان صدق الايجاب لا يستدعي الوجود ولا السلب  
 ليس عنه كالايجاب وذلك لتحقق المساواة بينهما فالو ليس تدعي الوجود دون السالبة  
 يكون السالبة لا يحتمل قد يقال اني نوع خطا لنقيضه ان النسبة السالبة من غير منتقل  
 ملحوظ بالنتيجة فلا يكون محمولا وادنت حكمهم سبحانه في ذلك الكلام فان المعنى الحقيقي  
 للموضوعية والمحمولة كسالبية في المثال خطا لا مجال له وقد حققنا ذلك سابقا في البعاط

النفس الامرية دليل على وجود مؤثر فية <sup>في</sup> هذا التوجه والدليل والارزام انما يلزم  
يكن لوجود الصفات الانزاعية وجود بالعرض بانفسها وفعلها بالثبات على الدفق  
ليظهر كك حقيقته محال وافاد الاستاد العلامة كمال اسلمة والدين <sup>في</sup> هذا الدليل <sup>في</sup>  
لكنهما <sup>في</sup> والالتزام على المتكلمين فعمدت في الجواب بانفسه فقيده قدس سر العود  
والانصاف ليس بتحقيق في الخارج فني يلزم تحققة الصفة فية والدليل عليه قوله لانه  
وكل نسبة تحقيقا في طرف فرع تحقق النسبة في ذلك الطرف وعرض المعوية  
الاشكال على قوله بخلاف الانزاعي وقوله مطلق الانصاف لا يستدعي الصفة  
طرفه وبيانه واضح واجاب لقوله بل هو اني الانصاف يتحقق في الذات فيكون  
فرعا للتحقق هي شئ فية وهو يتحقق وبيانه ينفع بما سلفنا كسابقا ان ان الا  
انصاف يطلق على معنيين الاول المصدري وهو يتحقق في الذين يستلزم تحقق الشئ  
فيه ولكن لا يتوجه الاشكال به على ما سبق من الاقوال فان المراد بالانصاف في  
ذلك الاقوال المتبادر والثاني هو المتبادر وهو في الخارج غير متحقق وليس خفية كذا  
فلا يلزم الاشكال وان كان الانصاف في اني الانصاف الانصاف في معنى متبادر  
الموصوف متحد مع الصفة في الاعيان والمراد بالانحاد المحلول دون الانحاد والوجود  
فانه بطه كما سبق منا تحقيقه مرارا وبرود الانزاعي الخارجى بحسب الاعيان كالسماء  
والقوة والمراد من انحاد الموصوف بالصفة بحسب الاعيان ان يكون وجود الموصوف  
في الخارج بحيث ينبع منه الصفة فهو وان لم يكن مع الصفة موجودة فية لعدم وجود الصفة  
فيه لكن لها وجودا يحد وجود الوجود اني رضى في مرتب الانحاد كانه مرتبة الوجود  
في الخارج مع الانحاد وغيره من الاول بلفظ وضع في الوقت وعن الثاني بلفظ مناسب  
له تمايز الاول وشارة الى تميز المعنيين فان قلت ليس بين المعنيين فرق في الا  
نحو وان يكون الانحاد الاول في الخارج بخلاف الثاني فان الانحاد في الاول  
عن المحلول وهو مبني انزاعي وكذا في الثاني عبارة عن كون الموصوف بحيث  
منه الصفة وهو ايضا مبني انزاعي قلت من انطالق الفوق بينهما باعتبار الصفة في الصفة  
والموصوف كلاهما في الاول موجودان في الخارج وهو مبني وجود الانحاد وفيه الامتناع  
ان يكون لنفسه الموصوف الانحاد موجودا وفيه وها في الثاني ليس له وجودا فله يمكن

المنشأ بالذات وجود لا نزاع بالعرض فقولهم أي لازم فإن ما لا يكون موجودا في  
نفسه أي بالوجود المحمول بمعنى أن لا يحل عليه الوجود ولم يصدق عليه أنه موجودا نعم  
أن يكون موجودا بالذات كما يقال إن السواد موجودا بالعرض كما يقال إن الغوية  
موجودة في الخارج بالعرض بمعنى وجود المنشأ فيه يستعمل أن يكون موجودا في الخارج  
بدونه العقل كما كتبه بأن الصفة التي لا يكون موجودة في طرف لا بالذات فلا  
يكون صفة الغنائية ولا بالعرض فلا يكون انتزاعا لا يحل مع الموصوف فإنه  
يرجع إلى اجتماع النقيضين وخلاف الفرض فإن كلامنا في الانصاف هو  
يستدعي الموصوف والصفة وهي مختصة بالفرض في الانضمام ولا نزاع في إذا  
نظر الانضمام والانتزاع السلب الوجود عنها بالمعنى العام كما ذكرنا بلزم  
المحذور أن المذكور أن بالضرورة وقاعدة هذا القول الثانية على أن المعنى  
الانتزاعي لا يستدعي وجود المنزع عنه مطلقا أي إيجابا كان أو سلبا محضا  
بل إنما يستدعي إذا كان المنزع منه موصوفا به وذلك الانتزاعي صفة له و  
سوى الأول فقط وون الثاني أي السلب المحض فإنه ليس بصفة بالضرورة  
وقد بين في مقامه والتبيين ببيان الكلام في الانصاف ويقول بل يستدعي  
وجود الموصوف فقط لسياق هذا الكلام وسياقه بطلان عليه عند المص  
لنقطع من لا يرد ينونه عليه ما قبل أن تصوير الكلام المص هذا النمط قبل  
وقد وجه كلام المص على طبق ما قال بعض المحققين بأن الصفة الانتزاعية لا بد من تحققها  
في ذهن من لا زمان العاليه والساقلة فانما ليست متحققة في الخارج فلو علم  
بتحقق في الذهن كانت معدومة محضة وبلزم المحذور بأن ما لا يكون موجودا  
في نفسه يستحيل أن يكون موجودا في شيء وفي قول المص وأما مطلق الثبوت  
فقد ورد في محمل المطلق على المعنى الشامل للذهن والخارج كما في التوجيه  
الأول يحل على المعنى العام الشامل للوجود بالذات أو بالعرض باعتبار  
المنشأ ولهذا ينم لدليل على الوجود الذاتي ثبت في هذا سبب كما في الخارج  
به ويتم الإلزام على التكميلين النافيين به فإن وجود الصفة الانتزاعية في نفس  
مرئ البدييات فانما ماعنه الأحكام النفس الامرنة وجود الأحكام والآثار



ما يكون منشأ النزاع المصدري انما يكون عبارة عن الوجود الخاص للصفة كحقيقة  
 فلزوم الدور وروح فله وكلام ذلك الفاعل انما يكون في الانفعال بحقيقة دون  
 المصدري كما ينادى عليه وسياقه لا يخفى على المتأمل فيه وانما الخلط  
 فلا أنه لم يفرق بين المعنى النزاعي للانضمام ومنشأه فكان كلامه في الاولى  
 واختلط بالثاني وفي النزاعي هو ذات الموصوف على وجه يصح به الا  
 نزاع هو ان كان الوجه نفس ذات الموضوع كما في النزاع المتصور والتميز عن ذات  
 الانسان مثلا او الذات مع نسبتها الى الموجود كما في نزاع الامكان  
 من تلك الذات مثلا مع نسبتها الى الفاعل بالاستناد والحمل كما في  
 النزاع الوجود عنها او مع نسبتها الى المتباين لا من الجهة المذكورة كما في نزاع  
 المتباين عنها رابع الوجود الخاص للمحال كما في نزاع مفهوم الاسود عنها  
 فان منشأ تلك الذات مع الوجود الخاص للسواد كما هو حقيقة مناه له وجوده  
 آخره لا يخفى على المتأمل ثم ان النزاع مطلقا لا يستدعي وجود الموصوف فانه  
 قد يكون سلبا كما لا تنعاج بالذات مثلا فانه لا يستدعي ثبوت ذات  
 الممتنع وهي الموصوف به حقيقة ولا يترجم هذا القول المصطلح في النزاعي  
 فانه لا يستدعي وجود الموصوف فقط بل ان معناه الاتصاف النزاعي والا  
 تصاف حقيقة انما يكون في الصفات الثبوتية الراجعة الى الموجبات دون  
 السالبة الراجعة الى السوالب والاتصاف بالذات كما حققنا سابقا لا  
 يرجع الى الثبوت لا تنعاج الفعاد الموجبة منه وبالجملة ان السلب البسيط  
 ليس حقيقة كما نقرر في موضعه وانما نزاعات الثبوتية والسلب المعنوي  
 المخروط جها من جهة الفعاد الموجبة تميز كل منهما لا يستدعي وجود الموصوف بل  
 حرزوا المصداق المحقق بينهما هو العقل كما في قوله ان الله على كل شيء قدير مطلق  
 الاتصاف لا يستدعي ثبوت الصفة في طريقة اي بالذات وذلك لان الا  
 تصاف النزاعي انما يوجب مثلا لا يستدعي ثبوت الصفة في طرف انما يصح  
 بالذات وعدم كونه عار الخاص يستلزم كونه عار المطلق وانما مطلق الثبوت  
 دعم من ان يكون بالذات كما في الانضمام او العرض كما في النزاعي فان وجود

البرهان الذي ذكرنا وخلاف اجماع العقلاء بلا برهان ومنهم من قال ان الحكم على الافراد هو  
المقدرة الوجودية كانه قال مثلاً ما يتصور لعنوان شريك الباري وفرض صدقه عليه  
في نفس الامر فموجب الحكم على الافراد المفروضة الوجود المتضمن في الواقع فالحكم  
بجائي والامتناع يكون باعتبارين ولا يذهب عليك انه يلزم ان يكون ثبوت  
ازيد مضمون الموصوف فان الامتناع في تحقق في نفس الامر بخلاف الاول وتبين ان  
الحكم بتصور في النظر على الناحية اربعة احكام الفرض الاول الفرضية وهو المعنى في الحقيقة  
حتى لا يستره والحكم الفرضي على الافراد الحقيقة وهو ايضا ممكن كالحكم على زيد بالوجود  
بانه معدوم على تقدير انعدام علته والحكم المحقق على الافراد الحقيقة وهو ممكن واقع الحكم  
الحقيقي على الافراد المقدرة الوجود فيها وهو يلزم بالضرورة بلا شك فالحق ما ذكرناه  
المعبر الثالث الانصاف الانصاف في الشيء لا يتحقق الى الشئ في طرف الانصاف  
بجلاف الانزاع بل يستدعي ثبوت الموصوف فقط لتحقيق المقام في وجهه  
به المرام ان الانصاف يطبق على معنيين الاول المعنى المصدري وهو معنى يستدعي  
لا يتحقق الا في الذين ضرورة ان النسبة لا يعقل وجودها في الخارج ومن قال بوجودها  
فيه فقد فصل صلا لا يبينها وهو فرع تحقيق الشئ في الذين فانه لم يتصور  
العقل لا يتصور النسبة بينهما اصلا فالنسبة يلزمها تحقيق الشئ في الذين ولا  
في تبعثها لها بالضرورة كما يعقل التبعية في الضحك لا تتجيب كليس الدليل الا  
فقد بينا في الثاني ان المعنى المصدري ومنه الصحيح لانزاعه وهو الانصاف  
الذي يكون مصداقاً للتبعية في الانضمام ان يكون الوجود في المضمّن كما سلفنا  
تحقيقه فان السور لم نضم الى الخ في الخارج ليس منشأ انضمامه واختلاف الوجود  
انما من له ولا شك انه فرع لوجود الموصوف وبعض من المسامين قد روي  
خلافه في انضمام الوجود انما من والتشخيص لك الهيئة وهم غلطوا غلطاً فاضلاً وسبق  
سابقاً به معطلا فلا نريد ان يثبت ان الانصاف الانضمامي بهذا المعنى مفرغ على  
وجود الموصوف فقط ومنهم من قال ان الانصاف يتوقف على وجود الشئ  
نظر الانصاف فقط غلطاً وغلطاً اما غلطاً فلما بينا انما يتوقف على وجود  
الموصوف فقط فلو توقف على وجود الصفة يلزم الدوران الانضمام الحقيقي

ولا يفرق ثبوت العنوان في الذهن بالذات مغاير للمعنون لك فلا يكون ثبوت  
المثبت لمح بالذات لك وهو ما الطبيعة او الفرد كلاهما باطلان بالبيان الذي  
بيناه اننا الذين قالوا ان الحكم على الا فرد حقيقة فغيره قال انها سوالب  
ولا ريب ان الحكم بحكم الحكم باطل فان المستبعدات في النظر قد ركب بها  
لا فانه البراهين قد بينا برهاننا ان الحكم لا يجلي بالاستثناء بالذات بطور على  
الطبيعة الحاصلة في الذهن وعلى الافراد فان الحكم المذكور يستدعي ثبوت المثبت له يا  
لذات لك ليس الا الطبيعة والفرد والطبيعة ثابتة في الذهن والفرد باطل في الذهن  
ويخرج كلهما فالاول لثبوت في الذهن بينا في ثبوت الاستثناء بالذات له والثاني لثبوت  
بيننا في عدم ثبوت مطلقا فاذا اطلق الاحجاب مطلقا بالذات لما ذكرنا وبالموس  
لاستغناء بالذات صدق السلب بالفروقة فالحكم بالحكم وانه لا يركن اليه اليه  
المستبعد وكذا الحال في ثبوت الامكان الذاتي للمعدومات مطلقا كما تجرئيات المادة  
استدعته فيها فانها لا يتحقق في الخارج للمؤمن ولا في الذهن ضرورة استثناء التخصيص  
الخارجي فيه فالقيقة المتقدمة من الامكان بالنظر اليها سلبية بالضرورة فقال قولنا  
زبد الممكن بالذات على عدمه تقدير في الخارج والذهن انه ليس بضروري الطريق  
او الطرف الواحد لان الامكان ثابت في نفس الامر لا في الخارج او الذهن  
لما ذكرنا ولك قولنا اجتماع النقيضين محال بفاذه الصادق انه ليس بوجوده بالضرورة  
لان المحال انه ثابت له في نفس الامر في الذهن او الخارج فالحكمون لثباته خطيوطا  
عظيما وهي ما ذكرنا فافهم وستفهم فترى اننا وانما كانت موجبات لا ينفق الا  
الموجودات محال الحكم كما في السور السبع فمفرق ولا يخفى انه بعد ادم البداية وتبين  
لطرفي البرهان بان كلا منافي قولنا اجتماع النقيضين محال بالذات فانه موجبه الحكم  
فيما تعبوت المحال للموجودات فثبت بالذات بالذات لا بالذات بل بالذات بل بالذات  
والمعجز هي باطلان فصدق باطلان لا لاجباب ضرورة ان ثبوت لثبات بالذات يستدعي  
ثبوت ذات المثبت له بالذات مطلقا بالذات بدون التحقيق والتخصيص فلهذا لا ينفق قولنا  
الكل باطل من الفرد باخراج بعض الفرد الكل والفرد هو هؤلاء السيدية والموسى  
في هذا المقام ان عدم استبعاد الموصفة بوجوده الموصف فلهذا لا ينفق قولنا

وبالافتقار والعدم لك وذلك لفروقة ثبوت هذا المفهوم في الذين حقيقة فيها  
في الحكم المفكور بالضرورة نعم اذا اؤخذ ما عينا رجع هو الحقيقة او بعضها ليس عليه الحكم  
بالاشتغال مثلا فالاشتغال ثابت للطبيعة وذلك صادق بانفعال المولد وحاصله ان  
المفهومات الذميمة الحاصلة فيه على سبيل الحقيقة قد يجعلها العقل مرادة للتحقيق في  
الباطل مطلقا عند ارادة الحكم على تلك الحقائق حكما ايجابيا بالاشتغال المطلق او  
بالوجود لك فانما الحكم بالذات على هذه المفهومات الحاصلة من حيث كونها مرادة  
لذلك الحقائق فمن جهة الثبوت ليس عليها الحكم الايجابي او السلب المستعصي لتصديده  
المحكوم ومن جهة كونها وسيلة مرادة لتلك الحقائق الباطلة يصح صدق الحكم بالا  
اشتغال مثلا فان المراد بالاشتغال هو اشتغال بالذات بالاشتغال متوجه اليه بالذات بالاشتغال ان  
هذا الحكم يقتضي ثبوت الموضوع باعتبار نفسه وعدمه باعتبار خصوص المحول والموضوع و  
موجوده باعتبار نفسه معدوم باعتبار معدومه فافقنا هذا الحكم لوجود الموضوع وعدمه  
باعتبارين ولا تنافي فيه كحاشي الحكم على المحول المطلق بالاشتغال الحكم مطلقا بأنه معلوم  
بالذات في محول مطلق بالعرض في الحكم وسلبه باعتبارين فهنا الحكم علم عليه بوجوده  
في الذين بالذات هذا الصريح كونه محكوما عليه معدوم بحسب الافراد في هذا الصريح  
خصوص الحكم بالاشتغال نعم قولنا شريك الباري يمنع ان هذا المفهوم الذات  
في الذين يمنع بحسب المواردا اشتغالا مطلقا في الاشكال بالقضايا التي مجموعاتها  
من فيه لوجود شريك الباري يمنع واجتماع النقيضين محال والمحول المطلق  
يمنع عليه الحكم بعدم المطلق تعاقب الوجود والمطلق في عقده الاشكال منحل  
في قولنا المحول المطلق يمنع عليه الحكم لا ينحل في قولنا شريك الباري متمنع واجتماع  
النقيضين محال وكذا في غير ما واما انحلاله في المثال الاول فلما مر بنا به سابقا  
والافتقار لا يجدنا ما يعدم انحلاله في الاشكال الباقية حكما شرعا اليه انما في تفسير  
قوله فلا تحكم عليه ايجابيا بالاشتغال فمن ان المراد بالحكم الايجابي هو حكم الايجابي الصحيح  
الثابت الكاشف عن الثبوت النفس الامر في الثبوت النفس الامر بالاشتغال با  
لذات لما اذا ما الطبيعة فتولط لتتوفا في الذين او لا افراد فتولط لعدم ثبوتها  
بالذات وفروقة لثبوتها في الثبوت لذات الثبوت ذات المثبت له بالذات

الوجود مطلق لا يحكم على التيقن والعدد فان كل واحد منهما سيجل في الخارج والآخر في معناهما  
في الذين فقط كذا في الواجب بالنظر الى الازمان والاشياء منها لا سيجل عليه وجود  
مطلقا في مكان او خارجا كما في اجتماع النقيضين والعدد من الخيال منها هو  
النفس التي ليس له صورة في العقل فهو معدوم فيها وخارجا فان قلت انه الصورة عبارة  
عن الجهة المتقابلة يترتب عليه الاما روي يحصل في الالفاظ فكيف يتصور في المصالح  
من حيث هو بل ليس له صورة في العقل قلت مرادة من الصورة صورة لا تقع بلا اختراع  
العقل في الصورة المخترعة سباني ذكر في كلام المصنف شرحه هناك عن سبيل التفصيل  
فيها شين ان كل موجود في الذين حقيقة اي بلا اختراع المخرج موجود في نفس الامر  
لمخرجات الذهن كالأربعة الفردية الخمسة الزوج واجتماع النقيضين وشريك الباري ليس بها  
تحقق في الذين فليت موجودة ذهنية ولا موجودة في الذين ولا موجودة في نفس الامر  
لكل واما ما سوار في الموجودات الذنية فهي موجودة في الذين حقيقة وفي نفس  
الامر لك فان الوجود والنفس الامر عبارة عن وجود الشيء في نفسه في اي طرف كان  
والموجود النفس الامر قد يوجد بدون الوجود والذهني كما في كنه الواجب لعدم الخواص  
المادية فالحق ان بين الموجود والذهني والوجود والنفس الامر عموما وحسوا مطلقا  
القول بالعموم والمخصوص منه ما دل او مردود فلا يحكم عليه اي على المصنف المذكور  
باللحا لا تنافي اي حكما صحيحا مطابقا للواقع كاشفا عن المشبوهات النفس الامر هو  
المراد عندهم ثم استدعوا الموجبة لوجود المصنوع كما حققنا لك بقا ولسنا بالوجود  
مثلا اما الاول فانه يقتضي الوجود في الذين حال الحكم وهو بطل ما ذكرنا من ان لا يحكم  
صورة في العقل وانه يقتضي الوجود في نفس الامر ان يكون في الذين والمخرج  
ضروره استدعوا الموجبة لوجود المصنوع مطلقا واما الثاني فلما مر في توجيه الاول  
من ان الحكم مطلق لا يتعلق بدون تصور المصنوع الا على او كل اذا كان الممكنات  
تصوره كمنه شريك الباري واجتماع النقيضين فانه يمكن حصوله في الذين او  
ليس في المفهوم عينيا للمعنون بل هو مفهوم محض ثابت في الذين يجعله مرادة  
حقيقة للباري عليه في الذين والخارج وكل ممكن محكوم عليه بالتحقيق في الطبيعة المتصورة  
بت فلا يصح عليه الحكم من حيث هو بالاشياء وما يحد من حقه اي بالاشياء المطلقة

السلب بسند في وجود الموضوع بل قد يصدق بانتفاءه وذلك كله من له اذ في تأمل بيان  
الربط السلب بما هو سلب لا يفتق وجود الموضوع و التناقض وقد يفتق باعتبار ثبوت السلب  
له و يفتق باعتبار تحقق مفهوم السالبة في الذين كما قال المصنف نعم تحقق مفهوم السالبة في الذين  
لا يكون الوجود فيه حال الحكم فقط وذلك لان السلب انما يتعقل بغير الموضوع  
النسور لا يمكن الوجود صورة الموضوع في الذين اني هنا تحقيق شريف وهو ان الربط  
في الذين وكما تقيضه مطلقا يفتق تصور الموضوع وتصوره هو الوجود في الذين فالربط  
مطلقا يفتق وجود الموضوع في الذين وكما تقيضه الاعم تقيضه الاخص اذ كان الاعم  
لا زاما للاخص و قد يظهر ان السلب حيث هو سلب يفتق وجود الموضوع في الذين  
وهو خلاف ما فهمه المصنف ان السلب يفتق وجود الموضوع الا ان بعدائه لا يفتق  
وجود الموضوع في مرتبة المحكي عنه و قد لا يظهر الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة  
البيضة فان الموجبة المعدولة لا يفتق وجوده في مرتبة المحكي عنه الا ترى ان خلافا  
مثلا اذ النسور انما يحصل صورته في الذين بحكم حكما عدوليا صحيحا و ههنا بانه غير  
موجود في الخارج فان العقل لا يتوحد في اثبات عدم في الذين باعتبار الحاجة  
ضرورية وجود الموضوع فيه فمستحب بعد ان يفتق وجود الموضوع في الخارج فالتوحد  
بين الموجبة المعدولة والسالبة البيضة في كونه عارا للموضوع وعدمه غير واضح  
ضرورية كونه عاريا محكي كونه و عدم كونه عاريا محكي المحكي عنه و التفتيش ان  
مرادهم من عدم اقتضائه السالبة البيضة وجود الموضوع واقتضائه الموجبة المعدولة  
كانت او محصلة كسب مرتبة المحكي عنه بمعنى ان ثبوت الشيء كونه في مرتبة المحكي عنه  
اعني مرتبة كماله انزاعيا كان او انضماميا يستلزم وجود الموضوع بضرورة  
ان ما لم يثبت في الواقع لم يثبت له شيء فيه فالسلب المعدولة اذا ثبت بشئ في  
الواقع بدون اعتبار المتغير يستلزم وجود المثبت له كك و المثال المذكور يكون  
الثبوت فيه لا في اعتبار الذين و اما السلب البيضة فمقدم استلزامه وجود الموضوع  
في مرتبة المحكي عنه فلا يحتاج الى بيان الثبوت في الحال من حيث هو محال في السلب  
صورته في العقل فهو معدوم و ههنا و خارجا و حقيقة ان المحكي عليه ليس له اسم الاول  
سما المحكي في الخارج فقط كالعلم على الحقيقة و العدد فان كل واحد منهما ليس له علم

شكل ثبوت مفهوم المعلوم لها وهو لا يفرغ من شيء فاني ثبوت المعلومة بالذات محلا  
تصور لها وبالعرض كيفية حصول العنوانات فقط ولا بشكل ثبوتها لا افتقار فانه  
مفهوم انه لو وجد لم يلح لكان تابعا في آخره هو العلة فالثبوت هناك حقيقة طبيعية  
وهو في حال الوجود واما المقنع الشرطي فانه يقتضيه التصور والوجود والفرق محله  
القضايا الحقيقية التي يحكم فيها على افراد الموضوع المقدسة فتأمل فيه فانه اي من  
الثبوت ما ثبت لا فروع في تحقق الى الثبوت لا فروع في ثبات لا فروع في ارض  
وهي الذخيرة واعلم ان الافسام هي ترفع الى السعة ثم ضرب ثلثه الى الوجود  
المحقق والمقدر والاعم منها في ثلثه وهي الذين في الخارج والاعم منها هو الواقع  
والمتصور فكم منها الخمسة ونقط الاربعة منها الاولى من المتكورات ثانيا هو الذي في  
والثاني منها ما اشار اليه لقوله لا فروع في الحقيقة والذخيرة في الخارج ثم يحكم  
على الاعم هو المقدرة فقط ولو تدبر به المقنع الاعم ثم المحقق والمقدر على كسبيل  
المعجز ثم ذكرها في اعم من العام من المحقق والمقدر في العالم التجويز كجوزة وعلى  
التقديرين فيخرج في هذا الكلام فسمان فقط ويسقط الواحد او امر خارجي  
محقق اي ان ثبت في الخارج مع قطع النظر عن فرض الفرض وهو اني رخصة ومقدرة  
وهو ما يفرض وجوده في الخارج ولا يكون محققا كما هو الظاهر من العبارة وذلك ان  
يجوز ونقول ان المراد بالمقدر من اعم من المحقق والمقدر على كالا التقديرين  
في هذا الكلام فسمان فقط ويسقط الواحد وهي الحقيقة مما يجتبه او مطلقا اعم  
من ان يكون في الذين او في الخارج محققا او مقدر او هي الحقيقة على الاطلاق  
كالقضايا الهندسية والحجابية انظر من الاطلاق والتشبيه فيقول هذا القسم  
للشئ بالواحد فقط اعني الوجود والنفس الامر محققا او مقدر او اعم من  
ان يكون في الذين او الخارج ح ويسقط القسمين الباقيين وينبغي قسم واحد  
ولك ان نعم باني نقول ان المراد بالمقدر في الاولين على طريق مفهوم الجاز  
يكون محققا فقط فيمثل القسمين اعني المقدرة فقط والاعم يشاء بل المحقق  
المقدر والمراد من الاطلاق اعم من ان يكون بالنظر الى المحقق في النظرين  
او لا يفرقها والاعم منها والتشبيه انما وقع في القسمين لا في الاخرين واما

شيء بشئ مطلقا فرع للضرورة ذات الميت لا اي ذوات ميتة هي فان الضرورة ذات  
 بان الذات لم يتقرر لم يثبت له شيء يستلزم لثبوتها فان المعدومات للمعلا يجوز  
 العقل ان ثبت لها شيء واما النوعية فقد عرفت حالها انما وفيه نظرية في تلك  
 يستتبع بالثبوت للذات والذاتيات فانها لا يكون فرعاً للضرورة واللازم  
 الذاتيات والذات عنها وهو بطل بالضرورة فان قلت لم يتقرر الذات  
 في الذهن لا يمكن لنا ان ثبت لها ذاتها او ذاتها في معنى فروع الثبوت  
 قلت كل مرادهم بالضرورة فرعاً من مرتبة المصدر في الحكم عنه وفيه في مرتبة  
 والحكمة في حقيقة النعم ان ثبوت الشيء في مرتبة الحكمية فرع لوجود الشيء  
 وتقرره لا فرق بينهما في العقل الامر فانما لم يحصل فثبوت الضرورة ذات الشيء او وجوده  
 في الذهن لم تقدر على اثبات شيء له فان الذاتيات المذكورة نسبة ذنبية لا تصور  
 وجوده فيه الا بعد وجود السبب في ثبوت الشيء في مرتبة الحكم عنه لا يكون فرعاً  
 للضرورة والوجود مطلقا فانما يتقدم على الوجود من لوازم ذات الميتة وذاتياتها  
 كالضرورة والامكان لا يكون متفرعا عليه لثبوت الذاتيات للذات لا يكون فرعاً  
 للذات ضرورة كمالها منها فالقول بان ثبوت شيء بشئ فرع للضرورة المستلزم  
 وجوده مالا يحصل لاني مرتبة الحكمية ولا في المرتبة الحكمية عنه بل يستلزم ان الحكم  
 يستلزم مطلقا في مرتبة الحكم عنه وبالضرورة في مرتبة الحكمية وفيه فيها اشكال في  
 لا يجلي ما في الانبعاث من المعدومات التي في الاذن والاف في الاعيان سواء كانت كـ  
 لحيات المعدومات من الانسان والحيوان او منسحق كاتحاد القضايا والعديد  
 ولا شك انها لمنسحقات اسيما بالذات للذين في حكمها وذواتها بانها لطفات  
 لذات الشيء لذات الميتة له في طرف الاضاف مع كونها باطنية في معنى  
 الظروف فيما في حقيقة النعم انما في تلك البقع لك الاستثناء فان الامر في خصوص  
 لان في قوله ثم قد كمل ثبوت الامكان خاصا كان او عاكسا لثبوت المعدومات  
 وهو مدعى بان القضية المتقدمة غير الصادقة سالبة فان الامكان عبارة عن سلب  
 الوجود في ذاته او في غيره فصدق الامكان عنه مستلزم للضرورة



ومضافا ما اوتى غايابا مضافا فالقوة مثلا ما وبلا اضافة كالوحدة فنثبت زوجية  
الجنة لا بل لنمصدق قولنا الجنة زوج المقصود منه هذا التمهيد وقع وهم مفترق  
نقرر اليقين ان مناط صدق القضية تحقق مضافا مضافا صدقها الجنة زوج  
زوجية الجنة اول قسمين ما لا يتحقق فانها مضافا ولا يشك ان مفهوم زوجية  
اذا انشور ما لا يتحقق في الذهن وتحقق مصداق القضية في طرف يستلزم تحقيقها  
بحسب ذلك الطرف مع ان الجنة زوج كاذب مطلقا في الذهن والخارج ودفعه  
ما ذكره المصنف بان مصداق القضية المذكورة ليست زوجية الجنة اعني هذا المقسم  
الاضافي بل مصداقها كون الجنة بحيث ينزع عنها الزوجية انشورا واقعا  
بذلك الصفة ليست تحقق اصلا لاني الذهن ولا في الخارج فان قلت اذ افضنا  
الجنة منزهة عنها الزوجية وهذا الغرض ليس محال والمعروض المذكور اذا تصورناه  
لنمحققه في الذهن وهذا المعروض يكون موجودا في نفس الامر لوجوده في  
الذهن وهو فرد ومضافا في نفس الامر على التحقيق في فليزيم صدق قولنا  
زوج في الذهنية قلت بكلامه كاذب فان مصداقه هو الجنة التي تنزع منه  
الزوجية بلا فرض فارض وهو لم يتحقق اصلا واما تحقيق في الذهن هو الجنة  
فرضنا لا ينزع عنها الزوجية وهو ليس بمصداق تلك القضية وتغير ما قالوا لانا  
فرضا شئ موجوده فلا زيم لعدمه وبالعكس فذلك يكون موجودا او معدوما  
على ان ذلك المعروض يكون موجودا في الواقع واذا انشورناه معدوما بحسب  
الغرض فقط ويكون معدوما اذ لم يتصور في الواقع وموجودا بحسب الغرض  
البحث الرابع فيه كذاث الا لا ثبت شئ في طرف فرع فعلية اي  
نقرر ما ثبت له مستلزم لثبوت في ذلك الطرف وفيه مدعى التحقيق بالثبوت  
قال ان ثبوت شئ في فرع ثبوت ما ثبت له وتحقيق الروايات المعروضة لا يثبت  
في الوجود لانه لو كان ثبوت فرع الوجود والشيء لم يلزم ان يكون شئ واحد  
ووجوده في طرف بل الثاني لاننا عاين الاول يلزم الدوران فكان غير  
الاول في جميع المواضع يلزم التسلسل المستحيل وسور يمدفع فهم مستقيم  
في اصلها فان المصنف قد افادنا اننا لا نثبت له

لا ينفصل كونهما في ضمن عموم واحد فذلك قلت او غلبنا النظر عن موارد تحقيقها وحلها  
 بالنظر الى ذاتها بعدد كونها مبنية على وجودها وعلقت بوجودها لا بشرط فيه اصلا  
 عن النظر في العلاقة حق لا حجة في المطلوب فانه يتصور في قولنا زيد قائم في الزمان  
 تعظيم في النطق ولما الغزالي في الواقع فاعلمه جمع فالتحق عندى جليل الله طاعته  
 كنفذ في حجة الشرط فانه ينفصل عنه فاعلم وعرفته على خبرك واستنادي قدوة  
 نظام الملة والدين في كس راحة صوبه هنا شك مشهور وهو ان الحمل في  
 المفهوم ج اما عين مفهوم بنا وغير العينة بنا في المعايير بنا في الاتحاد وانما  
 على فهم المعايير والاتحاد في مفهوم الاتحاد في مفهوم المعايير من حيث  
 او بالعكس فذلك ان المعايير من وجه لا ينافي الاتحاد من وجه آخر بنا الحمل على  
 من حيث المفهوم لا على التعيين واذا لا ينافي الاتحاد والسبب في ذلك  
 للشك نعم يجب ان يوضحا لمحمول الشرط شي حتى يتصور فيه امران وتحقيقه ان المحمول  
 الموضوع في نفسه اتحادا محضاً سواء كان الاتحاد في الذات والوجود في بعض  
 كما هو المسمى في قوله الطائفة سابقا او محب التحليل فقط في جميع الصور كما حفظناه  
 الفرض بشرط في الموضوع متغايرة تغايرها في المحمول في كل واحد من المرتبتين لا ينفصل  
 للمحمل لعدم اجتماع الاتحاد والتغاير في كل واحد منهما واذا اخذنا للشرط في قبيل  
 السبب احكام مخصوصين المذكورين فيوجد فيه تغاير من وجه والاتحاد كما هو وجه آخر  
 فلهذا المرتبة مرتبة الحمل فان قلت متصور ما ذكر في طرفيها القابل بالاتحاد والذات  
 او الوجود في مرتبة الحمل وعدم اتحادها في مرتبة القوت وكيف يتصور على ما سبناه  
 بيان من القول بالتركيب الانشائي والتحليل فان فيه مغايرة محضة في جميع المرتبتين  
 فالحاصل يحصل يقتضيه المغايرة بين احوال والمحمل في بشرط اخذته قلت كلامي يتصور  
 الاتحاد والمطلوب في مرتبة الحمل وعدمه في مرتبة التعريف وان كان في اللفظ ففصل فلهذا  
 العلاقة ايقن من موارد النفس الامر والمرتبة الجامعة للاتحاد والمغايرة  
 المذكورين هي مرتبة الاطلاق التي مرتبة الشرط يتصور فيه الحمل في ذلك  
 القوم في حمل الوضائات على الموجودات فانه لا يتصور فيه الاحتمال فقط

نفسهم شيئا مطلقا ذلك وانهم ظاهرا مفصولا عما يكونونهم طائفة من المفصولات على كل حال  
حلا شابعا كالمفهوم في الممكن العلم كونهما كالموجود ووجوده كما يتكرر نوعه وهو ان الكلي  
يكون حصه منه عارضا لنفسه فاما النظر الى عموم كلي فكل الكلي على نفسه حلا  
فان قلت لا يمكن الحمل العرضي بين الشئ والنفس فان العرو من تعينه المستثناة من الذاتية  
بين العارض والمعمود ولا يتصور تلك العبارة بين الشئ والنفس قلت نعم  
لا يتصور العبارة الذاتية بين الشئ وذاته من حيث هي هي ولكن يتصور باعتبار  
التخصيص فان الحقيقة عندهم عبارة عن الكلي مع التقييد ولا شك انه خارج عن  
الكلي فلك الكلي المفرد من مع التقييد خارج عنه فمفهوم هو ضرورة استعمال خروج  
الجزء خروج الكلي فالكلي اذا اعتبر بحدوده مع ذلك الكلي اعني الحصه الخارجة منه  
العارضه له فبعد عارضا لنفسه فبذلك الحقيقة هي حصه عروضا الشئ لنفسه المستعمل  
هو هو لا يكون متغيرا أصلا وطائفة لا يمكن على نفسه ان يكون الحمل على كلي عليها  
لغايتها كالجزمي واللا مفهوم فاما الجزمي كلى واللا مفهوم مفهوم ومفهوم غير  
في الناقص انما كونه الحمل فوق الوحدات الثمانية اما الذات المنهورة  
المبسوطة في كسبهم وانما اعتبر ذلك لان مفهوم الجزمي من حيث هو هو جزمي مفرد والحمل  
الاولى كما هو ليس جزمي الى بالنظر عرض نقيضه فكأن يقول لا حاجة الى  
اعتبار الوحدة الاخرى سوى الثماني التي هي الذات فان الشرط في الحملين مختلفان  
الجزمي ليس كجزمي الشرط عروضا النقيضين والجزمي اذا قطع النظر عن ذلك  
الشرط يعني عن اعتبار وحدة الحمل ثم قد يقع لا بد من اعتبار امر آخر سوى الوحدة  
الثاني انه كونه هو وان لا يكون النقيض مهيأة القيد فان طبيعة الاثنان من  
حيث انهما موجودا وليست موجودة اذ هي تحقق تحقيق فرد شيئا باعتبار  
طبيعة الموضوع من حيث هي هي مع قطع عن جميع الشرايط وكذا طبيعة المحمول  
مع ملك الحقيقة مع قطع النظر عن جميع الشرايط والروابط ووحدة فليكن اصطلاح  
النقيضين مينا في جميع الوحدات المذكورة في كسبهم وسائر الامور المعترضة في  
الناقص فان قلت نبينا مختلف الشرط لو لم يعبر عما كانت الموضوع اذ الحمل

الثاني فان الذات اعم من ان يكون ذاتا كلية او شخصية فمستحسن شخص خاص لمعم  
عنها سلب البصر والجملة ان السلب ما يبرز من الذات الكلية والجزئية  
المستحقة في الخارج او الذين فان قلت ما هو الفصح في نحو قولنا شريكنا لباري  
لمنح سورا اخذت هذه القضية موجبة كما هو المشهور او سالبة كما هو التحقيق  
على ما ينبغي فان المصدق فيه سلب الوجود بل ضرورة عن الذات وهو  
اعتباري فقلت ان التصانح يخرج لها الذين وجودا فيه ثم نقس الى الوجود  
الخارجي لطيفه والذمهي كك وعلم انه ليس فيها نسبة الحمل فان المصدق تلك  
القيمة هو الامر المحقق والوجود الحقيقي الثابت من حيث انه يلزم فيها النسبة وهو  
محقق دون مفهوم السلب الذي اعتبر العقل والى ما قلنا بشركه كلام بعض المحققين  
من الاساس ان العدم مفهوم اعتباري تابع للاعتباري وهو لا يصلح لمصاديقه  
انفصا بالثانية النفس والامر بتدوله مصداق وهو غير تابع للاعتبار المعنوي بل  
قابل في هذا التحقيق فانه يفتك في كثير من المواضع ولا يشبه ان اطلاق  
الحمل عليها بالاشتراك انظر منه الاشتراك اللفظي قبل في بيان ذلك  
ان الحمل الاشتقاقي حقيقة المحاول وحمل المودعة حقيقة هو هو اي وحدة لا  
تتبع باعتبار اعتبار وقد عرفت مسا ان حقيقة حمل هو حمل على مطلقا هو  
تتبع باعتبار اعتبار في جميع ضرورة اتساع الوحدة الثابتين في الذات او الوجود كما جاز  
بعض تحقيقه ونماه تحقيقه لبياني الكلام لا ليعتد المقام وقد بينا تمامه في محو  
الاخر ذلك ان القول على طوعهم المصداق بالاشتراك المعنوي خاص بها كما  
المتغيرين وهما نحو آخر من الوجود يمكن شموله الكل باخذ معنى النوع في الوجود  
بحسب يشتمل التوحيد لحدود البعد فذا المعنى من توحيد الموجود والكان في حارة  
ولكن يمكن ان يكون معنى مصطلحيه فيكون حقيقة عريضة خاصة للحمل شاملة لجميع  
انها في فثبت الاشتراك المعنوي بحسب العرف شامل واعلم ان كل مفهوم  
بحمل على نفسه يحمل الا بالضرورة بطلان السلب الشئ عن نفسه ثم هناك  
بحمل على نفسه يحمل الا بالضرورة بطلان السلب الشئ عن نفسه ثم هناك

لذات او بالمرتبة في التقسيم سيج على قولهم هو القول بانحاء الوجود في الحمل على طريق  
وهو الانحاء والحوادث فان انحاء الوجود لا يخرج المحمول عن الذاتية الى اليرضية وبالعكس  
وقد ينقسم ما <sup>المحمول الى الموضوع اما بواسطة او ذواته او ما في معناه</sup>  
كالاشتقاق المعتبر في اللغة العرب وغيره كالسواد مثلا يحمل على الجسم بالوساطة  
المذكورة وبارجاعه الى المشتق المعنوي وكذلك يتصور في لغات اخرى انحاء الحمل  
بالاشتقاق وبلا واسطة وهو المقول فهو يحمل بالمواطاة <sup>نحو</sup> يكون حمل  
المسندات على افرادها بالمواطاة وحمل المبادئ بالاشتقاق فحمل الاسود على  
الجسم بالمواطاة وحمل السواد بالاشتقاق ولا يتصور حمل المبادئ في الاشتقاق  
فانه قد يكون مواطاة كما يقال وجود زيد وجود ولا يتصور حمل المسندات في المواطاة  
فانه يقع الالف في ذوات الحيوان ومعنى الحيوان ذوات الجهات فهو مشتق في المعنى  
وكذا يقال الالف في ذواتنا طلق اذا اريد بالعاقل النفس الناطقة <sup>بالتفريق</sup>  
الاعلام ان الحمل للمعنى اعني شئ من شئ منطوق على الحمل وهو صدق <sup>بالمعنى</sup>  
الاعم للاتصاف <sup>بالتفريق</sup> والاعتراض ولا يعزى ان مفهوم الانضمام والانعزال  
صدقه لم كان هذا المفهوم متزاعا اعتزى كالحمل لا يتحقق الا بعد الاعتناء والا  
تتزوج يتحقق صدقه فان صحة الحمل لا يتوقف على الاعتناء بخصدق في الانضمامات  
هو نفس الوجود الخاص بالحمل في قولنا الجسم <sup>فكأن</sup> المصدق هو الوجود الخاص للسواد  
هو المعنى بالانضمام في قولهم ان مناط الحمل في القول المذكور انضمام السواد الى  
الجسم <sup>بالمعنى</sup> المصدق الحمل في الاعتراضات هو الوجود الخاص للموضوع سواء كانت  
انضمامية ام مأخوذة في الموضوع من جهة انضمام الصفته به كحمل الخوف على السماء  
فان المصدق فيه حقيقة هو انضمام الوضع الخاص اليه او كانت من جهة ذاته  
فقط كما في الحمل المميز بالذات على ذاته الالف مثلا او من جهة الامر  
المباين كما في حمل المبادئ على الالف بالنسبة الى التوس فان قلت فما نفع  
في حمل الاعنى على الالف فان المصدق فيه ليس بالانضمام البصر وهو مفهوم  
انزعاج تابع الاعتناء قلت ليس المصدق فيه هو السلب بل المعنى له يكون  
الالف ان تحت الشخص كمثل منزع عنه سلب البصر وهذا انما هو اخل في النحو

المشرقة كيف الذراع وربعه في المثال المضروب بمذكور ليست كلف فان العقل يجوز  
 تحملها بدون الحمل فان نصف الذراع لو اطر عليه الانفصال يجوز ان يكون بحسب  
 التسمية امر متفلا بخلاف السواد والبقوة فان العقل تحملها بدون الحمل فان  
 الذراع اذا اطر عليه الانفصال يجوز ان يكون بحسب التسمية امر متفلا بخلاف السواد  
 والبقوة فان العقل لا يجوز استقلالها بدون الحمل ونصيح الكلام بهذا الخط بنفس من  
 الغضائين المحقة بهذا الكتاب وهذا التحقيق يظهر ان قول الجمهور في جعلهم مضاط الجمل هو اتحاد  
 الوجود باطل في عزمهم ان الضمائم شئ الى شئ بحيث لا يتحدان في الوجود لا يكفي للحمل باطل  
 اي فهم في غفلة يعمون اتحادا بالذات كما في الذاتيات او بالكون كما في الوهيات  
 على ما هو على طورهم قالوا الذاتيات عندهم متحد في الوجود حقيقة كما بينا واما على الطريق  
 الذي استناه وسيدنا اركانها كما علمت فمضاط الجمل بالذات على الدخول والخلول  
 ومضاط الجمل بالعرض على الخروج والخلول كما عرفت فتذكر ان هو اما ان يقع به ان  
 الموضوع بعينه المحمول فيسبب الحمل للاولى وقد عرفت فيما سبق ان هذا الحمل قد يكون  
 بلا تغير العنوان في بل بتغير الوجود فقط كما في الاتان السكن والامانة وهو بدعي  
 بلا شبهة وهو قد يكون بتغير العنوان كما في الواجب هو الوجود فيستور فيه النظرية  
 وذلك لان ثبوت الذات لنفسه وان كان بدعيًا ولكن ثبوت عنوان المحمول  
 لذاته الذي هو وليت الموضوع قد لا يعلم الا بالبرهان فيستور فيه النظرية ولهذا  
 المصنف قال في المصود قد يكونان نظريًا او عقديًا فيتحقق مجرد الاتحاد في الوجود  
 فيسبب الحمل الشائع المتعارف فذلك للمصنف في المسائل المحكمات والمناف  
 عندهم جنبًا الى اتحاد الوجود وقد عرفت حاله لانه باطل اللهم ان يتجمل اتحاد الوجود  
 في كلامهم على الاتحاد والخلول لكنه غير منفي في الذاتيات والحق متحد في حمل الاتحاد  
 بينهما على الاتحاد والخلول وهو المعنى في العلوم لان الاول اكثر بدعيًا وفلما يكون  
 نظريًا عند تغير العنوان فيكون البحث عنه قليلًا وانما يكون البحث كثيرًا في الاخرين  
 الذاتية لموصفات العلوم وانواعها والاعراض الذاتية لا عرضها الذاتية  
 وانواعها كالفصل في موضوعه في هذه الصورة يكون الحمل المعنى في المسائل هو  
 الحمل المتعارف فقط ويقسم بحسب كون المحمول ذاتيًا او عرضيًا الى الحمل با

مع بقا وجود الموهوب فثبت في بعض الصور فالحق عندى اني منها لا الحمل لا يكون على  
اتحاد الوجود ولا على اتحاد الذات بل على اتحاد الحمل فهو طبعه في الاشياء الحسية  
والوجود بالذات متحققا او تقدير صورته كانت من جانب احوال كافي الا عراض الالهية  
في الموضوعات او من جانب الحمل كافي اليه في البنية الى الصورة الجسمية سواء كانت  
تلك النعنية بين الاجزاء الحقيقية للهيئة او بينها وبين عوارضها فتحقق منها الحمل بين  
الذاتيات للهيئة وعوارضها فان ما يقع بين الاجزاء المحمولة وبين كلها كالجسم المحمور  
وقابل الابعاد قلت تصنع بمحمل الحمل من ان لا الحمل على طريق اعم بان نقول ان  
الحمل من الشئ يكون مناه حمل احدهما على الآخر والحمل كل منهما على الكل  
وبالعكس ومن يرتفع الاشكال ثم الحمل اذا اتمناه باللفظ الا اعم الشئ لا  
نضاميات والاشياء في انفسهم جمع اتحاد الحمل المتعارف كحل الذاتيات على  
الذات سواء كانت الذات والذاتيات انزاعية كالتعدد وحبس وفصله او  
خارجية كالجسم واخره وكل العرضيات على الموهوبات سواء كانت انزاعية  
كحل المشتقات بالهيئة الموهوبات فانها انما يكون انزاعية صرفه او انضائية  
كالصورة الجسمية بالهيئة الى الهيولى ولا يطلع ان المثال الاخير للانضماميات  
في الاول فان الصورة الجسمية انما يتقدمها فصل بدون اتصال والمتمثل شئ  
انزاعى فان الصورة الجسمية هي الفصل والافصال فالحمول بالتحقيق هي الا  
نصا في حمل الفصل الانزاعى داخل في الموهوبات في حمل الاتصال داخل  
في نحو الثاني وتبقى بعد نظر دقيق وهو ان الاخر او المتفرقة الجسم الفصل متفرقة  
ومتحدة بعد في الوجود كما تقرر عندهم فليزمن ان يحمل عليه وهو بطل ضروري انه  
لا يقال ان الذراع نصف الذراع او رجليه وهذا الاشكال يورده على كلا الاصطلاحين  
لنفس اتحاد الوجود كما تقرر عندهم واتحاد الحمل كما هو التحقيق فان في حله وجهين  
الاول ان الزمان يحمل الاشتقاق بواسطة دوران فخطان الذراع في نصف  
منه قد راجع الى رجليه وبنها التحقيق يندفع الاشكال عن كلا الاصطلاحين  
الثاني فحق بالتحقيق الذي ذكرناه وذلك بان مرادنا بالحمل ان يكون له حال  
طبيعي لا يورده المتعارف بفساد الجسم لانه عند رجليه الحمل والاشياء المقابلة

المعدته التي هي سود بالعقل في التجوز الذي هو بالمعنى الذي ذكرنا سابقا بعد  
واحدة فمضرورة تجوز العقل لا تصافها بالوصف العنواني بعد وجوده لا يجب الواقع به  
المحقق للبحث الثالث الحمل اتحاد التعابير في نحو العقول بعد التعابير اما ان يكون  
في العقل والاتحاد فقط بدون ان يكون في الملتصق بحسب الذات او العنوان  
كما في بعض اتحاد الحمل الاول مثل الابن والفرس او يكون في العنوان دون  
المعنون كما في بعض النحو الاخر من الحمل مثل الواجب هو الوجود او الوجود هو المتيقن  
على طريق بعض المتكلمين وهذا النحو قد يكون نظريا دون الاول او يكون التعابير  
في المعنون كما في الحمل التعريف كسجي بيانه كسجي نحو اخر من الوجود متعلق بالاتحاد  
ولا يظن به الاتحاد في الوجود ضرورة بقا وجود المعروضات مع زوال وجودات  
العوارض في بعض المواد كالثوب الابيض او الاسود والعكس بل امر آخر  
به اعم من ان يكون حقيقة او مجازا او الحقيقة على طورهم يتحقق على طورهم يتحقق في الا  
جزء المجموع بعضها على بعض او على الكل والتجوزة يتحقق في حمل العرضيات بعضها  
على بعض او على المعروضات كما في عمل الفاحك والكاتب او الاسود او البين  
بالنظر الى حمل بعضها على بعض فان اتحاد الوجود بينها كناية عن اتحاد المحاولي  
اما بالنظر الى المعروضات فهذا الاتحاد بالذات واما بالنظر الى بعضها مع بعض فهو  
المعروض واعلم ان تحقيق سبب الحمل امر غير امض المباحث لم ياتوا في تحقيقه بانه  
لكن البية لذلك المتوقد في ورود والمقولات الوهمية فزودوا الحق بالاطلا  
الباطل فساد هذا امر منه اتحاد الحمل والتميز ان المعنى في الحمل المباحث انما  
تقلد باقواهم المذكورة فيها كما ذكر سابقا في سبب الكلى الطبعي والجنس والفضل  
ومن يستبان هذا البين البصر والطريق المستقيم الذي هو سببها كسببها في  
هذا المبحث الحق المنع للعنهم السلام فنقول ان الاتحاد بين الاخر والحمد لله كالتجس  
والفضل بحسب الذات من المسجلات القضية فاني الدائمين لا يتحدان بالضرورة  
والشكر الكفار لا يسمع قوله وكذا يجب الوجود فان الوجود الواحد لا يقوم بهما ضرورة  
الارض عنده تعدد المعروضات سبق تحقيقه فلا يفتقد مفضلا وكذا العوارض المجموع  
انها كانت انما يتحد مع المعروف من ذلك المذكور في زيول وجود العوارض



الذاتي العام المتعارف في النطق دون الجملة اذ سلب الضرورة عن المحل  
حتى يدخل في كل ان الواس والبقو الغنم على الاواض الفود هو خلاف  
الاجماع بل هو سلب الضرورة عن ايجاب المحل فتمثل المواد التي ذكرنا  
وتحققنا ظهر كلف وما قال بعض المحققين ان غريب الفارابي باطل قطعاً فانه  
ليست له كذب في نفس الامر يكون كذا فدخل فيه الا افراد المفردة للجنس مثلاً  
لا اعتبار العقل بالمعنى المذكور انما فيها بالسواد ولا يدخل فيه افراد المرد  
مثلاً فقد لا اعتبار المذكور ولذا قال المصنف فالتذات الخالية عن السواد  
كالرؤى مثلاً لا يدخل في كل هو دعي ردي الشئ لان الذات الخالية عن  
السواد واما لا يجوز العقل باعتبار الواقع المحقق كونه اسود وان كان  
البحر يربطه لا مكان الذات حاصل فيه لكن البحر الواقع معصود بالضرورة  
والمراد بالوضع الذهني انما هو هذا الاخر دون الاول وبالجملة عبر الشئ  
في الافراد المتحققة بمدق الوصف العنواني في جملة فيما لم يكن وجوده  
في الزمان وفي حده لا زمة فيما يكون وجوده فيه وفي الافراد المقدرة  
اعبر مدقة عن التحريم المذكورين في الوضع الذهني الى البحر الذهني  
باني يجوز الذهني الى افراد المذكورة ينصف كسب الواقع بعد وجوده  
بالوصف العنواني للموضوع والافراد اللاحقة التي لم ينصف بسواد واما لا  
يدخل في كل هو و الافراد المفردة التي لا يجوز العقل انما فيها بالوصف  
العنواني المذكور لا يدخل فيه الفود عديلهما واطلاق فيه قطعاً ومن قال  
يدخلها على ذلك القابل هو الشائع المطالع وبعض افراده فقد علط من  
فلم تدبر في بعض عباراته منشأ اللفظة انه توهم من لفظ الوضع الذهني  
الواقع في عبارة الشئ المقي لا على الشامل للامور الواقعية والامور العينية فدخل  
الذات الخالية عن السواد واما في كل هو فيحقق الوضع بالمعنى الاخرية فالواقع  
عند غير مذهب الشيخ والفارابي انما يكون باعتبار اعتبار الوضع في الاول  
دون الثاني فالتذات الخالية عن السواد واما بعد الوضع داخل في كل  
اشود عند الشئ وقوله لا يدخل وقوله يدخل فيه عند الفارابي مطلقاً فهو الذوات

العدم وكذا الضرب بالمعنى المصدرى فانما يحصل لضرب زيد وعمر وكبر مثلاً فهذه  
الجميع وانما تلحق بطبيعتها اعتبار التخصيص ولا يكون لها وجود فى الخارج لكنها حقيقة  
بالمعنى المذكور ولذا ذكر المصدر فى الافراد الحقيقية لفظ النوعية والشخصية على التمثيل  
دون الحصر واما اعتبارها بغير ما لا يكون لك كالحبوان الجنس فانه انحص  
منه مطلق الحيوان وليس محبوان مما لا يحصل الا بالجنس بل تحصله انما يكون  
بانواعه و افراده والجنسية امر يلحقه فى لحاظ العقل الا ان المتعارف فى  
الاعتبار انى الى فى العلوم الحقيقية كما كانت يكون المعبر هو القسم الاول الى  
فرد الحقيقة بالمعنى المذكور فى اكثر العنود يكون الاعتبار للافراد الحقيقية  
النوعية والشخصية الموجودة فى الخارج كالطبعات فانها امور موجودة فى الخارج  
وفى الذهن كالتبعية والحساب فان الموضوع الدوير الوهمية فى الاول  
والعدد فى الثانى كل واحد منهما موجود فى الذهن وقد يكون الاعتبار للا  
فرد الحقيقة الحقيقية كما فى الامور العامة فالمسئلة العامة فيها الوجود زيد  
الى كل وجود من الافراد الحقيقة زائدة على المية ثم انما الى اعتبار صدق  
عنوان الموضوع على الافراد بالامكان حتى يدخل فى علم السوال والمرد بالامكان  
الذاتى المتعارف فى المنطق فبجانب الضرورة عن الايجاب المخالف  
فبما مع صدق الوصف العنوانى على ذاته بالضرورة كما فى كل حيوان كذا و  
البراد من افراد الحيوان افراد النوعية كالانسان والعنوس وغير ذلك  
فرد الشخصية زيد وعمر وبنا العنوس وبنا الحمار مثلاً فلا يدخل فيها النطفة فيها  
للامكان الانستند الى المستلزم بالامكان الذاتى لها للحيوان فان النطفة  
لا يصلح للامكانين الاستحالة فبما مع الحيوانية وكذا ما و منها هى المركب  
عن ان عناصر الاربعة المنتمية لعدم كونها من الافراد النوعية والشخصية للحيوان  
فكذلك بما مع صدق الوصف العنوانى بالامكان الذاتى فى المذكور الذى لم  
يخرج الى هذه الفعلية اصلاً وخرج واما لزوم وقت دون وقت فذلك  
كله هو المردم والشخص والان فى الميسورة كمرارة الشمس وقت دون

فيه والذي يشتمل على البعض المجموع مهملة وذلك لان مفهوم البعض المجموع على سواد كان  
مدحوله كلياً او جزئياً فان نفس البعينة المنسوبة الى الشيء يفيض قد رادوا فراد ما بعد  
اجزاء ذلك الشيء الثاني ما ان الشيء لا يقع حقيقة يستوي لو كانت الحقيقة ثابته لكل الاشياء  
لان بالنسبة الى زيد وعمر ومثلاً او غير ثابته مشتركة بينه وبين غير كالمشعر بالنسبة  
الى فرد النوع او مشتركة غير تام كالفصال بالنسبة الى فرد هو الا ما هو موضوع به  
سواء كان الوصف مركباً ام فراداً او عرضي كالمشعر لان الاسود بالنسبة الى فرد او كقول  
عوضاً من غير ان السواد عن حقيقة كالفوق او اليقوت او الفضايلة سواء كان بعضها كالمشعر  
لفصال مثلاً الثاني بالنظر الى الشيء من الجسم ومنفصل اليه كالحق في الحقيقة لم  
يعبر واحد من هذه النكبات بل بوجدهم سبحانه هو ما يصدق عليه من غير  
صدق ذاتها او عرضي كالمشعر او تلك الافراد قد يكون حقيقة كالا فرد الحقيقة  
والنوعية قد يكون اعتباراً كالمشعر فانه اخص من نطق الحيوان في تحقيق  
المفاهيم ان الفردية انما تحصل بالتحقق في الحقيقة وهو يتصور على اتحاد اربعة الاول  
ان يكون التقيد والتقييد كلاهما واحداً ليس هو هو المسح بالفرد عند فهم الثاني ان  
يكون التقيد لا خلا والتقييد خارجاً وهو الحق والثالث عكس الثاني ولم يسم  
بالسهم في الرابع ان يكون التقيد والتقييد كلاهما خارجيين وانما في الثاني لا فقط  
وهو ان يجعل كل واحد من جرد التفرع للمعنى ودرجة الشخص او البنية الطبيعية  
المشعور فيكون هو الطبيعة المعقولة مع الشخص كمن يكون الشخص وتعد خارجاً عن  
ثم الآخرة وقد فهم تحت الشتمل الاشياء من شخص فقال الافراد بالشيء الحقيقة  
ثم الافراد بهذا المعنى ينسج الى نوعين احدهما حقيقة هي التي يحصل بها الكمال  
الذي اشتهرت بالنسبة اليه افراد الشيء لان لا يمكن فصل الكمال الا بها سواء كانت  
نوعية كالاتان واللويس والبقرة والغنم بالنسبة الى الحيوان والماهية كالحق  
التي في لو الشخصية كزيد وعمر ومثلاً بالنسبة الى الالات والاهيات والاشياء  
فان المنسوب اليه في هذه المذكورات لا يمكن تحقيره بدون حصول المنسوب اليه وحده  
بالنظر الى الشئ في المقصد جيد فلي لا يكون لا يمكن فصلها الا بالنسبة الى البعض  
فان فرد المصدر لا يشهد الا كماله فلهذا انما لا ينفصل عن فرد واحد وهو مثلاً كالاتان

المتفحص

بالمعين الاولين لا يعبر في كبرى الشكل الاول وكذلك في الاشكال الباقية كما لا يخفى على  
والمستعمل عليه اي المتفحص الثالث هي المحصورة الى الكيفية اما الاول فطبيعية وهو  
الموضوع الكلي من جهة اعتبار الكيفية موضوع القضية الطبيعية كما هو الثانية شخصية او مهيئة  
روعي فترسم بابها شخصية مطلقا قال بان مجموع بافراد الموضوع شخص واحد وهو ليس  
على الاطلاق فان المجموع المذكور يتناول المجموعات فبغير مهيئة فهو من زعم انها مهيئة  
فهو يقول ليس على الاطلاق صحيحا فان الكلي اذا دخل على الشخص المعين كما في كل شيء  
من لا يتصور منه الاحتمال ما زعمه المصنف ودور البقية فان الظاهر كلامه كما لا يخفى  
على المتفحص المحبر فيها كما خاض على عليه بوق الكلام واتحق ما حققت سابقا من ان  
المجموع يمكن ان يراد به نفس فيكون مهيئة القدارات هي فرد من افراد طبعة المتأخرين  
فان مرادهم اعني مراد المتأخرين موضوع الطبعة هي الطبعة بالمعنى الاعمال بل للطبيعة  
من حيث هي هي ومن حيث التعميم لا يبطل حصر القضايا في الاف ام الاربعة المذكورة  
اعني الشخوص والطبقة والمحصورة والمهيئة فان الحكم على الطبعة من حيث هي لو لم يحد  
الطبعة لم يكن ودخل في البواتي وان لم يكن ان يراد من المجموع طبعة من حيث العموم  
للمجموعات فيكون كالطبيعة المنوطة او شخصية للمجموعات فيكون طبيعة خالصة عند  
التقدم والمتأخرين ولا يراد الاحتمال والشخص وان لم يكن ان يراد به افراد المجموع  
اعلم ان يكون كليا او بعضيا فيكون مهيئة المتأخرين وم يبطل المحبرين الشخوص  
والمهيئة فانه يفهم من كلامه مهيئة المتأخرين ولو عجم حيث يستعمل مهيئة المتقدمين  
فيقصر المحبر بالطبيعة المحكوم فيها على الموضوع من حيث العموم ثم يمكن ان يصح  
كلام المصنف بان في هذه الطبعة شبه زائدة على معنى اللفظ كما في المحصورة شبه زائدة  
عليها هي المحصورة الكليته والجزئية فاعلم المجموع كما لا يكون محصورة بنفس الاعداد الضمام  
سور وال على الافراد لا يكون طبعة مذكورة الاعداد الضمام امر اخر وال  
على العموم فمراده قوله شخصية او مهيئة بالنظر الى نفس الكل المجموع فاعلم معنى المجموع  
نفسه لا يدل على نفس طبعة مجموع في مهيئة المتقدمين او ينظر الى فردية فهو ما  
كذلك فرد من افراد مدخوله الشخصية لعدم تعدد افراد اوله ولا يكون ككل

في كل حيز ما ركن مقصودهم مع ذلك قصد التحقيق في التلطف بوقوع كثير بلا بكنهما  
صغور في كنههم وذلك انما يحصل في الحروف البسيط وقالوا كل <sup>بالتلفظ</sup> بالتلفظ  
وقالوا انما اختاروا هذا الحرفين لان الاعتبار لا يتبدل اولى واذا الاسف لكونها  
ساكنة لم يكن التلطف بها لفظا فاعجز ما هو متلفظ به اعني ثم الحرفين التاليين  
له كان كل احد منهما متساويا في الخط فذواهما واعتبرا معا بهما اعني وعلى الترتيب  
للاشعار بانها خارجان عن اصلها ووزن يراو بها نفس صوتها بل يراو بها التعبير  
الموضوع والمجمل كليا ولعل السبب بعرف في معنى هذا القول ايضا ان معنى التلطف بها  
بسيط فذلك يتلطف القوية وبها ادعية امور فلتحقق احكامها في سبب ان الفعل  
يطلق بمعنى الكل مثل كل ان نوع اى الان ان الكل نوع ولعل هذا الاطلاق  
في عرف عام كما ان الاطلاقين الاثنين في كل منهما عرف عام وخاص وبمعنى الكل  
المجموع نحو كل ان لا يسمع هذا الدار فيكون الفعل في هذا الاطلاق بمعنى المجموع  
الاثنين واكثره مما لا يخفى فالمجموعات لك ولا يجب مطابقة عددهما بل لا يجوز  
فان عدد المجموعات ح والكمات متساوية كما عرفت في فصل الفصل وانما يكون  
قيدنا اذا الاعتبار بالعرف لان المجموعات الحقيقة حقيقة ما يكون في اجزاءها قوة البر  
من الحلول كما هو التحقيق كما سلفنا لك القوي فيه واتحاد الوجود كما هو المشهور بهذا  
المعنى لانه كثير من الموضوعات كالان والفوس لعدم الاتحاد الحولي والوجود  
في افرادها مع تحقق الفعل المجموع فيها فردا بالحققة مقابل الاعتبار في العرف اى ما لا  
يكون اجزائه من الاعتباريات العرفية وهو غير متساوية التحقيق انه يسبح احد المجموع  
على انما يستحق نفس المجموع حيث هو حيث العموم واخذ افراده بدون تعيين  
الكلية والجزئية واذا اريد تعيين احدهما لبيان اليه الكل الافرادى او البعض لك  
وبهذا التحقيق يظهر ما راى المصنف كسباني ومعنى الكل الافرادى وهو طه كسباني  
الى البيان وسياتي بعض تحقيقه والتوفيق بين المعلومات المتعلقة به لا يحتاج الى  
البيان وقد تبين فرق كل واحد منهما عن الآخر كما في الامثلة على التالى لا يختص احد  
والنظير في توضيح لا يودى الى طائل والمعتبر في القياسات والعلوم هو المقنع الطائفة

ظاهرا وباطنا فيه لان الثبوت الصوت للصوت ثم الالف حش كخلاف ما ذ غير من الطرفين  
باسمها فانه على النظر فيهم ثبوت مدلول احدهما للآخر وان يطل مضمونها ولان العلم  
المطابق بين اللفظة والكلمة والتلفظ كما في صورة التركيب ويدل عليه كلام اهل العربية فان  
قلت اثبات اللغة بالاراي بطه وكذا اثبات اصطلاح فرجه في استعمال الالفاظ  
فان المبنى يحدث المعنى ورون اللفظ وهو نيبا ون الوجوه قلت لو سلمنا انما  
وليسهم يلزم هذا على المعنى ايضا فانه يقيس على المقطعات الغرائية وسباني ما فيه  
ايضا فخر يسب مع ان اصل عرضا ليس اثبات اللغة والاصطلاح بل في ان بعد  
توضيحي كلامهم اذ لم نعلم تلفظها بسيطا او مركبا لدعوى الشهرة من الطرفين فعلى  
وجه تلفظ بها في الامر مشكوكا لم بعد النفس ظهر لنا ان مقصودهم من هذا الا  
اصطلاح التجريد والاختصار والشعار من اول الامر على ان المعنى الاصل منه متروك  
وهذا الاعراض انما يتم كلاما على التلفظ البسيط فيمتنع عن الوجه البسيط وهو اوله  
من اختلاف فهو المعبر بل على تقرير البطل ترجيح المرجوح في الاعتبار وهو الواجب  
كالمقطعات الغرائية ان اريد به القياس كما هو ايضا فذلك بطه كما عرفت ان  
اريد به القوة او الترجيح فذلك ايضا باطل فان امر القرآن شرعى لعنيد يجوز  
ان لا يظهر سره الا له تعالى فكيف ترجيح به اصطلاح المراد من الموافقة مع ويل  
على ذلك انهم يعبرون بالجسم الحسنة والبارد اربانية لو سلم انهم يعبرون  
عن الوصف العنوا في الموضوع بالجسم والحمل بالثباته فذلك لا يدل على التلفظ  
مركبا فان التام في اليا وودنا المصدرين انما يكون كثيرا بالاسمار ووجوه  
والافعال فلا يصح ضربته او بغيرية كذا لا يعلى المنه في الغير من العلم في التغير  
يعلل واستلها فالتلفظ بها وان ثبت منهم بسيطا في وقت لكن في التعبير عن  
الوصف العنوا في عند جعله مصدرا انما يلحق الياء وانا المصدرين بالاسم  
فلا بد منه اعتباره وليس التعبير بالوصف العنوا في ساقا وان كما في القفا فلا يفصح كمال  
افضار فيه كما قصد في الاول وتجفتنا هذا ظهر لك ان الحق مع الفاسل الا هو في  
لمض ينادى من مكان خفي لا يسمعه له درجة الارتفاع وبالجملة اذ ارادوا التعبير عن المعنى  
الكلمة مثلا اخراد الاحكام مردودا عن المواد وفعا لغوهم الا كفارة وهذا ان حصل

فقد هذا الجواب فان كلامنا ليس في المثبت له بالذات في الواقع بل في نظر الحكم فتقول في  
بيان ما قصدنا سابقا ان الحكم عليه في القضايا الخارجية التي طابع موضوعها بخاصية  
اوسلية غير موجود في الخارج في نظر الحكم فليس يكن مثاله بالذات في نظر الحكم يكن في  
نظر الحكم عليه ايضا ضرورة التلازم بل العينة في القضايا الالجابية يعنى الحكم عليه بالذات  
والمثبت له ككش نظر فان الثبوت في نظر الحكم الالجابي وكذا ان تدفعه بالتزام  
ان المثبت له بالذات في نظر الحكم في طرف لا يستلزم تحققه فيه بالذات نعم كون  
المثبت له في الواقع يستلزم تحققه فيه ان ذهنا ضربنا ان ذهنا خارجيا جابا لا سوى انا  
اذ قلنا ان السبب متحرك في الخارج اشبات ثبوت الحركة بالذات وان لم  
يكن في نفس الامر كوك وكذا الحكم الالجابي على الصانع العدمية يرجع بالذات اليها كسب  
الخارج والتحقيق العرفي لها كسب الخارج بكيفية لا ثبات الحكم لها بالذات وبذاتية الحال  
في الحال لتحقيق سبب المحقق المتقيد من متابعهم وكأنه كفى للناظر وان لم نعلم  
المقصود اربعة الموجبة الكلية وسور كل اى الكل الافرادى ولام الاستغراق فانه  
يعني معنى الكل الافرادى والموجبة الجزئية وسور بعض اى البعض الافرادى وهو  
واحد فانه يعنى معناه والسالبة الكلية وسور لانه لا واحد وهو سبب  
الاستعمال ووقوع المنكر تحت النفي بذاته اكانه تعميم بعد تقييد فان لانه لا واحد  
انما يعنى ان لعموم السلب بوقوع المنكر تحت النفي والمنكر تحت تعميمه يعنى العموم  
اللغة والسالبة الجزئية وسور ليس كل ليس يعنى ويعنى ليس ونفسه في كتب  
الميزان مشحون لا ينع الوقت بذكره في كل لغة سور يحصها فاذا استقرت اللفاظ  
علمت بتفصيلها متبعة وقد حوت على جميع ما ينهم يعرفون عن الموضوع  
والمحمول والاشبه التلطف لهما اسما كيا فيه ردو على الفاصل الا الهوى  
حيث فاهم الاشبه التلطف بها لبيان دعوى الشهرة متعارضة من الطرفين فلا  
من سقوطها او ينظر الى الترجيح على النفي بينه اذ ارجح الدعوى من احد الطرفين فتكفاه  
الرجح هو المعنى ولا يلزم ترجيح المرجح وهو من الافاضل كوا في الموضوع الخارجى  
والاعتبار العقلى والرجح في تلفظ البسيط بلا شبهة لمحصل كمال الاختصاص وان حصل  
في التلفظ مركب لا ان لا يخرج عن الوهم الا صحت في الحقيقة من ثبوت المحمول للموضوع

فبما وبأجلته لابد في جانب الموضوع المحكوم عليه في القضية بحيث يُلحق الطبيعة على الأفراد  
هذه الطبيعة أما بقدرية الحكم والمقلبة له والمثل في خلاف الضرورة الصافية عن جنسها الوهم  
فتبين الاول وهو مقتضى الى امرهم وهذا البيان يفي للنظر وان لم نعلم المناظر وما  
يعبر اذ لو كان كذلك لانقضاء الابحاث وجود الحقيقة حقيقة لان المبتدأ له هو المحكوم  
عليه حقيقة مع انها قد يكون عديم بل سلبه وحاصله المعارضة وبما انها لو كانت  
الطبيعة محكوما عليها بالذات لكات هي المبتدأ لها في نظر الحكم فانه انما يحكم في المبتدأ  
بأشياء محمولها الموضوع عنها والمبتدأ له يجب ان يكون متحققا فلو كانت الطبيعة هي  
المحكوم عليه بالذات فيكون الحكم ثابتا بها كذلك في نظر الحكم وليس كذلك فانها  
قد يكون عديم بل سلبه غير متحقق في نفس الامر وفي نظر الحكم فينظم القياس منها  
الطبيعة لا يكون مثبته بالذات في نظر الحكم وكما لا يكون مثبته في نظر لا يكون  
محكوما كذلك فالطبيعة لا يكون محكوما عليه لك وهذا انقضاء مدعى فهم فالحق ان لا  
فراد وان كانت معلومة بالوجوب لكنها محكوم عليها حقيقة عليه الا يرى الى الوضع العام  
والموضوع له انما يبين فان المعلوم بالوجوب هو الموضوع له حقيقة فالحق كذلك لو قطع  
النظر عما حققناه واولا بالنظر اليه فالطبيعة ما خوده في جانب المحكوم عليه على الوهم  
المتفردة فيكون معززة في جانب المحكوم عليه بالذات من حيث السرمان الى الا  
فراد وهذا غاية القول منها لتبقي كلام المتفردين المذكورين والجواب ان مسائل الاز  
يجاب مطلقا هو الثبوت مطلقا وكل حكم ثابت للأفراد وثابت للطبيعة في الجملة  
اما انه لا اذا ولا بالذات للطبيعة اذ لا فاعلموا فاعلموا ز اريد على حقيقة فاعلموا  
عاصلة انه فرق بين المحكوم عليه بالذات والمبتدأ له لك بالعموم والخصوس من  
وجه فقد يتبين ان في حكمنا في هذا الصورة على اجالس بالذات مع انه مثبت له بالوضوح  
بوق الثبات عن الاول كما في حكمنا بالتمييز على الاسود ونظر الى الجسم فانه مثبت له للتمييز  
بالذات والمحكوم على عليه بالوضوح فاذا ظهر التفاوت بينهما فنقول ان الطبيعة محكوم  
عليها بالذات كما تحققنا سابقا واما الثبوت لها فيجوز ان يكون ما لها يعرف من حكمنا  
حكم كحركة على اى سبيل لا شك ان الطبيعة بعد به او السبيل قد يكون معدومه بالذات  
بما هو من الكسب



ان بريد بن الجبله اى سلب بعض اخبار التحقيق فاحصل فيها حذرة تحقق بانها هي الحقيقة  
بانها فرد منها فان ذلك الفرد موز لمحققها اليكهم لان يقال ان الانتفاء بالرس  
المجمل على فرد خاص يحل على موضوع الاول بالعرض بخلاف الثاني لعدم لزوم تعدد  
احكام الافراد اليه وهو حق بل امره وان حكم على افراد فان بين فيها كميته الافراد  
مقصورة ومسورة وبذا القية هي المعبرة في العلوم كاسيالي تحقيقه وما به البيان  
سوراشبهاله بسور البلد وقد يذكر السور في جانب المحول فيس القية متخرفة  
المجود ان كل ان ووجه التسمية ان السور يخوف فيها عن موضوعه الاصح وان لم  
كمية الافراد المهلة عند المتأخرين ومن ثمة قالوا انها تلازم الجزئية ووجه التلازم  
ظاهر على طورهم اما على طور القدر فبطل لان الطبيعة فردية المهلة لمعبرة  
عندهم وليس فيها حكم على الافراد لان الخصم ان يقول تبعيهم الافراد في الشخصية  
والعبارية ولا شك ان الطبيعة اما خذوة من حيث العموم فرد اعتباري لها من حيث  
هي اى اعلم الموضوعات مطلقا وانما يتحقق تحقيق فرد وبتبع بانها فردا كذا  
ولو بالعرض كما سبق منا بحقيقة انها وانها موضوع القية المهلة على طريق القدر  
وغير ذلك من الاحكام اعلم ان مذهب اهل التحقيق ان الحكم في المصدرات على نفس  
الحقيقة لانها احاصل في الذين حقيقة والجزئيات معلومة بالعرض فليست حكوما عليها  
الا لك هذا التحقيق ارفعى بكثير من المحققين كالمحقق الدراني والسيد العارفي والسيد  
الزاهد ولكن لم ياتوا في بيان حقيقة بما مر من اليه الذي المستوفد والذي ذكر  
لسانه في المتن او من من حيث العكس فانه انما اخرج مخرج الاستدلال لم  
نعم لعدم نفي عن المنع فان الفعل السليم بحكم بان المحكوم عليه بالذات يجب  
ان يكون ملتصقا اليه بالذات واما حصوله في الذين فيجب حيزه الملتصقا كما سياتي وان اخرج  
مخرج التسمية فلا نسلم بربطية المدحوى وان كانت حقيقة ودنا فليس بفصل الله تعالى  
وتوفيقه ان الوصف العنوا الى الموضوع لا يدعى المصدرات لان بعد في على فرد  
بالفصل كما هو المشهور عند الشيخ الرئيس فلا يدعى بفصل القية المقصورة لولا حصول  
الطبيعة الكلية لافراد في الذين سواء كانت ذاتية جوهرية ثم يجعل العقل كميته  
الطبيعة جردا لتلك الافراد ولفيها عليها ثم حكم على تلك الطبيعة بربطية سرنا بها

زید قایم و زید بیس بنمایند و ذلك لان قولنا اذالم يكن شئ من الاشياء مما يتناه  
كان زید قایم لا ینافی ولا یناقض لقولنا اذالم يكن شئ من الاشياء مما يتناه كان  
زید بیس بنمایم اما رفع التناقض في فائدة لا منافاة بين شيئين النقيضين على  
فرض الملح عند العقل السليم اذ ثبت علاقته الاستمرار بينهما وقد سورهنا سابقا  
فيذكره واما تحقيق النقيضين في وقت فهو لازم عن مذهب اهل العربية فهم يرب  
اهل المطلقين هو الحق لمصلحة عن المفاسد الاخر كما في تصور النزاع وعن اجتماع  
النقيضين ايضا كما في كجواب المعاطة بانستمرام شئ في حال النقيضين واما نسبة  
اهل العربية فمعمر صاف عن اجتماع النقيضين فهو لبط وقد مر بنا في بيان نيرتف  
بذا الوجه وجه وجه سابقا وذلك وجه آخر لحقيقة مذهب المحققين فليكن بالنباش  
المصادق . . . الموضوع ان كان جزئيا كزید قایم وهذا ايضا جك زید والواجب نعم  
جزئي شئ من شئ بذاته فالشخصه شخصه ومفوضيته لشخص المحكوم عليه وتخصه وان كان كلياً  
فان حكمه عليه بل لا زيادة شرط فمعلمه هذا بقدر سوار لم يكن الاشارة في الواقع او لم يكن  
في المحاط فقط والاولى اعم من الثاني وسائر مراتب التفيد ات هي المطلقة في المحاط  
والمجردة والمكمولة وانما عمن تلك بقوت المحصر المطلوب للبعد عنها فجميع مذهب  
المحققين والمتأخرين في تقسيم ابدقائه لو حصل واحد منها خرج الاخر من التقسيم  
وخوله في الاقسام الباقية فليكن بتلخيص التوجيه وان حكم عليه بشرط الوحدة  
الذاتية تطبقه اي ضمهم العموم والشمول وانما ليس جهة العموم بالوحدة الذاتية فان  
توحيداً انما يكون في الذهن فقط وقد ليس بالاطلاق البند ووجه ظاهر وعامه ان  
ان يعرف الموضوع في الذهن بجهة الشمول للأفراد النوعية او الشخصية غير ان يكون  
جزئية بل في طريق التبيين في الشخص عند المحققين بان يكون معبراً في المحاط فقط  
دون المكمولة وقد فرق بعض المتأخرين بين موضوع المنهية المذكور وهو تطبقه بال  
الاول متحقق بتحقيق فرد وتسمى بالتفاد فرد والثاني لسبك الاول في الاول وهو قوله  
في الثاني . . . الفرق واه فان الاستفاد اما ان يريد به رسماً فقط فيها فانه عبارة  
عن سلب جميع موارده تحقيقه ولا شك ان بعد ومن اشتراكهما في التحقيق فرد ولا  
اي فرد كان لا يتصور اشتقاقهما رسماً بالتفاد فرد ويجوز تحقيقهما في ضمن فرد آخر ولا

عنها فظهر علاقه الاستدلال بالمرتب بعد تبيد ذلك بفعل لو كان الشرط قيد الاستدلال  
المرتب اجتماع النقيضين فيها اذ كان المقدم ملزوما لهما كما في قولنا اذا ارتفع زيد  
فما لم يكن زيد ليس بعايم ويكون مال الشرطية على طور اهل العربية ثبوت زيد فاعلم زيد  
ليس بعايم في وقت ارتفاعها فان قولنا زيد فاعيم في وقت عدم ثبوت شيء من  
الاشياء ينقض قولنا زيد ليس بعايم في ذلك الوقت وذلك بدسيسي فان المدعى  
شخص اذ كان زيد فاعيم وزيد ليس بعايم فليزيم منقطع جواب المعالطة صدق  
قولنا اذ لم يكن شيء من الاشياء ما بنا كان زيد فاعيم او زيد ليس بعايم ويرجع عادة  
على طور اهل العربية زيد فاعيم وزيد ليس بعايم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء  
مستلزم اجتماع النقيضين في وقت معين وهو محال وفي تحقيق المصنف لظاهر  
فان الوقت المذكور يجوز ان يكون مستحيلا وعلى تقدير ثبوت ذلك الوقت المستحيل  
يجوز ان يرتفع النقيضين وجوابه يظهر بعد وقت النظر بارجاع كلامه الى ما قلنا  
بان المقصود المصنف تجميع كلام السيد بان المقدم قد يكون امر مستحيلا مستلزما  
للقضيين كما ارتفاع النقيضين لاجتماعهما وارتفاع شيء من الاشياء على طريق  
زيد فاعيم وزيد ليس بعايم فحينئذ الفقيه الشرطية على طريق الاجرة مثلا بانه  
اذ لم يكن شيء من الاشياء ما بنا كان زيد فاعيم وليس بعايم فخرج ماله على طور اهل العربية  
الى ان زيد فاعيم وزيد ليس بعايم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء فيستفتر  
بانه ما دللنا به اهل العربية اما ان اريد به ان زيدا فاعيم وزيد ليس بعايم في  
الواقع في ذلك الوقت فهذا يستلزم البطلان يكون ذلك الوقت من الاوقات الواقعة  
فليزيم اجتماع النقيضين في الوقت الواقع وذلك مستحيل واما ان اريدوا به ان النقيضين  
ثابتان على تقدير ذلك الوقت فهذا بعينه مدسب المظن على اهل العربية فيكون  
والمحتمل بنسب الازام على اهل العربية بان المعنى الثاني لظهوره فيكم فحق  
المعنى الاول وهو يستلزم اجتماع النقيضين اذ اذ كان الحكم في الشرطية اتصالا  
بين السببين فلا يلزم ذلك فان تقيض الاتصال برقعه لا وجود اتصال اخر الى  
الاتصال كان وعاصله انه لا يلزم طور اهل النطق اجتماع النقيضين ولا التناقضين  
فيما لا يستلزم اتصال النقيضين كما في استدلال عدم ثبوت من الاشياء لصدق قولنا

عن هذا المضمون يكون مستغلا قول انهم ومنهم المحقق الذي هو الاستلزام  
للتفصيل كما قالوا ان عدم الزمان سابقا ولا حتى يستلزم وجوده وذلك الشيء  
لا يتباني بدون الزمان وقديمين في مقامه ونوابه المقام لا ينفصل عنها وقتها  
محقق في بعض الأحوال ان ثبت خارج اليه والتفصيل كما قالوا ان انما  
التفصيل يستلزم اجتماعها بناء على جواز استلزام محال لا وليه  
في مواضع عديدة كما ذكرنا انما منها ان تلك الموضوع في جواب المقاطع  
العامه الورود المشهورة من ان المدعى ثابت والافضل ثابت وكما كان  
ثابت كافي شيء من الاشياء ثابتا فان البقيش البقيش من الاشياء ثابتا ثبت  
ان الشيء الخاص ثبت الشيء المطلق بناء على ان معنى الشيء بالمعالم وغيره  
بالاجاب هو السلب وهذا الشكل جميع المفهومات فكما لم يكن المدعى  
ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا بالشيء الذي ذكرنا ثابتا كان ان الشيء المطلق  
بمعنى نفس طبعه ان الشيء هو وينعكس بعكس التقيض الى قولنا كلام  
بمعنى شيء من الاشياء بالشيء الذي ذكرنا ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا المعلق  
فان المدعى البقيش من الاشياء وحي لا يتوجه ما ورد من انه لا منافات بين  
عدم ثبوت شيء من الاشياء والعينه البقيش وبين ثبوت المدعى ووجه عدم  
التوجه ظاهر فان مرادنا من الشيء هو المعنى الاعم وهذه المعلقه لا يوجد اخرى  
رديها تركها اخرى في لغة التعليل والحق في جواب ما ذكره المصنف من ان المقدم  
في الشرطية لا يجوز محال الاستلزام بها سلب التقيضين فان كل واحد منهما  
شيء من الاشياء ولا يستلزمه عدم الواجب تعالى ووجود التناقضات فان  
عدم التناقضات البقيش من الاشياء او غير ثباتي هذا ظهر لك ارتفاع ما هم الامر  
بجعله لا يلائم من ان الشرطية الاخرى كاذبة لعدم العلاقه بين المقدم و  
الغائي فانما ذكرنا هذا الى اننا لا نعلم عدم الاستلزام بين عدم ثبوت  
شيء من الاشياء و ثبوت المدعى بل بينهما تناقض كما صودنا اننا ووجه اننا  
انما لا نعلم عدم الاستلزام سلب التقيضين من ضرورة استلزام سلب

تقدير المحاربة باطل عند اهل العربية فان هذا منقاد ما قصده المنطقيون من الشرطية  
العربية بكونه راسخا وادنى تحقيق المطلق عند اهل العربية على الوجهين المذكورين  
استغنى المطلق مطلقا لا كحصاره فيها وقد هذا ظاهر لمن له ادنى روية فقد تحقق ما  
السيّد السند وبطل رد العلامة الدواني وهذا غاية هذا التحقيق في اثبات سبب  
المنطقيين ولا بطلان يترتب اهل العربية وكحول حوله بالنظر الى التحقيق بما سيجي  
في ذيل قوله اقول وسيتبين من بيانته وبمثل ذلك سيحل الشبهة معدوم النظر وتقرر  
الشبهة على ذات ما ذكر سابقا اذ افوضنا الى جونا ان زيد لا ينظر له في العلم والسماع  
مثلا وهو موجود في الواقع يصح في قولنا زيد معدوم النظر مع ان مطلقه وهو زيد  
معدوم منفرد في الواقع وتقرر الجواب ان زيدا معدوم اعم من ان يكون معدوما  
بحسب نفسه او كسب النظر فالعدم بهنا اعم من ان يكون حتما في نفسه او عدما بالباطل  
عن النظر واللا يلزم من انتفاء الاول بهنا انتفاء المطلق مطلقا لجواز تحققه  
في القسم الثاني وهذا الجواب لهذا التقدير حق بهنا وباطل عن رتبة التحقيق  
الدواني في رد كلام السيد فان بينهما لو تابعيدا لا يخفى على المتأمل في كلامنا  
سابقا ولا حقا وقال بعض المحققين ليرد هذا الجواب المذكور في شبهة معدوم  
النظر انه لا مطلق بين العدم في نفسه والعدم الربط كما انه لا مطلق بين  
الوجود في نفسه الوجود الربط وذلك لان انتفاء معنى مشترك بينهما حقيقة وبطلان  
اليه بمنتهى... ان كان المعنى المشترك مستقلا بنفسه لم يكن شأنا للمعنى  
الغير المستقل من العدم هو العدم الربط والوجود هو الوجود الربط فان المعنى  
الربط من كل منهما غير مستقل وان كان غير مستقل فلا يشتمل فتمت قيل منهما  
هذا الاستدلال مع انتفاءه كمنه صور انقياسات كما لا يخفى على المتأمل في مثل  
بان المطلق مستقل بنفسه ويكون غير مستقل بواسطة الخصوصية وهو كونه وجودا  
المطلق رابطا بين الموصوع والمجول مثلا وحق عندى ان معنى الموجود  
المطلق واحد وهو المعبر عنه في الفارسية بهسته فاذا لاحظناه بين الموصوع  
والمجول على طريق الربط بان يقال في الفارسية بهستع تخليص مرادهم ان يكون  
هذا المعنى المستقلا بواسطة هذا الخصوصية غير مستقلا واذا لاحظناه مع قطع النظر

تقديمه مطلقا زيدا ما سبق المبرك كونه ما بهما في نفس الامر والتقدير وليس له سوى  
المعنىين يعني اصيلا واذا اطلق كل واحد منهما بطل تحقق المطلق مطلقا وانما قلنا انه  
باطل ككل واحد منهما لان بطلان الاول ظاهر واما بطلان الثاني فلا يكون زيدا ما بهما  
تقدير الحارثه حاصل مقال الميزان وهو مظهر عندكم ولهذا ظهر في التحقيق الاول  
على السبيل السبيل الحارثه والرد وقال المصنف قال العلامة الدوراني كذبنا في  
في جميع الاوقات الواقعة لا يلزم منه كذبه في الاوقات التقديرية فالبيان في  
جميع اوقات قدر فيها محاربه زيدا ما بهما له وان كانت بحسب الاوقات الواقعة  
مسبو به عنه ومحاصله ان مفاد الشرطية التي قال اهل العربية اعني قولنا زيدا ما بهما  
في وقت الحارثه صادق البتة لا كما قال به السيد من انه لا يتصور صدقها اعني صدق مفاد  
لا تتفاد مطلقا فانه في المثال المضروب زيدا ما سبق وهو كذا في ذلك لان المطلق زيدا  
ما سبق اعم من ان يكون في الواقع او التقدير وهو ليس بمفاد نظير ما اردوه المصنف قوله  
الا ترى زيدا قائم في ظن لم يكذب بالتفاد القيام في الواقع على الفرض المذكور وانه  
مثل ما ذكرنا اولاً ان زيدا قائم فمفاد المطلق اعم من ان يكون في الواقع او في الظن  
وهو المطلق لم ينسب انتفاده واظهره المصنف بقوله وما ذكر من ان المصنف الاستدلال  
من ان الاستدلال انتفاد المطلق المقيد فمسلم لكن لا نسلم ان المطلق ههنا اي  
النظر وفيما له نظير مستف فانه اي المطلق ما هو في الوجه اعم من المطلق في النظر  
زيد قائم اعم من ان يكون في الواقع او في الظن كما عرفت وفيما له نظير زيدا ما سبق  
اعم من ان يكون في الواقع او في التقدير وهو غير مستف فانه بالتفاد ورد من المطلق  
وهو الواقع لا يلزم انتفاده مطلقا اي الا اعم من الواقع او على تقدير التقدير ههنا فانه  
له نظير وهو اعم من ان يكون في الواقع او في الظن وهذا في النظر غاية ما يقيد ان العبارة  
غير موصولة لتأدية ذلك اي تلك المعنى الا اعم من الواقع والتقدير هو المطلق  
على كلا التقديرين مطابقا ولا يخفى فان المعنى الا اعم مستحق في نفس الامر في معنى  
التقديرية من حيث انتفاده العبارة اولاً اما وجه حب وكلام هذا المحقق في حقيقة انتفاده  
من ان المطلق ههنا مستف ضروريه فان تحققه فيما له نظير مستحق في الواقع والتقدير  
ونظير واحد منهما مستف اما لا اولا قطعا واما الثاني فكل واحد زيدا ما بهما متحققا على

مستعمل فيما بينهم في محاوراتهم فلا بد له من موضوع بازايه مستعمل فيه ولا يحد بالخاص  
 والاستدراكي التام لفظا موضوعا بازائه الا هذه القضايا الشرطية الملقوفة بالمتعلقة  
 فيما بينهم والمفع الذي اخترعه اهل العربية سغا واللفظة الملقوفة بالحكمة المقيدة لا  
 طيات الملقوفة فالجرح ان اهل العربية في هذا الزمان في عقول تام وذو سول كامل  
 ان ثبت نزاعهم مع المنطقيين ولا حاجة لنا في اثبات حقيقة مذنب المنطقين  
 الى البرهان بل يحذر بالوحيد ان على ان نحوي قد مرور بان كلم المجازرت تدل على  
 سببه الاول وسببه الثاني وهذا هو الارباعا بين الشرط والجراد فانفع  
 بهذا البيان نزاع اهل العربية مع السيد السند في بعض الخواص قال السيد الاول  
 هو الحق للقطع لصدق الشرطية مع كذب الثاني في الوقوع كقولنا ان كان زيد  
 كان ما هنا هو كان الحكم في الثاني لم يصح فيصور صدقها مع كذبه مضرورة استلزام  
 استلزام المطلق استلزام المقيد في مقصود السيد السند ان قولنا زيد ما هنا حق وقت الحار  
 في متبع الشرطية اعني قولنا ان كان زيد حارا كان ما هنا عند اهل العربية وهم زعموا  
 ان هذا المفع مخالف لما قال به المنطقيون فستفهم من اهل العربية ان الجملة المقيدة  
 المذكورة التي زعمتم انها مدلول القضية الشرطية المذكورة ما اذا ريد من تلك الجملة  
 اما ان يراد بها ان زيد ما هنا في نفس الامر على تقدير حاله الحار فذلك في بعضه  
 مذنب المنطقيين وقد زعمتم خلافه واما ان يراد بها ان زيد ما هنا في نفس الامر في  
 تلك الحالة فلا شك ان مطلقه هو كون زيد ما هنا في نفس الامر مستق فيبقى المقيد  
 ايضا فيلزم كذب الشرطية التي فرضت صدقها وهذا المفع تلعب اصل ذهب اهل العربية  
 بنسب اصل المنطقيين فاني قلت مستحذينا ما هنا على تقدير كونه مطلقا كسلك القضية  
 اعم من ان يكون في نفس الامر او على تقدير التقدير وهو مفع محصل موجود في نفس الامر  
 فلا يلزم نفى المقيد قلت كلام بل في المطلق بهذا لازم فانه في المثال المضروب  
 يتحقق المطلق الذي قلتم على تحزين الاول التحقق الواقع الذي هو صدق قولنا زيد  
 ما هنا في نفس الامر وهو بطر بالضرورة والثاني ثقبه على ثبوت التقدير وهو صدق  
 القضية الشرطية التي قال به المنطقيون وهو ايضا يعلم عندكم وبالجمله نعم الزام  
 المنطقيين في اهل العربية ان زيد ما هنا في حال الحار به صدق القضية الشرطية المذكورة

لكنه ربما كان في غالب الاحكام وارت تكلم ان لفظ هو امثاله انما يدل على الموضع وليس له  
ولائه على السنة الثانية الجزئية كما يظهر من كتب النحو لكن قد يجعل في بعض المقامات  
للرابط فاسما واولها مطلقا وليس له رابط غير زمانه لعدم شمولها على الزمان فيميز  
علاقتها بالزمان عليه وكرت في اليونانية وارت في الفارسية منها وربما كان في غالب  
الكلام كجاء ان وان لم يكن كلمة حقيقة لكونها مستقلة بنفسها اما بالجمع والمطابق كما هو  
التحقق او بالجمع التفتيح كما هو المشهور وعدم استقلال الرابط ككلام المعين ورت  
رابطه زمانية يعظم معنى الزمان فيه والقيضة ان حكمها يشوبت شي بشي او لقيضة عنه  
مجملة موجبة او سالبة والافراطية محض القضة بينهما حصرة فقط وحصرة الشرطية في اسمها  
استقراي كاساني وليس المحكوم عليه موضوعا في الجمالية ومقدما في الشرطية  
المحكوم به محمول في الاول والثاني في الثانية واعلم ان مذهب المنطقيين ان الحكم  
في الشرطية بين المقدم والثاني ومذهب اهل العربية انه في الجزاء والشرطية  
للمسند فيه منسزلة على او الطرف كذا في المقام فيمن قولنا ان كان زيد حمارا  
كان ما يتق على مذهب المنطقيين انه على تقدير ثبوت حمارية زيد يتحقق ما  
وعلى مذهب اهل العربية معناه زيد ما يتق في وقت الحمارية او حالها في هذا  
النزاع غير معقول من المحصل فانه لا شبهة في ان النسبة الثانية الجزئية تعقل على  
تكوين الاول بعرضه ثبوت شي بشي او لقيضة عنه والثاني بعرضه يشوبت الثاني  
على تقدير ثبوت المقدم ولا شك ان كل واحد من هذين العندين متغايرون في الحقيقة  
احكامهما ولا شك ان في المعنى الثاني انما يقع الحكم فيه بين المقدم والثاني  
وهو هذا الذي اختاره المنطقيون فاختار اهل العربية بهذا المعنى غير مستقيم  
لانه لا يقول به فاقول اللهم الا ان يحبل النزاع اللفظي فاختار اهل العربية لهما ما هو  
ان المفهوم من القضا الشرطية النقلة لخواصه كانت او اتفاقية في قاضيه  
هو في الثاني ثابت في وقت المقدم او حاله فيقول قولنا ان كانت الشمس طالعة  
انهار موجود ان لا تنهار وهو في ذلك الشمس او حاله بحسب ما لا يتم في قاضيه  
فهذا النزاع يحل من اهل العربية مع ان ذلك لا يتم الا بقرينة ثابتة بالليل والشمس  
بالبطلان هو رابط في المعقول المنطقيين كما ذكرنا او لا يجوز في اهل اللغة النفا



بطل كما ثبت في موضعه ونسب كلام المعبر بهذا الخط مع رجوعه الى ما قال ثانيا لا يتوجه  
الفاعل فانه اراد بالقضية الحقيقية المتعبرة بالمجوزة عندهم والافادة اي افادة  
الصدق والكذب بتقديم على الابقاء والقضية ليست مستقرة لتفصيل بعد ما عينا  
تعلق الابقاع مما لا دخل له في تحصيل هذا القضية وذلك لان القضية بعرف عندهم  
لمعرفة الجامع والمانع بما يحتمل الصدق والكذب وهذا يتميز تمام حقيقتها وتفصيل  
عينا فلو لم يكن تلك المفهومات في حالة التردد وقضية بالضرورة وانت تعلم ان هذا  
الكلام لا يرد على الفاعل ايضا فان مرادنا بالقضية اهل القضية المعبرة ولا كمال  
طلاق المطلق على هذا الكلام وهو شايخ ذرير فلفظ القضية بما خذوه في كلامه تحيل  
على المؤد الكمال وهو المعروف بالمجوز عنه في الفن فالحق ان قولنا زيدا قائم  
قضية على كل تقدير فانه يعين من حملها للصدق والكذب في مجوزة الشك انما  
التردد في مطابقة الحكاية لا في اصل الحكاية وارجحنا انها لما لم يقفنا المعبرة  
في المعلوم اي الشيء تعلق بها الادعاء ان اذ لا كمال في تحصيل الشك وهذه  
القضية الكمالية هي المعبرة عند الفاعل وجعلنا كليا وصيا لتلك المفهومات  
في مدقها عليها الى الابقاع والادعاء وهذا ان كان مما لم يفرع سمك لكنه  
هو الحقيقة وقد عرفت انهم كلام ذلك الفاعل الا انه لم يعين بهذا التفصيل  
جواب ذلك الفاعل ان القضية ما ريد بها في الشك اما ما يحتمل الصدق والكذب  
مطلقا فلا شبهة فيها فانه يعرفون كثيرا بها قضية متكوبة او موهومة او خيالية وبهذا الكلام  
مشهور انهم يكتبون القضية المعبرة كما هو انهم كلام الشك في كل ما لم يفرع  
كل يفرع لها فخرج في مدقها عليها الى الابقاع والادعاء وهذا السبب يتوجه بعد الكلام  
على هو تفصيل لمزاجه ثم اذ كانت الاجزاء ثلثه فحقها ان يكون عليها ثلثه  
وان تختلف في بعض المقام كما في ثلثه واثنتي عشرة فالتالي على السبب تسع رابطة  
المدالي باسم المدلول فان الابطال في الحقيقة هي النسبة ويمكن ان في المدلول والمجوز  
وتلك السبب فيها مدق في الابطال كلفاء بعد ما قد عرفت مدقها عليها دلالة  
الترتيب فيسبب القضية ثمانية هذا ذكر في ثلثه المذكور اي اللفظ المدالي  
القضية وذلك في اربعة دلائل على من غير تفصيل في علم الشك بكونه كما عرفت حقيقة

لا يقولون بتبويتها فيلزم عدم ثبوت الشيء عند تحقق جمع أجزائه وهوابط بالمقدمة الثالثة  
قبل في حله ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات الثالثة كل بالعرض فلا يلزم تحققه  
كالكتاب بالنسبة الى الحيوان الناطق هذا الجواب معزى بالبصواب عند  
العقلاء وان رده المصريح فيما ساقى وسباني مناديه نزييف نذار ونقول  
اولا في تحقيق هذا الجواب وهو ان لفظ الكل الواقع في جوده بمعنى الكلي وهو شايع عندهم  
كما سيجري به المصريح في سميت المصورات في اسل جوب هذا التعال ان القضية كلى  
عرضي لتلك المعلومات الثالثة والكلي الوضعي قد يحتاج في صدق على موردته حصول  
تمام اجزائه الى شرط واعبار خارج عنها كالكتاب بالنسبة الى الحيوان الناطق فانها  
اجزاء معددة ولا يطلق عليه رسم الكتاب الابلعد عرو من الكثابته له تلك القضية كل  
تلك المعلومات الثالثة التي وهي تمام اجزاؤه معددة لا يصدق عليه القضية  
الابلعد عرضي الا وان لها وفهم المبيح القضية القضية المبصرة كما فهم المصريح بما بعد  
اقول فيمن ان يعتبر امر آخر بعد الوقوع وليس الاوراك وذلك الخارج اجماعا واخذ الوقوع بشرط  
الاتباع فتعبر للمجموعة الذاتية وهو محال ورئت تعلم سني في هذا الكلام لمحاظك  
ما صورناه لك سابقا فاما سلمنا خروج الادراك عن المعلومات الثالثة ولكننا  
فلنا بشرطه لصدق مفهوم القضية عليها كونهما كلية عرضية لها والكليات العرضية  
يحتاج الى الشرط الزايدة في صدقها على المردونات وليس فيها المجمولة الذاتية  
بل الوضعية واما حاله المصريح ان اخذ الوقوع بشرط الاتباع لتعبر للمجموعة الذاتية  
عجب منه فان الاتباع والادراك لا يجعل الوقوع جزر للفضة حتى يلزم للمجموعة  
الذاتية ولم نقل ذلك الفاعل ايضا بل انما يكون الاتباع شرطا لصدق القضية  
على تلك المعلومات فالقول بالمجموعة الذاتية من في الواقع او بالازام على الفاعل  
نظرا فاحصل اللهم الا ان بقدر ان القضية بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب لا رسم  
تلك المعلومات فلا يحتاج الى شرط آخر والا يلزم مجموعة لوازم الذات وهذا  
نعم للمجموعة الذاتية فان لوازم ذات الشيء وذاتية سلبها وصدق في عدم  
تعلق الجعل بها بالذات فلو جوز في احداهما جوز في الاخر او ليقع ان المراد بالذات  
بكلهم المصداق ينسب الى الذات فنعم لوازم الذات والذاتيات وجعل كل منها

في الذين نسبت مائة لبقية غير عنها ما انفرت بهت او ثبت ثم ينزع العقل عنها  
 فيثبت من التحليل النسبة القعدة وعلى كلا التقديرين لو ثبت كونها مستقلا التردد  
 فانما يثبت بالبرهان ضرورة ان الجوزي هكذا وانما يحتاج في التعلق الى الوقوع واللا وقوع  
 وازواج النسبة القعدة او اقوالها لغوي التعلق وتطير في المحسوسات الممكنة  
 بمعنى السطح لا الجسم لا حركا يكون لها فانما لا حدود بالذات للسطح الباطن  
 الواحد دون ثمة فان الثمن يقع في الالحدود حتى لو قدر ما عدده مع بقا السطح لم يزل  
 الالحدود ذلك الوقوع واللا وقوع اذ احذرنا من النسبة القعدة والالحدود الى النسبة  
 واثنا مع انفسا تلك النسبة لا تقع في كونها متعلقين ولعل الوقوع بين النسبة  
 والنسبة عند المصنف ان التفرقة لم تكن صحيحة المشبه دون المشبه فكيف بالال  
 يضاف في المشبه لقوى من حكمهم بالانفاد في المشبه ولعل هذا يحتاج الى تلميح  
 وح سقط اعراض بعض الافاضل بانه يجوز ان يكون متعلق الشك هي النسبة  
 القعدة المعروفة بالوقوع واللا وقوع من غير اعتبار اخرية كما في السطح بالنظر الى  
 السطح فقلبك بالمثل العادي يقول القعدة هو الحق وروايتهم ان حياضها  
 المتكامل للادل هو الاختلاف في بيع اجزاء القبة او جعلها والناس في ان  
 الشك الحال لوقوع واللا وقوع او ان النسبة القعدة تقول القعدة وان كان ما ظهر  
 الى الاختلاف الاول خلاصهم الى انضمام طقنا نسبا فتراف المصنوع من زيد فام مثلا  
 هو النسبة الواحدة البسطة المعبرة عنها بالوقوع او الالوقوع نسبت الاول الى الثاني  
 تعلق به التردد والتقدير وان كان ما ظهر الى الثاني فلا يحتاج الى ما ذكرناه  
 شك مشهور وهو ان المعلومات الثلاثة التي هي جميع اجزاء القبة المتوقفة في صورة  
 الشك مع انها غير متوقفة على ما هو المشهور وان الشك متوقفة على اربعة مقدمات  
 الاولى ان المعلومات الثلاثة جميع اجزاء القبة والثانية انها متوقفة في صورة الشك  
 وقد تمها القداما كما مر في الفن والنسبة منسبة في جميع الثلاثة ان جميع اجزاء القبة  
 اذ تحقق تحقق النسبة والارادة انهم لا يظنون باسم القبة على جميع المعلومات الثلاثة  
 في صورة الشك فاذا تمهدت المقدمات فالاشكال على القبة ما بالجميع  
 اجزاء القبة متوقفة في صورة الشك عندكم فثبت القعدة في تلك الصورة في الحكم

سوى القيد الذى اعتبر في النسب الاخرى المذكورة ولعل منشا ذلك الزعم ما هو المذكور في  
من ان الشك والتصديق كلاهما متعلقان بالقضية ولا يصح لتعلقهما باللبنة فلا بد منها  
من اثنين الاول عامتهم الضرورة بان متعلق التصديق لا يكون متعلق الشك  
اولا التصديق في القضية متعلق بالوقوع واللا وقوع فلا بد فيها من لبنة اخرى غير  
متنا فيه لكل منها واللازم من تحقيق القضية اجتماع المتسافين بل لشرك بينهما كما  
هو الظاهر وانت قد عرفت مما ذكرنا سابقا لبيان فلكية ورد المصير وليد قول  
اعني قولهم اما فهموا ان التردد لا يشقوم حقيقة ما لم يتعلق بالوقوع اوللا وقوع  
فالمدرك في الصورتين اى الشك والتصديق واحد وهو الوقوع اوللا وقوع  
والمتفات في الادراك بانه ادعائى او ترددى وحاصله اذا نظرنا الى حقيقة  
التردد نجد بالواحد ان الصحيح انه يحصل حقيقة تجوز مطابقة الوقوع واللا وقوع  
تجوزا مساويا والاملاظة في هذا التجوز الى البنية التقديرية اصلا متعلقة حقيقة  
هو الوقوع اوللا وقوع فالبنية المقدرة الكفاية الاحتراعات كما هو الظاهر  
ليس لمفهوم من القضية نسبة الى الوقوع واللا وقوع فكون مكوها احد منها  
متعلقة حقيقة في نفس الامر مظهر لا يحتاج الى بيان ودلك ان البنية المقدرة موجودة  
النفس الامر ان الزعامة كانت او غير ما فيحتاج عدم في كونها متعلقا بالادراك  
للشك الى بيان قد استرنا اليه الفاعل فليضد ان التردد حقيقة تجوز الوقوع واللا  
وقوع نفس في الامر تجوزا مساويا في جهة النظر وبالنظر الدقيق الذى ذكرناه سابقا  
تجوزا ليس يمكن عنه وعدم نال به هذا التجوز مساويا عند بالمعنى الاول او الثاني  
لا ملاحظة فيه للبنية التقديرية اصلا فبى مقطوع النظر عن التعلق بالذات  
والكفاية متعلق بالعرض بعد فرض ثبوتها انزاعيا من النسبة الذاتية الحقيقية  
كما هو ذوق جماعة رواجها لعمد النفسانية اذا كانت مفارقة لها في العلم  
والتي معنى بالوجود الخارجى هو الوجود والتفصيل كما يقال الى المطلق جزر خارجى  
للمفهوم انهما قد يكونان مكوها من موجوداتى الذين وبالمجمل زعم وجود البنية  
التقديرية على تخمين الاول ان يحصل في الذين بعد ارجاع المحمول الى الموضوع  
ثم يحصل الوقوع واللا وقوع في الذين وللتانى انه بعد التصور الموضوع والمحمول

بالا وقوع فان الطرف الرابع في القضية الموجبة كزيد قائم مثلا عبارة عن  
جان الوقوع فيه وخرجت الا لا وقوع وفي السالبة عن ربحان الوقوع و  
توزر الوقوع وسبباني في كلامهم المقتض الفهم مثل ما ذكره الشيخ اذ كانه كذا  
عاسطوف الرابع والمخرج اذ قد تعلقا بالقضية الواحدة كزيد قائم مثلا  
فيلزم ان يكون فيها شيان هما شيان خرجتا في وهو الوقوع والا لا وقوع وهو  
باطل بالضرورة والا فليس اجتماع النقيضين من حقيقتيها وارتفاعها من عدمها  
فاو اتم المقصود بلا كلمة ولكن بقي ههنا اشكال قوي آخر هو ان يحدث  
قضايا الذين عند حدوث الظن يتعلق الطرف الرابع باحدهما والمخرج  
بالآخر فكم يلزم توسع اجزاء القضية كما صورنا او لا ولا حول الشئين  
المتساويين في قضية واحدة كما صورنا ثانيا والخاص عن هذا الاشكال كبر  
بان كلامنا ههنا يعني بالظن المغير عند فهم وهو انما يتعلق بالقضية الواحدة  
كسباني في بحث القضايا الباطنة ويقضي الوفاء ان زيد اقام  
وليس تعاليم يظنون وهذا الظن لا يتعلق الا بالقضية الواحدة فلو كان  
هذا الظن المبحوث المتعارف بان الناس مركبا يلزم دخول الشئين لتساويهما  
في الواحدة وهو باطل كما مر او انما جعلنا كلامهم الى الظن المبحوث والمتعلق  
فما راعى التراجع للقطع الذي سباه على التجايل فان الطرف الرابع والمخرج  
كلهما متحققان في الذين فلهذا بين ان يعين رسمه بازاء المجموع او جزاءه فلم  
يكن الاختلاف من المباحث العقلية والمناخرون زعموا ان الشك يتعلق  
بالنسبة العصرية وهي مورد الحكم ليس هو بها النسبة بين عين واما الحكم بعينه  
وقوع والا وقوع فانما يتعلق به الصديق واعلم ان المناخرين زعموا ان  
في صورة ارجاع المجرى الى الموضوع في الذين يحصل فيه النسبة القيدية سوى  
الهيئة الاضافة الا التوضيحية والاثباتية وغيرهما من السببية النجاة وغيرهم في  
مجازي الوفاء والعاذات ومن بعد ذلك الارجاع اذ اضيف اليه الوقوع  
لتغير موجب او الا وقوع لتغير سبب في امرين مشترك بينهما ومورد لهما  
ووجه نسبتهما بالنسبة القيدية ظاهر بضرورة الموضوع لغيره في الجمول بالضرورة

الافراد بسف العنوان للموضوع ويعتبر عنها به ويرجع الحكم اولى الافراد والعنوان  
 سفيرة محقة فكما ان المحكوم عليه في القضايا المحصورة هي الافراد والعنوان توطئة محقة كذلك  
 المذمومة هي الحكم عنه والفضة والنسبة وغيرهما توطئة له ولا يصح ان يكون من دون  
 - سنة بهذا فهو في الاعراض المنقصة النسبة هي الوجود  
 الحاصل لها مع ملاحظة المحال وفي الذرات هي الذرات وفي الاعراض هي الاعراض  
 منشاره ولا تدخل النسبة في جميع مراتب المحكي عنه اصلا لا اعتبارا رتبيا والتحقق  
 المحكي عنه بلا اعتبار وهذا هو القول الفصل في هذا المقام فعليك بتلطف  
 القرينة والعين الانصاف ولا يشتر ذلك الانقطع جبل التقليد عن عنقك في  
 تحقيق هذا الكلام بهذا النمط النفس من الخصائص المختصة بهذا الكتاب عليه  
 يحل العبارة المصنوعة قوله بل انما يتعلق الحكم بمفاد حقيقة النسبة التركيبية وهو لا  
 يخاد بلانكاف فان الحكم عنه فيه انما هو حادثة او وجودي كما زعموا واما عندنا  
 فالاول فقط وقد حققنا ذلك بقا في تحقيق التركيب الانضمامي ولا شك  
 ان الحكم عنه هو مفاد القضية فان امرت مفاد المرادة فاقمهم هم القضية بينهم  
 ما مورثته بالنسبة انما كنهه وكذا القسم البليات البسيطة والامر كنهه  
 موجود وممثل على النسبة المحاكية كما ان زيد اقام مثل عليها وتفصيله عند  
 لا تؤدي الى التايل مع انه مذكور في مقامه وشبهات اثنين ان الظن اذعان  
 بسيط الطرف الرابع فقط لا كما زعم انه عبارة عن مجموع الرابع والمجموع وال  
 نصار اجزاء القضية اربعة بيان الملازمة ان الظن يتعلق بالقضية نفسها  
 فلو كان مركبا من الطرف الرابع والمجموع فلا بد للقضية الواحدة من السبعين  
 احد هما متعلق للطرف الرابع والثاني للطرف المجموع ويكون التسبب  
 داخلين في تلك القضية فصاعدا اجزاء القضية اربعة وهو بطل كما ذكرنا  
 ولهم بين وجهه وتعل وجهه ادعاهم الضرورة بان المفهوم شر زيد قام  
 هو النسبة الواحدة البسيطة المعبر عنها بالفارسية هيست او نسبت وتعل  
 انما طر بسا عذ عليها ولما نظر محال ويسع - كذلك ان لا يتبقى كون الظن ادعاه  
 بسيطا على مثلث اجزاء القضية ونحو ان انظر لا تتجمل الا بالعلمة لا ف

فرض فيه التعاقب يلزم كونه ويا وزمانيا لان التعاقب لا يتصور عندهم بدون مجاوزة  
والزمان وهو يرى عنهما محفوظا فيه عند فرض كونه خزانة للتقضا يا هي نفسها  
من دون اعتبار التفصيل والاحمال ومع يلزم المحذور ان الاول يكون تصديقا  
تبا بدون المتعلق فان متعلقا تبا هي الفضايا المحملة عندهم والاحمال قد  
يذهل عن عند التفصيل ولم يبق في الخزانة لبراعتها عن الاحمال والتفصيل فلم  
يوجد القضية المحملة في الصورة المفروضة أصلا لا في اذنا تبا ولا في الخزانة جليزم  
المحذور المذكور بلا كلفه والثاني ان التصديق حقيقة واحدة يتعدوا افراد  
يتعدو المحل فالتصديق في العقل الفعال وكذا الحاصل في اذنا تبا حقيقة واحدة  
وانما التفاوت بالشخصات فقط وهذه الحقيقة من حيث هي هي مع قطع النظر  
عن الشخصات لا بد لها من متعلق واذ قد تحقق عندهم ان متعلقها القضية المحملة  
والاحمال لا يوجد في العقل الفعال يلزم ان يكون تصديقا تبا لا متعلق او  
ينفي التصديقات ربك منه وكلاهما باطلان وبيان الاشكال ان قد عرنا  
على الاستاذ فسخها مع لخط لخط قول المعاصر المذكور ربك وتخطط  
ربك بمينا وبانتم بعض المناظر من قالوا بان متعلق التصديق هو الموضع  
والجمل في حيث ارتباط النسبة الجزئية بينهما والنسبة خارجية عنه و  
الى الشيخ الرئيس فاعل الناظر المضاف لا يقع عليه فان الضرورة شاذة  
بان مناط التصديق على الربط والموضع والجمل كانه سيرة له ولا اذا  
القدماء الى ان النسبة هي المتعلقة له فامر بها من المتعلق مع كونها مناطا  
له واذ عاها فيه نصف محض وتكلف بحيث واذ قد فرغنا من نسبة رتبة  
مغالات الحكماء في متعلق التصديق فلا بد من ان تذكر ما هو متعلق فيه فيقول ان  
في حدوث التصديق في اذنا تبا لا بد من حكاية وعكس عنه فالحكايات هي  
القضية والنسبة الجزئية هي مرادة للحكاية وهو الموجود في الخارج والذين  
بالاعتبار بالمعبر وهو المقصود بالذات من الحكايات فانه من المستقيم حكيم بان  
ان التصديق انما يتعلق بما هو المقصود من الحكايات فانها تولى قضية وسبيل  
صريحة وسخا في كمال المحكوم عنه بالذات في لفظنا المحملة فلهذا

الاحكام مجتمعة هي ملحوظة بلحاظ واحداني ولكن الاحمال لا ينافي الفعيل اب اني بشرنا الى الحقيقة  
في بيان الحكم الفعيل والاجمالي الفا ومرادهم من القضية المجتمعة اعم من ان يكون مجتمعة من جميع الجهات  
او مجتمعة من جهة ومفصلة من جهة اخرى وانما كونها ملحوظة بالذات فلا يلحاظ الواحداني في  
متعلق بالجميع بما هو مجموع بخلاف القضية المفصلة فان يلحاظها عبارة عن لحاظات متعددة  
مفصلة وانما يكون مستقلا اذ كان كل واحد منها مستقلا ولا شك ان اللحاظ المتعلق  
بالنسبة التامة الجزئية ليس بمنفصل فلا يكون كل واحد منه مستقلا فلم يكن المفصلة  
بما هي مفصلة مستقلة وهذا القول اعتمد عليه المحققون ويجوز ان يكون هذا مرادهم  
من قوله بل انما يتعلق الحكم حقيقة بها والية التركيب وهو اتحاد مثلا فان القضية  
فيه اتحاد في اللحاظ ونفا والية التركيبية المفصلة كما صلت من اللفاظ مثلا وفي هذا  
المنزب نظر دقيق وهو انه قد عرفت من اركان مناط الاحمال والنفصل  
على اللحاظ فقط دون اتحاد الذات او الوجود فقط وقد ذكرنا مرثاة وعليه  
المحققون وذن التصديق لا يقتل وجوده بدون المتعلق فلو كان متعلق  
التصديق هو القضية المجتمعة لم يزم وجود التصديق بدون متعلقه فان الاحمال يؤول  
عند التفصيل مع ان التصديق باق بالضرورة الا ترى ان الايمان بالله وسوله  
وسر ابيه سئل في زمن الموت مع انه يفضل القضية المجتمعة فليست مع المجتمعة ويصح  
كما ان واجاب عنه بعض المعاصرين بان التصديق حال التفصيل مذسب عن  
المدركة ويتبع في الجزاء متعلقه اعني القضية المجتمعة هذا الجواب مردودا  
خزانة المعقولات عند اهم هي العقل انفعال ولا ينوال عليه التفصيل والاحمال  
وتفصيله ان الاحمال وتفصيل يرجعان الى اللحاظ فقط في الاول يتحد والنسبة  
في الانفقات فقط بدون ان يتحدد الذات الوجود وقد سبق تحقيقه مرارا ولا  
جمال والتفصيل متساويان فانه لا يتصور في آت ان الواحد ان الانفقات الواحد  
الى الشيء والانفقات المتعددة قابل متساويان في القوة الدراكة سواء كانت  
عالية كما العقل انفعال عندهم او سافله كالنفوس البشرية وبحقيل من هذا  
للنسبة الجاهل ان البطل انفعال او فرض خزانة للمعقولات فلا يكون فيه  
التفصيل في الاحمال الا بالاعتناء لا يتصور عندهم والا لزم اجتماع التباينين



فسوف في كثير من المسائل المحققة بان الاجزاء المحققة للنش قد لا يخط لمخاطات متعددة  
بحسب الاجزاء وقد ثبتت لمخاط واحد الاول مرتبة التفصيل والثاني مرتبة الاحمال لا  
يصور اتحاد الوجود بينهما فان اتحاد الوجود بين الشئيين من الافاضل فان قيام  
واحد منهما بمخاط في نفسه لا يستحيل قطعا وانما الاتحاد في مطلق الوجود في منزل  
في هذا المقام وقد بينا تحقيقة في مقامات بنط اوق واولى من هذا لا لغير المقام لا  
تصور فيه اتحاد وجودها فانها من الاقسام التي لا يودي الى الانقلاب المستحيل كما هو  
سابقا فليس الاتحاد بين الاجزاء في الجمل الاتحاط فقط والنسبة انما هي  
المتعلق الحكم بالنسبة لانها من المعاني الحرفية التي لا يلا خط بالاستقلال انما هي  
مرادة للملا خط الطرفين اختلفوا في متعلق التصديق فذهب قوم الى ان متعلق  
الى انه متعلق بالنسبة النامة الجزئية وروى ان النسبة غير مستقلة لانها من المعاني  
الحرفية وهي غير مستقلة ومتعلق التصديق لا بد ان يكون مستقلا وادعى فيه الضرورة  
وبينة عليها بان متعلق التصديق كمتعلق الحكم بمعنى الحكم هو وهو المحكوم عليه  
شك ان المحكوم عليه مستقل فكذلك متعلق التصديق والمقصود ان النسبة فقط الاء  
الشمس بين النسبة في وقت كونها متعلق التصديق محكوم عليها كونها غائبة  
فيجب ان يكون مستقلا فان ذلك الحكم في ملا خط اخرى يكون النسبة فيها مستقلا  
نما يكون معلوما بالوجه والمعاني الحرفية هذه العلم في العلم بالكنة لا تصور  
مستقلا كما سبق لنا تحقيقة في ذكر غائبة الاسم فقد كثر ولا شك ان النسبة  
النامة الجزئية اذ اقيمت في معنى القضية وتعلق التصديق بها انما يكون عليها  
كبتها والمعاني الحرفية في علم شئ كينته غير مستقل بهذا ظاهر ليس له اصل حديد  
واذا اوردوا غير ذلك مع القدام عدل المتأخرون بان متعلقة القضية لا يورد  
عليهم بان الحركة المستقل غير مستقل بالضرورة فان المراد لم ينك عن وهي مناط  
عدم الاستقلال قالوا بان متعلقة القضية تكونها محكوم عليها كونها محكوم بها بالنسبة  
المحظوظة هي منع الاستقلال المراد بها ان كونها محكوم عليها فقط فانه يقال في  
نقيض تلك القضية ولا شك ان القضية المحكومة عليها هي المتروكة محال لا لغة  
ان القضية المتصلة انه محكوم عليها بالاعمال لا بالقول ان القضية المستقلة في

سواء عبر عنه بلفظ آخر أو بلفظ المفرد الموضوع بأزائه لا تعريفا لفظيا وذلك لعدم  
قاعدة الوجود الاحصاء والتعديقات الحكم منه اجمالي وهو انكشاف الانجاس  
الامر من دفعه واداه ومنه تفصيل وهو المنطق الذي يستدعي صور متعددة  
الظن ان المراد بالحكم منها هو التصديقات والاوهان ويدل عليه تفسيره بالانكشاف  
ومناط اجماله وتفصيله على متعلقه ولو بالعرض وهي القضية فاذا اخطت القضية با  
للحفاظ الواحداني وتعلق بها الحكم يكون اجماليا كما اذا فتن العين والبصر بالحد  
الامرين فيحصل العقد المتعدد منها دفعه وتعلق به التصديق واذا اخطت با  
للحفاظات المتعددة كتب الاجزاء وتعلق الحكم الى التصديق كافي تفصيلا وبذلك  
قوله يستدعي صور متعددة كما اذا اخرج شخص بان الحد را مبن فيحصل في ذمته او لا  
معنى اجد رغم الايض ثم التعلق وتعلق به التصديق فهذا التصديق تفصيل ويجوز ان يراد بالحكم  
القضية ويناسب لفظ الاجمالي والتفصيل فان الاجمالي والتفصيل في هذه الصورة ان يكون  
بالذات فيها والتصديق المتعلق بها ثانيا وبالعرض ثم يمكن ان يراد بالحكم النسبة الثانية  
الجزئية ولا يناسب لفظ الانكشاف فانها منكشفة لا انكشاف ولا يناسب لفظ الاجمالي  
والتفصيل ايضا فانها بالذات في الموضوع والمحمول في النسبة بالعرض ثم هذا القسم  
ينافي ما ذكره بعض اهل التحقيق من ان متعلق التصديق هو القضية المحلولة دون التفصيل  
محاسباتي بيانه سابقا ان الاحمال مقصور على كثرين الاول ان يحصل الاجزاء دفعه  
الذين ويلتزم للخط والحداني والثاني ان يترتب حصول الاجزاء في الذين  
يلتفت اليها بالجمالات متعددة بحسب الاجزاء ثم يلتفت اليها ثانيا على ما هو  
كما يقف ان فرع الفقه المتصلة كذا وكذا فان التفصيل فيها دفع اوله والاحمال ثانيا  
وندا لا حمان لا ينافي التفصيل لعدم وقوعها في وقت واحد فهذا القسم  
خبر هو التصديق التفصيل المعبر في المنطق يطلق عليها الاحمال ايضا وما ذكره من  
شبهه التصديق هو المحل لغير المحسوس المذكورين فلا ينافي ثم لا بد منها من تفصيل  
الاحمال والتفصيل في القضية غير المرتفع الاول ثم اللاحقة لا كما يراد بالاحمال  
لكن انما يحكمه مع انه غير صحيح لانه قد ذكرنا سابقا في بعض المعاني وغيره  
ولا ينافي ان المتعدد بينهما الذين الناطقين ونقطتها المحل للتفصيل من غير

المتقين بها كبقية فاذا قلنا غلام زيد مثلاً للمخاطب وعلم المخاطب مفرداته وعلم ان اليه  
التركتبة للاختصاص فهم المخاطب بواسطة العلمين المذكورين اختصاص العلامة بزيد  
وهذا معنى خاص حصل في الذهن ابتداء ولم يحصل له من قبل فالتركيب الاصنافي افاد  
المعنى الجديد فكذلك حال المركبات الجزئية والاثنية وغيرها وكذلك الحال في  
المفردات التي لها وضع نوعي كاسم الفاعل والمفعول والعقل وغيرها فان  
مثلاً اذا اتيناها على المخاطب في حال كونه عالماً بالعربية وان الضبيفة لمن قام  
الفعل حصل للمخاطب معنى الضابية الخاصة في الزمان الذي لم يحصل له هذا المعنى  
قبل فليخص به ان المفرد الذي لم يثبت به التركيب الوضع النوعي لم يعقد المعنى  
اللازم الدور ولا دور في المجهية المركبات والمفردات التي لها مشابهة با  
لمركبات في الوضع النوعي وهذا المعنى المنبع عندهم وعليك ينطبق كلام  
المصنف عليه ان يبقى فيه نظريتين بعد فان المفرد الذي لم يثبت به التركيب  
في الوضع النوعي لا يلزم الدور فيه ايضاً على تقدير حصول معناه استدلالاً  
اذا فرضنا لفظاً مفرداً كالك كالاتان والوفس مثلاً وفرضنا علم وضعه  
معناه بالوجه العرضي بحيث لم يحصل واث معناه في الذهن وانما يحصل الاله  
لتفات اليها فقط وح اذا اتينا لفظ الاتان والوفس وفرضنا حصولها  
بواسطة وضع ذلك اللفظ في الذهن فلا يلزم الدور فان حصول معناه في  
علم الوضع لم يكن الا بالوجه العرضي فانما حصل الالتفات الى معناه فقط  
اللفظ اللفظ عليه في علمه بالوضع على هذا الوجه يجوز ان يحصل واث معناه  
وغيره بين التفات الشيء وحصوله وكذلك فرق بين حصوله بالذات وبين  
حصوله بالعرض فلا يلزم الدور بتغيير الموقوف والموقوف عليه اللهم الا ان يجاب  
بان هذا الاحتمال من المستندات فانه لا مناسبة بين اللفظ والمعنى وانما اللفظ  
موضوعه حاله فان هذا العذر لم يصل الرسوم الى الكثرة لا تخالو المعنى بالوضع  
هذا والى هذا التبيين بشأن المقولة وانما منه اي من اللفظة المفردة لا خصوصاً  
اي لا يحصل معناه ابتداء بل مرة ثمانية في هذه كونه بالتوجه الى معناه وذلك في  
المفردة التي لا تظم ولذلك انما تسمى المتونف لا لفظاً اي لا يصح يفرق بين المفرد

بالنظر الى المعاني المركبة المتصلة سوابق في الاستقراء المذكور فالجواب في واحد دون وجه  
في الصورة المعروفة ترجيح بلا مرجح وهو باطل والثاني باطل فكذا المفهوم وهنا غايته  
الجمال من التصحيح المصنف ومن ههنا قالوا المفرد اذا عرف بمركب يقع في الفاعل  
يكن التفصيل المستفاد من ذلك المركب مقصودا فيجعل ذلك مرآة ليعرف واحد من  
فيقلب التعريف اللفظي الى الحقيقي فان قلت يجوز ان يكون مرآة الاحصاء فقط قلت في  
الاحصاء يكون الالجمال والتفصيل سوا السبيل بل الظاهر هو الاول فيكون التفصيل لغوا  
غير مقصود وهو المطلوب قال الشيخ الاسماوي كعلم في الالفاظ المفردة نظير المقولات  
المفردة التي لا يفضل فيها ولا يتركب ولا صدق ولا كذب التفسير في ان المعاني  
المفردة كما لا يعقل فيها التفصيل لعدم الاخر والكل لا يفهم التفصيل من الالفاظ المفردة كما  
تفصيله وفي ان المعاني المفردة كما لا يعقل الصدق والكذب فيها كذا لا يفهم الصدق  
والكذب في الالفاظ المفردة لكن السلب المذكور في المشبه عفا وفي المقدر  
استقر في وفي القديسين الصوفيات بحجة الفهم المنقسم بل لا بعيدا عن ان  
اما في الترتيب الثاني فلا يتركب كما سياتي وان الظاهر ان مرجع ضمير لا يبعد فيها اللفظ  
المفرد لا الاسماوي كعلم فان بعض الاسماء كالصفات المشتقات والكلمة كلها  
يفيد ان المعنى باللفظ المذكور والدليل يفتقر باللفظ المفرد والمراد باللفظ المفرد  
ههنا ما لا يدل حذره على براهينه وكون بحيث لا يشبه المركب في الوضع النوعي فان  
المشبه يفتقر به لا يكون مفردا من كونه والالزام الدور في وجه الالزام ان اللفظ  
المفرد باللفظ المذكور راعى ما لا يكون مركبا او مشبها بالمركب فهم المعنى منه متوقف على  
اعلم بالوضع الذي وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع متوقف على  
علم المعنى فيلزم الدور لا يخرج هذا الدليل في المركبات والمفردات التي لا  
صاحبها نوعيته كالصفات المشتقة واسماؤها فان في المركبات معرفة او نتائج المفردات  
والتركيب النوعي على الوجه الكلي يكفي لحصول العلم بالوضع ولا يحتاج في معرفة الحقايق  
ان يحصل علم الجزئيات المتصلة فالموقوف جزئي والوقوف عليه كمي ولا دور  
وتفصيله ان مثل غلام زيد اذ عرف مفرداته وعلمنا ان لا يتفاوت في بعضها  
فهذا القدر من علم النوعية لا يكتفي به بل عليه فرمات الاشياء متفصلة من العلم الالجمالي

بشيء المتوقف عليها التفتيل في ما اذا كان مركبا من اللفظ او كانا مستقلين من اللفظ المفرد  
اليها باللفظ الواحد في فان الوضع الواحد في المفرد موجد لها بالاستقواء وانما قيد  
بالوضع الواحد لان المفرد المشترك الذي تعد فيه الوضع يجوز ان يدل على المعاني  
الكثيرة على التفتيل بحسب تعدد الوضع فان قلت التفتيل فيه اما ان يكون  
ان واحد او في الآثام والازمنة الاول ما بطل لما تقرر عندهم من ان التفتيل  
في آن واحد لا يخط الى شيئين بلهما طين والثاني ايضا بطل بوجود الترتيب لا يخرج  
فان الاوضاع كلها ابدا ائنه عند الملاحظ لا ترجع لاحد لا على الاخر قلت كلا  
بل يجوز ان ترجع بعض منها على الاخر كمناسبتهم طبع الملاحظ او تحصيله او لا في شيء  
وكذا يجوز ان يكون له مرجعيات اخرى كمالا يخفى على من لم يدرك فطانه ولو لا ذلك  
لم يطل المشترك مطلقا مع انه محقق وجودها بالبرهان الاستقواء في ذلك الحيز  
تحقق قضية عادته متناه ان القضية عندهم متفرقة في القضايا والبلاتية وطل لا  
عادته بالاستقواء فلو كان الاستقلال اللفظ المفرد الى التفتيل لكان الاستقلال منه  
الى معنى الموضوع والمجول والنسبة الثانية الجزئية والاستقلال المذكور باطل فالتك  
باطل فكذا المقدم وهو المطلوب فان قلت ما ذاريد بالجور في قوله والا  
لما تحقق اه ان اريد به الجواز العقلي فذلك غير متحقق فالتك لم يطل ان  
ان ان كيف هيئة الفعل والتفعل يتعلق بمنازل معنى الفضة وهو مفرد ولو لم  
يختلف بدلالة الهزة على المنتهى اليه التكلم الواحد في الفعل والنون على  
التكلم من الغير في الفعل وان اريد به الجوز الواسع لاني الجوز المتعارف به  
فذلك غير مفيد للمطلوب لان تحقق الاستقواء في القضية بان لا يفهم منها  
من اللفظ المفرد لا يستلزم ان لا يوجد لفظ مفرد أصلا يتفعل منه الى المعنى  
المركب التفتيل التوضيح هو الاضائي وغير ذلك فان الاستقواء في نوع لا  
الاستقواء في نوع آخر ومنه منع الدارنية من المقدم والثاني في هذا واضح لمن لم  
افهم من قلت حاصل كلام المجمع والمبني والاستقواء بالاستقواء التام  
في هذا اللفظ المفرد غير دالة على المعاني المركبة بالتفتيل في ظهورها  
وقد عرفت مفرد اللفظ المفرد في هذا المعنى فثبت ان الاستقواء في اللفظ المفرد

تعرّفه حتى تمام مفهوم جامع مانع وإليه يشار بقوله مثل دعوى الحذية أو المفهومة  
طراز أو الانعكاس وغير ذلك مثل دعوى الأوصية أو غيرها أو عطف بالعرفان  
فبعض دعوى الرسمية الثانية وغيرها من المذكورات سوى هذه يجوز منع  
تلك الأحكام المراد من المنع طلب الدليل على تلك الأحكام وكذا بوجبه  
النقص عليه بيان الاختلال لعدم المعارضه إنما يتوجه النقص عليه بيان  
على الحد حقيقة التام كما سيأتي ذكره العلماء باجموعهم أن منع التعريفات لا  
يجوز فكانت أي المنع المذكور شريعة ينبغي قبل العمل بها لم يظهر لهذا المصنف  
آل آلان وجه في المنع بل الظاهر أن من شغل بتعريف الشيء بالذات أو  
العرفات ليس للشخص الآخر أن يمنع صدقها على الشيء المذكور ومنع أيضا  
وعرضها وإن يمنع سائر شرائط التعريف فهذا الأحكام الضمنية اللاتامة  
يمنع فيمنع لزومها أيضا قبل في توجيه المنع للمعرف أن يقول إن المعرفة  
عندنا ما يصدق عليه هذا التعريف وهذا التوجيه باطل فإني الكلام فيما إذا  
عين المعرفة بالفتح وهو واقع في ما بحث به التعريفات فيقول المانع  
لأن صدقها على الموصوف بالفتح المذكور فيخرج هذا إلى منع اللزوم ضرورة  
استلزام منع اللزوم منع اللزوم الذي ظهر لزوم اللزوم له وقيل في توجيه  
المنع بوجه آخر غير سديد تركنا ذكره لأن أحدها لا يؤدي إلى المطلوب  
بل طائل لغسب ينقص بإبطال الطرد والعكس مثلاً بل ينقص باختلال  
الذاتية المردودة الرسمية في المصنوع وكونه أجب وغير ذلك والتعاضد  
الماخوذ من الحد وهو الحقيقة أو حقيقة الشيء لا يكون إلا واحداً بخلاف المصنوع  
بمعناه أن المعارضه بتعريف حقيقة آخر إنما يقصور في الحد وهو حقيقة فإن  
التعاضد إنما يقصور فيها لأن تعدد الكفار المطلق بالشيء واحد من المتشقات  
ولاشك أن يتعدّد الذات بتعدد تمام الذاتيات وهذا خلاف المصنوع  
فإن يتعدّد لا يتعدّد الذات ولا يلزم فيه سخالة أخرى فلا تصور التعاضد  
فيها اللهم إلا الرابع اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل أصلاً إلى ما هو من

ان التبريد اللفظي يحصل فيه فائدتان الاولى التصور ثانيا الصورة المخزنة والثانية  
 وضع اللفظ للمعنى الاتري اننا اذا قلنا العنبر موجود فقال المني طلب العنبر ففسرنا  
 بالاسم فيحصل للمني طلب العنبر للصورة المخزنة وهو عبارة عن فهم حصول  
 الصورة في الذاكرة ثانيا وان لفظ العنبر هو صفة للمعنى الاستدلال بالاولاد والمنطق  
 انما يدونه في الطلب التصوري للفايدة الا انه في طريقهم مقصور على ما اذا البحث  
 عندهم في التصورات انما يتعلق بمرجعية تلك الفايدة وح ووردت في جواب  
 ما اطلب للتصور عندهم مواظقا للغة وبما اهل اللغة فيظفرون الى الفايدة  
 الثانية وهي موضوعية اللفظ للمعنى فانهم لما سمعوا لفظا من تلك اللفظة  
 للناس فيما يحشون مذايب وعندنا من قول المصنفين قال انه من اطلب اللفظ  
 لم يعرفه بينه وبين المعنى اللفظي المعنى لم يفرق بين الطريقين اللتين  
 ذكرتهما المبحث الثالث ان مثل المصنف الذي ضرباني بالمتعرف وهو الطاهر  
 لثبته كما اننا ايضا نرى بعض الشيخ لا يوجب ليكون عبارة عن ذلك المعنى ككلمة في  
 بالمتعرف فيقول في الذين صورة المعروف بالمتعرف بالكون مرادة للمعروف في  
 لمصولة في الذين على طريقة النظم او التفات اليه على طريقة بعض المحققين في المناظر  
 في المشبه به يسمى انما التصور بالبحث لكي يفي المشبه لا يكون الا بصورة وكيف لا حكم فيه  
 بالضرورة ويمكن ان يرد بالمتعرف في قول المصنف المعروف اصطلاحا فيقولون  
 المشبه اننا نقاش كما يعرف في الشئ به كل المعروف بالمتعرف بالمتعرف بالمتعرف  
 الذي يحصل صورته او التفات اليه بعبارة بالذين وعلمه يباري كل ما في ذلك  
 للمعنى من ان حصول صورة المعروف وفيها منها بالذين علمه لمصولة صورة المعروف  
 فيه واذ كان في الثاني نحو المبدأ احترام اول المعنى الاول كمثل نقاش نقاش  
 بينهما في اللوح فالمتعرف بالمتعرف بالمتعرف بالمتعرف بالمتعرف بالمتعرف  
 لا يوجب مرجعته المتعرف بالتصور المبحث الثاني من المنع من النقص والمنع والمطلوب  
 ضرورة استهجاها انكم فان المناظر انما يجري فيه قسم تلك احكام صفة  
 من جهة ان ضرباني بالمتعرف فقد يعنى كماله من ان يميز المعروف بالمتعرف

ما ذكرناه يحصل التصور ثانيا في هذه الطريقة ثبت عندهم فانه حجاب ما هو  
 هو حجاب ما هو فهو تصور وقد ينشأ في هذا السبيل بان ذلك اقتضاها للحقائق العلمية  
 بوضع الالفاظ والاصطلاحات فاما وان سلمنا ان التعريف اللفظي حجب ما هو  
 سلم ان حجب ما هو في التصور ليس على اثباته دليل الا بالاصطلاح او لوضع  
 اللفظ الذي لا يثبت بها اثبات حصول الصورة في الذين بل يجوز ان يكون ثمة  
 الالفاظ الى الصورة المعلومة فقط والعرف الخاص او العام انما يقصد  
 ما هو التصور بالعين العام من حصول الصورة او اللفظ البهاج لا يتم مقصودهم  
 من اثبات كون التعريف اللفظي من المطالب التصورية حقيقة فانه لا يثبت الا عند  
 الصورة حقيقة نعم ثمة ثبت ذلك في التعريف اللفظي اذ ثبت حصول الصورة  
 فيه مرة ثمانية في هذه الصورة معلوم عندهم بعد دليل قطع بل يجوز عند العقل بعد  
 تسليم حصول الصورة في الذين ان يكون الصورة حاصلة في هذه الصورة فانه  
 عنه ان لا يثبت البهاج فضلا وقد يثبت البهاج بالوجه الاحتمالي والتفصيل فانه  
 له قبول والاعراض انما يطرأ على الصورة انما حاصلة في العقل او الحواس دون  
 ان يتخذ الصورة الكلية مثلا من الحزاة وهي العقل الفعالي عندهم فانه في ذلك  
 لم يزل عليه دليل قوي سد فعد التعريف اللفظي حينئذ لا يجوز بعد هذا ما وعدنا  
 كتابنا عليك بالتامل الصادق وقطع جيل التقليد والنظر العاقل الا ترى اذ  
 قلنا العصور موجود فقال المخاطب يا هذا الفصفر ففسره بالاسم هذا ما يثبت  
 المذكور في المتن على اثبات كون التعريف اللفظي من المطالب التصورية وتفسيره  
 انما لو قلنا العصور موجود فقال المخاطب يا هذا يطلب بالعصور انما يطلب بصورة ثمانية  
 في هذه الصورة في الذين سابقا لذلك قال بالصور ليس انما حكم بل سابقا  
 تصور سابق مرة ثمانية ثبت كونه من المطالب التصورية وانت تعلم ان هذا الثابت  
 انما يتم فان التفسير يجوز ان يكون الالفاظ فقط بدون حصول الصورة ثمانية  
 في هذه الصورة فانه ثمة ثبت ذلك انما قلنا كذا في علم اللغة فمن  
 في علم اللغة ثمة ثبت ذلك انما قلنا كذا في علم اللغة فمن



بعد ما يكون ذوات المرسوم بل انما يحصل بعد التفاوض اليها كما تقرر عندهم وليس العلم  
وبهذا البيان نظير كل عدم حصول الصورة في هذا الناقص والرسم الناقص تقسم  
لوصور فائدة الرسم ولكنه تحقق الصور النظرية وهو يقع بطلان عندهم فعدم  
الاراضي على طريق البرهان والارزام على الحكماء والاعلم الا ان يكلف التكليف  
اما في التعريف الذي قبل التزام تعدد وجوده في العقل في الذهن عند  
التحديد في الجنس والفصل اذ حصل بوجوده في الذهن وقيد الاول بالثاني  
ثم اكدتم بعد ذلك بحصول وجود آخر كقولهم واحد منها مفارق بل مستلزم للثاني  
الواحد الى هذا الوجود والاخر المتعارف للثانيات هو العالم النظري التصوري  
للمحدود وما قالوا الا بانه انما يستلزم اجتماع المتكاملين كما ذكرنا في باب قوله بان  
الاجتماع المستحيل لما هو اجتماع فردين لمعينة واحدة في محل واحد في زمان  
كلية بكنية واحدة ولا يجوز ان يكون الوحدة الاخيرة مفقودة منها فان لم يكن  
اذا اعتبرنا قياده وحصوله بالذات في المحدود يكون له جنس ثم المحل والعلية الا  
ستعداذا الخاص فيه والذات باعتبار قياده وحصوله بالذات في المحدود يكون له جنس  
بغايرة الاول وهي الاستعدادات الخالصة وبكذلك الحال في الفصل وبذلك انما يقال  
ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية واحدة بتعدد افرادها في المحل الواحد وهو  
هوية العناصر في زمان واحد وانما يكون ذلك بتعدد الجهات في الوجود وهي  
الاستعدادات الخاصة بالتعدد منها الغير جوارح ان يكون تلك الجهات واما في  
التعريف الرسيم فالتزام ان الصورة هي صفة للرسم لها اعتباران اعتبار  
فيها وكونها انما لا تنفك الى المرسوم ولهذا الاعتبار رسيم قد يكون  
بدنيا واعتبارا فيها وجود عرضي للمرسوم في الانفكات بعد الرسم وبهذا  
سواء يكون تلك الصورة ثمرة النظر وبعد في العلوم النظرية وهذا كما يقع  
منعالي بالفتح مرتب على المعالي بالفتح يحصل الصور النظرية بالرسيم المميز  
نظر الى ذلك الكلمات الباردة لا صلاح كلامهم الحق المنتفع بما قاله الامام  
الاعظم وان زعم الحكماء كلامه او ان من ثبت التعريفات في الحق عند  
اللائحة الصورة انما لا تنفك عن التعريفات في الكلام البارد

تخبر علم كنهه وعلم وجهه فالاول ظاهر وان لم يحصل بالحوار من كنه الغائي حاصل بها  
 وما قال الشاك في رده ان العاز من ينسب الى الوجه الحاصل به بالشفوق المذكورة  
 قد نوع اليفر بانما اختارنه عنه ولكن تغاير لا لا اعتبار لان المعروف باليكس فذيت لغاير  
 والمعرف بالفتح العارض من حيث افرانه بذلك المعلوم من فالتغاير لا اعتباري حاصل  
 اليفر كما عرفت في الحد والمحد وعنه يدفع بمحصل حاصل شك الراني غير  
 مشفع لهذا الجمل في الفصل لا يكون بينهما تغاير لا لا يجب الحافظ فقط بدون تغاير  
 الذات والوجود اما الاول فقد قررنا كلفنا ان ذرت الحد والمحد واهدا  
 والا يلزم الانقلاب استحصيل ومفادنا لا يكون في ذكرنا ه الغاير اما الثاني  
 ذكرنا اليفر من ان الوجود الواحد لا يقوم بمحصل فاذ لم سبق تغاير بين الحد والمحد  
 لا لا يجب الحافظ فقط فالجواب الفصل او الموطن كل واحد منهما بلهما لا تغاير يكون  
 حدا ثم بعد التحديد يتوارد عليها الحافظ والحد وهو المفعول من المحدود والمحل فثمة  
 التحديد يكون هو الحافظ الواحد الى فقط وليس يعلم كما ذكرنا كبريا فلم يكن  
 الحاصل علم نظريا وتقصيده ان الحبس الغريب اذا حصل في التحديد وحصل بعد  
 فصله القريب وجود تغاير له وحصل التقصيد بينهما على سبيل التوضيح ثم بعد  
 الحد في الذين فبعدا اما ان يكون هو سلس في الذين وثمره التحديد هو ذات  
 الحبس المتحد بالذات مع الفصل وهو المحدود فذلك لظهور ما ذكرنا اوله او  
 يكون الحاصل هو الحبس المتحد بالوجود فقط مع الفصل فهو اليفر لظهور ما ذكرنا ثانيا  
 او يكون الحاصل هو ذات الحبس المتحد بالوجود وجه آخر سائر بوجوده الاول المتغير  
 الحد والفصل كلف ذلك اليفر لانه يلزم اجتماع التحديد ضروري وجوده  
 ثم نوع واحد في محل واحد في زمان واحد وهو لظهور عندهم على تفرع عندهم في  
 موصفة زمانا ان يكون الحاصل هو الحافظ الواحد الى فقط يتوارد ايضا  
 على المشهور في الاولين في الحد من الحبس الفصل وهو الحق بالظهور المتفق  
 التحديد لا يكون هو الصورة الخاصة بل التوجه وهو ليس يعلم وتصور  
 وتعلم التي في بطلانها فان الثمرة الانفة له عندهم هو مجهول العلم المشهور  
 وتفسر به اليفر فاذ لا يظهر بالانزاع لظهور بالانزاع هو كذا انظر اليه في سبيل الحاصل

الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحذور ونحذر من بعض المحققين انه  
لا يحصل في احد ايضا صورة المحذور قبل الاتفات اليه فقط وهو باطل فانه لا يحصل العلم لا  
فاثرة النظر انما يكون الاتفات فقط وليس يعلم فانه عبارة عن الصورة اياها  
في الذهن والاتفات المغيرة عنه بالتصور فعل من افعال النفس مغاير بها مع ان ذلك  
اصطلاح جديد منه عن غير ضرورة داعية اليه وانما اختاره اصلاحا لكلماتهم في بعض  
المفاهيم فيقول ان توجيه كلام محال برمي به فاطمة بالجملة فيه مفسد لا يحل في  
المفطن فانه قد شك الرادى ان تعريف المنة اياها سبغها او جميع اجزائها او  
نفسها فالتعريف يحصل حاصل او بالحوار من ولا علم بالحقيقة الا العلم بالملكة  
والحوار من لا يعطيه تقرير الشك ان التعريف بطور فان الموقوف اما ان يكون  
عين المعرفة فالتعريف وورى او جميع اجزائه وهو غرضه فالتعريف ايقوده  
وفي كلام السجين يلزم تحصيل حاصل فان المعرفة بالكسر يحصل قبل المعرفة بالفتح  
و اذا الثاني عين الاول وحصل بعينه فليزم تحصيل حاصل او الحصول الذات  
واحدة لا يتعد ظاهرا وليد ما ذكرناه اول بيان الحصول المقصود انما يتعد  
بتعدد المنسوب اليه واذ المنسوب اليه واحد فالحصول واحد او يكون بعض  
اجزائه وهو ايضا بطور فان الكلام شبه في تمام منة المعرفة بالفتح ولا يحصل تمام  
المنة ببعض الاجزاء او يكون المعرفة عارضا للمعرفة فلا يحصل منه ذوات المعرفة  
اصلا فان العارض لا يحصل منة ذوات المعرفة وان اردت حصول وجه المعرفة  
نسب هذه المعرفة بالكسرية فاما ان يكون عينه او تمام اجزائه او بعضها او عارضا  
لا يقبل تمامه فالأقسام باسرها بالملكة وغيرها ذهاب الى مذهب التصورات  
كلها فوجه الاندفاع بما قرناه فله بان يتجوز التعريف بجميع اجزائه ولا يلزم المورد  
وتحصيل حاصل فانه المحذور هو الحمل على المفاهيم للمعرفة بجميعها باعتبارها لا  
جمال في الاول والتفصيل في الثاني وايضا تختار التعريف بجميع الاجزاء ونقول  
ان علم المعرفة قد يكون تمام المنة وهو علم تمام وقد يكون ببعض اجزائه وهو  
علم بعض فاعلم الاول ومن لم يحصل ببعض الاجزاء وكله اخص حاصل علم  
كثير التعريف وايضا تختار التعريف بالحوار من ونقول ان علم المعرفة بالفتح

عن نفس غير داخل فيه خاصة فكيف يتبين فيه الا ان يراد على طور المتحققين الزاعمين اتحاد  
الذات والوجود المتضمن كسب ملاحظة المحكي عنه فان الفصل كانه مندرج في مرتبة  
الجنس لا اتحاد معه وتفصيل له وعلى هذا مذهب التحقيق الذي اخبرنا به يكون امراد بتبيين  
هو كون الفصل من الجنس كجزء منه كما يشير اليه عبارة الشيخ ان محكي المقوم للوجود  
المحل في بعض الملاحظات التفصيلية كجزء من المحل معنى انه مشارك للجزء في التخصيص  
والاثنان بين التخصيصين فرقاً في انجزه كسب الذات والوجود كليهما وفي الجمال  
المذكور كسب الوجود فقط وعلى كلا التقديرين لا يخلو ويستعمل لفظ النفس  
عن المتناهي ووصف توصيفا لا محل للتخصيص والتفويض كان شامولاً الى  
الصورة الوجودية التي تتحدده وتشتبه كاسبها واما الصورة الوجودية  
للمحدود فعند الزاعمين بانها كسب الفصل كسب الذات والوجود هو الذات  
البسيطة المنحلة الى ذات الجنس والفصل وعند الزاعمين كسب الوجود فقط  
هو الذات المركبة المتحددة كسب الوجود واذ قد اطلقنا بالبرهان القويم  
ظاهر لك ان الحق بالتوحد في الصورة الوجودية محدود التوحد في الانفاس فقط  
ذوق الذات والوجود مثلاً كميون الناطق في تحديلات ان يفهم منه شيء  
واراد بعينه كميون الذي ذلك كميون بعينه الناطق كذا زعم الاعمال لاتحاد  
الجنس والفصل كسب الذات والوجود وتبكت في العبارة لمذهب القائلين بالتركيب  
الاخرى فقط كما تبكت في العبارة للمذهب المتخالف القول بالتركيب الانضمامي ففي  
الاعتقادية الوجود وفي الثاني لاعتقادية الانفاس كما ان العقد المحل لعينه للصورة الاتحادية  
التي للموضوع مع المحل في الخارج الا ان هناك تركيباً جزئياً فنية حكم وسبب تركيب  
لعتقادية لعينه لا اتحاد فقط وحاصل النظر ان الفقة كما يكون حراً للمحكي  
ويكون المرأة فيها مركبة مفصلة والمرئي واحد بالوحدة الحقيقية في محل الذات  
عند فهم لك احد المركبات المفصلة الموصل الى الكنه الذي هو متوحد بالوحدة الحقيقية  
عند فهم الا ان العلم في الصورة الاولى المتدني وفي الاخرى المتفوزي واما ما يباين  
لك من التركيب الانضمامي فالحدود والمحكي عنه لا يكونان متوحدتين بالوحدة  
الحقيقية بل كسب الاتحاد والاعتبار فقط فتجمع التصورات المتعلقة بالاعتبار تفصيلاً

لا يحدان ولا يجوزون الى الا انقلاب المستحيل وحيث لم يتبق الا احتمال المعنوية المتحقق منها الا  
ان يكون المحسن الفصل تغايرين كسب الذات وجود ولا بد من يكون منها علما  
الحلول والاشتماع الحمل وهذا هو التركيب الانشائي الذي تصدنا انشائه فان  
قبل كسب ينال الحمل بينهما ضرورة تباين الوجود وكان مناط الحمل هو  
الوجود قلت كلاما بل مناط الحمل على الاحوال فقط ضرورة بل ان انما الوجود  
بين المتخالفات كما في العرضيات والفرق بين حمل الذاتيات والعرضيات  
انما هو كسب الدخول والوجود من فقط لان يكون في حمل الذاتيات انما الذات  
والوجود وذا العرضيات كسب الحلول فقط لما بينا لك انما بل مناط في كليهما  
الحلول فقط فاذا وجد الحمل بين المحسن والفصل صح حمل كل واحد منهما على الآخر  
وانما اثرنا التطويل ليكون الفاظها باطلة الاطراف والجواب عن فسط البقش  
فاذا انطرت الى الحد وجمدة متولفا من عدة معان اي المحسن والفصل كل منهما  
الدور والمنشورة غيره الاخر يجوز للاعتبار فبناك كثرة بالفعل ضرورة ان  
له وجود بالفعل والفصل له وجود آخر فلا يحمل احدهما على الآخر ولا على المجموع ضرورة  
ان مناط الحمل عندهم على اتحاد الوجود فلا يتصور في نفسه وهذا الكلام الذي ذكره  
المع لقلنا من القن ما يتفكيد فقط ليس على البصرة فان الاجزاء الحديثة المعبرة عن  
هي المحسن والفصل وكل منهما ما نود من حيث الاطلاق لا بشرط شيء وهو مرتبة  
الحمل لا البصرة تغاير الوجود والذمى فان المعبر في الحمل التغاير كسب التعقل  
كسب نحو آخر من الوجود وهو حاصل منها فان المحسن في كل من اعتنا  
خاص والفصل يتعقل آخر كك ومتحد ان في التحصيل النوعي شيئا وكان كسب  
الذات او الوجود كما زعموا او كسب محمول فقط كما بينا تحقيقه فان كان الحمل  
في مرتبة احد المركب من المحسن والفصل منكر جدا اللهم الا ان لا زعم النوع  
بالاجزاء الخارجية كالمادة والصورة وهو كما عرفت وليس معنى احد منهما الاعتبار  
معنى الحدود المتعقول اي من كل وجه فان اعتبار الفعل الثقيل غير اعتبار  
جمال لكن اذ الوحد الى ابهام احد هما اي المحسن فبقيد بالآخر اي بالفعل  
متضمنة وقد عرفت ان من المعنى ليس منها على ملاحظة فان الفصل خارج

دون جمیع مراتب و نیز از حیثی که از او قیوم فی و رطه انظما و رعایت ما فالو اخی بانی  
ان احسن و الفصل فی مرتبه تفهید احدی بالآخر اعنی فی مرتبه شرطی بکون کل واحد  
منها عینا للآخر فی الخارج بحيث يرتفع الامتیاز بینهما بحسب الوجود و المیهن فی الخارج  
و نیز انی مرتبه التفهید مرتبه شرطی شئی ثم هما متساوین فی مرتبه مجرد و شرطی لاشی  
و فی هذا المرتبه تصور التركيب و جمع القول يستلزم التركيب للمنهج الخارجی  
بیشتر از مجرد و رات مذکوره علی الشق الاول العری ان هذا الشق احسن من  
اول و ان تلقاه المحققون بالقبول و اعتمد علیه المحصلون لما ذکرنا سابقا ضربه  
لا يتصور الا بالانقلاب المستحيل وقد ذكرت سابقا برامدان لظهور هذا المنهج  
انظمت حکمته غیر وجه الارض و ارتفعت العلوم حقیقه المعنیه فان اتحاد المحققین  
المتماثلین بحسب الذرات احسن من اتحادهما بحسب الوجود الحق عندی نفس  
وجود الحق الطبعی کما بینا برامدان الفاضل و يرتفع وجود احسن و الفصل ربا  
و علی تقدير وجود الحق الطبعی و وجودهما کستقرای علی مذهب آخر و هو  
احسن و الفصل موجودان بوجودین یحل احدی فی الآخر و هذا هو التركيب  
الا نقضای الذی اطله المحققون بیانات و ایه و قد ثبت عرض علی المحققین  
کما بینا تحقیقه فی بحث احسن فی بیان الفرق بین احسن و ماده و لا بأس بان یضرب  
للعقید الناطق فایده مبدیه بان استلزام التركيب للمنهج التركيب الخارجی  
تحقیق و مبیین بالبراهین القویه کما بینا لک فی ذلك المبحث فاذا  
ثبت وجود انی الخارج فلما ان یكونا متغایرین بحسب الذرات و متحدین بحسب  
الوجود و هذا هو التركيب الانحادی و هو یا بطلان فان الوجود جمیع لا یکمل فایده  
بمحلیین متغایرین بالذات ضروره امتناع فایده عرض و احد شخیص محلیین بذات  
سبیل الاجمال و بیانه علی وجه الفصل و التحقیق ان الوجود یطلق علی معنی الاول  
المصدری و هو متحد بحسب تعدد المنسوب الیه و بیانه ید و بالفرض فالمنسوب  
لک و الثاني المعنی المحقق و هو لیس الالمیه و بیانه تحقیقه فی موضع آخر لیس  
المقام و لا شک ان الالمیهات متخالفه علی الفرض امذکور فلا یستلزم الوجود مطلقا او  
یکون متحدین بحسب الذرات و الوجود معا و هذا احسن من الاول ضروره ان لا یثبت

بالفعل لم يكن شئ آخر بل يكون الجنس الفصل محصلا للحقيقة والاشارة فان التحصل في مرتبة الا  
قران ح لا يكون بغير الجنس بل حقيقة ضميمه بامره المعنوي لفظا بما قاله القدماء المحققين  
ولكن النحل على التركيب التحليل ح بحسب عبارة المصنف موافقا لعبارة الشيخ باقوى  
واقوى في المحل على التركيب الاتحادى والعمى ان هذا الكلام سيقط لا يركن اليه فيه  
وهي مستقيم وفيهم مستقيم ونمودى بيان البطلان مرة ثمانية ليعيد لنا طرفا بدة تحليله  
ان الحاط بالوجود بين الاثنين المتغيرتين بالذات بطرفان الاول والثاني  
للمهنية والعارض الشئ لا يقوم بموضوعين متغيرين بالذات واما الثاني واما  
بحسب المهنية فهو محقق من اتحاد الوجود فانه انما يتصور بالانقلاب اى بالعدم  
الحق في الفصل وحدوث المهنية الاخرى كما تقدم امارا والوجود ويحدث جسم  
النارى ولا شك ح ان يبطل حملها على المهنية بحسب النفس الامرأى ملاحظة  
لا حفظها وبما يتصور تصورهما كما يبطل حملهما على الثانية لظهور هذا التماس  
انظمت الحكمة الحقيقية غير الارض وارتفعت العلوم الحقيقية اليقينية وادعى  
بطلان التركيب التحليل بيان واضح آخر قريب لما ذكرناه انما بان تحليل الاخر  
من المهنية الواحدة البسيطة الصرفة او بحسب مرتبة من مراتب نفس الامر على  
رغمهم يتصور على نوعين الاول ان يكون المهنية بسيطة مرفوعة كما قلنا في الشئ  
الاول ثم ينزع الاخر والجنسية والفصلية وذلك لظهور الاما زعموا ان انزع  
المسبات المتخالفه من المهنية البسيطة الحقيقية لا يتصور فان ذلك بطله كما قلنا سابقا  
من انزع الدوائر المتساوية من جسم الكرى البسيط من حيث هو جسم كرى  
ومن انزع الصفات الكمالية من ذات الواجب كالنجود والعلم والقدرة  
بل لما قلنا ان الاخر والحقيقة ما يكون داخلته في ذات الكل وسبح حقيقة  
لا يخرج العقل من شبهه العرسيات بالذاتيات فيجعل الامر خارجا رتبة الصفة  
عنها اجزأ فان هذا الاخر والآخر على سبيل المشابهة كما قال الشيخ  
الاخر حقيقة يكون داخلته في قوام المهنية محفوظة الوجود في الخارج والذات  
وح لا يتصور للبسيط الحقيقي اجزأ والثاني ما هو في الشئ الثاني اعني ما  
يكون منشأه لبسطا في الخارج في مرتبة من المراتب اعني في مرتبة بشرط

الاشياء المذكورة في المحقق فمما قد تبدل في بعض المصنفات المذكورة  
على التفرقة كما يقال الجسم لا يتغير في ذاته ولا في احواله ولا في احوال  
وذلك لا ينافي كونه من النواحي التي لا تتغير في ذاتها ولا في احوالها  
سواء كانت في الحقيقة او في الظاهر لانها لا تتغير في ذاتها ولا في احوالها  
ولا في احوالها ولا في احوالها ولا في احوالها ولا في احوالها ولا في احوالها  
لا يمكن بدو في التعيين وجود المنفرد في الذهن وذلك بناء على ان التصور يتعين  
لكل شيء فيتعين بالجنس المفرد البعد واما التخصيص النوعي المحقق فلا بد بدو  
اقران الفصول في الذهن والمخرج واصناف اليه زيادة على انه مخرج خارج لا ضمن  
بل قيد لا قبل تحصله متصافيه واذ صار محصلا لم يكن شيئا اخر فان المحقق ليس بغير  
بل محققا له. هذا الكلام ان حمل على ظاهره فهو كسب على النظر وقضية  
فان الفصل خاصة للجنس عارضة له خارجة عنه ولا يعقل كونه متضمنة له غير خارج  
فان الخارج عن الشيء خارج عنه لا يمكن دخوله فيه في ملاحظة ملاحظة الفصل لا ملاحظة  
الشيء الا كسب اختراع الذهن واعتماله وليس الكلام متصافيه وان حمل على ما ذهب  
اليه القدماء والمتأخرون من الحكماء وتبعه بعض الشارحين فيصير كلامهم هو  
فاسد كسب متيقن النظر والبيع كسب النظر ايجاب بانه انهم لو فهموا ان التركيب  
بين الجنس والفصل التركيب الا في ذاتي والخليع وعلى الاول تجد الجنس والفصل كسب  
الوجود فقط دون المهيئة وعلى الثاني يترك كلاهما وقد عرفت انهما متصافيان بالبرهان  
اللائقة الصافية من الكدورات وسند كسب المهيئة في ذيل هذا المقام في حق قول  
المصنف على ان الجنس والتقديرين الباطنين موافقا لكلام الشيخ في مواضع غير عديدة  
من آيات التنافي وان الجنس اذا فترق بالفصل في مرتبة يكون التفصيل عين  
الاجمال يكون كل واحد منهما محمول على الآخر ويكون عينه الا خارجا عنه اما كسب  
الوجود فقط اى يكون عينه كسب الوجود متغايرا كسب المهيئة او كسب الوجود المهيئة  
كلية اى يكون الوجود الفعل عين وجود الجنس وانه عين ذاته فيتم كلام المصنف  
على التقديرين المذكورين فان الفصل لضاف الى الجنس على معنى انه خارج لا ضمن  
فهو فانه في مرتبة اقرق في الجنس بالفصل يكون الفصل عينه ومنتزعا فيه فاذا صار محصلا

ورفع الاعمام ولكن الذين قد عذبوا لم يرضوا العقاب ٢٠



ينحصر في الحد الثامن مع أنه لم يدل دليل قوي على ~~بعض~~ بعض الرسوم له بل يجوز عند  
العقل أن يكون بعض الخواص المختلفة لشيء واحد ~~بعض~~ بعض القريب بقيد الكثرة والبرهان  
في ابطال ابطال الرسوم الى الكثرة مذكورة في كتب ~~بعض~~ المتأخرين كلها وادعية ولا ينع  
الوقت في ذكره وازاحتها مع انه يقف الى الامانة المحرزة عنها في هذا الكتاب  
وليس نحن نقدم الجبس فان الفضل المقيد بالجبس وان كان يجوز افاوته للكثرة بل  
الناظر المقيد بالجبس ان لم يثبت الا ان مثلاً ولكن المحسن ان يقع التحصيل بعد  
بهايم بسهولة الانتقال منه الى تبطل اليه وحسب بقيد احدهما بالآخر ضرورة ان  
الانتقال ~~بهايم~~ يحصل به وهو اي الحد الثامن لا يقبل الزيادة والنقصان فانه عبارة  
عن تمام ذرات الشيء فهو ينافي الزيادة والنقصان والبسيط لا يجد اي بالتحقق  
المناقص من الاجزاء الحقيقية الداخلة في ذاته ضرورة شأني ذرة البسيط او قد يكون كانه  
بالفضل وسده وبالجبس الى الكثرة فانهما لبيان الكثرة ضرورة تحقيق الاجزاء  
فيه وهي مناط التميز وقد لا يجد به كما يشاهد في الانواع الحقيقية التي يبلغ في  
التحصيل الى ان لا يفيق صور متنوعة اخرى كالان والفرس وانما بقيدنا بال  
بقيد المذكور لا يتحقق بالصورة الجسمية التي ثبتت فوعينا عند فهم بالنظر الى الشيء فان  
بهايم في الجسم والتجديد الحقيقي غير اي العلم بان هذا احد حقائق هذا الشيء عند  
فان الجبس شئ بالعلم من الثام والعقل بالتحقق اليهم البعض المبنيات الانزغنية  
التفصيلية التي ليست لها كنه سوى ما انزغ العقل والحق ان العلم كنه الاشياء  
احسن العلم بانه كنه لها قد تميز ولا يتغير كما في المبنيات الانزغنية فان اكلتها لها  
ليس الا ما حصل في النفس وما العلم بان هذا حقيق لها وذلك فضل فلا تميز في  
الانزغيات ايها فان الابوة مثلاً ولك النتيجة وغيرهما انزغيات ولا يترك  
العقل بان مقوله الاضافه جزلها والسرفية ان الانواع الانزغية انما يحصل في الذهن  
بوجود احوالي والعقل انما يتبرع منها المقنومات العامة او الخاصة ولا يقيد بها  
انها ذرات او حركات الا ان يقال ان المعنوم الموصل اليها كنه المعنوم  
الانزغية احدهما الجوز الاعم منه وهو الجبس والثاني المحقق به والفضل في العلم  
كنهه وارجوز لونه بالحق الذي ذكرنا بالبدنية فافهم والفرق من الجوز هو ذلك

ان يكون الموقوف اجلي ونسبة على اجلي واغنى من البيان فلا يصح بالمساوي  
موقوفه وبالاخص وان يكون ~~للموقوف~~ لا يفتي بالطلاق ولا النكاح الى المنع و  
الجميع فلا يصح بالاعم لا خلاصة المنع ولا خلاصة الاجل بالجميع وهذا القسم الى اجماع  
والمنع هو الفود الكامل للموقوف بفتح به التميز التام في التعريف وفي بعض  
بقسامه مدخله ثمة للقواعد المنطقية ولذا اخرجوا خارج عنه ان كان بالاخص والالا  
عم والتعريف بالمثل بالنسبة المختلفة وقع دخل وهو ان الموقوف قد اعترف في  
تعريفه بالمثل كما ذكر مع ان التعريف قد يقع بالمباين للنسبة المختلفة كما يقال  
في تعريف الرجل الشجاع بالاسد فانه ان هذا التعريف بالتحقيق بالوصف  
المتماثل المتشارك بين الموقوف والموقوف المختص لهما وهو الشجاعة الخاتمة  
التي اعترت بينهما ولا يخفى ان هذا الوصف الخاص محمول على الموقوف بالفتح فانه  
لموقوف بالكرامة بخفيفه هو هذا المفهوم الخاص المحمول بالفتح فانه ان  
القول ان التعريف بالاجرة والحقبة كنعريف البيت بالنسبة والخصيات  
وعبره يجوز ان يكون داخلها في الموقوف ويشتمله التعريف باخذ المحولة عم  
من ان يكون بنفسها او بواسطة ذواتها او بواسطة الخادمات اخرى  
محولة عليه فالبيت يقال انه ذو حنيات ونسبات او يقال انه مركبة وقيل  
النسبات والخصيات والحقبة بالاعم فانهم قد يعبرون بالتعريف بالنسبة  
القرب والبعد بالتعريف به وان لم يكن داخل في القسم التام للموقوف  
الذي ذكرناه ولكن اخرجوه واسا من غير سبب وهو ان التعريف حد المكان  
المتغير وتنا لا الا ان يكون لم يكن المميز والبناء فهو رسم تام كل واحد منهما ان  
يشتمل على الجنس القوي فالبناء التام ما استعمل على الجنس والخصيات والنسبات  
والرسم التام ما استعمل على الجنس القوي والخاصة والافق فخرج  
يكون التعريف بالجنس وهذا قريب كان او بعد او بالفصل لك القرب  
من احدهما والبعد من الآخر داخل في الحد الفسق والتعريف بالخاصة وهذا  
لا يلحقه العلم وهذا او المختلط مستلزم داخل في الرسم ان يفتح فالبناء  
للتمام ما استعمل على الجنس والنسبات وهو الموصل الى التمام فليعلم ان الموصل الى التمام

لذكره بعد الذهول عنها وحسبها بالورد والاشتراك اللفظ ليس فيه حصول  
الصورة أصلا ولا يلزم تحصيل أي أصل ~~في~~ المطالب التصورية مسبوقة  
عدم الورد وان التعريف الحقيقي واللفظي كلاهما يشبان في تحصيل صورة غير حاصله  
بالفتح إلا أن الحصول في الأول ابتدائي وفي الثاني ثانوي فإن قلت حصول الصورة  
في المذكر ثانيا بعد في خفاء أو لم يدل عليه وليس فوض بعد بدل الظاهر أن الصورة  
بعد حصولها في المذكر قد يلحقها الالتفات والاحضار وقد يورثها الذهول كما  
عدم الالتفات والاحضار فليس في التعريف اللفظي حصول الصورة ثانيا بل  
يثبت الالتفات إليها ثانيا والالتفات ليس من التصور فعدم التعريف اللفظي عند  
من المطالب التصورية بعيد قلت الكلام الكلام منها من على طورهم وادّعى  
ثبت عندهم أن في الذهول ليس إلا احضار المذكر ثانيا بعد والصور  
عنها ونجائها في آخره فعل هذا الطور كون التعريف اللفظي من المطالب التصورية  
بدوي فإن الصور الثاني هو ثمة التعريف اللفظي والالتفات وسيله اليه وبا  
لحملة أن الكلام منها من على طورهم والثاني أي ما يكون التصورية ثانيا  
هو المميز عنه بالتعريف اللفظي والأول وهو ما يكون التصورية ابتدائي وهو  
المميز عنه في الوصف بالتحصيل الحقيقي وسيأتي لهذا مزيد تفصيل في معنى التعريف  
اللفظي فغير تحصيل صورة غير مأمولة أي مطلقا أي ابتداءا أو تعقيبها كما  
لو جاز انفاً فإن علم وجوده كما كان أي وجود ذلك الصورة في الخارج ليس وجود  
منصور ما فيه فهو بحسب الحقيقة كتعريف الات بالحيوان الناطق عندهم علم  
وجوده فيه والادّعى أن لم تعلم وجوده في الخارج بل في الذي ذكرنا حيث الاسم  
هذان القسمان مختلفان بحسب الاشياء من جهة من تعلم وجود الشيء في الخارج وتوقفه  
على أو الرسم يكون التعريف عند بحسب الحقيقة وسهم من يعرف وجوده فيكون  
بحسب الاسم بل مختلفان بحسب كنه واحد بالنظر إلى الواقفين ويندرج فيه  
أقسام ثمانية فإن التعريفين المذكورين كل واحد منهما قد يكون حداً وقد يكون  
اسماً وكل واحد منهما قد يكون رسماً قد يكون تاماً وقد يكون غير تام والناسخ عند  
الانقسام الثمانية هو التعريف اللفظي خمسة أقسام التعريف بخمرة في خمسة ولا بد

... ان ذلك لا ينافي مع تقسيم باب الطبيعة بارباب الاصنام والطلسمات  
... العقل المفارقة المديرة لها ولم يدل برهان قوي على  
اطلاقها من باب العلم بالصورة الثابتة بانفسها وهذا محال بطله البرهان في باب  
تقسيم العوالم بالعالم المتوسط بين عالم الغيب اعني المجردة وعالم الشهادة  
يعني اعلم الاجسام المادية فزيد مثلا صورته المثالية المشاكلة له مفارقة عن  
المادة لمصلحة جميع المجردات وقرينة ان هذا مقدرته ملحقه بعالمهاويات  
فما بها برزخ بين اثنين العالمين وهذا ايضا محال بطله لبرهان قوي وان دون  
المساوون في الظاهر دلائل وهي اوسن ثم بيتا العنكبوت وبالحكمة الشنيع على  
افلاطون شنيع وذلك لعدم الاطلاع على مذهبه بل يوجد في الذهن قبل لا و  
ذلك لان الصورة الحاصلة في الذهن لا بد لها من وجود وهي وكذا يلزمها الا  
ما بالذاتية العاجبة لها وما قبل انه لا يستلزمها الا ما قد بنا الظاهر  
في بعض المحركات وقيل نعم وهو الحق فانه لا يخرج في الضرورات فيخلق لكل  
شيء حتى ينفذ وينتجعه وح يتبع بالمية المجردة ايضا هو الوجود والذاتية لها  
والحق هنا فالك بعض المحققين من ان النزاع بين الطرفين اي ان يقال بالوجود  
الذاتية لها والباقي له انزع لفظ فمن نفع وجودها اراد به انه لا يوجد بصورة  
في الذهن غير نفعه بالحوارض وسواء كان ذلك في الدليل ومن قال انها  
موجودة فيه اراد به الوجود العويض فيه بحيث ان العقل قد يعرفها بصورة  
بالوجود العويض في معنى انها تعقل بالوجود العويض كما ملته في الذهن وهذا ايضا  
حق لا شبهة فيه قال انزع الى اللفظ فقط فتأمل معروف ان لا يمكن على  
اي حال الشئ اعتبار الجمل منها طردي فان المعبر في المعروف ليس الا الكشف  
وانما اعني ليجوز التعريف بالامراضا وحته فانه ليس بمعروف عندهم اصطلاحا  
وليس للقواعد المنطقية دخل فيه وانما اعني التعريف للعقل المعبر للمعروف  
تصور ان تفصيلا اعم من ان يكون اجناسيا كما يقع في التعريف الحقيقي وانما  
في هذه ركنة بعدد لا يخفى والى هذا اشار المصنف وقال تحصلا اي تحصيل اجناسيا  
فان التحصيل في الوقت انما يقع لمحصل الجسد او تفسيره في حصوله انما يقع

منبانية في المنة محال فبقم على بطلانه دليل الجلال دليل قاطع على وجوبه كما عرفت في  
الفلك المزلج دور منبانية مكررة واحدة وبقدر المزارع صفات منبانية في المنة  
كالقدرة والعلم والارادة من ذات واحدة بسيطة متحدة وهي ذات الواجب بقدر  
فانزع صور منبانية بالذات اي مختلف فيها كالجزئية والجمعية والحدودية والاسانية  
من ذات زيد مثلا اذا كان ثبوت بسيط كالاشخص فقط محال استحالة ثبوت بسيط في ذات  
اول دليل على ثبوت كون زيد بسيط في الخارج كما ذكرته انفا ولا شبهة في نزع  
هذه المفهومات من ذاته فهذا دليل اول على خلاف ما زعمه المصنف من انتفاع  
المزج صفات مختلفة من ذات واحدة بسيطة وانما اوقع المصنف في هذا الورطة  
الظلمارة زعم من انتفاع اندلع من الصفات المختلفة من ذات زيد مثلا انما ادخل  
فما وخواصه في انبائ تلك الذات منها وهو بطله بالبيان الذي ذكرته  
ابطال وجود الكمال الطبيعي في الخارج فلم يفرق المصنف بين الماخوذ من الذات والاضل  
فيها و محال ان الاول رغم من الثاني فلا فرار بوجه من الكمال كما يوجد عند الحشبات  
والسما من ذات السرور و كلك بوجه من ذات من لا يكون جزا منها  
كخلاصة التميز والاشارة المحيطة من ذات الجسم مع ان من المفهومات البسيطة  
داخلية فيها ولم يفرق المصنف بين لوازم الذات الخارجية منها المحقة منها  
عينا ومن الاخرى الحقيقية الداخلة فيها غير متعاقبة عن ذات الكمال فخرق  
في الظروف فهذا الاشتباه وقع في الزعم الفاسد فعليك بالاعتناء  
والفكر اللائق بهذا بيان الوجود في الخارج في المحال والمطلقة وما  
المجردة فلم يثبت احد الى وجوده في الخارج ودليله ان المنة اذا وجدت في الخارج  
فلا اقل من ان يعرفها الوجود الخارجي واللازم المتبينة اليها فلم يكن وجوده  
الا فلا طون وهي المتسل الا فلا طون وهذا مما لا ينفع به عليه الحق فبقي ان  
انكسر صاقل عنه فان المتسل اعني عالم المثال قد يغير تفسيرات اخرى  
انتساب القول بانه قابل بوجود المنة المجردة بحيث عدم الافتراض بالوارد  
فلم يثبت لنفسه ثبوت ذلك كعالم المتشعب المميز مشع وهو مع وجوده  
بشي من ذلك القول وما الاغتساب بقوله بالمتسل فغير متب للشي لا يكون

الجزئي للمهية موجود فيه فاذا لم يتصور في الشخص مرتبة المهية <sup>التي هي</sup> الشخص لم يتصور فيه  
انضمام الفصل اعني الصورة الى الجنس اعني المادة والثالث على ما قول ايضا ان  
لو كان انضمامه كاتضمام الفصل الى الجنس يكون انضمام الوجود اليها ايضا كشدة  
عينية الشخص للوجود او ما دقته له ولا يتصور ذلك في الوجود فان وجود  
في مرتبة نوعها يكون علة لوجود المادة كك فبذلك ان يكون وجود المهية في مرتبة  
ذاتها علة لنفسها فيكون الدور وهذه التحقيقات التي القينا عليك التماس  
المحقق بهذا الكتاب لو نالته حتى التامل لو حدث الحق لا يتجاوز عن  
لعل ان الرابع قط لان المعنى الانزاعي تابع الانزاع المنزوع والشخص انفسه  
لك ضرورة تميز الشخص فيما بينها بنفسها دون اعتبار المعبر وانزاع المنزوع  
وان ارجع الكلام الى منشار ذلك الانزاع فارجع الى الشقوق الباقية التي يذكر  
ابطالها واما لعل ان بها مس فلان الشخص المحقق محمول على المهية بالجل الام  
شقيقي والمفضل ليس لك على ان هذا الاحتمال يبطل ايضا بعين الشكامة  
التي ذكرنا في الانضمام كما لا يخفى على المنطقين اما هو ولا يطول الكلام بذكره فاذ  
طلبت بناء الاحتمال في الشخص بالبناء الى الطبيعة ككلمة بطل وجوده ضرورة  
انها لا يوجد مجردة عن الشخصات كما سياتي بيانه فاما اذا لا يكون في الخارج  
الا الشخصات الخفية والكليات كلها منزعات منها مرتبة او غير مرتبة  
منزعات عن نفس ذواتها كالموجودات الحسية والحيوانية والانسانية  
زبد وعروق وكبر وعالم وهذه هي التي تنسج بالذاتيات تشبيها واسمي ونعنيها  
منزعات بالنظر الى عجز وانها وهي التي يسج بالذاتيات تشبيها  
تدثت عرض التحقيق على مقالة هذه الشذوية القليلة التي زعموا انها  
فعليك تسلط القوي ولا يد عليه بالورد المعبر بقوله وكنت شري اذا  
كان زيد شلاب يظلم كلوصه ولو خط اليه من حيث هو هو غير نظر الى مساكنات  
ومساكنات حتى الوجود والعدم ككبت يتصور منه انزع صور متغايرة فلا يسم  
من القول بان المبسطة المحقق في مرتبة قومه وكفله صورين تشايرين  
مطابقين له وهو قولنا بالتساقيين وذلك لعل لان انزع امور متغايرة

باطل لانه يلزم كون الشخص زيد في عمر وكبر مثلاً فان محل الشخص زيد انما يكون هي المهية  
موجودة في الاشخاص كلها فيلزم صحة وجودها فيها ايضاً فان قلت في المحل  
مفيدة لموضوعه اجمال قلت تلك الموضوع هي الشخص فيلزم الدور والتكرار  
وبالجملة ان الذين السليم والفهم المستقيم كيان بان مفارقه اجمال لمحله بما هو محل  
منزورة فالمحل بما هو محل اما ان يكون هي المهية فمحيث هي هي فيلزم مفارقه الشخص  
لعمر ومنزورة وجود المحل على المهية من حيث هي هي فيه او يكون المحل هي هي المهية  
حيث الموضوع فلا يكون تلك الموضوع هو عين ذوات الشخص زيد والا يلزم الدور  
غيره والا يلزم التسلسل اولاً ومرتبة وتقسيم ما قال عبدی ومرشدی مفيداً  
المحققين نظام المهية والدين قدس سره العزير ان المسيات على تقدير وجودها في  
الخارج والنظام الشخص اليها يكون كالمهية المجردة التي اقيمت البرهان على ابطالها  
فانما لا يتعلل حصولها في الخارج الا بالتعيين ولا تتعللها بان يكون في الخارج طبعه  
عامه موجودة ثم ينقسم اليها الشخص زيد وعمر وكبر وخال فان المهية المجردة وهذه  
المهية التي تنقسم اليها الشخص سببان في بطلان اثرها وجه بطلانها ما ذكرنا انفا  
ان ناطقة حق التامل فيه وجدت الامر كما قال المرشد المحقق ثم انه قد يقدح في تفهيم  
النظام المذكور انه يجوز ان يكون كالنظام العقل الى الجنس فيكون الشخص في مرتبة  
وجوده محصلة للمهية بحسب الوجود والشخص بحسب خصوصيته محايها الى وجود المهية  
اخرى فيه فوضوح الاول ان في النظام العقل الى الجنس في بعض الملازمة  
التفصلة العقل الى مرتبة الصورة والمادة انما يكون الشخص في خاص للصورة محايها  
الى الشخص في خاص الى مادة فلو كان النظام الشخص الى المهية كالنظام العقل رتبة الملازمة  
يلزم ان يكون الشخص منفياً بما الشخص المهية فيلزم العقيدة المذكورة في الدور اولاً  
الثاني ان الشخص شخص بنفسه بسيط بمعنى انه ليس له مهية كلية ينقسم اليها الشخص ولا  
يلزم ان يكون الشخص شخص آخر وسبب التفصيل بطلان محال يجوز ان المهية في  
الاغنياء وهو منقطع بانقطاع الاعتبار لا نقول كلاماً فيش في بعض المقام  
غبار الشخص في التميز في قيامه الا منباز وهو امر حقيق هو موجود في الخارج كما  
لا يوجد في الخارج بالوجودية فيلزم التسلسل في الوجودية في وجودها في الخارج

وذهب شردمه قليلا من المتكلمين الى ان الموجود هو الهوى البسيط الى غير مركبة  
ذات الكلى والتشخص بل هي تشخص فقط والتشخيصات كلها غير مركبة نعم المنة  
والتشخص واللازم التسلسل كما سياتى بيانه والعمليات تنزعات صرفة هذا القول  
هو الحق عندى بحسب النظر الدقيق وذلك لانه لا يصح نسبة التشخص الى المنة على تقدير  
وجودها في الخارج فإما النسبة المتصورة اليها بحسب في نفسه اما العينة او الجزئية لها الخروج  
والخروج عنها بحسب في الانضمام والانسراج والافصال فهذه خمسة احتمالات كلها باطله  
على تقدير وجود الكلى الطبع في الخارج فيكون التقدير المذكور ايضا باطلا وهو المطلوب  
اما بطلان الاول على ذلك التقدير فلان التشخص انما هو لازمه مثلا اذ كان عين  
للمنة الكلى لا لسان مثلا يكون مشتركا بين افراده فصح لا يكون الكلى كليا ولا  
التشخص تشخصا كمالا يخفى على من له ادنى ورأيه واما بطلان الثاني فهو اظهر بطلان  
الاول بالبيان الذي ذكرته من ضرورة اشتراك الجزأين في اشتراك الكل واقرى منه اذ كان اعم  
من الكل واما بطلان الثالث وهو لا انضمام فلان انضمام التشخص الى المنة يوجب  
شخصا آخر لها قبله ضرورة ان الشخص انما يكون بتشخص انما هو مزون ان انضمام  
شيء الى شئ انما ينفو بعد وجود المنضم اليه والوجود دون التشخص لا يقال ان  
انما تحكم بفرقة اعمال عن منهية التحمل دون وجوده وتشخصه والفرقة الاولى حاصلة  
لانا نقول ما ذكرتم في لف للبعد به لعقبة المذكورة واما القول بانها بدنية  
فهو قول لا ياب عنه اياها المنقطع لانا تحكم بالضرورة باعتبار تشخص زيد  
الى ذاته فقط دون ذات عمرو وكبر وخاله فاما ان يعتبر ذات زيد مثلا امر  
يرجع تلك النسبة الى الثاني بلزم التزمج بلا مرجوع على الاول لا بد من  
ذلك الشخص خاصا بزيد لا يوجب غير ذلك وبطلان تلك النسبة انما هو وجوب  
الامر بالتشخص فيلزم الدور والتسلسل كمالا يخفى على من له ادنى بصيرة لا يتصور  
ان يكون الشخص ح مركبة من المنة والتشخص فبنيته التشخص اليه كسنة الجزأين الى الكل والبيان  
شاهدة بان الجزأين لا يمكن ان يكونا دون غيرهما كما يقال الناطق خبر الانسان  
الفرس كك تشخص زيد مثلا جزاء دون غيرهما ليرجح هو ذات النسب لانا نقول  
ذلك مع انه خلاف معتقدات المحققين في الحكماء فانهم يعتبرون التشخص خارجا عن



هنا ليس لشيء والمشتابه ولا شك ان المشتابه الواحد قد يكون منشأ الانتماع بمفهوم  
تحت اقله متباينة بحسب حقيقة كالدواير المذكورة والصفات المنزعة من ذات الباري  
على طريقه الحكيم والبرهان انما يدل على ابطال اتصال الموجودات في رتبة المتباينة  
فيه ضرورة ان توجد الوجود لا يتصور فيها والاتصال انما يتم به ولا يدل البرهان على  
اتساع انتماع المفاهيم المتباينة من ذات واحدة حقيقة موجودة في الخارج و  
والكان في انفسها بل هيهم ولكن الحق الحق بالاتباع فلا يلتفت الى ما قبل او بعد  
النظر الى حقيقة الحال ومنه سبب منهم الى عدمية التعيين قال المحسوبة ايضا في الجملة ممكن  
والمراد بالمحسوبة في الجملة اعم من ان يكون بالذات او بالعرض كما يكون افراده محسوبة  
بالذات يكون الكلي ايضا محسوبا ككلا اللون والاصفر والطعوم والارواح  
وعزله وما يكون افراده محسوبة بالعرض يكون الكلي ايضا محسوبا ككلا اجسام غير  
وغيره وهو الحق كما قال البعض فان الحس كما يرد على ما يكون موجودا في الخارج وانما  
يكون الموجود فيه على تقدير عدمية التعيين هو الكلي فقط دون التعيين فالحس انما يرد  
عليه دونة وقد نوقس فيه ما به لا حاجته فيه الى القول بعدمية التعيين على القول  
بوجوده في الخارج ايضا يكون الكلي محسوبا بالذات فان التعيين اما ان يكون منفصلا  
عن الماهية او منفصلا اليها او لا يجوز العقل كونه عينها او جزئها ضرورة اشتراكه  
في ذاتي الماهية واجزائها واما ان يكون محسوبا اراد على الطبيعة او لا على الثاني  
لا يكون الا افراد محسوبة بالذات اصلا والمفروض خلافه وبانه ان الفرد منها  
عبارة عن الماهية المعروفة بالتمشخص فاذا لم يرد الحس على الطبيعة بل انما يرد على  
التمشخص وهو خارج عنها وعن الفرد واما ان يكون الفرد محسوبا بوسطه  
التمشخص ولا يكون محسوبا بالذات وعلى الاول شبه المطلوب وهذا واضح عند  
النسب والمحال اول فيه محال في جميع فانه بعد شيئا بعد شيئا يعبر ويبرح ويقول ان محسوبا  
يرد على الطبيعة المحسوبة بالتمشخص واما على الطبيعة الكلي فمفهومه انما هو لا يرد  
الحكام فيها رتبة فيختلف باختلاف الاعيان بل في كونه في وقت زمني في وقت  
في مكانين في وقتين الطبيعة فيها وكعدم وقوع الميزان في الخرج ووقوعه في الكلي  
فعلينا بتلخيص الفرق بينه وبين الفرق بينه وبين الفرق بينه وبين الفرق بينه وبين الفرق

فالمتصل اذا قسمناه الى قسمين مثلا بالقسمة الكلية فالجزان المتصلان الذين انفكا  
 في الخارج اما ان يكون عين الشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجود الكلي الطبع  
 في الخارج فانه على تقدير عدمه فيه انما هي شخصيات محضة متباينة فيه وعلى الاول لم  
 ثبت بينهما الاتصال سابقا ولا حقا مع انه قد ثبت في الزمان السابق على الاتصال  
 بفصل بل اللاحق ايضا في بعض الصور كالاجزاء المتباينة اذا انفصلت من اتصال  
 واحد ثم اتصلا بعد ذلك وهذا بناء على ان المتباينين بالذات لا يتصلان  
 والشخصان متباينان لك وهذا مع انه ذهب الحفص مبرين عليه في مقامه  
 وهذا ايضا المختص بالنظر الدقيق فان القسم المتصل لم يثبت امكان انفكاكه في الخارج  
 وقد بيناه مفصلا في بعض المحاور والشروع واليقين ان الاجزاء المتصلة قد  
 انعدمت بانفكاك ما بعد الامتصال الاول والاجزاء المتباينة بعد الانفصال غير  
 فان الاول اجزاء انزعجية صرفه تابعة للمتصل الاول يجوز ان يعدم باعدامه  
 الثانية حقا في موجوده في الخارج يجوز ان يتباين الاول مع لا يرد ما ورد ان  
 الاجزاء المنفصلة للما بعينها الا جزاء المتصلة له وهذه الاجزاء بعد الانفصال متباينة  
 بالحقيقة لعدم الكلي الطبع فيه فكيف يتحد مع الاجزاء المتصلة الذميمة فان الاتصال  
 لا يتأتى في المتباينات ووجه عدم الوجود ظاهر للمتقطن بالوعدا فان الا  
 جزاء الاول انزعجيات صرفه والثانية موجودات صرفه ويجوز ان يتباين  
 الاول بنفسه في انهما وان اشتركت مع معنى اما شية العارضة لهما فان قلت  
 ان الاجزاء المتصلة متحدة في الهيئة لا تتحد في الوجود فلا يكون شخصيات محضة  
 فلهذا من وجود الكلي الطبع فيها ثبت المطلوب قلت كلا فان الاجزاء المتصلة  
 انزعجيات صرفه لا تحقق لهما في الخارج فلم يثبت وجود الكلي الطبع فيه ولا يتباين  
 نظرو دقيق آخر لم يطلع عليه كما يمنع كون تلك الاجزاء تنفقات كسب الحقيقة  
 بل انزعجيات صرفه متباينة بحسبها كالدواب المباشرة المنزعية عندهم من الملا  
 فذلك وقد امكن ان يتباين في الهيئة بهم لكن لا يسلط البرهان القوي ويجوز ان يعقل  
 المتعقبات فان قلت ان الاجزاء المتصلة المتباينة كيف يتحد بالوجود فان الاتحاد  
 بين المتباينات من المتفقات بالبرهان كما قرئ في موضع قلت مع اتحاد الوجود

الثانية كما مرنا بيانه وضربته لم يذهب احد الى وجوده في الخارج لان معناه بالي عنه واذا  
لم يكن المنطق موجودا لم يكن العقل موجودا فان انتفاء الجزئ في طرف يستلزم انتفاء الكل  
فيه بقى الطبع اختلف فيه فذهب المحققين ومنهم الرئيس انه موجود في الخارج لبعض وجود  
الافراد فالوجود واحد بالذات والموجود اثنان وهو عارض لهما فثبت الواحدة  
والمراد ههنا بالافراد هو الاشخاص والشخص عندهم عبارة عن الطبيعة الكلية الموروثة  
للمشخص بحيث يكون الشخص والتفقيده عنده اخل كما مرنا تحفته فثبت يكون الطبيعة  
الاشخاص متعين بالذات متغيرين بالا اعتبار وهذا معنى التوحد المحقق بين الفرد  
والطبيعة في أصل مقامهم ان الطبيعة الكلية لا توجد في الخارج محروقة عن الشخص ولو اختلف  
بل انما يوجد حيث الاقتران بالشخص على الطريق الذي ذكرناه وحيث يكون الوجود  
واحد بالذات والموجود ايضا كك قسم يختلف الوجود بحسب الاعتبار وح اعلم  
ان هذا المقام لغو منه قد مجتزأت فيه الالهام ولم يأت احد بان يتعلق بقلب الالكبار  
فالمحققون من الحكماء قالوا كما قال المصنف ان الطبع موجود في الخارج لبعض وجود الافراد  
واستدلوا عليه بوجه مسطوره في الكتب كلها واثبتوا بحسب النظر النجى والدقيق للمنفرد  
قد افانق الا وجهين فانهما يمان بحسب الجلي من النظر واما النظر الدقيق فثبتها  
ايضا اما الاول فبيانه ان الكلي قد يكون جزءا للموجود الخارجي كالحسب بالنسبة الى الاله  
شخص الحسية الموجودة في الخارج وكالواد والباين بالنسبة الى الاشياء صها وكذا  
الان والفوس بالنسبة الى اشياء صها الموجوده فيه ولا شك ان جزء الموجود  
في الخارج موجود فيه ضرورة يستلزم انعدام الجزء في طرف انعدام الكل فيه وان  
الوجه يثبت عليه المحصلون من الحكماء وهو الخش فان جزئية المتيه الكلية للموجودات  
الخارجية انما ثبت بحسب النظر النجى واما النظر الدقيق فلا يثبت ولا يجوز بل يثبت  
يكون الكليات سرعات صرفة من اجزائات الموجودة فيه وهي عين الشخصيات فاما  
لكليات بالنسبة اليها اعراس عامه لها سرعات من ذواتها كالتي في النور  
شخص من المهيئات والهويات وكالا مكان التبع فيها وهذا هو الحق المنع  
الذي ثبت عندنا بالبرهان المستقيم وسيلان في بيان يذهب السافيين الى ان  
خالقه بعض المتأخرين من المحققين وهو ان الاتصال في الاسباب ثابت بابطال الجزئ الذي يتوحد

بيان آخر هو ان ارتفاع التقيضين محال بالذات فالحال بالذات لا يتصور في مرتبة  
مراتب نفس الامر ولا شك ان مرتبة المهية موطئها ومراتبها ثم اورد عليه بان  
فيه خلط بين مرجع القضية ومضمونها وبين مصدرها فانهم قالوا بان مرجع  
التقيضين هو سلب العينة والجزئية عنهما ولا شك ان سلب العينة والجزئية مطلق  
لقولنا المهية مرتبة هي ليست معدومة ولا موجودة والحق عندى ان هذا  
شكالات تجد اجزاء منفردة عنهم لا يخفى على المتقطن الفاني وتسهيل بيان  
لاذ ان الفاعل من ان الحكماء والفقهاء يكون المهية ليست موجودة ولا معدومة  
في مرتبة ذاتها ما عتوا به الاسلب الجزئية والعينة عنهما وما ارادوا به  
التقيضين الحقيقيين كما بينا انفا وما قال به ذلك كدفع لا يكونه وبهذا  
بيان اندفع النظرين الاولان واما اندفاع النظر الثالث فلا ينهم ما ارادوا به  
لمرجع مضمون القضية بل ماله ومصادقه وتفسيره ان لفظ المرجع وان كان مستعملا  
مضمون القضية كما مر عنها ولا يصح يكون مصدرها والا يلزم الدور ولكنهم ارادوا مرجع  
القضية ماله الشامل للمصدر ان يقول كما يقال مرجع زيد قائم هو كون زيد قائم  
يصح اشتراك الفاعل عنه فان شكالات التثنية المذكورة مجملتها او هي ضم سبب التثنية  
والطبع اعم بالاعتناء المطلق فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لعدم ضم خارج  
اشكال وهو ان التقسيم الى الاقسام الثلاثة لا يكون الا المطلق عن التقييدات  
والاعتبارات وهي المطلقة اعني لا بشرط من شرط تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره  
فان المطلقة بهذا المعنى معدود في ان تقسيمه وجوبه على ما روي اليه نظري مولانا  
المطلق متصور على نحوين الاول ما يكون الاطلاق في المحيط فقط بان يقطع النظر  
فيه عن وجود العوارض وعندها ونحوه المعدود في الاقسام فان نظريه يحيط بها الى  
وجود العوارض وعندها والى ما هو المطلق بحسب الواقع اى ذات الشيء محيط الاعتناء  
الذي لا ينفك عنه بان يكون مغفرا لوجود الاعراض او عدها او ينظر فيه مع قطع  
عنهما فينتج المرتبة عن مرتبة ذات الشيء مع قطع النظر عن عدم احتلال الاعتناء  
جامع للمراتب الثلاثة المذكورة ذلك ان محمل عبارة المصداق اعم من  
ما عتبار عليه فليكن بتلخيص الترجمة ونسجها اعم ان المنطق من العقول

والمعروض ليسى عقليا ووجه تسميه عنه على البيان وكذا الكليات الخمس منها منطق  
وطبيع وعقل فالحسن المنطق هو مفهوم قولنا المعقول على كثرين مختلفين في وارب ما هو  
الحسن الطبع معروضه كالحيوان مثلا والحسن العقل هو المركب منها وبكذا في غير الخمس  
اعتبارات ثلثه بشرط لا يسع مجروده وبشرط شئ ليس محموله ولا بشرط شئ ليس مطلقه  
فهذه الاعتبارات الثلاث قد يوجد بالنظر الى امور متصله كالاجناس بالنسبه الى الفصول  
فالحيوان مثلا اذا اخذ بالنسبه الى الناطق ليس محمولا ونوعا وادرا اخذ بشرط  
الناطق يكون ماده غير محموله على الاول وادرا اخذ لا بشرط شئ يكون حسنا ومحمو لا عليه  
كما هو تفصيله سابقا وقد يؤخذ بالنظر الى العوارض القدر المحسلة له كالانسان بالنسبه  
لنظر الى الشخص زيد وعمره مثلا فطبعه الانسان اذا اخذ مع الشخص اى من مثله يكون  
محموله فيصور فيها المراتب الاربع احدى ما كون النقيض والقياس كلاهما داخلين وهذا  
هو المسبب لوجود عذمهم وانما يكون كليهما خارجين وانما النقيض في اللحاظ فقط فهو من  
ان يجعل جزاءه الممحموله وهذا هو المسبب بان الشخص عند المحققين وانما لئلا ان يكون النقيض  
داخل والنقيض خارجا وهذا هو المسبب بالخصه عذمهم ورابعها ان يكون القيد داخل  
والقيد خارجا وهذا القسم كالا اعتبار عذمهم وانت تعلم انه على تقدير عذمهم ليس  
لا وجود في محتاج الال للمرتبه الثانيه فقطه سياتى تحقيقه ثم هذه المراتب الثلاث تجري  
في الجزئيات بالنظر الى وجودها ايضا وهي ثم حيث هي ليست موجوده ولا معدومه  
ولا شئ ثم النوارين وفي هذا المرتبه يرتفع النقيضان كمن زاعوا وتفسير قولهم ان الوجود  
قد ثبت زيادته على المهيته عذمهم وكذا العدم فيما يرتفعان عن مرتبه الذات  
انما لا يكونان عينا وجزا لهما وهذا معنى الامر به بمرادهم بالارتفاع النقيضين في المرتبه  
نفع العينه والجزئيه عنهما كما يقال ان مفهوم الانسان والافسان ليس عينا ولا  
جزا لهما في هذا المعنى من ارتفاع النقيضين ليس بمجمل في الواقع وهو محمولهم  
فهم هذا المعنى من الارتفاع غير متعارف عندهم فكيف لا باعس بعد عند علمهم  
وج لا يرد ما اورده بعض المدققين بقوله فيه نظر وحسن حيوان ارتفاع النقيضين  
سواء رجع الى سلك عند النقيضين كالوجود من مرتبه الذات وسلك سلكه منها كجاء  
الوجود في رتبها غير ذلك في سلك علمهم سلك سلكها ارتفاع النقيضين ولا يعنى عذمهم الا في

من علمه فعلته اذ اذات الواجب تعالى او غير ذلك الثاني بعد لتعالية غير محمولة على الغير  
الاول ايضا لعل فان العلية انما يكون بحسب الوجود فلا بد ان يكون المنة موجودة  
اولا ثم بعد الوجود كما يتراوح يلزم الدور او النسبة كما بينها سابقا فواجب ان يكون  
المصدر ان يلزم الوجود تعالى للضرورة لانه موجود اولاد حاصلة ان المقنع التام للوجود  
ح هو المنة من دون ان يكون موجودة اولاد بل يكون بحسب ذاتها مقتضيه ولو ارجع  
الكلام الى ما ذكرنا اولاد يلزم بعض المقدمات الى بعض ليستقط ما ذكره المصدر فان عالم  
التوجهات يجوزه والبعد اللازم اما بين يلزم تصور عن تصورهما يلزم الملزوم  
يقال البين على الذي يلزم من تصورهما يلزم بالضرورة وهو اعم من الاول وقد ناقش  
المحقق الدوراني ما بين انما يلزم العموم اذا اعتبرنا في الاول ما اعتبر في الثاني وهو ان  
تصورهما يلزم بالضرورة او غيرين بجلالة اختلاف البين باحد الطرفين فالنسبة با  
لعكس ذلك لان نقيض الاخص الاعم وكل منهما موجود بالضرورة فلا يحتاج الى عينة  
فصل عن دليل و ههنا شك وهو ان الملزوم لازم والا بهدم اصل الملازمة  
وقد رتبنا فروعه فنتسلسل الملزومات ضرورة كونها غير واقعة الى حد كونها رتبة  
بالترتيب الملزومي كما بين في موضعنا ومنه ان الملزوم من المعاني الاعتبارية الاخرى  
التي ليس لها تحقق في واقع الا في الذين بعد اعتبارها فيقطع باعتبار القطع الاعتبار  
فلا يلزم التسلسل المستحيل فانه عبدة من وجود امور متساوية موجودة بالفضل مرتبة  
الترتيب ان ثبت بالضرورة بان يكون الملزوم الذي اعتبر اولاد بين اللازم والمعلوم ملزوم  
الملزوم الثاني الملزوم الثالث وبهذا ولكن لم يثبت وجود الملزومات الغير المتساوية  
المماثلة في الوجود في الواقع لاني فالحاج لا تناسبه ولا يعقل وجوده في خارج و لاني  
الحاج و لاني الذين لعدم افتدال الذين على انزع الامور الغير المتساوية المماثلة  
المتساوية فليس هو اما لا يتكسر حسب كثر الاثر اعتبارات فلا يوجد الا  
فيه ايضا وذلك هو الى فتن نفس الامرية الاثر اعتبارات فلا يكون اخراجه متساوية غير  
متساوية مرتبة او غير مرتبة فلولم التسلسل فيها لبعض مجال صادق لعدم الموضع فليزعم  
بنوعه الاشكال الذي ذكرنا سابقا في سابقا المجموعات لا لا وجوده خوفا للاطلاع فانه  
مفهوم الكمال ليس كليا منطبقا ومفهوم ذلك المفهوم ليس كليا طبعا والجميع من العارفين

ويعتمد عليه المحاميل يرجع ويقول ان الضرورة العقلية تشبه لغزيرة المستقيم المنضم  
المنضم اليه اما بحسب الوجود كما في السواد والخطم بحسب الذات كما في الفهم  
الوجود الى المتيقن وهي تقضية بالضرورة من غير ان يكون علمه بوجوده موحده له  
بل من وجوده وايضا في هذا احتمال خاص هو ان يكون وجوده منع منفصلا عن  
ذاته يفتق له من غير ان يكون للذات علمه موحده له قلت وبالله التوفيق  
ان الاحتمالين باطلان عندني بالنظر الواقعي فان ذرات الواجب تعالى ح يكون  
كلها فاجل الشكر كما بين اكثر من و يكون نسبة الذرات الى تلك الافراد على  
السواد لا يقسم يجوز ان يكون الكل مقتضا لا كضارته في فرد واحد لا نقول بل  
لا احتمال بطرفان الضرورة شاهدة بان الكل بالنظر الى ذرته مع قطع النظر عن  
الحيثيات الاخر نسبة الى جميع افراد السواد والكل بالوجود في حصة  
يقضي الا كضارته فرد بالنظر الى حيثية مقضية اخرى كما قيل في العقل والفلك واذ  
كان نسبة الكل الى جميع الافراد على السواد فالمسئلة الكلية للواجب تعالى بالنظر  
الى الوجود القائم بنفسه اما ان يقضي الا كضارته بالنظر الى ذرته فهو بطور لا ذكرنا  
اولا وح يكون ذلك الوجود محققا بدون فرد لا بالنظر الى ذرات المسئلة بل  
بالنظر الى تشخيصها من فلا بد من اعتبار التشخيص اعتبار الوجود وح سبل المسئلة  
او العينية من الوجود والتشخيص وبالجملة ان المسئلة الكلية يكون شكرة بالذات  
بالنظر الى الافراد فالوجود القائم بالذات اما ان يكون منسوبا الى كل واحد  
من تلك الافراد او الى بعضها دون بعض والاول بطور ان لم يكن الافراد افراد  
الان كلامنا في الوجود ان من المسادين للتشخيص اخص وهو ان يقتضى الفردون  
جميع الافراد والثاني بطور فان نسبة الاخص الى فرد دون فرد احتمال  
بعد تميز الفرد والتميز المذكور انما يتصور بالتشخيص فيعتبر التشخيص اولاً ثم بعد  
اقتراح الوجودية ثانياً وهذا في المسادقة او العينية بين الوجود والتشخيص  
وهذا السان لغو فكله يحتاج الى تأمل دقيق ونقد بهما للفقير المحتاج الى الله  
الكبير المشاكلي كما قاله كما ذكر ان وجود الواجب تعالى لو كان قسماً لكانت  
لكان محتاجاً الى الله ولا يحتاج لبادق الا يمكن ان يكون ذلك الوجود كذا

داخل في الخارج بل المطلق الوجود دخل ضروري في الواجب التامية لكن لا يمكن ان يكون  
التمية على ثلثة فاسم الاول منها ما يستقدم على الوجود المطلق للتميز بها كالامكان و  
الضرورة والتميز كما ذكرنا فليس فيه دخل للوجود المطلق ولا يلزم الدور الثاني منها  
ما يكون مساوفا للوجود المطلق كالتشخيص ومساوفاً سوى الوجود وليس فيه  
لوجود المطلق والا يلزم علته احد المصادفين للآخر وهذا يبطل معنى ساقه  
فانما ... .. اللازم بحيث لا يخلف احدهما عن الآخر في مرتبة  
بها يتم استلزام ضرورة علة المصادف عن العلة في مرتبة الذات والثالث  
منها ما يخرى عن وجود المصادف كالوجوه الاربع والضرورة للثلاثة وهذا القسم لا بد منه اذا  
وجود المصادف في عروضة فلم يلزم مدخله الوجود المطلق في اللازم المطلق فثبت ضرورة  
المصادف من ان مدخله الوجود المطلق ليست لضرورة في الوازم المطلقة وما في بعضها فلا  
ينكر ولهذا قال في الضرورة لا يبطل والضرورة عبارة عن العلم الاول الذي ذكرنا  
وهذا القدر تم معقوده فلم يفر من القسم الثاني حتى يجب وجود العلة او لا كوجود الواجب  
فان واجب التامية في حق تحقيق الحق في ذلك ما ذكرنا المصادف وذلك بوجوبه لا  
وال على ما افترق ان الوجود المطلق على المعنيين الاول الحق المصادف ولا شك ان  
معنى النزاع في ما يعارضه المصادف لا يترفع بالخروج عن الوجود وتحقيق الخارج والذات هي  
يلزم وجود الموصوف وتحققه الواقع قبل النزاع وليس كذلك فيه والثاني الحق  
الحقيقي واما ان يكون عين حقيقة الواجب او جزئية او خارجا عنه فترعا عنه او  
اليه على الاول يلزم خلاف ما رايه المصنف الطال في سبب التامية عند الثاني  
باطل بانفاق التامية بالبرهان القطعي الذي ذكرته سابقا في شرح الحظية وان كان  
الضم لا يمكن ان المعنى الانزاعي بقية معنى لا يصح لا يكون متطابقا ومثله لوجوده  
الموجود في الخارج كما كان واجبا للذات متمم ذلك في التامية الكلام في  
منه في جميع الحق في ذكرنا الطال في سبب التامية في الوجود المطلق في  
لا خلاف في الواقع في التامية لا شك في انه فرع وجود المصنف ايضا  
فليس في وجود العلة في ذلك ما ذكرنا المصادف في الوجود ان يكون  
في ذلك التامية ليدون في ضرورة ولا يكون في ذلك التامية في الوجود



بالنسبة الى الامور الغفلة وههنا احتمال رابع وهو ان يكون مفهوما وعلميا موجودا بصورة  
كالا مكان بالنسبة الى الماهيات الممكنة عند من يقول بعلية لوجوده فانهم قالوا ان  
فاجتناب فوجوده ولكن التحقيق خلاف ذلك فان الامكان له مفهوم اعتباري انشائي  
لا يصلح للعلية الموجودات الخارجية والذاتية الحقيقية فانه تابع للاعتبار الموجود  
للكورة لتجديده وفي الاعتبار له مصداق في الخارج والذات وهو الماهية والماهية  
لا يصلح للعلية لوجوده فانه يستلزم الدور والتسبب كما لا يخفى عن ضرب له في فطانه  
وكل منهما ان امتنع التمسك كما غير المعروف بالنظر الى ذاته او بالنظر الى علته فلما لم  
والامعان يزول بسببه لحرارة الخجل وصورة الوصل او بطوره كالعشق مثلا او كالحركة  
الملك واللازم لانه يمنع التمسك عن الماهية مطلقا اي في الذات وفي الخارج لعله سواء  
كان العلة ذات المفروض او خارجة او ضرورة اي بلا علة موجبة اصلا سواء كان ذات  
المفروض او غير كالا مكان والتميز ليس باللازم للماهية ووجه تسميته ظاهرا بالنظر الى  
احد الوجودين خارجي وليس باللازم انما يحكم او ذهني ويسمى الثاني معقولا فاما وجوه  
المعقول الثاني في الحكمة بما يبرز للشيء في الذات ولا يكون محذره امر خارج وهو تناول  
الانقسام الاول منها ما يكون الوجود الذي شرطا للعروض كالعلية والحرية والثاني  
ما لا يكون لك بل يكون ذات المعروض منع قطع النظر عن الوجود كما في ذاته  
والعربية والحيثية والفعلية فانه لا يحتاج في العروض من الوجود والا يلزم المجردة  
الذاتية كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة في العلوم والدوام لا يخرج عن لزوم سببه وبسببه  
على طريق البرهان ان الدور لم يحكم والممكن لا بد له من علة المبرحة فاما ان يكون  
توجيها بالغة الى احد الوجوب الاول والثاني لعله او عند من يقتضيه يلزم ترجيح الوجوب  
وهو انفسه الترجيح بلا مرجح بيان اللزوم واضح فان الاوالة يستلزم تجويز علة  
غير الاول وعلى الاول ثبت ما لا داعي له والمصدرة انما تبين هذا فليزيم ههنا شكك  
وهو ان المفارق الدائم يلزم جوده في اللزوم ولم يتغير من المصداق اية ههنا و  
ههنا الذي في سبب التبعيات وخلاصة ان هذا التقسيم منسب للنظر الخبي وركيب  
النظر الحقيقي الذي في المنع على مساحت الحكمة فالتناقض اللزوم داخل في اللزوم  
او يفهم ان اللزوم يمنع التمسك بالنظر الا ذاته فقط واللازم بالنظر الى العلة

ويعلم محل المنع على المقدمة المذكورة بأنها نعم استلزام معية الامكان لا معية  
الاثرى ان النقيضين امكانهما مع والامكان لمعيتها كما ان ازالة الامكان لا  
يستلزم امكان الازلية وهما شبيهة بحقيقة اخرى لا يتجلى بانها بل انكار  
وهو ان الامور المتعاقبة الغير المتساوية اللا تقضية كالمجموعات المذكورة وكما  
للزومات وسائر الامور الاعتبارية لك كالاتشكال والاعداد وغيرها لا شك  
ان تلك الامور في علمه تعالى مجتمعات فاما ان يكون متساوية فيلزم الجهل عليه  
تعالى البه عنه علوا كبيرا كما لا يخفى على من له ادنى دراية او كان غير متساوية  
وهو الحق المتبع عند الذين المستقيم وحسب من هو فردا الممكنة الخروج الى  
عالم الواقع اما متساوية واقفة وغير واقفة او غير متساوية كمتساوية بالفعل الاول  
بطا بالضرورة واللا يلزم كون الالافقة تقفية والثاني ايضا بطر فانه لا تعاقب لا  
تجدد في علمه تعالى فيبقى الثالث وهو يستلزم توازن الامور الغير المتساوية بالفعل  
وهو يستلزم التسلسل المستحيل وهذا الاشكال في غاية القوة والمنا لا لم يتجلى  
بعد من احدى الاركيا وراز حوزة المد تعالى ان توفق ما محله بالعقل الذي هو  
فوق العقل المتوسط والاربع الخاصة وهو خارج القول على ما تحت حقيقة واحدة  
لوعينه او حصة شاملة ان تحت الافراد كالتجريد للاجسام والاعجز شاملة سواء كانت  
مفردة لمحصل معروف عنها معنى ما هي خاصة له كالعقل المقسم بالنسبة الى الجنس  
الناطق بالنسبة الى الحيوان او لم يكن محصلة لوجوده سواء بل يحتاج وجوده  
وجوده كالناتبة بالفعل بالنسبة الى الانسان او لا يذ او لا ذلك كالتشخص الانسان  
الرومي ووجوده بالنسبة الى طلبة الانسان فان كل واحد منهما خارج عن حقيقة الانسان  
مختلفة به غير شاملة الافراد ولا يكون هذا الشخص الخاص مستفاد من طلبة الانسان  
اللا يلزم الدور او التسمية لان قاعدة فرع وجود الحقيقة فاكهان وجود المعنى عين  
الوجود المعنوي فيلزم الدور او غير فيلزم الحقيقة ما فيه وحاشا للعرض العالم  
الخاص بالمعقول على الحقيقة سواء كان متفردا بحسب النوع اى متفردا بالجنس  
الخاص الى ما هو غير عالم له كالجنس بالنسبة الى العقل المقسم او متفردا بوجوده  
بعدون النقص النوعى كالاتية بالنسبة الى الحيوان او لا يذ او لا ذلك كالتجريد والتفرد

انما يستحيل بالنظر الى ذات المتفلسين ولا يقف استحالته ذات الواجب لغيره كذا هو الحق  
 لقيامه في اللافلاك ووجوده لظلال الحقيقة وجوده في عينه كذا لا يقف على المنطق وحده  
 ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث وهو المجموع وذلك في كل واحد من اقسامه انما يلزم وجود  
 فصلين قريبين لحقيقة واحدة فان كان كل واحد من الاثنين والفوسن مثلاً  
 فصل واحد وهو الناطق في الاثنين والصاحل في الفوسن واما المجموع فمركب من  
 فلا يفر فصل واحد وهو المجموع كتركيب الفصلين القريبين فان قلت لا حاجة الى  
 تكليف في السؤال ووجود الكورين اللذين اوردتهما المصنفان السؤال اسقط  
 من اصله اذ القاعدة المذكورة من ان الحقيقة الواحدة لا يكون لها فصلان قريبان  
 انما هي لموجودها الحقيقة الواحدة بالواحدة الحقيقة دون الاعتبارية ولا شك ان مجموع  
 المكونين النوعين امر اعتباري ولا استحالة في تعدد الفصل القريب بل قلت الاستحالة  
 مشتركة بين الصورتين فان الفصل كالملة الثانية المعينة بوجودها ليس لا يكون  
 لعدمها شيء واحد حقيقياً كان او اعتبارياً كما مررت الاسئلة اليه ولا يفيد خوفاً  
 طامعاً لا يبعد يلزم من تحقق اثنين تحقق امور غير شائعة لانه يلزم الثالث تحقيق الرابع و  
 كذلك اذا علم ان سائر اقسامكم مع تحقق وجود الثالث من وجود اثنين وتحقق الثاني  
 من وجوديها يستلزم تحقق الرابع فان الفصلين مثلاً اذا تحقق من وجودهما فوجود  
 مجموعهما يستلزم وجود مجموع غير الثلاثة اي الاثنين والثالث المجموع وهو الرابع  
 وهو يستلزم وجود اقسام من تلك السان ومعنى الاستلزام هنا هو استلزام صحة  
 هذه المجموعات اي امكان فعليتها فان كل واحد من هذه المجموعات ممكن فامكان  
 كلها مع ولا شك ان معية الامكان يستلزم امكان المعية فمعلوم صحة وجود تلك  
 المجموعات ومعنى ذلك هو محال لانه كبدية بان التطبيق في انما يفيد وجود ذلك  
 البراهين الباطنة للشيء مع لست في الجواب كذا في الحق لانا نقول الرابع  
 اعتباري فانه حصل باعتبار شيئين واحد مرتين والتسلسل في الاعتبارات  
 منقطع فانهم ووجه سقوطه لانه لا خلاف ان اعتباراً بانه في انما يفيد انما يفيد  
 الاعتبارات فلا يلزم وجود امور غير شائعة بالفعل ولا كما في اعتبارية فمعلوم  
 صحة وجودها خارجاً انما هذه المذكورة من استلزام معية الامكان لا امكان المعية

واحد من افراده يصدق على المجموع في يصدق بعض شريك الباري مجموع وكل مجموع ممكن  
الباري ممكن منع ان كل شريك الباري متمنع بيان صفوى القياس واضح على الغرض  
المذكور وبيان الكبرى مجموع المركب مفتونى وجوده الى اخره وكلما مضى وجوده  
الى شئ ممكن وهو واضح في نفسه ونوضح بزيادة التوضيح في الحكمة وجوابه الباطن  
الاول مثل ما ذكرت انما من ان هذا كلى لا يجوز ان يكون من الكليات المذكورة  
والثاني كما قاله المصدر يمنع كية الكبرى لان امكان كل مركب امم فان المركبات  
الغرضية كالمجموع المركب من التقبض ليس يمكن بل امره بها المجموعات الواقعية  
وح لا يشكر الاوسط فاشار اليه بقوله فان افتقار الاجتماع على تقدير الوجود  
لا يعز الا تناع في نفس الامر لا تنافاة بينهما فان الاحكام الغرضية المنافاة  
حكام النفس الامرته كسب الظاهر قد وجد في موضوع واحد كما مر مثاله سابقا لم  
الشئ اذ الغرض وجوده مع عدمه فاذا كان موجودا في نفس الامر يكون معدوما  
الغرض واذا كان معدوما فيها يكون موجودا كسب الغرض ولا تنافى ولا استحالة فيه  
فان التناقض ولا المستحيل بغيره في اتحاد الية والاتحاد ههنا لا ترى انه يستلزم  
التمسك بالذات فلا يكون يمكن تقديره بل يمكن بالذات في الواقع فانه يمكن  
بالذات لا يستلزم المحال كك وان كان قد يجامع مع الاستحالة بالغير كما يقتضي  
عدم العقل الاول فانه يمكن بالنظر الى ذاته وان اذنع بالنظر الى غيره وهو واجب  
تعد فان قلت وقوع الاستحالة بالغير يستلزم بالذات مع انه يجوز ان الممكن بالذات  
فان العقل الاول بالنظر الى ذاته يجوز ان يكون معدوما فاذا اعدم بالنظر الى ذاته  
اضطع الاقتضا والنام له من الواجب تعالى قلت لا انا لانم وقوع الاستحالة  
بالغير يستلزم بالذات بل يستلزم بالغير ولك استحال وقوع وقوعه وهكذا الى ملاح  
شأنى وتأنيدي وقوع عدم العقل الاول بالنظر الى ذاته لا ينافى وقوع الوجود  
ظهوره بالنظر الى الواجب تعالى اذ يتغير الجنبين برفع التناقض كما ههنا كلفها  
واضح على ان بعض المستحالات بالذات قد يجوز بعضها امكانات بمعنى انه لا  
الانتمى ان يكون الانسان حمارا كما يمكن ذوات الالبان والحمار دون ذلك  
شجار والنباتات ولذا قالوا ان الانقلاب المستحيل الذي يمكن الجوارح منه

سنداره مبيع مباديها كذا في المخطوطة المستند برصدق على كل واحد من تلك الفروع المتباينة له  
لكل يصدق على المجموع المركب من النوعين كما المجموع المركب الذائره الضيقه والكثيره  
فله فصلان قريبان ايضه وكذا يتصور له امثله كثيره وفي الذي ذكرنا النوعين جبه كلام  
المصليح كلامه ههنا وان كان بعض عباراته في السياق باي عنه اولى الا بالاول  
نشره فيما سباني على طبق ما ذكرنا لا يقال بلزم صدق العلة على المعلول  
المركب لانه مجموع الماده والصورة وهو محال حاصله ابطال المفاده المذكوره  
في الاشكال وهو ان الكل كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثير من افراده  
الى مجموعها بان ذلك يستلزم صدق العلة والمعه على شئ واحد فان العلة على  
يصدق على العلة الاولى والصوريه فيصدق على المجموع المركب منها وهو المعه  
مع انه محال تجوز عنه من وجهين الاول على ما اقول ان في الكل ليس من  
الكليات التي يصدق على مجموع افرادها والثاني على ما احاب به المعه بعد  
من الكليات المذكوره المقصوده ههنا بقوله لان الاستحالة مجموعها فانه معلول  
واحد وعلى كثرة وحاصله انا وان سلمنا صدق العلة على المجموع المركب الماده  
والصورة فهو ليس بمقتضى التعارضين فان المجموع له جهة التفضيل والاحمال فمن  
جهة التفضيل علة لنفسه جهة الاحمال وكذا يلزم صدق العلة والمعه على كل  
مركب الاخراد وان لم يكن انفرادا موده وصورة كما في المركب من النبات  
فلك النبات من حيث التفضيل علة لنفسها من حيث الاحمال وههنا كلام وثيق  
آخر لتبني اعتراض المصليح على منط التجزئ لا يسقط عن اصله كحارج المعين  
لا فوره ههنا خوفا لا طمنا وكثره ميات المعلول لا يستلزم كثرة المعلول  
حقيقه دفع وحل مقدر وهو ان العلة اذا كانت كثيرة كما ذكرنا في الاشكال  
المذكور من انها مادية وصورية فيلزم ان يكون معلولاها ايضه كثيرة منع ان الواقع  
خلاف ذلك فادفعه المصليح بان لا تم اخذ ذوات المعه بل يستلزم تعدد جهة المعلول  
وهو مسلم وتعدده لا يستلزم تعدد ذواته فاللازم في محال والاحمال غير لازم لا  
يقوم مجموع شريك الباري شريك الباري فيصنع شريك الباري مركب كالمركب  
ممكن وحاصله ان المفاده المذكورة باطله فان شريك الباري كما في ذلك كما صدق

المذكور في الايراد يجوز ان يكون تسلسل الانواعيات والاعتبارات المنطقية لقطع  
الاختبار فان الفصول من الاجزاء الذهنية التحليلية وهي انواعية قطعاً لا يتقن ان الاجزاء  
الذهنية مستخرجة للافراد انما جرت كما هو التحقيق فيلزم التمسك في تلك الاجزاء  
او لا او اذ اخرجها كلياً عما يقضي ان الى مطلوب المورد لا نأقول بل يزمح بطلان قوله  
مقولة المقولات بالنظر الى البساطة انما جرت كما هو بالنظر الى العقول وكما نفوس  
وكما المقولات العرضية بالنظر الى انواعها البسيطة في الخارج فلا بد اصلاح كلامهم  
الاغراض عن ذلك الاستدلال والثاني ما سمع لي وهو ان الكلام كالمصدق على واحد  
من افراده يصدق على كثيرين من افراده اي على مجموع افراده يصدق واحد  
في بعض الصورة فان الضرورة شاهدة بان مجموع الجواهر هو مجموع الاغراض  
اغراض وليس مراد المصداق العامة الكلية لتقص بالوحدة الحقيقة فانه لا يقال على  
المجموع المركب الوحدة الحقيقة واحد حقيقة نعم صدق في بعض الصور قد يكون ضروريا  
كما بينه بقوله مجموع الانسان والفرس حيوان فله فصلان قريبان وكذا مجموع الجواهر  
هو مجموع الكليات كم ومجموع الكليات كيف وقع بظهر الجواب عما قاله بعض  
المحققين من ان هذا لا يبراد ساقط عن اصله فان صدق الكلام على مجموع  
افراد لا يلزم كالواحد الحقيقة نعم يلزم لصدق على الكثرة مما ملته من افراده وهو  
يجوز يستلزم المطلوب المعروف ذلك لان مقصود المصداق العامة المستخرجة  
لا الكلية وتفصيل اغراض المصداق لا يسقط عن اصله كما زعمه المحققون  
مجموع الكلية المنفصلة والمنفصلة مثلا يصدق عليه كم ضرورة انقسام المجموع بالذات لا  
انقسام اجزائه كات وهو الحق بالكم فيصدق على ذلك المجموع انكم بالذات فيصدق  
مقوله لكم عليه يصدق الاجناس على الانواع فيكون لهذا المجموع فصلا في بيان  
وهو خلاف ما نفرد كما سبق ذكرنا في المثال الذي ذكره المصنف في مجموع  
الانسان والفرس حيوان بل به بظهر اوسم فذلك بعد تسليمه مناق في المثال  
غير قاصح ما صرح بقصوده والمثال الواضح ما ذكرناه في امثلة كثيرة اخرى كالخط  
فانه يصدق على كل واحد من المستقيم والمنحني يصدق على المجموع المركب منها  
ضرورة انه كم متصل في الحقيقة في جهة واحدة فله فصلان قريبان والاستدلال

السليم والغير المستقيم وبيان الاول ان هذا الوجود عرضي ولا يتصور قيامه عرضا  
شخصيا بمكانين كك واما الثاني مطلق الوجود فهو غير منظور ايضا في هذا المقام فانه  
في جميع الاشياء المتباينة توه مرتبة كانت او عرفت فلا يكون مناطا للمحل المعبر  
في الاخر او لهذا الاخر ليدان عرضي تحقيق بيناه في بعض الوجوه ولا يسع لذكره  
المقام ونحل التليب كيفية ما ذكرنا آنفا عهد يسيرا في هذا ان مناط الوجود  
الحقيقة في المركبات انما هو محمول واحتجاج المحال فيها الى المحل والذكي المتوقف  
لشهادة قلبه ان احتياج المحل العرضي الى المحل يشهد في المحل المعبر في فان الاحتياج  
في الاول يتصور بحسب طبيعة المحل وشخصيا وفي الثانية لا يتصور الا بحسب الشخصية فقط وكذا  
المحمل في الاول ووجود اكثر من الثانية فان العوض حال في المحل بحسب طبيعة الشخصية  
لكونه طبقة واحدة والمحل المعبر في انما حوله في المحل بحسب الشخصية فقط فان طبقة  
مستقلة لصورة ما في المحل متقدمة على المحل وقد عرفت ان البقية في بعض الوجوه  
التي هي عنه فان كان لا يكون الا بالوط والاحتياج في العوض والجوهر يشهد او في  
المعبرين فالتوهم حقيقة المحل في النوع الاحتياج الطبيعية حقيقة كك فكون العوض  
فصلا للجواهر اولي من كون الجوهر فصلا لباقيها في هذا المقام فانه مما تجرت فيه  
الاحتياج وبيننا كك شك من وجهين الاول ما اورد في استبعاد كل فصل من  
من العالي فاما اعم المحولات الى الاحتياج الى العشرة العشرة عند من ان لا يوجد  
الممكن عينها لونه والاول لظن فان الفصل هو المميز لا نوع تلك الاحتياج كما  
لغاية ترفيق فلا يكون اعم المحولات ولا عينها الفصل يكون تحتها فهو مفصل  
عن المتراكبات بفصل ضرورة ان ما به الاشتراك لا به لغير ما به الامتياز ضرورة  
تحصيل تلك الفصول والامتياز بينهما وبين غيرهما فان لكل فصل وفصل  
وسلسلة وحده لاتم الافعال كل مفهوم بالفضل وانما بحسب لونها في ذلك العلم  
مقوله حاصلة ان مقولته تلك هي لا حاصلة الا كونها احتياجا عالية للممكن  
انما هي بالنظر الى الانواع المتماثلة الى المركبة تركيبا عطفيا والفصول التي  
انواعها متماثلة عندهم فليست واحدة تحتها فلا يلزم الفصل بالفضل ففتح  
في تشابه الميزان وهو حسن آخر لرفع الاشكال من ميزان التوسط ما ذكرنا في الجواب ان

والنبايات فان صورة التي هي في بعض المركبات فصول لا تحصل لوجودات محالها التي  
هي اجناس فان محالها هي المركبة المتميزة عن العناصر هي متحققة قبل فيضان الصورة  
وقد ينسبها مفضل في بعض الجوانب ان ثبت فارجع اليه وهذا الذي ذكرنا من  
فانما هو على المعنى الثاني من المنفرد عليه واما على المعنى الاول منه فهو ان الفصل  
يرفع اليه فليس يحسن محله لو كان معينا فلا يتفرع عليه فترفع الاول يجوز التركيب  
امرين كل منها عام وخاص ضرورة ولا يلزم اليه ووجه التفريق بينهما  
على الباطن في التركيب والظاهر هو ان من حيث التركيب والتبني تركب فيكون  
وانه من جهة اخرى وكذا لا يتفرع عليه الفرع الرابع وهو ان الفصل لا يقال له ان  
فان الفصل حينئذ يجوز ان يكون اعم منه من مفهوم عامين كلك فيجوز ان يكون  
المذكور ان جنس هذا الفصل وذلك بناء على التفرع المذكور من تركيبه حقيقة  
امرين بينهما عموم وخصوص ضرورة ولولا قلت فيما قلنا من الجناس المذكور لا عدت الفرع  
الثاني والثالث ايضا لا يتفرع على المعنى الاول من المنفرد عليه وكذا لا يتفرع عليه  
انما مسئلة يجوز ان يكون بعض من الاعراض فضلا وارتيا ومبدا او عيا لبعض الجواهر سيما  
في المركبات العنصرية كما بينها عليه الفا وما قاله من ان الانواع الطبيعية الجهرية لا تحصل  
من جوهر وعرض كما هو المشهور من المشايخ فذلك قول البرهان عليه اذا بانه ما قالوا في بانه  
ان بين الجوهر والعرض تمايزا ليس بين الجوهرين والعرضين من مثة واحدة فذلك كلام  
افقاعى معاطي فان الاتحاد والحد الذي هو مناط التوحد لطيف المعترف في النوع الحقيقي  
من المركبات يشهد في جوهر والعرض من الجوهرين وبيانه على وجه التحقيق والتفصيل ان الوحدة  
الحقيقية المعينة في النوع الحقيقي على نحو الاول ووحدة الذات ووحدة الوجود وهي  
نبات في البساطة حقيقة لانه لا شائبة التركيب الحقيقي فيه كالعقول والنفس والنبات  
وحدة المحل وهي انما نبأت في المركبات الحقيقية كالجسم والواحد والطبيعة من الافلاك  
والنبات في فيها غير هذه الوحدة من وحدة الوجود والذات اما الثانية فظاهرة فان  
الذاتين المتغايرتين بالذات مما لا يعقل اتحادهما كلك الذبا لا انقلاب ذلك بطور  
مما ينبغي ان انفسه ان الكلام في لذات المتغايرة بالفعل من الافلاك حقيقة  
شبه وقد مر حوا لوجوده في الانواع المركبة للجسم الطبع وهو الموافق لما يقضي به العقل



وإنما دللنا على ما إذا كان الجسم القريب والفصل القريب للغيرين وهذا أمر متحيز  
بالذات قيل لم خلاف المفروض ولا يقدح في الاحتجاج به في مرتبة واحدة كما  
لغير التوسط والعالية وبيان على وجه التحقيق أنه قد تعرض في بيان المفروض عليه  
أن الفصل كالمادة المتماثلة للغيرين في عدم انفادهما عن المعنى فإذا وجد الفصل القريب  
فلا بد من وجود الجسم الذي تقوم به فلا بد من وجود جسمين قريبين له في الحقيقة أو في  
قيود لمية واحدة جنبان قربان مثلاً بل يوجد جنبان لثاني مرتبة واحدة قريبة كما  
أو بعدة وهذا خلاف مقصودنا كما بين وكما في سبب الجسم والفصل للجوهر خارجاً  
للاستغناء عنه وهذا لا يتفق على القاعدة الأخيرة التي ذكرناها في بيان وجه المنع  
عليه أن الفصل المنقسم للجسم القريب كالمادة المتماثلة لوجوده باعتبار جميع مراتبه  
سواء كانت مرتبة وجود الطبيعة أو وجود فردا أو السحفة الخاصة بكذا حقيقة بعض  
المحققين من المتأخرين فإذا كان الفصل تلك يلزم كونه جوهران أو جوهرين  
بما لا يوجد في الموضوع أو الموضوع عبارة عن المحل المستغنى في وجود طبيعة وفردية  
عن طبيعة الحال وإن احتاج في وجوده الشخص إلى طبيعة الحال كما حققه المحققين من المتأخرين  
وأما في قولهم أن الفصول الجواهر مبنية لوجودها في المحل وفردتها المطلقة فلا يكون  
وجود طبيعة المحل الذي منها هو الجسم باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية للعقل  
غنياً عن وجود ذلك الفصل بحيث تلك الملاحظة ثبت كونه جوهر أو هو المطلقة  
وح لا يرد النقص فيقول لا يخرج من بيان الدليل فيها فإن الصابغة المذكورة كما  
هي في فصول الجواهر وقد برهن عليها في سبب السبيل والصورة وكيفية تعلقها  
وأما في فصول الأعراف فلم يبرهن عليها بعد وكذا لا يرد النقص في فصول  
الجواهر يجوز أن يكون على الوجود والشخص للجسم في وجود طبيعة فلا يكون جوهران إلا  
عروض قد يكون مشخفاً لما لها قال المحقق الطوسي في شرح الأسرار فأن الاستحالة وال  
لونها والأوضاع فو اعل وجود الجسم أي الشخص مع أنها عروض له وقال بعض المحققين  
أن الزمان شخص لا وجود له كونه مع قيامه بها وعرضه لها ما وجه عدم الوجود في  
خلاف الملاحظة المذكورة المبررة عندهم ونحن نحسب أن الصابغة المذكورة لا يتم  
في فصول الأقسام الطبيعية المركبة كاللبن والفس والذهب والفضة والياقوت

ان يكون جزء الجزاء الى الجنس بالتقسيم فيكون في قسم من قسمه وكنى القسم للسائل فيقسم  
ولا عكس وهو ظاهر لا يحتاج الى بيان في هذا الحكم كما ان الجنس ليس به و لا يجعل الا بالفضل  
فهو عليه لا في الية الفعلية بل في الية الحكمية من الاول بمعنى انه يرفع اليها من جهة  
معرفة ولا يكون المخرج من هذا العلم فانه لا يرفع عليه الفروع الا في كماله  
على التفتن كما هو سياتي بعض بيانه والثاني علته للجنس بحسب الوجود في الخارج  
بما يرفع من هذه المراتب التفصيلية للفعل اعني في مرتبة كونها ليست شرط لا في كمالها بل  
الا بجزء من المتأخرين وهو الحق عندى وعند جميع المؤرخين من الحكماء وان جعل عنه  
بعض المتأخرين وقال جافا ان كنه الوجود الى طائل وهذا الموضع الاخير هو  
المراد في هذا العلم وعليه يتفرع الفروع الخمسة الالائية وبيانها على وجه التحقيق انما  
عندى ولا يحتاج مراهم ان الفصل في مرتبة لشرط لا في صورة الصورة وتقسيمها  
في تلك المرتبة هو المادة والاولى كمن وجود طبيعة يقوم لها في كنه كنه كنه  
عبار ووجودها و الفورية الشخمية انما هي فلو كان الصورة جنب للفصل الذي  
هو المادة على تقدير الفرض يلزم الدور ضرورة احتياج وجود الصورة في مرتبة  
الطبيعة بل في جميع المراتب الى وجود طبيعة المادة ورجح لزوم الدور في هذا  
الموضع قال فلا يكون فصل الجنس من الفصل و بهد ابطال تركيب الجنس على  
قاعدتهم عن ترتيبين بينهما عموم وشخص وعلى هذا التقدير منهما جنس من وجه فصل  
في وجهات القاعدة كما هو الظاهر من العبارة ففقيه مجاز لا يعتبر ما يؤول الى الالائية بل  
بالفصل لا يكون فصلا بحسب حقيقة بل يؤول فصلا بالضرورة على تحقيق ذلك التقدير  
يكون في الحقيقة و احد قسطن قريبان فان الفصل المقتسم القريب كما البلية المفيدة  
لوجود الجنس معترضة لا يحتاج الى جنس في وجوده بعد وجود الفعل الى كس فيكون  
الفصل كالبلية الثانية التي لا يشهد في سبيل الاجتماع فظهر المطلوب بان  
ولا يقوم الا في احد احواله لو شهد تقوم لوجوده في غيره ان يقوم لوجوده في  
جنس ووجهه في النوعين الثاني اثل الى النوع الرابع الذي سياتي  
في كنه و ترتيبين ووجهه في قوله والاقبال ليعلم ان يلزم من خلافه ان يكون من فاعل  
المفعول من حيث يكون هو واحد وانما اختلاف الذات في هذا

ولا استحالة فيه والاشكال في الاستزاع وهو في الوجود فانه شئ من الوجودات الموجودة وكذا  
وجود الوجود ينزع من الوجود وكذا لا يلزم التسلسل المستقيم كما ذكر وكذا وجود جزئ  
الوجود ينزع من جزئية كما عن قوله الاستحالة في الخارج كخارج كذا وكذا كذا  
لنا انه عبارة عن انتساب شئ حاصل في الذهن الى امر موجود محقق حاصل في الخارج  
او الذهن فيكون كاشفا عن حاله محققه خارجية او ذهنية او امر يستقل بكم فالمعقولة  
كاشفة عن وضع خاص للمجسم كالمساواة والقيام بالذهن عن معقولة ذهنية وغير  
ذلك والوجود المطلق حاصل في الذهن او ان له ذاته متغايرة للاتفات نظر  
في اخذ عن الموجودات المحققة في الخارج او الذهن يكون كاشفا عن حاله خاصة  
في الموجودات الخارجية مثلا فان مرادنا بالجملة الخارجية اعم من ان يكون لها في  
الخارج كما في المثال الاول المصروب او يجب ان الخارج كما في الموجودات الخارجية  
المستزعة من الموجودات تلك وكذا الاحمال في استزاع الوجود الخاص عن جزئ الوجود  
الخاص المطلق فان الوجود المطلق او اخذ من الموجودات الخارجية وتحقيق  
حجب الخارج فيكون المحقق كاشفا عما حصله من انتساب اليه عارضة له بحيث انه ينزع  
منه كاشفة عن محققه وكذا الحقة كاشفا عما حصله من انتساب الوجود المطلق اليه  
او لا يعرض لذلك كجزئ محقق تقديره من الوجود المطلق كاشفا عنه ومن غير محقق  
منزع منه كاشفة عن محققه كاشفا عما حصله من انتساب الوجود المطلق اليه  
فهم وللمطلوب دليل اخر في اية حيزه الدليلان المذكوران تركيا في كاشفا  
للاطباء ثم التحقق ان الكلام ان كان في الوجود المصدر في الاستزاع فلا شك  
ان حقيقة ليست الا ما ينزع في الذهن وهو من حيث بسيط بالضرورة بالاشبه معروض  
بفرضية بمعنى وقد حقق بعض المحققين ايضا وان كان الكلام في الوجود المحقق  
هو الحقيقة فعمل تحقيقه يكون الوجود مركبا وبسيطا كالحقيقة فافهم والتحقيق في هذا المصطلح  
النفيس من كاشفا عن محققه بهذا الكتاب لا يحد من غير فان ميز من كاشفا  
الجنس الغريب وان ميز من ثراكات الجنس البعيد الغير قريب البعيد فافهم  
كاشفا بالغريب البعيد يظهر من تعريفه ولا يشبه الى النوع بالتقويم اي الجزئ  
مفوقه وكل مقوم للمعالي مقوم للباطل ولا عكس فان الجزئ جزئ الكل لا يوزن

والجمل ان لا يستلزم حمل الكل على شيء محض بل على ما هو كذلك الحمل لعدم مطلق الحمل  
فقد اجمروا بالذاتية والتعريف الثاني ان لا يثبت بعض المحققين وتبعه بعض الشارحين تقليد  
اوله انما قلنا فان التأسيس بالدليل او العزوة وذاتية الوجود للمصدرين لمصلحة ذاتية  
لا فائدة الموصولة له وخر الوجود او حمل عليه الوجود والمصدرين ان كان مبروفا ولم يثبت  
ذاتية للمبروفات فان قلت كمالنا في الوجود والمصدرين فلو كان له فرد فسيكون  
محولا عليه بالمواطاة فان الحمل يجب حمله على اجزاء الذاتين بالمواطاة وقد قرر ان حمل  
المفرد المصدرين سواطاة انما يصح على ما كان ذواتية قلنا لا يتم لزوم حمل الكل على  
اجزاء الذاتين بالمواطاة بل يجوز ان يكون خصوصية المفرد المفردات بعبارة عن قسم  
مطلق الحمل ضروري الاتحاد فافهم فانه دقيق وان قرر الشق الاول من الاستحالة  
بالنظر الى الانصاف المحكي عنه وتبين ان فرد الوجود في مكان موجود وكان الوجود  
عاز حاله في مرتبة الانصاف وعرض الشق الثاني انما يتم بعبارة كل فرد في كل فرد  
الشق لغير السمين فان نفس الشق من حيث هو يكون على خلافه من كماله فيكون  
العروض بدون تعار العارض والمحدود من سطله وهو محتمل عند قسم قلت اولها  
لنقص بالحصة الوجود المطلق العارضة فان المطلق بمرز الحصة العارضة ليس حسب  
جزء وانما بالكل بان العارضين لغير عروض من حيث اعتبار التخصيص من جانب العارضين  
دون العروض بل فيما يحقق فيه تصورات غير متجهين جهة اقتزان الجزء الآخر  
والتخصيص كمالا يخفى على البتال ولك ان تقر الشق الاول بالنظر الى الانصاف  
بطريق آخر هو ان فرد الوجود امان يعزى الى وجوده في قيام ذلك الفرد على كماله  
من القام بالشئ وغيره لا يكون قائما به ضرورة ومع يلزم قيام الشئ بنفسه على كماله  
هو باطل في جوابه اوله بالنقص بقيام حصة الوجود به كما مر وتانيا بالكل بان  
للقيام بتصور عن فروع الاحوال الانصافي ولا يثبت في انصافهم كمالا في غير انصافهم  
بمنه اليه للضرورة المذكورة وهو لا يثبت في الوجود والا يلزم التسلسل المتعدي في  
الوجود اذ ان انصاف الوجود فله منقسم اليه ليقع وجود آخر كذا يلزم حصول الوجود  
الغير المتساوية المبرزة بالفعل فان الانصافات لا يتصور بدون الفعل بخلاف  
شتر اعمات فان وجود النسب الواحد كفي لا يتزعمات الغير المتساوية لا حقيقة

والسبب  
 ان الشبهات في اعتبارها في الخارج  
 ولا يحتاج الى اعتبارها في الخارج

انما رتبة كما سباني ذكره والاخر المذكورة في جواب اجراء على سبيل المسامحة  
 الكلام فيما بل الحق في جواب على ما قلنا فيقول ان الواجب تقديم وجود الجزئ  
 على وجود الكل ونفس الجزء على نفس الكل ولا يجب تقديم وجود الجزء على نفس الكل  
 وذلك لان هذا التقدم انما يلزم بسبب احتياج الكل الى الجزء وانما يحتاج نفس الكل  
 الى نفس الاجزاء دون وجودها ووجود الكل يحتاج الى وجود الاجزاء واحتياج الى  
 الاجزاء ايضا ضرورة احتياج وجود الاجزاء فيان تقوم نفس الكل لا اجزاء  
 يكون بالنظر الى ذاتها وانقطع النظر عن وجودها لا جزاء وجود الكل او بعد  
 هذا في جواب ان المستدل خاطا وادخله ان اجزاء الوجود اما ان يثبت بالوجود قبل  
 او بعده او معه اما ان يريد قبل نفس الكل او بعده او معه كما راسخ في الشئ الثاني او الثالث  
 ولا يلزم تقدم وجود الجزء على نفس الكل لكن الجواب بالحقيقة يتبعين الشئ الثاني فان  
 مرتبة الصفات الاجزاء بالوجود بعد مرتبة ذات الوجود الا ترى ان النسب التي هي  
 الانصاف فرع ذات المتبشرين واما ان يريد قبل وجود الكل او بعده او معه فبار  
 انه متصف قبل وجود الكل ولا دور فان اللازم مع تقدم حصه وجود الجزء على حصه  
 وجود الكل ولا مضائق في تقدم احدي الطرفين على الاخرى الا ترى انه يصح تقدم  
 خود الاب على وجود الابن ولا دور فيه كك سببها ما اوردته القوم وكون المصنف  
 كما سببه من ان الوجود لا حجب ولا لا يتصف بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن  
 ذلك الجزء لا يكون صفة لنفسه بل بسائر الاجزاء فلا يكون العارض تباه عارضا  
 بالعدم فليزم اجتماع المتبشرين في بيان بطلان الشئ الثاني مرد ذكرنا اننا قد  
 اما بطلان الاول فغير ظاهر فانه ان قرر بالنظر الى الكل فيقال ان الجزء لا يوجد اما  
 بالوجود بان يحيل عليه الوجود فلا شك انه محتمل عرني فلا بد ان يكون جزءا ايضا  
 محمولا بالكل العرني وذلك ظاهر البطلان فانه يستلزم حمل الشئ على نفسه حيث  
 هي بالعرض او يقال ان الجزء لا يكون موجودا كسائر الموجودات يكون فردا  
 قد نفرد في موصفه ان الوجود ذاتي لا فراده فان افاده انما يكون محصا وكل  
 ذاتي الموصفه اذا اعتبار الوجود في الشئ لا يكون جزءا لنفسه فليزم المحذور في  
 لا يخرج على المتعطل في النظر الاول فانه يتحقق بسائر الاجزاء لذاته الكلية

بني النوع الحقيقي والاسماني عموم من وجه فهو اى النوع كالجنس اما مفرواى بالكون  
وقه نوعه ولا تحت نوعه كالعقل او كمرتب وهو خلاف ذلك اخضر الكلى الساقط  
لان الاعرف نوعه واعم الكلى العالى لذلك وادخل الاعم المتوسط وجبه ظاهران  
الجنس باعتبار العموم والمعتز في مفهوم الجنس القول على كثر من مختلفين بالتحقيق فيكون  
باعتبار النقصان لذلك ليس النوع الساقط نوعا

نوع الجنس العالى الاجناس وبعد ما بين المطر وما بينا جنس وجه التسمية  
لمن ادلى فيهم الثالث الفصل وهو المفعول في جواب رى شى خرج منه الجنس  
والعرض العام في جواب خرج منه الخاصة والمراد منه طلب مميز ذى بعد وقوع  
والشركة في ذاتى مشترك تام ولذا استثنى الفصل سوا المميز الذى الذى التسمية  
بالنظر الى الجنس وحيث قوله بالاحتمال كالتوهم لا فصل له بل كلفه ولكن بطلح  
حصر الكلى في الجنسية والذى فى الجنس الفصل لحوار التركيب من امرين كليتين  
متساويتين فان كل واحد منهما ليس متساويا هو ظاهر ولا نوعا لانه تمام حقيقة واحدة  
وليس كل واحد منهما تمام حقيقة واحدة لدخول الاخر فيها ولا خاصة ولا عرضا عاما  
لخروجها عن الزمته ودخولها فيه فلا بد ان يكون فصل الا ان يقال ان احصى على  
نوعهم ونوعهم انما التركيب امرين متساويين وان لم يقيم عليه بيان قوى  
بعد بقى الكلام في المثال لا رضى الوجود فقالوا بيساطة فلا جنس له وانما  
عليه يوجد شيئا انه لو كان له اخر اذ ان يتصف بالعدم المطلق او بالوجود  
والاول نظر فانعدام الاخر مطلقا يستلزم انعدام الكل كك وبطلان  
ضرورة بان الوجود من الوجودات وان كان من الوجودات الذاتية وحيث يلزم  
اجتماع التعريفين والثانى ايضا باطل فانها ان تسمى قبل الوجود المطلق  
مع او بعد على الاول يلزم الدور ضرورة تقدم المطلق على الخاص فلو كان  
الوجود المجرد مقفلا يلزم ان يخلو المذكور وعلى السابقين يلزم تقدم المجرد على الكل  
والتقدم ضروري كما ضرورة احتياج الكل الى الاخر ولا يجب بان تقدم الاجزاء الخاصة  
حقيقة ضروري ويجوز ان يكون تلك الاجزاء اجزاء ذاتية تحليلية فقط ولا يجوز  
على الكل لان كلامهم المستدل مبنى على التحقيق في الاجزاء التى منها يستلزم الاجزاء

التي هي بالمرّة لا يستحال التقدّم الواجب لعدم فادى واجب تصدق في سلسلة  
على حدوث الزمانية فلا بد لربطها به تعالى من مناسبات موجودة من زمانه فان التقدّم  
سواء المستند في عدم ارتباط الحوادث بالواجب تعالى وذلك لان التقدّم لا يمتنع  
علته مائة لحدوث بدون الربط وهو متقدّم بلزوم الترجيح للمرجح فان وجودها وشدّة  
في زمان محدوده دون الازل للمرجح فان المرجح لا مازت الممكن فهو متباني معنى لا  
او لا تعلمه فهي كما هي موجودة في زمان محدوده تلك موجودة في الازل فترجيح هذا الزمان  
دون الازل ترجيح للمرجح وادى الزم الربط لحدوث بالواجب تعالى في حالات متعدّدة  
فذلك الحالات المتحدّدة زمانا في الواجب تعالى هو ربطه فانه تعدد برى عن التجديد والازم  
المادة والتركيب اذ في ذوات الحوادث او حاله او حاله لا يسيل الى الاول ليس في التقدّم  
لحدوث وحاله فلا يمتنع التجديد في المحل وهو متقدّم والاستعداد اذ ذات الحادثة المتقدّمة  
لغرضه تعالى الى الحوادث وهو المظهر وانت تعلم فساد هذا الدليل لوجوب الاول ان  
الانوار الربطية للحادث بالبارى تعالى يجوز ان يكون معدّات منفصلة كما نشاهد في  
الاشجار والحيوانات والثاني ان الواجب تعالى يجوز ان يكون عليه تامة بتقديم  
مجرد كالتعليل الموجود وهو متقدّم يكون علته مائة تقديم مادي كما تفكّر مثلاً وهو متقدّم  
لكن كما يكون في التقديم مادي باعتبار تعدد الحالات كالحركات الفلكية او اوجدها  
المتحدّدة علته لحدوث وبالجملة لا يلزم ان يكون الربط هو الاستعداد اذ ذات الحادثة لذلك  
الحادث حتى يخلج الى الحادثة فيشتت وجود الجنس لحدوث الزمان في وجع لا يلزم وجوده لحدوث  
للحدث وللتقديم البعد كما مروراً ما ذكره المصنف في محاشيه من حديث النفس بين مادي عليها  
جنس هو في حال وجودهم لكن الجنس عرضي لها لوجوده عنها هو النفس فحينئذ هو الربط  
مقسم وخاصة له فلا يلزم يقع الجنس في حوزة ما هو السؤال عن النفس فلا يكون نوعاً  
لصانعها لعدم الاستدلال على اثبات العموم منه وجوبه بان النقط توجب حقيقة ولا جنس لها  
جزءها غير تمام او يجوز ان يكون لها جزء وقع عليه بانها مادة عادية وان لم يكن لها  
اخر او بعد اربعا من اقسامها ان يكون للشيء جزء حقيق ومخارجي غير متقدّم على كل شيء  
او ربما الاستدلال على هذا المطلب لوجوبه من تحقيق النوع الحقيقي في المصنف في النفس  
والجنس في قوله لا يمكن اني مع هذا بل لا يفقد من كونه جزءاً من كل شيء من ان النسبة

المهمة المنعقدة لحدوث دون الوجود فلا اصحاب الى المادة قالوا بان مرادنا ان  
سببه ان الحدوث الزمانية المتحصنة بالزمن لا يكون صادرة عن القديم السبب  
تجسيمات ومجسات اخرى سوى ذاته والا يلزم الترجيع بلا مرجع كما لا يخفى على المتفطن  
الماهر والمخلص اما ان يكون من جانب الفاعل او من جانب المفعول لا يجوز ان يكون  
من جانب الفاعل فانه اما ان يكون صفة قديمة او حادثه الاولى لا يلزم  
الترجيع بلا مرجع فان ترجيع القديم بالنظر الى ذاته للحادث مع الحفاظ تلك الذات  
في وقت دون وقت ترجيع بلا مرجع وهذا هو السبب الذي فومنا الى ومن المتفطن  
الماهر في عدم ترجيع الفاعل القديم للحادث وكذا الثاني لا يمكن ترجيع الصفة للحادث  
فان الفاعل القديم بالحقيقة هو الواجب تعالى والعقل المجردة لا يتحمل كمواد  
منها لحدوث الصفات بخلاف لا بد من الترجيع في جانب المفعول وهو معدوم وكذا  
صفاته انما فلا يكون مرجح بل لا بد من محل او صفة له يكون هو المرجح والمحل  
له هو المادة والصفة فيه هي الاستعداد فثبت المطلوب في تفصيل  
الدليل ونقصته عن بعض الكندي واستدلاله المطلوب في ترتيبه حتى يعلم انه كان  
سببا محضا اما الاول فبان ان الحدوث الزمانية والكمات محدثات متعاقبة  
لا بد من دخول الواجب تعالى في سلسلة علمها والالم بوجود تلك الحدود فبان  
بالم يجب وجوده بالعلم لم توجد اذ في صورة استوار نسبتها في الوجود والعدم  
التي يلزم الترجيع بلا مرجع في كليهما وهو بطور في صورة ترجيع الوجود واستلزامه  
من دون البلوغ الى حد الوجوب كما زعمه المكالمون يكون حصول العدم محال  
اذا فيه يلزم ترجيع امر جوهري بغير وجوب الوجود ضرورة ان امتناع التقييد  
بعدمه وجوب التيقن الاخر فاذا وجد تلك الحدود فلا بد من وجوبه و  
الوجوب بالغير لا يتصور لا بد من دخول الواجب تعالى في سلسلة العلل اذ هو متوجه  
لوجوده لا يحصل بالمحصل ابتداء جميع انحاء العدم ويدون ودخل الواجب تعالى  
في تلك السلسلة بكونه من عدم وهو ان بعدم الحدوث بالتقدم جميع علمها  
فانها يمكنه لا يستحيل العدم عليها لا بالنظر الى الذات فانها ممكنة ولا بالنظر الى  
العلمه فانها وضعت مسبوقة ولودخل الواجب في تلك السلسلة فثبت



ولا يرد النفس الناطقة فانما لا نقول بخروجها من كل وجه بل هو من امر بين بين فلما  
من الجسمانية التي هي مادتها وحسبها ولا يرد العقول العشرة فانما لا نسلم كونها  
اثرها على موصلة بل مراتب عقلية وسلب كلية ليست بموجودة في الخارج فيسقط بها في  
ترتيب اثارها العقلية توسط الاجناس المتوسطة واما النقطة فليست تقدر وجودها في  
الخارج فانما هي بسبب خارجا واما ذهنا ايضا فممكن كيف الباطن مطلقا فمنه  
خواصه تقع انتهى كلامه نقول بهذا الكلام من المصنف يدل على عقلية خبره بسبب  
الحكماء وولا يلزم فضلا عن التعقيد فيها حتى يظهر له فسادا او محتملا فيخرج عليه  
سواء لم يسم او فسادا اما عقلية عن مدعيهم فمن جهة انهم ما ادعوا ان كل حادث ولو  
ذاتا سبق بالزمان او من الحوادث الذاتية بهم الهوى الاولى للذات والخاص  
وهو ليس سبق بالمادة عندهم وايضا من الحوادث الذاتية عندهم الطبايع العقلية  
للمجسمية والنوعية التي هي عللة للمادة فلو كانت سبقه بالذات او بالزمان لم  
الدور على الاول وينبغي التلازم من المادة في الصورة على الثاني وايضا ان  
العقول العشرة عندهم النوعية متخلفة في الاشخاص كما بلوغ اليه ولا يلزم في الا  
لبات وليست مراتب عقلية غير موجودة في الخارج فانهم صرحوا بان في الا  
ول ينبغي بحال الوجوب الذاتي لا بد ان يقدر منه موجود اقوى الموجودات  
الا الموجودات المجردة عن المادة وبالجملة نفريجا تهم في ذلك اكثر من ان يحصى  
وبعد ذلك لا حيز ظهر عدم اطلاع المصنفين بوجوب كمالها على العقل المتفطن  
الما هو عدم الاطلاع على ولا يلزم فلا بد لان تمام المقصود وهو المسبوق بالمادة  
لا بد ان يحل الا مكانها خوفا فيه على الامكان الاستعداد في وهو لا يوجد  
الحوادث الذاتية فقط بل في المقارن للحوادث الزمانية وبيان ذلك وجه  
للفصل لان الحكماء استدلوا على هذا الطلب لان الممكن قبل حدوثه لا بد له  
من الا مكان فان امتنع بالذات او بالوجوب لك لا يكون حادثا وعمل  
الا مكان لا يكون كل احداث لعدم وجوده قبل حدوثه وكذلك لا يوجد من وجوده  
الاعلام الا وحيث عند عدم المحل والقول بحجية المنفصل عن الباطل فلا  
ميله من محل وهو المادة فلما ادعوا عليهم بان الا مكان الذاتي محله نفس

صنفنا للنوع الحقيقي كالآل ان الرومي والبرخي متلغا  
 نهما صنفان الآل ن وهو نوع حقيقي او صنف للجنس كحيوان الالمش والحيوان المتحرك  
 او يكون حمل الجنس على كونه من جنس البصفتين بالعرض اما الاول فكانه جعل على السبب  
 فان الآل ن الرومي والبرخي لا يستدعي حمل الحيوان عليها الا من جهة الآل ن بته ضمني  
 لنبوت حمل الحيوان عليها واما الثاني فلان حمل الحيوان اولا على الانواع الحقيقية لا  
 تحاد معها بالذات واما بيا مع عوارضها كالمتحرك والالمش والمريد وغيره و  
 الاول الحقيقة فانه تمام حقيقة افراد اولان النوع اذا اطلق في عرفهم ببادئة  
 القول على كثر من تنفيقيين بالحقيقة فالصنف الاول هو الصنف الحقيقي فان السابور  
 علامة الحقيقة والثاني الاصنافي فان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وهو المصنف  
 المجازي فان اللفظ اذ اورد بين الحقيقة والمجاز يحمل على الثاني ولم يعرج با  
 لمجاز له لشهرته وقربته الى الحقيقة ومنها عموم من وجه لاجتماعهما في الآل ن وجود  
 الثاني فقط في الحيوان ووجود الاول فقط في الصورة الجسمانية الكلية على طريق  
 المشابيه فانها نوع حقيق بالنظر الى افرادها حقيقة وليصدق جوارها خذ من السبب  
 الاول بالعرض عليها وايضا يتحقق وجود الاول في الطبايع المصنوعة عينا بالنبوة الى  
 اشخاصها كحالة في المواد الجسمانية كما تقرر عند المشايخين والمكلام بهذا اللفظ  
 على طورهم فلهذا الطبايع انواع حقيقة وليست باضافته لعدم دخولها تحت  
 جناس بالذات فانها فصول في رتبة وهي لا بد من تحت الجنس بالذات فان  
 قلت انه الفصول لا يكون انواعا حقيقة فانها قد عرفت من نوعها حقيقة وقوع  
 في جواب ما هو قلت كذا بل هي انواع حقيقة بالنظر الى اشخاصها كحالة في المواد  
 الجسمانية ويقع في جواب ما هو الجسمانية وادى لم يكن انواعا بالنبوة الى الجسم  
 او المقوم بها وهذا السؤال والجواب يجري في الصورة الجسمانية ايضا ويتحقق بها  
 ظهور ان القول بالعموم من وجه بين النوع الحقيقي والاصنافي هو اني لا اعمد الى  
 سيأتي في القول الثاني وقبل مطلقا قال المصنف في كماله الاول هو جنس من وجهه  
 الى مفاهيمه في باري الاري واما النظر للمفهوم فتعريفه الاطلاق الاستلزام كن حادثة  
 ولو ذاتا سبق ما وقع بالطريق الواحدية والاهم هو الجنس بحد ذاته فلا يقع في

من الوجود ما لم يرد حسنا بالحقبة المعنى الاثير بمعنى كثيرين متفقين في المهية ومع لا يرد  
لاسكال على من جعل الشخص فاعلى الكثيرين متفقين داخل في الشخص فان الكثيرين  
على انه التقدير وان اختلف في حقيقته لكن لم يختلف في المهية فان الحقيقة ككاتبه  
المرأة من الوجود والشخص لزيد وعمر وكبر على كل من المذنبين واردة وانما النقاش  
في الحقيقة والمهية على من جعل الشخص داخل في الشخص وبهذا وجه وجهه آخر لا  
بحسب الى انه التكليف هو ان ~~المعروف~~ الكثيرين الطبع المقرنة بكل واحد واحد من  
الشخص والتفصيل به خارجا وهذا حاصل على تقدير دخول الشخصات في الاشخاص  
ايضا فان الكثرة المعتبرة بالنظر الى الاقران والعروض غير الكثرة الحاصلة باعتبار  
الشخصات المعتبرة عنها بالاشخاص تسبب يرد منها ان لا يكون نوعية للأنواع بالنسبة الى  
الاشخاص بل الى تلك التحقير فقط ولا يلائمه ما ذكره المصنف فيما سألنا ايضا فاعلم في  
هذا الكلام الدقيق فانه بالتأمل تحقيق كل حقيقة بالنسبة الى حصصها نوع وقية بطور دقيق  
وهو ان الحصة عندهم عبارة عن المطلق والتفصيل ويكون كل واحد منها داخل في  
مبنيها فلا يكون الحصة تمام مبنية المطلق فلم يثبت نوعية بالنظر اليها الا ان يرد  
بالحصة المطلق العروض مع التفصيل ~~بالحصة~~ المسماحة وقد وقع في عبارات  
بعضهم ان الفصل على خمسة من الجنس هي الكمال وليست بوجوده فيه فارادوها  
مثل ما ذكرنا في المسماحة بعد ما ظهر في كلامهم في جملة على الظاهر  
او ما يندفع عنها في كلامهم فافهم وتبين وقد بقى على المهية اي الامراكيل الحاصل  
في الفصل المقتول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو من يخرج الفصل مطلقا  
واما حقيقة العروض العام القلان لا يكونان مركبين من الجنس والامراكيل  
فالجنس يكون عينا لها فلا يكون مقولا عليها في جواب ما هو واما كركان  
من الجنس والامراكيل فيما داخلان في هذا التقدير فيعرفان الجنود المتحرك يمكن  
عليها الجنس في جواب ما هو فالجنودان تمام المشترك بينهما وكذا الجنودان  
يحمل عليهما الجنودان في تلك البنات في اطلاق بينهم وجعلنا في النوع الاضافي اخرج  
عنه يحمل المهية المذكورة في معرفة على ما يكون لا نقلا لا نقلا في الحقيقة اخرج عنه تفصيل  
الانواع في معرفة في معرفة النوع كما سألنا في اولها فخرج من المصنف وهو ان كل

من حيث هي هي مع قطع النظر عن انفاؤه الجاهل على فان المحسوس وان وجد الى  
الذات لكن بينهما تفاوت اذ باختلافهما يختلف الاحكام قلنا انه لا وجود  
الى الشئ الذي اطلقناه وهو شق الانفصال فان اجماعا على منفصل عن المجموع  
له ضرورة وان قلت ان مناط التميز هو النسبة اجماعية بين ذات الكمال و  
قلت هذا ايضا باطل بما ذكرنا في الباب كما لا يخفى على اللبيب مع ان النسبة  
لاشئ من ذلك النسبة مع كل واحد منهما لا يتعدى في صورة مجموعيه  
من جاعلها مع ان الضرورة متبادلة بتعدد الشخصات في الماهية الكلية بالضرورة  
ففسر الذات او النظر الى الواقع ايضا في بعض المسببات فان قلت يجوز ان يكون  
التعدد في صفات اجماع على دون المجموع قلت جاعلة اجماعا على لهذا الجبرون  
ذلك ان الانسان دون ذلك يستلزم التخصيص في جانب المجموع الذي لا يلزم  
الترجيح بل مرجح كما لا يخفى على من له نظر سليم وفهم مستقيم وغبار التخصيص في جانب  
المجموع الذي هو الشخص فان كلا من في التخصيص الذي يمنع الكثرة في الجزئي الحقيقي وبعد  
البيان الا ينق بطل احتمال انفصال الشخص بنظر اذن فصرنا الكلام عن ذلك  
احالة الى ذهن اللبيب فحاشا للتطويل والمحمل عن هذا الاشكال انما يتسربا  
لكن وجود الكمال الطبيعي في الخارج وسنعود الى التفضل بهذا المقام في بيان وجود الكمال  
الطبيعي في الخارج وعدمه مع زيادة اخرى فانظره منقضا ثم قد يختلف على بعض الافهام  
ان معروف من الكلاية ما هو الماهية من حيث هي هي او من حيث الوجود الذي هي في  
كل واحد منهما مال فرق في الحق ان الكلاية ان قدرت بعدم الماهية كما حققنا او بجدة  
الكثرة فالمعروف بها هي الطبيعة من حيث هي من دون اعتبار الوجود الخارجي  
الذي هي او المضاف الى اعتبارها من حيث هي هي اعني بوضع العقلة المهيمنة وان  
فسرت باعتبار وقوع الشراكة معروضا بها الطبيعة من حيث انها في الحاط فان ذلك  
الاعتبار انما يتصور فيه وان عسرت بطلان الصورة للكثرة الخارجية فليكن الصورة  
الذاتية ولا يخفى ان في هذا المقام بعد اعتبار التفضيل والمزاج كما انه يرجع الى التفضل  
الثاني المنوع هو المجموع على المنقح المتعاقب في جواب ما هو حقيقة حقيقة على  
المهية المأخوذة مع الشخص والوجود ذلك بل ان في معنى الماهية هي حقيقة الكلاية الكلية

خلفه عنه نفع و لعل المراد ان كل كلى معروف من الشخص بقدرية المقام و ذلك لئلا ينقسم  
الاشترك فان المعروف يقضي خروج المعارض عنه فالمراد من حسب مرتبة ذاته ينقسم و  
يشترك بالضرورة و دخول الشخص في كلى موجود مما فان الطابع الكلية يجوز ان يكون  
معروفه الموجود في الخارج او الذين وليس الشخص بزماتها و لا لم يكن كليا و بالجملة ان  
ان المقوم و ان كان كليا يتصور وجوده في الخارج و وجوده في الخارج و الذين بان يكون  
الوجود عارضا له و الشخص العكس لكن بالنظر الى النفس حقيقة كلى فالكلية لا ينافي  
الشخصية فان اعتبار الكلية في مرتبة و الشخصية في مرتبة اخرى فلا ينافي بينهما و اما النظر الى  
نسب ما به لا يدفع به اصل الاشكال المذكور سيما هو من الشخص الخاص ما و انما الى  
الجنس النوع و سائر الكليات اما ان يكون عينا لها فهو باطل بالضرورة و لا يشترك  
و سائر الكليات بين الاخر و عدم اشراك الشخص فيها او يكون بزماتها فهو ايضا باطل  
بالدليل المذكور مع بطلانه بلا يل اخرى لا تخيل و كما المقام لو يكون خارجا فهو اما  
ان يكون منتزعا فهو ايضا باطل فان انضمام الشخص اليها خرج شخصها و ذلك امر بدعي معروف  
المعروف بلزم التمسك بخيل او الدور كمالا يخفى على المسائل فاعلم و كذلك لا يكون  
منفصلا فان الشخص محمول بالضرورة على المشتقات المنفصل لا يكون محمولا و  
لبطلانه مع وجه التعيين بيان عريض آخر لا ندكره خوفا لا طلبا فلا يرجع من ان يكون  
مشتزعا و لا يكون مشتزا لا اشتراع امر خارجا من المية فان التنازع هو شخص  
حقيقة و قد ابطنا طريق خروجنا بالافعال و الا انضمام و لا اشتراع يستلزم تخيل  
في المشتزعات الواقعة بالفعل مزودة و هو التنازع عند وجود التنازع على يكون  
مشتزا و انزوعه هو نفس حقيقة ذلك الجنس او سائر الكليات و اذا كان مشتزا  
انزع الشخص نفس ذات الشيء حيث هي مع قطع النظر عن امر اخر يكون تلك  
الذات غير منكثرة في الواقع في جميع مراتب فان مرتبة ذات الشيء لا تنفك عما  
جميع مراتبها النفس الامر بوج لا يكون الموجود في الخارج مشترك بالنظر الى الذات  
فلا يكون كليا بل جزئيا حقيقا بالنظر الى ذاته و مع سيم الا لازم ما ذكره المعنى و هو  
المذكور لا شك ان قلت يجوز ان يكون الشخص انزاعا من نفس الذات  
لا من شخصي بل من حيث انما استفاد من افعالها و انكر انما يتبع من نفس

معناه انا اذا نظرنا الى ذات الشيء من حيث هي كون سلبها عنها من تلك الجهة  
على طريق نفى الحمل الاول او اذا نظرنا الى عود من حصيلتها لما فيكون سلبها من  
حيث التخصيص وارجبا على ذلك الطريق نعم يلزم كون حقيقة الشيء عينا له وخارجا عنه  
فان الكلبي بالنظر الى ذاته يكون عينا له وبالنظر الى عود من صفة لها عارضا وخارجا  
عنه لكن ان كان باعتبارين فلا محذور فان قلت لا يتصور قوهم التناقض في الصفة  
ولا شك ان المحمول بالجملي الاول يكون ليس الا الطبيعة من حيث هي والمحمول بال  
لوعض والغیر انما هي الجهة فقط فلا مجال للتوهم التناقض فلم يبق لو توجبه السؤال  
الجواب اما الاولى فظاهر البطلان فقط واما الثانية فلا تنبأ به على الاول قلت  
ان الاحكام الثابتة للطباع من حيث هي واذ قد ثبت للصفة انه خارج عن الطبيعة  
حيث هي ومساوية عنها على طريق نفى الحمل الاول ونحو ذلك ثبت هذه الاحكام  
للطبيعة من حيث هي مع التباين لها من هذه الجهة وغير مساوية عنها فتوهم المساوية  
فما جاب عنه باعتبار الحيتين ومن هنا قيل ان في مرتبة بطلان الشيء اهتمام جناس  
التفصيل لكن ولما كان باعتباريتين فلا اعتبار فيه فافهم ومن ثم قيل لولا اللاحقة  
عناررت لبطل الحكمة فان اكثر ما يبا عليها كما يظهر ليس يتجها لها من كان  
موجودا فهو شئ فاما الوجود الخاص لا يتك من الشخص بالضرورة العقيدة ولما  
قيل انها متحدة في بالذات او متساوية فان الكلام هنا في الوجود الخاص فان  
الوجود المطلق لا يتك من الخاص في الواقع ضرورة امتناع المبدأ المجردة فكيف  
بقوته على اكثر من شأن الشخص آت بها واما كيف يكون مقوما للوحدات الموجودة  
فان المعلوم لا يقوم الوجود بضرورة ان عدمه انما يستلزم عدم الكل وليس اود با  
المعلوم منها الا بضرورة وبهذا الاعتبار من في غاية السخافة يجب ان ينظر الى حقيقة  
الحمل بالكلية في النفس كقوة في عينها يجب وقته النظر وحقيقته كما يذكر في انقضاء حيل  
ان كل موجود موقوف على الشخص مستلزم الكمية في النظر والحفا فان الواجب ليس كذا

بشرط لا شيء وهو غير محمول بوجوه المتغايرة العرفية وكونها علة محصلة للنوع باعتبار القوة  
 والوجود والمجس باعتبار الوجود فقط العلة بما هي علة غير محمول على المحمول المعلوم  
 بما هو كذا وهذا بناء على ان التحقيق ان الاخر من حيث هي هي وادخله في نفس  
 الكلي ومن حيث الوجود علة لوجود الكلي فحق في المرتبة الاولى لها تقدم بالذات بما  
 وراء التقدّمات المشهورة وفي الثانية لها تقدم بالخلق وان التحقيق ان الجزر العنق  
 محفوفة علة مفيدة بمعنى انه شريك للمفيد للمجس باعتبار بعض الملاحظات اعني في  
 مرتبة لشرط لا شيء وان تحصل نوعه فقط في مرتبة لا بشرط شيء ومن هنا سمعهم  
 يقولون ان المجس مأخوذ من المادة والعقل مأخوذ من الصورة وذلك لاخذ  
 برفع قيد الوجود واعتبار الطبيعة حيث هي والاربع فالاول ان الكلي حسن الخلق بانها  
 اورد بلفظ فالو فان الخبيثة في التحقيق المتأصلة لم تبين بعد ففي الاصطلاحية اثباته  
 عسر مدان نعم بناء على القولين هنا على قولهم فقط فهو اعم واحسن من المجس بالاول  
 فلان المجس المنقضي لا يعم منه بالضرورة واما الثاني فلا يكون بعض منه التمهيد  
 اجمع المتألفين وعله ان كلية المجس باعتبار الذات من جهة ان الكلي حسن الخلق  
 فاثباته بالنظر الى الذات وحسب الكلي باعتبار الفرض فان مفهوم المجس ليس  
 غيابه ولا خروجه والالزام صدق المجس على خاصية النوع وعينه فان المجس محمول  
 على الكلي بالضرورة على ما هو المعتبر فلا بد ان الجزئية لا يستلزم الحمل فان الجزئية قد  
 يكون خاصة بغير محمول وباعتبار الذات غير اعتبار العرفين وتفاوتت الاعتبارات  
 تفاوتت الاحكام فلا يلزم صدق المتألفين على امر واحد من جهة ووجهه هو المحتمل  
 ان الكلي كما يحتمل على المجس بالنظر الى ذاته ككسب يحمل عليه بالنظر الى وجوده  
 فان الكلي كما هو من نفسه يكون من الكليات المتكررة النوع ككسب يكون من الكليات  
 المجس الصريح قطع عن جنسية لما يكون النوع والخصوص من جهة العرف من خلاصة في الحمل  
 ان يقال ان اعتبار الجهات لا يمنع التماثل ومن هنا تنبأ حواشي في ان الكلي قد  
 من جهة نفسه فهو غير فان الفرق بين الطبيعة والوجود لو كانت ذاتية له او غير  
 فالمراد الفرق هو الغير من ان يستلزم السلب سلب شيء من نفسه حال وجوده  
 بحسب ان استحالة سلب شيء من نفسه بالنظر الى الذات والكلية بالنظر الى العرف

وهما شعبيان والعقل بالي انما يحل احد التعيين على الاخر وعلى المجموع اهما كسبها  
وكن اول خطا الخلط بينهما وقطع الفطر عن التعيين ثم لا خطها من حيث ذواتها  
فلا يمنع عن الحمل بينهما بل بوجه لان مناط على التغير والخط وهذا المرتبة جارية لها  
واحد مناط الحمل في هذه المرتبة حسب وجود منوطه اعني الحمل والجزء المادي  
لا خطا ذلك يكون جنسا البته بينهما لا للمساوات المختلفة ولكن لا للعقل هذه  
الملاحظة بالسهولة بل يتغير عليه فلذا كان يحصل معنى الطبس عشرة المركب واما  
البيسط فخرج العقل من ذاته معنوا ما منها متبا ولا ولا للمساوات مختلفة ويجعل عليه  
فيعلم بسهولة وجود الطبس فيه لشموله للمساوات وانتزاعه من نفس الذات  
بما كان ما في ذاته انما يكون ذاتيا وجنسا لكن اخذ هذا المعنى الجني بهم  
تبيين ويدخل في ذات ذلك البيسط ويكون محلا جارا بصورته حتى يتعلق  
كونه مادة امر متغيرا حتى عند ان التعسر الثاني ازيد واو ومن التعسر الاول  
اذا العقل يلجأ لكون الذات بسيطا باطل كل الابداع عن انه دخل مفهوم فيها  
بأي معنى اخذته نعم كبد الفحص النافع على رعمهم او اخذته العقل على طريق  
التعريف يجعله موجودا على حدة واخلا في تلك الذات ثم اول خطا على طريق  
يعلم امر استمر بالذات وبالوجود مع تلك الذات البسيطة وانما يكون  
لبساطتها في هذه المرتبة دون مرتبة التعريف في تحقيق القول بالبساطه والتركيب  
ولكن كونها مرتبة في رعمهم لا استحقاقه اصلا في تيسر القول بكون المساوات  
التامة الاخلا تحت المقولات بالذات لبيط في الخارج وعدم شذم كسند الام  
الذي مني للخارج وبذا اخذت على التركيب التحليل بالمعنى الاول دون الانضمام والاعمال  
الذين ذكرناهما اول البساطه للذات فيها اصلا وان الحق الوجود في الثاني  
كله اصلا في حسب الطائفة كلامهم فليس يبيح القطار ما اخذه الدهر والطريق  
الذي يقبله الفهم المستقيم هو التركيب الانضمامي وبذا اخذت وجودها في  
في الخارج واما على طريق نفس فليس الجني والعقل هناك حقيقة بل الفطر على  
الطريق هو التركيب التحليل بالمعنى الثاني المذكور وبذا هو الفرق بين العقل  
والصوره فالاول انما يكون مرتبة لا بشرطه وهو محمول لما رسا بقا والباقي



لا تقوم بحلين متباينين اذ الوجود المطلق لا كلام فيه فان الكل مشترك فيه كيف  
وقد قال الشيخ الرئيس ان الاثنين لا يتحدان في الوجود وطلانه بيان قوى عريض آخر  
ذكرناه في بعض المواضع فارجع اليه على الثاني يكون ذات الجنس والفصل موجوبين  
في الخارج لوجودين فاما ان يكون كل منهما منفصلا عن الآخر اولا على الاول لم يتم  
عدم الحمل وتمام من الاخر اذ المولدة على الثاني ثبت الانفصام وهو المخط فأن  
قلت تغاير الوجود يستلزم عدم الحمل مطلقا قلت كلاما بل في صورة الانفصال  
بل الحق ان مناط الحمل هو الاتحاد والحلول دون الوجودي كما سألني متحقق  
في معنى الحمل وفي هذه الصورة الفرضاني المراتب الثلاثة ففي مرتبة الاطلاق  
يكون الجنس حسبا للاشياء الطبيعية المركبة من المادة والطبيعة المنفصلة اليها في الخارج  
وفي مرتبة الخلط يكون عن الاشياء وفي مرتبة التجرد يكون مادة حاملة للصور  
المنفصلة اليها غير مملوءة عليها وعلى الاشياء والسرفية ان مرتبة الاطلاق جامعة  
للتجريد والحلول والتجرد فحينئذ ملك المرتبة للحمل والى هذا اشار بقوله هو المحمول  
بعد لا بد من انه على الحقيقة ومحمول على كل شيء من مادة وصوره واحدة كما  
او انما حاصله ان الجنس مثالي مرتبة الاطلاق محمول على العنصر ولا يلحق  
في هذه المرتبة انه على حقيقة بمعنى انه لا يلحق فيها جهة الخلط بالصفات وعداها  
فيما مع الاتحاد والتغاير فيكون محمولا فان الحمل عبارة عنها وايضا هو المحمول  
على كل نوع مركب من مادة وصوره كونه مسمى امعه في مرتبة الخلط متايرا او  
جزرا في مرتبة التجرد والاطلاق بينهما وهذا عام في ماواته مركب ومادته  
الاسم ليس المراد من البسيط هو البسيط الذي لا تداخل له اجزاء فان قول  
والمادة فيه قول مجازي بل المراد به البسيط المتصل الذي فيه تركيب مرتبة المتفرقة  
وبسائط في مرتبة الخلط كما يراه القائلون بالتركيب المتصل بالمعنى الاول كما  
سابقا واما على التحقيق الذي ذكرناه انما فلا يوجد الجنس والمادة الا في المركب  
من الاجزاء المنفصلة بعضها الى بعض ولا يحصل في البسيط المحض لكن في المركب  
محصل معنى الجنس عند وقوعه وفي البسيط متحقق المادة متفرقة ولكن انما  
المعنى والجنس المسمى امر عظيم فاني بعد علم المركب يعرف جزاءه فيكون

مالا يكون الا جزاء فيه مما يترتب على الصفقة المذكورة بل يكون تمايزه في ذواتها في  
 الملاحظات التفصيلية اعني في مرتبة اخذ الشرط لا في كماله واما بعض البعض السواد  
 مثلا فلهذا الاجزاء حقيقة داخلية فيقوم بمهية النوع في مرتبة اخذ الشرط لا في  
 فهي مادة في ذواتها مرتبة حقيقة ولكن لا تمايز تمايز المواد والصور لا انواع الا  
 بحيث ينفى احدهما وينفى الآخر ويكون احدهما عليه للوجود الخارجي التمايز  
 لا في كل شيء مغنوة لنفس ذات النوع وصحة منه في الوجود وهذا القسم عندهم  
 داخل تحت النوع المتماثل والمقولة قلة مادة وصورة ذهنيان في بعض  
 الملاحظات وحسب في فصل في ملاحظة اخرى يقال لهذا القسم سابط خارجي  
 اي ليس له اجزاء كاجزاء الاول وليس له على اربع بالتحقيق مثلا للاعراض في مرتبة كالمادة  
 والسياس مثلا او للاعراض الذهنية فقط كالمادة والنبوة مثلا فانها لها احاسا و  
 فصولا عندهم حقيقة ومادة وصورة ذهنية لك ولكن لا كالا جزاء خارجي للمهم  
 المادة والصورة الذهنيان يقال لهما ايضا اجزاء خارجية فان الاصطلاح وقع  
 بقول الاجزاء الخارجية على الاجزاء الغير المحولة ولا شك ان الاجزاء على اي نحو  
 اخذت لا يكون محولة في مرتبة شيء ثم ان الاجزاء ليست كالا جزاء التحليلة بالمتن الثاني  
 فانها ليست اجزاء بل توافر شبهة لها وهذه اجزاء داخلية في قوام الحقيقة  
 هذا غاية تحقيق كلامهم ومقصودهم الحق بعد بحث الاسترسور فنقول ان  
 الحق هو الذي ما رعيه المحققون باطلا عن التركيب المتماثل وبسببه على وجه التحقيق ان  
 الجنس والفضل اما ان يكونا داخلين في حقيقة النوع ومهية او لا الثاني يعلم بالضرورة  
 فانها جردان والجزء حقيقة ما يكون داخل قوام الكل وعلى الاول فاما ان يكون حقيقة  
 النوع موجودة في الخارج مع الاجزاء او لا الثاني يعلم فانه من البطلان وجود الكل  
 بدون الجزاء على الاول فاما ان يكون ذلك الاجزاء في الخارج متحدة الذات او لا  
 الاول يعلم فانه من الافاض ان يعبر ذات واحدة ذاتا اخرى فانها اما ان يكون  
 بمشاكل الذات فليس من حق الجزاء في الكل اعني النوع وفيه فرض وجوده في  
 الخارج او بقاء الذات وصورتها ذاتا اخرى وسوا تلك مستحيل كالتفصيل  
 السليم على الثاني اما ان يكون متحدة الوجود او لا الاول يعلم فان الوجود واحد

ونتحقق الكلام ان الاعتبار بالثالث اعني التفرقة والخلط والاطلاق والاشتراك  
في ملاحظة العقل ولكن لها ثمرات متمايزة في الخارج ففي مرتبة النوعية يكون الجسم  
له وجود تغاير لوجود الذات ان يكون الوجود الاول حرا للشيء وان يكون له  
ذات متغايرة لذاته ليكون الذات الاولى داخلية في قوام الذات الثانية  
ويكون تقوم عليها بالذات سوى المقدمات المشهورة وما رجم بعض المفسرين  
ان هذا التقدم بشرط الوجود فهو نصيب للجمعية الذاتية كما مبينا في بعض المحررات  
وفي هذا الموضع يكون الجسم بحيث يحل الصورة فيه بحيث يقوم وجود الطبيعة لها  
لوجود طبيعة وشخص ووجود الشيء معلول منه ففي هذا الموضع نشيخ حمله  
على النوع والصورة لانه يقتضي الاتحاد وهذه المرتبة بالمغايرة واما مرتبة الخلط فهو  
مرتبة النوعية لا يبقى فيها الورود المذكورة للمادة لاقتصاصها المتغايرة وهذه  
مرتبة الاتحاد والتعرف وهذا الاتحاد اما ان يكون اتحاد الوجود فقط كما زعمه  
الغالبون بالتركيب الاتحادى او اتحاد النشأ فقط كما في التركيب التخليجى  
بالمعنى الثانى او الاتحاد المخلوط كما هو ذوق جماعة او اتحاد الذات والوجود  
كلها كما هو قول المتحققين الغالبين بالتركيب التخليجى بالمعنى الاول وهذا كونه  
المسمى بالتقدم ومرتبة الاطلاق المشدود في المتن مرتبة جامعة للمرتبتين المذكورتين  
فانها عبارة عن نفس ذات الجسم حيث هي فهي توجد في الاول فتغاير  
بوجودها الثانى فينجد فيكون جامعة لتغاير الاتحادى ومرتبة الحمل ومرتبة الجنس  
فانه القول على كثير من المتفكرين بالحقاقى ولا كان مبادىء المحققين الذين منهم  
المص على القول بالتركيب التخليجى بالمعنى الاول المذكورنى للبحث المتفرد خلا  
بدعنا من تحقيق كلامهم على وجه يطابق مرادهم ان الانواع المناسدة عند انهم  
على نوعين منها ما تفرقت ماله في الجسم ان يكون الاخر اذ فيه تمايزه في الخارج  
في المنسدة والوجود ويكون بعضها على بعض في بعض المراتب والغير متبقي اصحابها  
وتبقى الاخر كما كانت في النوع الجسم عند الكون والعدم ووقوع الانفصال  
عليها في الاول بتبدل النوعية بنفسها وفي الثانى بتبدل الجسمية بشخصها  
المتبدل بعينه وهذه القسم لغيره المركبات الخارجة عن التسلسل ونوع آخرها

وهو تقدم بالطبع وتقدم نفس الحيوان على نفس الانسان وهو تقدم آخر سوى التقدم  
الحس المشهور بل بعد من السبق اما الجنس من حيث هو جنس فهو يرى من في التقدم من  
والذات والجزئية والماوية فلا يكون له يحصل قبل النوع وان كانت قبله لا بالزمان  
فالنفس بهذا التحقيق فانه ينفك كثير المقام فان اللون مثلا اذا خطرناه بالمال اى  
لاخطناه بالعقل فلا يقع يحصل شئ منقر بالفعل لا يحصل المادة من الصورة ولا يحصل  
النوع منها فان الاول وجود العلم المفومة والثاني وجود المعلول المركب واللون  
الماخوذ حيث يرى منها بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لانه امر  
مبهم فاذا حصلت فيه زيادة مطلوبة يتقرر بالفعل ويرتفع الابهام منه واما طسمة النوع  
فليس يطلب فيها تحصل معناه بل يحصل الاشارة فان معناه تامه الحصول بالنظر الى  
ذاتها والاشيخ من عوارضها والاشارة تابعة له فان قلت نسبة الفضل الى الجنس البقية  
لك كما تقرر عندهم ان الفضل من خواص الجنس وعرضاته قلت نعم لك في بعض  
الملاحظات ولكن في مرتبة التحصيل يكون كل واحد من الجنس الفضل امر واحد  
مستحلات بحيث يرتفع الاستباز ولا يكون نسبة الشخص الى طبيعة النوع كسببه الفضل  
الى الجنس فان الفضل في بعض الملاحظات التفصيلية يكون علمه بوجود الجنس وعلمه  
فلا يكون الشخص لك ولا يلزم الدور او التسلسل المستحيل فان النفع لا يحتاج الى  
الشخص في التحصيل والوجود ورفع الابهام النوعي بل في اشارة فقط والجنس يحتاج  
الى الفضل في كل واحد من تلك المراتب ولو في بعض الملاحظات التفصيلية هذا  
هو الفرق بين التحصيل الى النوع والاشيخ والثالث ما الفرق بين الجنس والمادة  
فانه يقال للجنس مثلا انه جنس للانسان فهو محمول وانه مادة له فهو مستحيل الحمل عليه  
واليعرف يقال ان جسم جزر اللان نفعه وجوده جزر وجوده ويقال انه معلول  
حيث وجود الطبيعة والاشيخ من صورته من حيث وجودها بالطبع صورته البعول  
منه مرتبة الشخية وذلك مرتبة المادة وقد لا يكون لك ذلك في مرتبة الجنس فاعلمكم  
بيان الفرق بيننا فنقول انما هو شرط شئ بل كيف عدم الزيادة فهو مادة وما هو  
شرط الزيادة فهو اما هو شرط شئ بل كيف كان ولو مع الف معان مفهوم واضل  
محتمل بل انما هو جنس من حيث بالزيادة على السؤال من زيادة من الخطط وهو النوع

المستألف فقط بان يكون معدته امزاجا واحدا بسيطا منشادا لا تنزاعها وكل من فيه  
الطريق الثالث صحيح صحيح للحمل ولذلك قال المصنف فهو محمول فيها ولكن لم يفسر  
لصحة تلك التلخيص او فسادها او ما انا اني من واما الحق الصريح عندها هو المرفع  
عندهم من ان اتحاد الجنس والفصل لا يكون الا بحسب الحمول فقط وهو المصنف للحمل  
بينها في مرتبة من المراتب كما يصح نسبة الحمل في العرصات كالسود والبياض او فوق  
بين الحمل بالذات وبالعرض انما يكون بحسب الدخول والخروج فقط فادع مدعاه  
الحامل بين الشبان يصح حمل احد هما على الاخر جملا وعضيا ولكن يحيل كل واحد منهما  
على المجموع بالحمل الذاتي ونشأه الحمول فقط فهو يصح حمل الذاتي بالنظر الى  
الذات وحمل بعضها على البعض بالحمل العرضي وح يكون قول المصنف وجود الجنس  
هو وجود النوع مستغرا في الاتحاد والحمول فقط دون ما هو بحسب الحقيقة ونشأه  
ذلك ان الجنس ليس له محصل قبل النوع وان كان خبيثا لا بالزمان بل بالمكان في ان الجنس  
ليس له وجود في مقام التحصيل النوعي فقبل وجود النوع بان يحصل وجود الجنس في  
ذلك المقام او لا ثم يضاف اليه الفصل في مرتبة اخرى حتى يحصل وجود النوع ثانيا  
والفعلية المنفصلة اعم من ان يكون ذاتية او ذاتية والذاتية اعم من ان يكون  
بحسب الوجود او بحسب نفس تقوم الذات لما لا اولى في فتحها لظاهر اما الثانية  
فبكلها النوعين يستلزم الجزئية والجزئية هو جزء غير محمول والجنس محمول فلم يفرق مرتبة  
الجنس مرتبة الجزئية بل من سلكه المادة بالمشية الى النوع سواء كانت مادة  
خارجية او ذاتية وتحقيق المقام ان الحيوان مثلا اذا اخذ الشرط حتى هو في مقام  
المرتبة جامع للتعارف لا اولى مع النوع كالا انسان والفصل كالناظر في  
في مرتبة الخلط متى معهما في مرتبة التجدد ومعار لهما ومرتبة الاطلاق جامعة للمزيج  
فهي مرتبة الحمل فمقام الجنس كما سانه في كلام المصنف واما مرتبة التجدد فهو مرتبة  
المعارف وفيها يتحقق الجزئية للنوع والمعلوثة من الفصل فان الحمول مغاير للعلوثة  
بالضرورة والجزء لكل كل ففي هذه المرتبة كانت نسبة الحمل بحسب مرتبة المادة في  
هذه المرتبة متقدم الحيوان على وجود الذات ان شاء الله تعالى الفصل اليه يعود  
وهو المقام في هذه المرتبة متقدم على نوعين تقدم وجود الحيوان على وجود الانسان

لان النوع هو تمام المشترك بين افراده والجنس ان كانت مختلفتها لما ذكر في الاول  
 ومن سبب يقع عدم امکان جنسين في مرتبة واحدة لمهية واحدة وذلك لان الجنس  
 يقع في جواب ما هو اذ اسئل عن امور مختلفة فيكون اما هو طائليا لتام الحقيقة المشتركة  
 فان كان الواقع جوابا لجنس فليزوم لطلان جنسية الآخر وهو خلاف المفروض  
 او كلاهما فليزوم كنهما جنسا واحدا وهو ايضا خلاف المفروض وقد يستدل عليه  
 بانه لو كان بشي واحد جنسان يلزم استثناء عن الذاتي فان احد الجنسين اذا اقترن  
 بفضله القريب محضت المهية النوعية ويكون الجنس الآخر لغوا في القوم اقول في  
 كلا الوجهين نحو خفا او يجوز ان يكون مهية واحدة فيها جنسان كل واحد منهما بالنظر  
 الى نوع معين اخر يكون جنسا ولا يكون جنسية بالنظر الى نوع اخر كما اذا فرضنا ثلثة  
 فصول مثلا لكل واحد منها جنسان كل جنس منها يكون مشتركا بين اثنين فقط  
 والا يوجد بين اثنين آخرين ذلك يكون لكل واحد من تلك الانواع العقلية مثلا فضلا  
 في مرتبة واحد و كل واحد منها لجنس القريب ويكون لكل واحد من تلك الانواع جنسان  
 قربان و فضلا لك فمحصل كل واحد من تلك الانواع من اربعة افراد عقلية و هذا  
 الاحتمال وان لم يكن متوافقا لا يفرغ من اركان القوم لكن لم يسلط البرهان على معنى  
 في حيز الجوز وهو يكفي لطلان البراهين المذكورة على المطلوب الذي ذكره المصنف  
 ان يقال ان الجنس القريب اذا اقترن بفضله القريب يحصل نوع واحد كما شبهه  
 الفطرة السليمة ذلك الجنس الآخر اذا اقترن بفضله القريب الآخر فيكون نوع واحد  
 حقيقة ومن مختلفين وهو باطل بسبب اعادة التام على التام في وجود الجنس هو  
 وجود النوع واهما خارجا الى الوجود والخصيص واما بعض التصور فيمكن ان يفرد  
 تصور الفضل ولكن الوجود التام للجنس نظر الى الفضل فيصور على انحاء رئيس كما سبقت  
 بانه الاول ان يكون الاتحاد في الوجود فقط كما هو سبيلنا في ذات جماعة وقد سبقت  
 البطلان بان الوجود الواحد لا يعوم بانين واليه يستلزم كلام الرئيس في مواضع والتكافي  
 ان يجد الوجود مع اتحاد المهية وهو الجنس من الاول فان اتحاد المنين المتمايزين كب  
 الذات والوجود لا يقبل العقل السليم والفهم المستقيم وان ظنة بعض القوم بسبب  
 الحقيقة البحث عن الاتحادات والمساوات التي يكون اتحاد الوجود مع الفضل

وبالأخص في التفصيل وان جمال القسم يقع كواحد منها فردا لها ومورد التحقيق ما سانه  
 على وجه الاستدلال ان الحد العام كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان كمال  
 والكل في مقتضى الجنس لا يكون كماله الا بالنسبة الى زيد وعمر وسلاطه  
 فيصور كماله بالنظر اليها او كواحد منها على الخصوص الا على طريق التوافق به  
 اقول بهما نظري في وهورن النوع كالانسان مثلا اذا استمع قبيد عربي  
 كالسود والبياض بان يكون القيد والتقييد كلاهما خارجا عن على طريق  
 كالحض كالانسان الا السود والاسود فلا شك انه كمال بالنسبة الى اولاده  
 كزيد وعمر وكما فلا بد ان يكون كمالا من الجنس ولا يكون عرضا عما او خاصه  
 من زوجه كون القيد والتقييد كلاهما خارجا عن منه ولا يكون فضلا او جنسا او  
 كما هو كمالا يخفى على السائل فلا بد ان يكون نوعا بالنسبة الى تلك الا فرادى ضرورة  
 الاختصاص الكلي في الجنس والنوعية ايضا باطله فانما يقضي الى الاستغناء فان  
 الفروع وان لا اولاده والذاتيات لا تعليل وهذا الكلي من هذه الجهة تعليل  
 ضروري وان يكون في حد ذاته نكاحا بعض او هو ومحتاج الى تعليل لا ضيق القيد  
 القيد اليها في سبيل الاختصاص الكلي في الجنس وقد قلتم به كما ذكرنا التقييد عن هذا  
 الاستعمال بان الانسان لا يتحد مع السود او البياض مثلا نوع كمال  
 فانه من حيث هي هي وغير متعلل بعلة بالقياس الى اولاده وزاد ما يفتقر الى  
 القيد الخارج عن مقتضى النوع الذي ذكره فليس يمنع على ان الخارج  
 لازم او خارج متعلل بغيره متنافه او غير متنافه فالجواب المذكور باعتبار  
 ولا مشاع فيه وهذا كما يقال ان الشخص خارج عن الطبيعة مع انه لم يرد في مقتضى  
 شئ اخر على الطبيعة بالذات على سبب العرفية والسرفية من الخروج عما  
 عن عدم الدخول والجمعية ولا شك ان الانسان خارج عن هذه الجمعية  
 واختلاف حقيقة زيد وعمر وكما قال لا محالة الذاتيات لا محالة من حيث  
 الذاتيات هي على سبيل التفصيل ومنها خارجة اليها وانما سبب التميز  
 فاذن لم يبق الا شئ الخرج فيقتضيه الكلي في الجماعة والعرفية العام فتأمل فيهما  
 عام للجنس المشتركة ان جميع بين امور يجب بالافعال الكمال الحقيقة والحقيقة وذلك

و اما في صورة انفصال الطرفين وتداخل نقطهما فلا إشكال ايضا فان بناك نقطتين  
موجودتين بوجودين فأيمن مجلدين نعم اشتركا كما في الجزر والوضع والاشتراك  
فيهما لا يوجب التوحد في الوجود وكما صرح في موضعه فالتسوال والجواب الذي  
ذكر في غاية النفي كل منهما تحليل خال عن التحصيل عند من له ادنى توقف في  
الذكاء ومهارة في الطبع والرياضي فالكليات خمس اى خمس انواع لفرع  
على السابق منه قوله ثم الكلي المطلق حقيقة الا فإرداه لا الاول الجنس هو كلى  
مقول على كثيرين مختلفين بملفوظات في جواب ما هو ذكر لفظ الكلي مع ان  
تأليه معنى عنه للاحاطة بنظام التوثيق وفواريد القيد واحترازا به وصحة  
لا تطيل الكلام بذكره فالتكافؤ جوارى عن المبهمة وجميع المشاركات قريبة الا  
بعيد هذا أحقر وأوضح مما قال بعضهم فالتكافؤ الجواب عن المبهمة وعن بعض  
المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب والما بعيد والحاصل  
ان الجنس يكون تماثلا مشتركين المبهمة ونوع آخر فان كان لك في جميع  
المشاركات فغريب ان لم يكن تماثلا مشتركين الجمع بل في البعض فهو بعيد وهذا  
مباحث اى نقىشات بعضها تنقيح المقام وترصده وبعضها الاعتراضات و  
جوابها والاول انما هو كمال عن نظام المبهمة المحققة ان اؤخر فيه على امر وقد  
فيجاب بالنوع او الحد النام المراد بالمبهمة الحقيقة الكلية المروا عن الوجود  
لا مائة الشيء هو نوع لا يقع التسوال فيما كان وجوده وشخصه عن ذاته  
كالاجب مع وضع قوله فيجاب بالنوع او الحد النام للحصر مطلقا سواء كان الشخص  
فان الشخص ليس هو المبهمة باللفظ المذكور وليس هو المبهمة المروا عن الوجود المذكور في الجواب  
الترديد على سبيل الحقيقة او على سبيل منع الجمع بل الترديد على سبيل منع تفادى  
نبيص الحد النام في الجواب عن السوال بالجزئى الحقيقة كزبد مثلا كما يقع للنوع  
في جوابه وما قيل ان التفصيل يؤول في الجواب فهذا القول لقوان الا  
خالف ان ذلك او كذا هو من معنى الاحمال والتفصيل يكون عارضا للمبهمة  
من حيث هي اى ما بعد الاسماء التى هى موهبة الملقنة والما احاط  
بالسؤال عن المبهمة الحقيقة بنفسها من حيث هي فلا تقع في جوابها بل من حيث



قال ابن سينا وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لها ناسبا للذات الغائبة بالانحاء  
بين العرض والمحل بان المفهوم من كلام ابن سينا اتحاد وجود العرض والمحل واتحاد  
الوجود بين الشئين يستلزم اتحاد اتيهما فان المتباينين لا يجتمعان عند البقود  
في عاقبة العضا فان الشيخ يرى ما يوجب اليك لمؤيد فان القول بان اتحاد الذات  
الوجود بين المحال والمحل من الافاضل معنى عبارة تبعية وجودها محل للمحال يمكن  
ان يكون تائيدا لكون معنى المشتق قدرا ناعنا فان تبعية الوجود هو التصحيح المعنى للذات  
وقية بعد عند من له عقل سليم وكثير ان البعد لم يات بما يميز المحل عن  
بل ياتي بالفاظ دالة فيها ومن العجائب ما ذكر في محاشيتي على ما ذهب  
اليه الشيخ اعني كون وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لها انه يلزم ان  
يكون النقط المشتركة بين الخطين مثلا موجودا بوجودين فان وجودها لهذا الخط  
غير وجودها لذلك الخط وطلان اللذان من البدييات والشيخ ان يقول على ما ذكر  
الجمهور ان لم يلزم كون الشئ الواحد موجودا بوجودين لكن يلزم قيام العرض الواحد  
بمحلين في هذه الصورة فما هو جوابكم فهو جوابنا وغاية ما بقية في النقص عن القول  
ان بطلان الثاني مم على تقدير التداخل فان النقطة الواحدة انما يكون للخطين  
من حيث اتحادها في الوجود ولا في الشئ انتهى فان لا فرق بين القول بالشيخ  
والجمهور في المعنى والمودى فان معنى قول الشيخ ان وجود الاعراض في نفسها هو  
وجودها لها ان وجودها للمحل نفسه تابع للمحل واللازم منه للصلة لان وجودها  
للمحل في نفسه هو الوجود الرباطي الغير المستقل فانها تستلزم لان بالضرورة وقد  
يقع لهذه الوجود المستقل للاعراض من وجودها بطايع تابع للمحل وهذا المعنى  
من الرباطي معنى آخر غير الرباطي الغير المستقل بالمفهومية والجمهور لا ينكرون القسمة  
بوجودها للمحل بل يصرحون اكثرهم بالفرق بينهما في جهة المعنى ولا يستلزم النقطة  
المشتركة بين الخطين اصلا فان النقطة الموهومة المنزوعة من الخط المستقل الوحد  
عن القسمة الوحدية محالها الخط المنصل الواحد ومالها كمالا كمالا لا يمكن ان يكون  
لعمد يخرج الخطان من الخط المنصل الواحد مع تلك النقطة في مشتركة بينهما  
بعضها مبتدأ لكل ومعنى لكل وحمل النقطة والخطين الموجودين هو الخط المنصل الواحد

من الاطلاق والتجرد والمخلط يجري في كل كلي فكما يجري في السواد يجري في الاسود  
وكذلك في اجسامها يشهد به الضرورة فالقول بتخصيص التجرد في السواد و<sup>الاسود</sup> اطلاق  
في الاسود والمخلط في الحمل الذي هو الجسم قول لا يثبت لانه العقل السليم  
فانقبح هذا التحقيق لتلك لا تجده في غير هذا التحليق والبطية مع الظاهر  
المذكورة في الشرح في سلك النظر والفكر ولذا صرح ان النسوة اربع والاربع  
ذراع ووجه الاستشهاد ان الاربع عرضي والذراع عرضي فان المراد  
به المقدار المخصوص واذا قد اتخذ كل واحد منهما في المثال مع الحمل فثبت  
اتحاد الكل اقول هذا في غاية الضعف فاقول هنا فان الاربع محمول على  
النسوة عرضي بها متحدة معها بالعرضي فليس لذاته اتحادا بالذات مع الحمل فضلا  
عن اتحاد المفهوم واما الذراع بالعرضي المذكور فليس محمولا على الماد بل انما  
المحمول ذو ذراع فقد رفظ فروع ان الحمل لا ينقطع اتحاد الذات فضلا  
عن اتحاد المفهوم فتفكر ومن ثم قال ان المشتق لا يدل على السببية ولا على  
الموصوف لا عام ولا خاصا وهذا لان المشتق يمتد مع المعبود وهو حال  
قائم بالحمل لا يدخل فيه الحمل ولا السببية فلا يدخل في المشتق ايضا لان  
حال المتحدين بالذات في البساطة والتركيب واحد بل معناه هو التقيد  
الناعت وحده الظاهر سوق عبارة ان القدر الناعت هو مفهوم  
المعبود ومن حيث اعمدة بلا شرط شئ فان كون المعبد عرضيا ومحمولا  
مشتقا انما يثبت على وجه الغايل في هذه المرتبة ولكن لا يثبت به قول  
المعبود هذا هو الحق فان المشار اليه بلفظ هذا انما قول الغايل فقد وثق  
سماوية وعدم حقيقته واما قوله بل معناه بل هو القدر اه بالعرضي الذي  
فكرنا فهو ينسحب على القول السابق والبرهان على القدر انما هو غير حقيق  
بالتحقيق ويحتمل ان يكون كلمة بل في قوله الاضطراب ويكون المراد  
لقد انما عرفت هو المعنى الا تفر لشيء البسيط من الموصوفات بسبب عدم  
به لا يكون الموصوف والمعبود داخل فيه وهذا هو الحق ويحتمل ان يكون  
الاختصاص في قوله هذا اليه فقط وان كان سوق عبارة بانه لا يكون

ببرهن الخط للعقل فبعد المتخيلات تبعا لزمه وبالعكس لا ترى ان الفاعل با  
للتجزي في جهات الثلاث هو الجسم المتعلق دون الطبع فيدهما متحد  
والا لخط العقل بفالات الاشتراقيين الذين فاضل الجسم المتعلق الفاعل  
منه المذكورة في نفس الجوهر المتصل ينقلب الاتحاد الى التغير ثم اذا انقلب  
ما ثوبا على اشياء الجسم المتعلق يرجع الى الاولى دون الثانية امتثال الجواب  
بمنسجم كلام ذلك الفاعل واما الثاني اعني بيان فساد حكمنا اقوال  
المذكورة كلمة موبة فحق فان تغاير المعاني لا امور الثلاثة المذكورة ضروري ثم  
معلوم المشتق ايضا على محض كواذ فلنا ب طنه او تركه كما يشهد به الذين  
انساب والباقي ان قد يوجد ان في الجلب فكيف يتحدونه ومفهومه مع  
مفهومها بل يكون معاير الهمات قد يكون المبدأ انزاعا محضا والمحل موجودا  
عاجبا فكيف الاتحاد بينهما ثم ان العرض والعرض قد لا يكون من المعاني  
المتعار والمحل منها فكيف الاتحاد بينهما ثم العرض قد يكون من مقولات الفرض  
والمحل من مقوله الجوهر فكيف اتحاد الذات بينهما فضلا ثم اتحاد المفهوم  
وما ذكر ان محل السواد هو السواد المنعوم بنفسه فهو فاسد فان ذلك لا يتصور  
كما هو في الكتاب والضحك فان محلهما ليست الكفاية المتجسدة بحسب زيد مثلا  
الضحك المنجى بحسبه كما لا يخفى لمن له ادنى تأمل واما ما يستشهد به بالخط  
الاتصال والوجود فتباير المفاهيم في تلك المقامات ايقم ضروري نعم يتحد  
مصدق العرض والعرض هناك في ذلك لا ينافي معقودا واما إطلاق المحل  
هناك على سبيل المجاز والتوسع واما قال بعض الافاضل في وجه الثاني فيقول  
ان الحرارة اذا كانت قامية بنفسها كانت حارة وعاروا الضوء اذا كان  
قائما بنفسه كان ضوءا ومفينا فعليه ان ذلك لا يدل على اتحاد المفهوم وهو  
المقصود ههنا كما فاك بعض المدققين فيقول ان الاتحاد في التصديق اليقين  
الحرارة حارة بمعنى محرقه والا حار في غير الحرارة وان الضوء مفينا يعني ان ثبت  
له الاعانة وهي غير الضوء فلا يتحد العرض والوجود في الظاهر على وجه التمسك  
باعتبار في الخط والاتصال والوجود وجوابه ما مر ثم اقول ان المذهب الثالث

مغاير الحقيقة حقيقة ولذا قد يزدل للملاعن ويبقى الثاني وج يظهر التباين حقيقة  
بين المحل والعرض واما العرض فهو الخارج المحمول بنفسه كالا سود مثلا فلا شك  
انه مفهوم النزاع لا يكون عين الجسم السودا الموجود في الخارج واما الثاني  
فيسمى بيانه في ذيل رد قول بعض الافاضل القائل بالاتحاد بينهما حقيقة قال  
بعض الافاضل لطبيعة العرض لا بشرط شئ عرضي وبشرط شئ محلي وبشرط ان  
المقابل للجوهر لا يبدؤا ولا عليهما شرط مغالاة الفاسد وبسبب وقوعه في هذه الورطة  
ثم تبين فساد وجه ادق اما اول فهو ان هذا القائل يقول بالاتحاد بين العرض  
والعرضي فسادا لا بد منه وبما هو محلي وكذا ابيه وبمع العرض فلا تنح عليه  
بشيء فربما يكون بوجه الامتحان والناظر احداهما بالنسبة الى الآخر فكيف  
يتحد مع العرض اذ لا عرض هناك اصلا وعدم الاتجاه لتخصيص الاتحاد بالعرضي  
ان المرئي في الجسم الاسود كالمواد مثلا في واحد هو المواد المتجسم بنفسه فهو الاسود  
والسواد ومحملة لا تغاير بين هذا السواد اصلا بالنظر الى اطلاق الالفاظ الموضوعة  
لغايتها ومحملة على شئ في المواد التي لا تظهر تفاوت بعد تدقيق النظر بين العرض  
والعرضي والمحل فيها يتفق في الامور على معانيها الاصلية المتحدة بحسب الذات  
والمفهوم كالخط مثلا فانه طول وطويل ومحل للطول وكالصورة الجسمانية  
الاقبال والمتصل ومحل الاتصال كالوجود بالنسبة الى الابد يستلزم على طرفي التحكم  
وبغير ذلك وليس هذا الاتحاد المصدق فقط كما قال البعض بل اتحاد المفهوم  
المفهوم في ذات الصورة امر واحد فقط فالمتفهوم في الخط من نقط الطول  
الطول ومحل الطول امر واحد فقط هو الشئ المنقسم في جهة واحدة فقط هو  
واحد فاعتدت مفومات هذا الشئ ومساويها في هذه الموجودات من حيث  
مفوماتها لا تغاير بينها اصلا نعم في بعض المواد قد يفتق احد هذه المفومات  
ويبقى الآخر كما في السواد الزايل عن الجسم فيقوم الغاير وليس كذلك بل لا يفتق  
محل السواد هناك فان محله المفهوم كسب حقيقة هو السواد المتجسم  
وقد زال بزوال السواد ولا يكون الا في جهة واحدة واما محله بالعقل المتجسم  
الجسم فغاير في امر السواد فاشبه بسبب التماثل بالواقع بعد زوال الجسم المتجسم

العموم من وجه في الاول كمالا يعني الانسان جميعها كذا في تعريفها <sup>الاعنى</sup>  
 ايض والملا ان ان البعض عموم وخصوص من وجه واما في الثاني فبينه لقوله  
 في الحيوان فبينها تباين الكلي <sup>من</sup> تعريفها اعنى الملاجر والملاحيوان  
 عموم وخصوص من وجه ففي غيره الاموال الاربعة صرح المصنف بذكر العناين وقصد  
 تباين تعريفها المفهوم منها وبهنا سوال وجواب على طبق ما مر فان تعارض  
 المفومات الشاملة بينها تباين كلي لعدم وجود بين تلك المفومات  
 التي هي تعارض لها ايضا تحقق المساوي كالاشياء والامكان وايضا قد يتحقق  
 بين تعريفات التباين عموم مطلق كاجتماع النقيضين والملا ان فبينها تباين  
 كلي ومن تعريفها اعنى الاجتماع النقيضين والملا ان عموم مطلق ثم انك اما  
 عين حقيقة الافراد والمراد بالافراد الاشخاص دون ما هو المصطلح عندهم اعنى  
 ما يكون التعريف والتعريف كلاهما داخلين فيه فان الكلي حقيقته لا يكون تمام حقيقتهما  
 بل فرد منها ضرورة وقول النقيض والقياس فيها واما الاشخاص فهي عبارة عندهم  
 على التحقيق من انهم المخصوصات للخصائص والعراض ونقصه يكون خارجا ضرورة  
 وانما الاعتناء في التماثل فقط دون الملتصق بالهبة اكلية عين حقيقة الاشخاص  
 وانما التعارض بينهما في التماثل فقط دون ان يدخل امر في احداهما دون الآخر ذلك  
 القسم من رتبة النوع كما ان الجنس الفصل من رتبة النوع او داخل فيها تمام  
 مشترك بينهما ومن نوع اخر اول فالاول الجنس والثاني الفصل تعالى لهما  
 في الذات لشيء الى الذات فالتعاري من المنسوب والمنسوب اليه في الماهية  
 بحيث التماثل في الاعتبار فقط وفي لا حيز من حيث الذات فان الحيز متماثل في الكل  
 بالذات وربما يطلق الذات الى معنى الاصل فتخص بالجنس والفصل من النوع و  
 يكون التعاري بين المتشابه من حيث الذات كما يكون التماثل على ظاهر او خارج  
 بمعنى حقيقة او لا فوجبه او حقيقته او غيرهما فيهم افراد او لا يقال لهما  
 مشترك فان المراد هو الخارج المحمول على ما في الماهية ما في مذهبهم من  
 العام ما في مذهبهم من الظهور على ان العري من غير العري في كل حقيقة في اوجه  
 مشترك على من الظهور وفيه الملا وان فلو ان النظر حاكم بان يحمل السواء

يصدق على أفراد القضية مفهوم الممكن العام في نفس الأمر ثم قول ان افراد القضية  
 ممكن العام مستحيل الوجود في نفس الأمر فعدوه من وقوعه يجوز ان يستلزم صدق  
 عليها في نفس الامر بناء على استلزام المحال للمحال فيصير النتيجة على طريق الحقيقة  
 فان قلت لا نسلم استلزام كل محال محالاً فالحال لبعض المحققين ان هذا محال بل اذا  
 كان بينهما علاقة فبأن العلاقة سلسلة وهي علاقة اللزوم فاما نعلم بالضرورة  
 ان كل ما فرض من خروجه من عالم الغدوم الى عالم الوجود فهو ممكن عام بان لا يكون احد  
 ضروريا بعد فرضه في نفس الامر كما يستلزم ارتفاع التقيض بعد فرضه في الواقع لا يحتاج  
 التقيض في محله الى صدق القضية حقيقة في نفس الامر بل كل ارتفاع التقيض بعد فرض  
 وقوعه مستلزم لاجتماعهما كلف كل لا يمكن عام بعد فرض وقوعه في عالم نفس الامر يكون  
 عاما وان كان لا يمكن عاما بالنظر الى ذاته كماله في ارتفاع التقيض كلف وقوعه لا يشك  
 منع كونه الكبري وهي ان كل لا يمكن خاص ابا واجبا ومنتج فان من الافراد الوضعية  
 لا يمكن الخاص لا يكون داخل تحت الممكن العام فكيف يكون تلك الافراد واجبا  
 او متسغا فان انتشار العام يستلزم انتشار الخاص والواجب ما هو من التخصيص بعرضها بين  
 المفهومات المتساوية وح لا يلزم ان يكون بين اجتماع التقيضين والامساك  
 مطلقا فلا يلزم الاستحالة في الشك الاول وكل منتج الصغرى في الشك الثاني وهي  
 قولنا لكل لا يمكن عام لا يمكن خاص فانه خارج عن تلك القاعدة والممكن العام و  
 ان من المفهومات المتساوية وانما عدة محضة بما واجبا وبينه تقيض لازم والاصل  
 من وجه تباين جزئيين كالتباين لان بين العيين لغا فاقبث يصدق عين احد  
 يصدق تقيض الآخر واما اصل كونه لا كان عين كل واحد من التباين مغاير فاحتم  
 الاخترا بكلايه وعين لازم والاحض من وجه مغاير في الجملة يصدق تقيض كل واحد  
 منهما مع عين الآخر ضرورة بطلان ارتفاع التقيضين هو التباين الجزئي ووجه  
 يتحقق في نفس التباين الكلي في العموم والخصوص من وجه كالا حرج والاصول فان  
 بينهما عموما وخصوصا من وجه من تقيضها اعني الجوهري والتجزيائي كلف  
 التباين الكلي فينبغي لقوله والاشياء والالفاظ فان بينهما تباين كلف  
 تقيضها اعني الالفاظ والاشياء فكل واحد منهما تباين كلف

تقيق الاعم وهو المظهر وبذلك بان لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان مع  
ان بين نقيضيهما شائبان اما وجهه كون لا اجتماع النقيضين اعم من الانسان ظم  
لصدقه عليه وعلى غيره واما وجه الشائب بين نقيضيهما فهو ان اجتماع النقيضين  
لا يحتاج الى تخيل صدق شئ عليه وصدق شئ على شئ فان الصدق يستلزم الوجود و  
يكس جوابه باخذ القضية حقيقية وقد نسخ لي في دوران التحرير وجه حسن في وقوع كون  
القضية حقيقية وتيقض مفيد مقدمته وهي انكل مفهوم في نفس الامر لا يخرج عن  
النقيضين والا يلزم ارتفاع النقيضين فيها وهو مستحيل بالضرورة فاجتماع  
النقيضين مفهوم من المفومات فهو في نفس الامر اما ان او ليس انسان  
والثاني اما ان يوجد على طريق السلب البسيط او العدولي والثاني بطلان  
ثبوت الصفة بشئ في نفس الامر تيقض وجوده فيه ضرورة اقتضاها انقاص الشئ  
بالشئ في طرف وجود الموصوف فيه والاول يقيق الى ان لا يثبت العموم  
لنقيضيهما فانه عبارة عن التصادق ولو جزئيا من احد الطرفين الا ان يقال  
هم من اثبات العموم بين نقيضيهما اثباته في الجملة ولا شك ان النقيضين  
يصدق بينهما التصادق على طرفي الطرفين دون نفس الامر وهو حاصل واليقض  
الممكن العام اعم من الممكن الخاص فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص وكل لا يمكن  
خاص اما واجب او مستحيل وكلهما ممكن عام فكل لا يمكن عام ممكن عام قد قيل  
في الجواب يمنع بطلان النتيجة بناء على تجوز صدق احد النقيضين على الآخر كما  
اللامعنوم والمعنوم فان الثاني محمول على الاول ولا مناقض فان هذا الحمل  
محمل عرضي وحمل الالامعنوم على نفسه محمل اولي ولا يشترط في التناقض انهما محمول  
كما سياتي في المنع ان يلزم الضرب بالتمثيل وهو صدق النقيضين على شئ  
واحد من جهة واحدة محمل واحد فان صدق الوصف العنواني على افراد ضروري  
ومن افراد لا يمكن العام بالصدق عليه مفهوم ما يحل المعروض فكيف يحل عليه  
اعني الممكن بهذا الحمل ولم يفرق الفاعل بين المفهوم والافراد فان مفهوم الالامعنوم  
يصدق عليه المفهوم بالضرورة في نفس الامر واما افراده فلا يصدق عليها  
على نفس الامر كالمفهوم الا كما كان يصدق عليه الممكن في نفس الامر بالضرورة

سلبه كلاً لا شريك للبارى ولا اجتماع النقيضين فان سلب السلب انما يكون نفساً  
يوجد السلب لنفسه بناء على التحقيق المذكور لا مساع لذلك الجواب جواب  
فان قلت التساوى هو التصادق ولا تصادق بين سلبين بسبطين بل بين الوجوديهما  
وان كان ذلك الوجود را بطياً فاللا شريك للبارى ولا اجتماع النقيضين انما  
يتمور بالتساوى بينهما باعتبار صدق كل واحد منهما على الآخر وفي هذا الاعتبار يكون  
ما نوداهم الوجود فيكون نقضاً بهما سلباً هما صراحة دون سلبيهما اعني شريك  
البارى وجتماع النقيضين فان وجود السلب المسلوب يرتفعان عند عدم  
فلا يكون بينهما شاك في نفس ان التساوى وكذا سائر النسب انما يعتبر في نفس  
المفومات سواء كانت ايجابية او سلبية والتصادق النسبة بينهما لا يعتبر في نفس مفهوم  
التساويين الا لم يكن نقض المتساويين متساويين فان السلب حيث اعتبار  
الوجود لم يكن نقضاً للمسلوب من حيث هو ومن الصدق فالانسان والناطق  
بينهما مساوات ومن بين نقضيهما اعني سلب الانسان والناطق الذي هو  
السلب البسيط ليس بينهما مساواة لعدم التصادق لأمرو ان اعتبر من حيث الوجود  
الناطق فهو ليس نقضاً للتساوى وبالجملة ان نقض المفومات السلبية التي اعتبر  
التساوى بينهما انما يكون المفومات الوجودية دون السلبية فلا مساع لذلك  
الجواب ثم قد لا شك ان المسلوب نقض سلباً فهو بالمعنيين الاخرين الذي  
كورين ان الغايل بالمعاني الثلاثة المذكورة اذا اخذت ارفع اعم من الصريحين  
وقد عرفت انه لا مصادفة في تعدد النقيض والظن من قولهم نقض المتساويين  
متساويان الايجاب الكلي فلا مساع لذلك الجواب انما الكلام الا ان تكلف  
ونخص بالرفع الصريح فمائل في بناء التحقيق والظن في سلب الغايل الذي هو  
الاختصاص الدعوى بغير تفايع تلك المفومات هنا قد عرفت ان له جواباً بغير  
التزام من التكليف بالتزام الغضبة حقيقة وقد عرفت بحقيقة وبعض الاعمال  
خص مطلقاً بالعكس فان التفاء العام يلزم ان يخفى ان لا عكس حقيقة  
العموم فعلاً تحقق بعض العام تحقق بعضه انما فان تحقق الخاص يلزم تحقق العام  
وليس كل ما تحقق بعضه تحقق العام فلزم كون بعضه لا محقق



نفس الامر مطلقا قوله باله التوفيق ان من المفهومات العامة مفهوم الوجود بحيث يشمل  
الوجود الفرضي والنفي والامرى وكل مفهوم الممكن بحيث يشمل الامكان النفي  
الامرى والفرضي ونفيهما هما الوجود واللا يمكن لا يتعقد منهما زعمي احدا  
فانه يستدعي وجود الموضوع اما في نفس الامر او بحسب الفرض وليس للموضوع  
هنا وجود فرضي ولا في نفس الامر فكذب الایجاب مطلقا قلت يمكن الایجاب  
الایجابي بينهما على طور الحقيقة ويكون للموضوع وجود فرضي بالفعل وسلب الوجود  
الفرضي بحسب الفرض فيكون الحكم الایجابي بينهما بالفعل وهو المطلوب واما  
افاده الاتين في رد قولهم ان شريك الباري متعق قضيته حقيقة فباني حقيقة  
وجه ادق بحيث لا يغير المقام واما قيل ان صدق السلب على شئ لا يقيس  
وجوده مع رفع النفي لستلزم التفارق هذا القابل قصد اجواب عن  
الشك المذكور بان كل واحد من تعقضي المتساويين يكون امر احداهما  
النفي عبارة عن الرفع وهو امر عدمي فيتعقد منها القضية الموجبة السالبة  
المجول وهي لا تعقيد وجود الموضوع فانها في المعنى مساوية للسالبة فالمفهومات  
المشاملة تتعقد من تلقا نفسها الموجبة السالبة المجول وهي لا يستدعي وجود  
الموضوع فحينئذ رفع النفي لستلزم التفارق فتعقد سلبية انما يتم لاذ كانت  
ملك المفهومات وجودية كالاشئ ويمكن اما اذا كانت سلبية كاللا شريك  
الباري والاجتماع التعقيد فلا مساغ لذلك فيه إشارة الى جوابين متبينين  
على الحقيقة في التحقيق الاصل ان الرول الایجابي يستدعي وجود الموضوع مطلقا  
سواء كان المجول سلبيا اويجابيا وعليه معنى المصالح الجواب الاول بان قول  
القابل المذكور سلبية المجول لا يستدعي وجود الموضوع في غير المنع بل المطلاني  
وحيث ان عليه لقوله فيتعقد سلبية التحقيق الثاني ان السلب لا يعارض حقيقة  
الى الوجود وعليه معنى الجواب الثاني بان المطلوب القابل انما يتم لو كانت  
المفهومات وجودية مع كونها سلبية سلبية فيتعقد سلبية السالبة المجول واما  
اذ كانت سلبية فلا شريك الباري والاجتماع التعقيد فيظهر ان  
فان يتعقد فيكون كماله وجودا شريك الباري في تعقيد التعقيد وهو كماله

المستحيلات فيجوز ان يستلزم امر استحالة اجتماع النقيضين ولك ان نقول  
 لا يلزم من صدق المضاف صدق النقيض فان النقيض على التحقيق وجود عدم  
 نفسه ولا يلزم من صدق عدم ما صدق وجود عدم ما فان الموضوع حينئذ يجوز  
 ان يكون من المعدومات فلم يكل عليه وجود عدم ما فاعل فيفيض المتساويين  
 لفيض الاثنان والناطق متساويان والا الى وان لم يتساويا افتقارا الى  
 صدق احدهما كاللذان على شئ ولم يصدق عليه الآخر كما لا ناطق بل  
 يصدق الناطق فيلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر وهذا  
 شك قوي وهو ان لفيض التصادق رفعه الا صدق التفارق وربما يكون  
 لفيض المتساويين محالا خوله في نفس الامر كفيض المفهومات السالمة  
 فيصدق الاول دون الثاني ما حصل الشك ان المتبدل خاطئ من رفع  
 التصادق والتفارق مع ثبوت التفارق بينهما فان الاول سلب محض و  
 الثاني وجودي وسلب من وجه آخر فالاول لا يستدعي وجود الموضوع  
 والثاني يستدعيه لما كان الدليل قبيحا استثنائيا مستثابا للمطلوب  
 بابطال لفيضه ونقيضه الاول دون الثاني فلا ثبت المطلوب بابطال  
 الثاني وتغير الاشكال بهذا الطريق اول ما قرره بعض المحققين كالسيد  
 الشريف وغيره فانه ناظر الى حل الدليل صراحة ولفيض المدعى ضمنا و  
 تقرير عزيم الى الثاني فقط وقد اجيب عن هذا الاشكال باخذ الفضية حقيقة  
 في يستلزم رفع التصادق صدق التفارق سلقا في الامور الخاصة والعامة  
 كليهما ويصدق قولنا الاشياء لا يمكن وبالعكس فان الموضوع وان لم يكن  
 موجودا في نفس الامر ممكن له وجودا فرضيا وهو تكفي الاخذ الفضية حقيقة واردة  
 ما واردة اليقين في رد قولهم ان شريك الباري تمتع قضية حقيقة وهو  
 انه يلزم زيادة الصفقة على الموصوف فان الاخذ الوضعية للأشياء  
 موجود في نفس الامر فلو فرضنا الفضية المذكورة موجبة يلزم ثبوت بعضها  
 اعني الامكان في نفس الامر فان المعتبر في الحمل المطلق ثبوت المحمول للموضوع  
 فيها وفيما لا يحتمل الحقيقة ثبوت المحمول للموضوع كسب الوجود في موضوع

[illegible]

والآن نرا من الرفع اعم من الرفع العري والرفع الضمني فالرفع الضمني الرفع صمنا  
يكون الناقض من النسب المتكررة ويكون لكل شيء نقضين والثاني اعم من الرفع  
مرفوع وحسين يكون الناقض من النسب المتكررة وهو ط ويكون لكل شيء نقض  
السلب لا بد له من مساوب وما وراره لا بد له من سلب بمعنى انه لا بد له من  
نحو استناد السلب اليه وفيه ان السلب المطلق من غير اضافة الى الوجود او اعم  
غيره لا يسلب ولا يتعلق به السلب بباري ان السلب لا ينافي حقيقة  
الوجود وكذا في السلب الماخو مع قيد عدم المساوب والثالث بمعنى لا يمتنع  
ما يرفع وينبذ المعنى لا بد ان يكون الناقض من النسب المتكررة ويكون لكل  
شيء نقض فان السلب لا يمتنع مع المساوب لا يرفع معه وكل شيء سوى السلب  
متعلق له ثم النقض بالمعنى الاول العري لا يتعد فان الرفع لكل شيء واحد وكذا  
بالمعنى الثاني بباري التحقيق بان الرفع ومتب حقيقة الوجود والمعنى الثالث  
يتعد فان اللوازم المساوية للرفع لا يمتنع مع المرفوع وكذا العكس وهذا التحقيق  
الشبهة المشهورة بان نقض السلب الوجود سلب السلب فقد نفى النقض  
بشيء واحد فان الاستحالة في الاول وكذا في الثاني على التحقيق المذكور وهي ليست بلا  
واللازم منها بالمعنى الثالث وهو غير متجمل لما مر بل سلب السلب لا يكون نقضا  
للسلب بالمعنى الثالث اليه فانها مجتمعتان عند عدم الموضوع نعم تشكل اللوازم  
المساوية للمساوب فيجب بالضرورة التعدد ثم النقض قد يكون فردا لا يكون نقضا  
كعدم ما وعدم عدم ما ولا يستلزم فيه كالمفهوم والا مفهوم ومن المحققين من زعم  
للتساوي وتخلص بان العدم المضاف الى العدم من حيث انه مضاف مع قطع النظر  
عن خصوصية المضاف اليه فهو من العدم من جهة لفظية خصوصية المضاف  
اليه نقض له فقد وهم فان لاحظ خصوصية المضاف اليه بوكد الفردية ثم نيتا بهما  
والمشكل في آخره هو ان العدم المضاف الى العدم بالمعنى المذكور اى عدم  
ما اى عدم كان اذا صدق على شيء صدق نقضه اعني ما يضاف اليه لان المضاف  
فرد هو المضاف اليه وكما صدق عليه الفرد صدق المطلق فلان لا يمتنع  
النقض يستحيل نعم امكن ان صدق عدم عدم ما من جهة العموم على شيء من

[illegible]



الخارجيه وان لم يكن اخذها من الصور الذهنية من حيث انها صورة خارجيه ولكن  
 اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن تلك الحثية فان الطبيعة الجبرية الخاصة لزم من  
 تلك الحثية يمكن اخذها من تلك الصور الذهنية ولا شك ان ما اخذ منها من  
 حيث هي خارجيه على كل وجه وكل واحد من الصور  
 الذهنية يعم اخذها من ذهنيات اخرى خارجيه ولكن كما اخذ يكون نفس الطبيعة  
 الجبرية الخاصة لكل واحد من صورها مع قطع النظر عن القسمة الذهنية لها وما اخذ منه  
 هي الاشخاص الخارجيه لكل واحد من حيث انها صوريات بالشماعات الذهنية  
 يلزم اخذها ما اخذ وما اخذ منه وينبغي الكثرة وليس يصح هذا الاخذ الاضاحي  
 الصور فيها منها ذلك لا يكون موجبا بل ذلك لاخذ من كل وجه بل على البعض  
 الوجه وبذلك اخذ هو المعبر عنه بالطلبية وبذلك اخذ ما يمكن في تصحيح رد المصنوع  
 بل الجواب ان المراد بكثرة المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زبد ما  
 الا اذا لم يستحيل ان يكثر في الخارج بل كما هو زبد الجواب قد رتب في المحققين ولكن  
 قد رتب ما ذكر في السابق انه ليس مناط الكفاية على التكثر الخارجي وان كان بحسب  
 التصور والا يلزم ان لا يكون الا موجودا خارجي من الكلي كما ذكرنا بل حتى ان  
 الكفاية على عدم العدمية فقط واما الكليات الوضعية والمعقولات الساتية  
 فعدم شتمها على العدمية لا ينقبض العقل مجرد تصورها عن تجويز كثرها في الخارج  
 انت قد عرفت ان الكليات الوضعية هي تجويز الاول بالمنع في الخارج بالنظر  
 الى نفس المفهوم وبصوره كالا موجودا خارجي والا متكثر خارجي والثاني فلا  
 يمنع بالنظر الى نفس الصورة وفتح التكثر في الخارج ولكن يمنع بحسب الواقع كالا  
 بشي هو الا يمكن فكان الاول للمعنى بيان كفاية هذه المفومات الوضعية الا  
 على نفس العدمية لا تجوز التكثر في الخارج فانه يمنع في القسم الاول من قبول  
 الكليات الوضعية بالبنية الى حقاني الموجودات كليات هذا فان الصورة  
 منه عدم شتمها على العدمية لا يمنع ان يكون متحد مع مثاباتها فلا يكون  
 المحل عليها بل انما يكون المنع من جهة ملاحظة النسيان ونظرا الى ان اقتناع  
 بمقتضى ما لا يستقيم في ذلك لا يكون من جهة كونها قوا على الارض ومن جهة كونها

في عدم نظرنا في العدمية هي التي كانت غير العقل بالظن الى الصور طالع  
 لا يتصور كالا في الحقيقة والواقع والصور لا تتصور كالا في الواقع والصور  
 لا تتصور كالا في الحقيقة والواقع والصور لا تتصور كالا في الواقع والصور  
 لا تتصور كالا في الحقيقة والواقع والصور لا تتصور كالا في الواقع والصور

في الكثرة المتكررة الذي لا يرد على الاعتبار بالذات بل على الاعتبار بالاعتبار  
 في الاول اعتبار ان شئ ولا شئ في ان زيدا عند اذا حصل بهوية الشخص في ان كان ظاهر

في الكثرة المتكررة الذي لا يرد على الاعتبار بالذات بل على الاعتبار بالاعتبار  
 في الاول اعتبار ان شئ ولا شئ في ان زيدا عند اذا حصل بهوية الشخص في ان كان ظاهر  
 في الكثرة المتكررة الذي لا يرد على الاعتبار بالذات بل على الاعتبار بالاعتبار  
 في الاول اعتبار ان شئ ولا شئ في ان زيدا عند اذا حصل بهوية الشخص في ان كان ظاهر

الذي هي الحاصل الكاشفة لتلك الهوية الخارجية وهذا الشخص الحاصل في الذات متباينة  
 للوجود في الهوية الخارجية كما فصل في كتب بعض المحققين فلا يحصل تضاد في الصورة بالذات  
 والخارجية وكذلك التضاد في الذاتين فيما بينهما فيستدرك سانس الاشكال المذكور  
 المتين بالراس فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره المصنف الا ان يقال ان بناء الشيء  
 الشبه على النظر المتساوي من حصول الاستدراك بنفسها في الخارج حصولها مع  
 الشخص الخارجي كما زعمه البعض دون حصولها بينهما الكاشفة فقط كما هو في  
 المحققين او يقال ان مناط التصديق قد يكون الاشتراغ البقوة فلا شك ان  
 صورة ما هو صورة من زيد متفرقة عن غير الذي يحصل التضاد بين الصورة الذاتية  
 والى جهة فقصور الاشكال بلا كلفة ومن يمتنع بسنين كون الجزئي الحقيقي محمولاً وهو  
 وذلك لان الصورة هي صفة في الازمان والصورة الخارجية كلها متساوية وجزئيات  
 نفس الصورة كما صورنا بالنصورت المذكورة انفا ولا يجب بان المراد من صفتها  
 على كثيرين هو ظن لها وشرع عنها والازم ان لها ظلاً متقد والاشكال لا يبعد  
 والمطلوب هو الثاني ظاهر هذا الجواب مما يقع الى التوقف فان الاشتراغ لا يوجد  
 في كثير من الكليات كالانسان والفرس وجزئياتها وكذلك الطليق لكل يصح بان  
 الترادف بالاشتراك من الكثرة هو الاخذ منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في  
 السؤال ولا يحل الاشتراغ على ما هو المتعارف عندهم بما لا يحصل له في الخارج على  
 في الذهن ما لا يخد عن المتشابه الصحيح لنفس مرتبة المتفرع والطلبه ايضاً قد  
 براديهما الصحيح المرادف الاشتراغ بالمعنى الاول فينبغي تحصيل الجواب بقوله  
 ما ذكره المصنف من دليل وجوب ان لا التضاد في الصحيح الاشتراغ والطلبه  
 انهما ومن الطرفين فان التضاد في ورن وجد من الطرفين لكن يعلم بوجود الاشتراغ  
 بالمعنى الذي صورناه من الاخذ من كثيرين اما استفادة في الصورة الخارجية فظهر  
 ان لم يوجد فيها الاخذ املاً واما الصورة الذاتية فتكاد واحد منها ورن وجد في  
 خذ لكن لم يوجد من كثيرين بالفعل بل من واحد هو الصورة الخارجية الا ان  
 يستلزام الكاشفة على الاخذ من كثيرين بالفعل والفرق بين هذا وبين الكثرة المتكررة  
 حقيقة الكثرة الخارجية ما يمكن من على سبيل الاخذ واحد منها ولا شك في الصورة

وامثالها فلذلك الصورة كغير توقيع الشك ان الصورة الخارجية لزيد مثلاً مفهوم  
في الصورة الخارجية من حيث كونها خارجية في الذهن ولكن  
يس سور، وبرز، صورة بالوجه وكونها حاصلة في الذهن مع قطع النظر عن  
كونها خارجية وكذا الصورة الحاصلة من تلك الصورة مفهومات فلا بد من دخولها  
تحت الكلية والتجزئية وانما فاع الاول ظاهر من كلامهم لوقوعها موضعاً للقبض  
الشخص فلا بد ان يكون جزئياً واذا اعتبر في تعريف الكلّي الصدق لجمعية وفي تعريف  
الجزئي امتناعه فيقص تعريفها بها جميعاً ومتى انصاف في تلك الصور فيما بينها باخره  
فان نشاط الصدق في الحمل المتعارف على الانحاء وكما حقق في موضعه فهو حاصل  
فيها فان كلها مستعدة مع زيد ومتى المتى متى فاذا كان كل واحد منها يكون صادقا  
على ما وراءه بالضرورة بالحمل المتعارف ضرورة كونها متعارفة من وجه ومتمدة  
من وجه آخر في قول النقاد في فيما بينها من الصور فان نشاط الصدق على كل واحد  
الوجود ووجود كل واحد منها متعارف للاخر ضرورة تعاريف الوجود الخارجي والذهني وكذا  
تعاريف الوجودات في الالزام في جميع تعاريف الوجودات كيف يستقر الصدق والاعتناء  
بالتماد تلك الصور مع زيد انها معقولة منه وليس كما تفعل عن التي انما عليه  
بالحمل المتعارف اذ عند تعاريف وجودها يستحيل الحمل قطعا وعائنه ما في التيقن من  
غير ان يقال ان نفس الصورة الخارجية لزيد جزئي بلا شبهة وهي كما بها مطلقة بالنظر  
في الصور الحاصلة منها في اذ ان المطابقة على تقدير حصول الاشياء باعتبارها فان  
نفس الصورة الخارجية لزيد هي الحاصلة فيه مع ذلك التغير مع التخصص بالصور  
والمطلق محمول على التعديلات وكذا يقال في كل واحد من الصورة الذهنية فان  
الصورة التي حصلت من زيد في ذهن عمر مثلاً على التعديلات كونه يكون تعاملا بين  
الصورة الخارجية لزيد في صادق الفهم على الصور الباقية الحاصلة في اذ ان المطابقة  
وجه البيان يجري في كل صورة فحصل تقارب الشبه بلا شبهة ثم اقول لا وجود لهذا  
شكلا على مذاهب التحقيق فان الشخص الخارجي في ذهن من الالزام في ذهنه  
عند المحققين فان الشخص الخارجي للمحصل وان زعم خلافه بعض الناظرين وهو ان  
كان كذا فحصل من زيد عند تصور هوية الخارجية الا الحقيقة



في الكلي هو الفرد المنشئ المعنون في الالفاظ العربية بالكثر المنوثة كرجل فان  
 ما فانه معدود عند هم في الكليات الا ترى انه يقع موضوعا في القضية الكلية  
 الموجبة مثلا في كل رجل كذا وكل ان كذا او موضوع القضية الكلية كلى عند هم  
 والافراد لا يكون المراد به المفهوم الصادق على واحد واحد معين بدون الا  
 كما يكون في مفهوم الواحد الحقيقي ففي هذه الصورة ايضا تصور البدنية ولا تصور  
 الجمعية على وجه فان هذا المفهوم ايضا معدود في الكليات عند هم ضرورة وقوعه  
 موضوعا للقضية الكلية في قولنا كل واحد حقيق كذا او السخر ذلك انهم اعتبروا في  
 التكثر الجمعي المعبر بها في الكلي هو الصدق على كثيرين في زمان واحد ولو في  
 اصدان كثيرة وهو متحقق في صورتين كمالا يخفى على المتأمل فاذا حصل ان معنى  
 التكثر البدني ليس الا ان الصورة على فرد واحد في زمان واحد واذ اقم  
 مضاه فرد اخر لصدق عليه واذ اجمعا فلم يصدق عليها معا وتكثر الجمعي ان  
 الصدق على كثيرين معا ولو لصدق كثيرين يرد عليه ان هذا المعنى من التكثر البدني  
 باطل فان الصورة الصادقة على الافراد بدلا اما ان يكون متحد مع كل واحد كل  
 واحد من الافراد او لا على الاول يلزم الصدق جمعا وعلى الثاني لم يصدق الا  
 على واحد معين فبطل التكثر البدني المذكور واما ما كان في توجه ان يقي ان  
 فردا كما يطلق على الفرد المنشئ لك بطلان على فرد معين في نفس الامر وعند  
 المتكلم لكن غير متعين عند السامع فممكن ان يكون الشيء معينا في نفس الامر  
 مردوم متعين عند السامع الذي تصور كذا بصورة اجمالية يجوز ان يكون  
 متعينا في نفس الامر ومعنى واحد معين من الافراد ولكن لم يتعين عند السامع  
 بيا وجب سدق الدليل المذكور على نفي التكثر البدني فانما يتجوز الشق الثاني ولا  
 يلزم للمورد المذكور نفي التكثر مطلقا فانه انما نشأ التكثر البدني مع عدم  
 العلم بتعينة الشيء فان لم يكن غلط الملازم وليس مناط الكلية والجمعية  
 علمية وقد فصلنا ذلك في بعض الجوانب التي شئت فارجع اليه ومنها شكك  
 في تصور وجود ان الصورة لها رتبة اريد بالصورة كما مستعمله في اوقات طائفة  
 من الحكماء فلهذا وقد فان التيقن ان حصول الاشياء بالاعتناء في الكليات لا بالاعتناء

او علما على طريق عموم المجاز او المشترك على طريق من جوزه فيكون حاصل  
التقسيم ان الكل على بالنظر الى وجود افراده وعدمه في الواقع على قسمين الاول  
ياشتمل جميع افراده في الواقع والثاني مالا يكون كذلك وهو على قسمين الاول  
ياشتمل افراده في الواقع يجب وجوده فيه كالواجب في الثاني مالا يكون كذلك فاما ان  
يضم في الممكنات انما هي خاصة بالممكن الخاص على الاول كالممكن العام والاطهر ان  
المفهوم بهما تقسيم واحد ثنائي على وهو اما ان يمتنع الا واد في الواقع او لا  
يمتنع واوله كالواجب في الممكن تمثيل للتقسيم الثاني فيكون المراد بالممكن  
الممكن الخاص وليس المراد من التقسيم الظاهر ومنه الحصر فافهم فمفهوم الطفل في  
سبيل الاولاد وشمس ضيف البعد الصورة انما هي من البنية المعينة كلها جزئيا  
لان شيئا منها لا يجوز تكرره على سبيل الاجتماع وهو المراد والمفهوم من الكلام  
دفع الاشكال الوارد في هذا المقام اما تقرير الاشكال فهو ان الطفل في مبدأ الو  
لادة اذا احس واحد من الادب او الام مثلا وحصل صورة منه في ذهنه  
المشترك مثلا في ينطبق عندئذ على كل واحد من واحد منها بل على ما عداها ايضا  
كذلك وكذا اذا احسرة الاب باللف به تشبها واذا احسرت الام ايضا بال  
بها تشبها وكذلك فيما عداها في ينطبقه على كثيرين وكذا الحوس من شمس ضعيف  
البصر من بعيد فانه يحصل له صورة يظن بها انها لزيد او عمرو او بكره كذا  
الصورة انما هي من البنية الخاصة لنا من بنية معينة فاذا بدلناها لواء واحد من واحد من  
في كل واحد من تلك البنيات انه هي وهذه الصور كلها جزئيات عندهم مع  
انها يفسل التكرار فبمعنى تعريف الجرمات جميعا والكل من مصادرها تقرير الفرق فهو ان  
المراد بالتكرار في تعريفها التكرار الجرمي دون البدني ولا شك ان في الصورة  
المذكورة تحقيق الثاني دون الاول الا ترى ان البنيات المجمع لا يصح في  
عليها الصورة المأخوذة بواسطة الحس من البنية المعينة فاما انما يصح في عليها  
الصورة الكلية فبمعنى تحقيق على كل واحد منها اذا جد له واحد بعد واحد  
كذا المحال فاما البصر بين النافذين في توضيح هذا المقام فافهم فبمعنى  
المراد من انما ليس المراد من التكرار البدني المقابل للتكرار الجرمي

القول ايضا لم يكن خبر ذلك المذخور وان اردنا بالكيفية ما وردنا هذا القول فيمكن  
فعلى تقدير ما يكون خبر الثبوت فقولنا فالحكاية محكي عنها بمعنى انها لم يكن خارجية  
عنه فتأمل في هذه الشبهة فانها شبهة عظيمة الشأن لا يسع ولا ينطق با  
الجواب وما حقق وترقى اذ انها الا بما يحمل الذي ذكرنا والافان منه  
امروهنى وبمعنى وترجمى واستفهام وغير ذلك وحيث يكون حصر الكلام التام  
في الجزوالاث عقليا واما حصر الاث في قسامة مذكرة في كتبهم على  
سبيل التفصيل فاستقرانى والذا اورد المصنف فيه قوله منه واما لو جعل قوله  
وغير ذلك مع اخواته المذكورة في السابق قسامة فيكون مشابهها با  
لعقل فانه لا يخرج قسم منهم منها وان لم يصح فناقض منه نفدى وامرود  
وتجده ويظهر مما ذكره في حصر في انقسام الكلام الى التام والناقض و  
الناقض الى افراده فصل المفهوم ان يجوز العقل كثره الى من حيث  
الافراد دون الاجزاء من حيث لقوره اى من جهة كون ذلك المفهوم منصوفا  
اولا ينظر الى جهة اخرى فكرى وفيه نظر عريض فان بعض الكليات وانها  
فرضا كما سباني تحقيق كونه من الكليات يابى بالنظر الى نفس مفهومه على  
الخارجى بالنظر الى الافراد بل التكثر مطلقا كالا موجود مطلقا او الالكثير  
مطلقا فانها بالنظر الى نفس مفهومها الى العقل فمن كثر افرادها في  
الخارج وينبطل ما زعمه المصنف في اثبات التكاثر في جميع الكليات فالحق ان  
مساط الكلية على عدم التبدلية ولا يلزم بينه وبين التكثر كسب الافراد  
في الخارج ولا في الذهن كما زعمه المصنف كما سباني تخلفه يمنع اى افراده في  
الواقع دون مفهومه او افراده كسب التصور والا تسلم عن الكلية كسب  
زعمه كالكليات الفرعية اولا اى لا يمنع افراده في الواقع كمال يمنع كسب  
التصور كما لو احب الممكن الظاهر من حيث المتقابلة الممكن من حيث  
ان الظاهر من التمثيل بيان قسمة لا يمنع افراده جملد يخرج قسم اخر وسواء  
يكون بعضها افراده ممكنا خاصا وبعض افراده واقعا كما يمكن انقسام الموضوعات  
لا يمكن ان يحد بانية ضروريا وحيث ان يحد باممكن اعم ما يكون ممكنا

المجمل فيلزم ما قال المحقق الدواني واما الاول فلان في هذه القضية المجمل محمول هو  
الكذب وهو متوعدا وهو ذات تلك الفئة لا المفصلة فانها متاخرة عنها  
كما لو حان فيلزم كون الصادق كاذبا وكون الكاذب صادقا باوئي تأمل فالحق  
في الجواب ما قال المحقق الدواني ان في القول ان لا خير قتال فالحق لا  
تسكال بجميع تقاريره من جملة ما ان كلامي في هذا اليوم كاذب ولم يقل في  
اليوم الا هذا الكلام وما قال في الحقيقة قال قابل يوم الخميس كلامي يوم الجمعة  
صادق ثم قال يوم الجمعة كلامي يوم الخميس كاذب فصدق كل منلزم كذبه  
بالعكس وبغير الاستسكال وجواب على ما مر منه كرا قول اذ صدر الكلام  
عن القائل في يوم الخميس في هذا الحال اما جزا او ان اذا قلنا جزا فيلزم  
المفاسد وان كان ان لا يلزم خلاف الضرورة اذا قال القائل في ذلك اليوم  
قولا آخر في الاول او لم يقل في الجمعة في الثاني وتحقيق المقام ان محل سيقوف  
في القول الاول والثاني فان لجنة غير كعدم القول الاخر في الاول والقول الثاني  
انما كور في الثاني يخرج كل واحد منها عن الجزئية بسبب انه ليس فيه الجزئية بل يكون  
الشيء اخر فان لم يلحقه غير يتقرر على الجزئية كقولنا النهار موجود فان لجنة  
الكلمات الشمس ملابطة فهو ليس بجزا فان لم يلحقه فهو على الجزئية التامة والخاصة  
ان كل قول مركب الموضوع والمحمول اذا دخل ذلك القول بنفسه تحت موضوعه اما  
بالنظر الى نفس محصيل ذلك القول كما في كلامي هذا كاذب مشير الى نفسه او بالنظر الى امر  
يفارقه كما اذا قال كلامي في هذه الساعة كاذب ولم يقل في هذه الساعة غير  
او امر يفارقه مفارقة غير معتد كما في القول الاول او معتد بها في الوقت كما  
في القول الثاني فهو ان لا يكون جزا لثبته فانه لا يعقل فيها الحكايات فانها  
تقتضي محكما عنها مقدما عليها في نفس الامر وما يكون واخطأ في الموضوع يكون  
مقدما على المحكي عنه فيلزم في هذه الصورة على القول بالحكاية تقدم الشيء  
على نفسه مرات فبطل الحكايات فبطل كون القول انما كور جزا او نظير ذلك  
قولا كل من لم يدعيه من جملة كل من يدعيه هو كاذب عنها قتال فانه جزا  
عن فني هذا القول ايضا من اردنا موضوع القضية مع اعم بغيره

المفصل

بين الحكاية والحكي عنه فسقط قول المحقق الدواني وما قيل انما اذا اشترنا الى  
يلزم الاتحاد فاسد فان الاشارة بهذا يقع في الاحيان وهو مناف لان يقع فيه  
لغات كثيرة وانما المراد بالتفصيل ههنا ههنا ثم اذا ظهر الفرق بين الحكاية والحكي عنه  
لاجمال والتفصيل ففي هذه الصورة يجوز ان يكون صادقا وانما يرجع الكذب الى الجمل  
وبهذا تبين ما في هيئته ونذكر الحكاية جواب عن الشبهة كذلك جواب عن  
المحقق الدواني الفذ ويجوز ان يكون قضية واحدة صادقة باعتبار واحدة  
عبار آخر وكذا العكس ولا يرد ما ورد ان الاتصاف بالصدق والكذب  
انما يكون في النسبة الحكاية التفصيلية دون الاجمالية المحكي عنها فان النسبة الثامنة  
الحزنية سواء لو خطت اجمالا الى بلحاظ واحد او تفصيلا الى لو خطت بلحاظات  
شئ لا يخرج عن حقيقتها ومن الجواز واللوازم تحقيقها الاتصاف بالصدق و  
الكذب كما سيأتي تحقيقه ومن لا تكذب بان القضايا الجملة لا ينصف بالصدق  
الكذب والمنفصلة تنصف بها فقد اتى ببيان عظيم لا يقبله العاقلون ونشأ  
غلطه ان في الاحمال فيصور امر واحد الى بسيط ليس الموضوع ولا المحمول ولا النسبة  
الثامنة الحزنية موجودا فيه بالفعل وليس الامر كذلك فان البتة الموضوع  
والحمول حقايق متباينة لا فيصور فيها الاتحاد بالذات او بالوجود كما حققه المحققون  
ومستحله ركانه وسنأينا عن منطق قوم في الحق شيئا متساويا في هذا الفن  
الامور العالمة بل انما التفاوت بالخط فقط وفي هذا التفاوت لا ينفع العقيدة  
عن حقيقتها ووجه بعيد الجواب باننا نختار حق الكذب لا يتقارر المحمول في الموضوع  
الذي هو الجمل بناء على ان الصدق والكذب من شأن النسبة التفصيلية  
والنفسية المنفصلة دون الجملة يتوقف الصدق على موضوعه ان جواب المنفصلة  
لا يصلح لان يكون جوابا عن الشبهة ولا يجوز ايا عن جواب المحقق الدواني لما  
الثاني قطعه فان القضية الجملة المحكي عنها للمنفصلة قضية واحدة فلا بد لاجتماع  
محكي عنها فانما ان يكون المنفصلة محكي عنها لهما فبما ملل لانه يستلزم لدوران  
التعكس بين القضية بالحكاية والحكي عنه عنه يستلزم كون كل واحد منهما معينا  
على الآخر وان الحكاية متاخر على الحكي عن والحكي مقدم عليها او فتنس قدامها

في محل الاجزاء الحقيقة فيمكن المحكي عنه هو الحال الموجود بالوجود الخاص مع المحل  
 فان الوجود الخاص للحال هو الالاط الباعث لحمل الاجزاء بعضها على بعض فحق  
 الكل كما سباني كقيته بوجه ادق الشاء الله تعالى فاحفظ هذا التحقيق لعل لا يتعد  
 في غير هذا التعليق ومن ثم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة فان الصدق  
 عبارة عن مطابقة الكفاية للمحكي عنه والكذب عن عدمها فيقول العقل كلامي هذا  
 كاذب ليس بمراد لان الكفاية عن لفظ غير معقول بسببه الى دفع اشكال المستبعد  
 و هو ان قول انما كل كلامي هذا كاذب مستند الى انفس هذا القول غير البتة الى  
 شتاله على الموضوع والمحمول والنسبة النامية الخارجية وكلامه انما هو غير  
 وكل خلا بانه يكون صادقا او كاذبا وهذا الكلام لا يتصور صدقه ولا كذبه  
 اما الاول فلان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في الواقع المحمول  
 كاذب فثبوت الموضوع بسند كذب البتة في يلزم باجماع النقيض واما الثاني فلان كذا  
 عبارة عن عدم ثبوت المحمول للموضوع والمحمول هو الكذب وسببه عن اخر يستلزم  
 صدقه بالضرورة واجاب المتحقق الدوا الى باقى المتن وحاصله انه ليس بالنسبة  
 تامة جزئية بل الثانية فان النسبة النامية الخارجية تقتضي الكفاية والمحمول عنه وهو  
 وليس بهذا كلام اخر فاستلزم اتحادهما وهو غير معقول وهذا ايضا قول المصنف  
 عن لفظ غير معقول واذ كان قول المذكور انشاء فهو ليس بصحيح ولا كاذب  
 فلا يلزم المحذور والحق انه جميع اجزائه ما هو في جانب الموضوع فالنسبة محمولة  
 مجمل في المحكي عنه ومن حيث تعلق الاتباع بها لمحمولها لفصلها عن الكفاية اجابة  
 الموضوع بان ههنا اجمالا وتفضيلا فالقول المذكور انما يدخل تحت قوله هذا بالاه  
 جملان فان الاشارة انما يقع في الآن فيلا تخطه القول المركب فيه لمحمول واحد هو  
 الاجمال وهو المحكي عنه ومن حيث تعلقه من اوله الى آخره ولا تخط المحكي  
 الذين اى معنى كل واحد واحد من اجزائه لفظه لمحمول مفصلا وهو كفاية النسبة  
 عبارة في كلام المصنف عن القول المذكور وليس له ان يوافق الاتباع كذا في كلامه  
 الاذهان فانه انما يتعلق بالجمال كما سباني بل امر اوجه الاتباع على ان لا يكون  
 اوله الى آخره كذا يكون كل لفظ منه مقصود عن معنى واتحادا وحسب كذا

الحاجته اليه وقد بواني ان النسبة لا وجود لها في الخارج ولكن لم ينبؤوا وجه  
ما اوقم في هذا الورط الظاهر وهو ان السواد لم يكن خالفا في الجسم لم يكن محليا  
عنه لقولنا الجسم اسود والاحول هو النسبة وكذا الموقوفة لم يكن فانية بالفلك لم يكن  
محليا عنها لقولنا الفلك فوقها لكن الغاييم فيها اشتراعي يعتبر عنه بالاوصاف  
اشتراعي والاوصاف والقياس نسبة وكذا السبيل الاخر لو كان التعليلية اجزاء  
مساحة سبيلها سبيل الاوصاف لا اشتراعية والاجزاء الخارجية الوافقة  
لا بد فيها من الانضمام الذي يكون مناطا للحل كما سيأتي تحقيقه ساد الانضمام  
نسبة في الامر بعد في انفرادي متوفيق المدفالي وتوفيقه على وجه التفصيل ان حمل  
الذات والذاتيات عليها يكون المحكي عنه فيه نفس ذات الموضوع وفي الا  
وصاف المتترعة عن الذات كالجود في المجردات والتميز في جميع المراتب  
اليه نفس الذات الا ان الفوق بينها بالداخل والخروج ولذا عرف الذات  
بالداخل دون ما يكون منشاره نفس الذات وفي الاوصاف التي رتبته الغايمة  
بالموضوع يكون المحكي عنه نفس الوجود الخاص للمجول في الخارج فان قلت ذلك الوجه  
والرابط عين النسبة فيجوز المحذور قلت رابط بمعنى الاحتياج الى المحل دون المنف  
الغير المستقل كما يكون في الغايمة في مرتبة المحكية بل المحكي عنه هو السواد الموجود  
الخاص والحجم الموجود ووجود ذلك وليس في هذا من الموجودين نسبة نعم قد  
يجوز عن الوجود الخاص للحال باخوال غير عن المنشار بال مفهوم الاشتراعي فان  
يحملون منتزع من الوجود الخاص للحال بل عن حال الموجود بالوجود الخاص فما لو  
ان الاوصاف الانضمامي الخارج من مرتبة المحكي عنه وصدق تلك الاوصاف بحسب  
الذين مرتبة المحكية يكون المراد بالانضمام منشاره اعني الوجود الخاص للحال  
منع الحال الموجود بالوجود الخاص واما الاوصاف الاشتراعية فان كانت  
متفرعات من نفس الذات فما لها عرفت انفا وان كانت متميزة عما بالنظر  
الى الوصف المنضم كاشتراع الفوقية من السمار بواسطة الوضع الخاص كاشتراع  
القياس والقعود من زيد بواسطة الوضع الخاص فالمحكي عنه فيه هو ذلك الوصف  
الخاص بالوجود الخاص مع وجود الفلك في الاول وزيد في الثاني وعندي

وكذا في قوله لا يجب ان لا يجب الصحة وحاصل الدليل ان نفس المعنى ولفظ لا يمنع الاقامة  
ولا نفس الضم بالنظر الى اقامة ان نفس المعنى التركيبى البديل صحت الضم بحسب  
متعارف اهل اللغة من عوارضها فقد يصح في بعض الالفاظ ولا يصح في بعض آخر  
وان اتحد معناهما في الالفة حقيقة في بعض المقام فلم بحسب الصحة مطلقا والسرقة  
الكمل لفظ مرادف للفظ آخر وان غيرهما معنى واحده خصوصية كسب اللفظ  
فما عتبار تلك خصوصية في المتعارف بتغير المعنى كلفظ وعافاته وان كان مو  
لمعنى صلي لكن مع اقترانه بلفظ على تفيد بحسب خصوصية تلك الاقتران في اللفظ  
معنى الضرر بخلاف لفظ صلي مع فانه تفيد تعاقبه فتح الصحة لم يكن بحسب  
اصل معنى المرادفين ولا بالنظر الى لفظها ولا بالنظر الى اصل المعنى التركيبى  
الذى وضع له المركب نوعا على اعتبار خصوصية استعمال بين المفرد والتركيب  
ذلك التركيبى بحيث العرف قائل بل بين المفرد والمركب مرادف  
فيه لعل السراع لفظ فمن حل لفظ اتحاد المعنى في تفسير المرادف على  
الاتحاد بالذات وبالاغتيا وقال بعدم الترادف فان لفظ الان  
بل كل محدود يدل على المعنى الاجمالى ولفظ حيوان ما طين بل كل حد نام  
بدل على المعنى التفصيلى وهو سائر المعنى الاجمالى بالاغتيا فاذا لم يكن الترادف  
بين المحدود والمحد التام لم يكن بين المفرد ومحد الناقص ان كان مركبا  
والرسم التام والناقص ترادفا بالطرق الاولى لغاوة معناهما بالذات  
وراء الرسم المركبات المنقطعة الافراد فانها مرفوعة طهر من انتفاء الترادف  
ومن قال بالترادف احد الاتحاذات فقط فيحقق الترادف بين المحدود  
والحد والمركب ان صح النكوت عليه فقام خيرا وقصه ان قصد به الحكاية  
الواقع وهو المحكى عنه اضطرب كلامهم في حقيقة فقال بعضهم الموضوع المحمول  
والنسة الخارجية فان المحكى عنه لا ينفى من رابط المحمول بالموضوع فان المنفصلة  
لا يصدق بعضها على بعض فلا حكاية فيها فلا محكى عنه ايضا فيها والرابط هو  
وجماعة قالوا ان هذا باطل فان النسبة لا وجود لها في الخارج والمحكى عنه  
موجود فيه بالضرورة في حمل الاوصاف الخارجية والذاتيات بل بالنسبة



التي عبرت تلك المعاني بها فان الباء اذ الاستعمل في الطريقة فهو ترك للـ  
بصاق واستعمل فيها وهو غير موضوع له وهذا بعينه تحقق المجاز بالذات ولا  
دخل فيه للمعاني والعنوانات استلزاما لان سر يوم كذا معناه في يوم  
كذا في السر واليوم على معناه وانما اردنا بالمباركة الطريقة التي هي  
التي هي غير موضوع له والحق ان فيه مجازا او حقيقة بالذات واذ كان معناه  
تابع للغير وكثير اللفظ مع ايجاد الشيء مرادف وذلك واقع فكثير الوسائل  
والتوسع في مجال البدائع فوجب قوم الى انكار المرادفة لخلوها عن الفائدة  
لان الواحد كاف اللفظ واما التعليل واما يتم لو كان الواضع هو اللفظ  
فان الالعباد لا منافعة في علو افعالهم عن الفائدة المستندة التي من  
جهلها لليقين فاستار المصنوع بالتعليل الى فائدة وفوقها اودها بكثير الوسائل  
للاقيام وهي فائدة جليلة فان بعض الالفاظ فديناه بعض الالفاظ  
قطبين وينذكر بعضها فتسبل عليه التعليم والتعلم واليه بعض الالفاظ قد  
يكون مراعى لان بعض الالفاظ وكبره بعض السامعين المتخاطبين  
الاخر جملوا ومنشطا لاذ ان تلك السامعين فيختار الثاني ويترك الاول  
وفي كثير الوسائل فوائد اخرى واما التوسع في مجال البدائع كما قال في  
الحاشية كالسبح فقولك ما بعد ما فات واما اقرب ما انت فانه لو كان  
مرادف ما فات اعني ما مضى فالتسبيح وكما لم يأت كقولك شربت  
والفقه في البرقانه لو اني مرادف البرقانه لكانت المجازة وكما  
لطلب نحو قوله بقوله فكيف فانه لو ارد مرادف كبر لفظ عظم فانت  
القلب ولا يجب قيام كل مقام الاخر وانما من لغة فان صحة اللفظ  
من العوارض يقال صلى الله عليه وسلم ولا بقوله عا عليه في الحاشية  
بل يجب صحة اقامته كل من المرادفين مقام الاخر في حال التعداد من غير  
عامل محفوظ او مقدر يصح اتفاقا واما في حال التركيب فبطلت  
وهو لا يصح عند ابن الحارث في بطل لا يجب صحة الالمام في المصنوع وفعل  
بطلان من لغة واحمد في الالاف انتهى ومعنى قوله قبل يجب في الصحة

استعماله الصدق علمنا بها المجازية فان العام لا يستحيل صدقه على الخاص وهذا  
ثم كونها علاقة لها فافهم واستعمال اللفظ في بعض المسج كالدابة على  
الحمار المراد بالبعض بعض خبرها فالدابة موضوع لكل ما يدعى على الا  
رض والحمار بعض منه فان قلت بعض المسج الى الموضوع لم غير استعمال  
اللفظ فيه على كونه مجازا فيه فلا يصلح لكونه علامة فان العلامة غير ذات  
علامة له قلت استعمال اللفظ في بعض المسج مجاز خاص والخاص يكون  
علامة على العام فان الخاص خارج عنه ولعلم بوجوده وجوده ضروري تحقق  
العام في ضمن الخاص والخاص وفيه ان الاقتصار ينسب على الاستعمال اللفظ  
في بعض المسج في كونه علامة المجاز غير مناسب فان استعمال اللفظ  
في سبب المسج وسببا واستعماله في اللازم والملازم كلها متضاربة للاول  
لأنهم لم يحدوا بمبدأ قائل فانه فيقول النقل والمجاز اولي من الاشتراك  
والمجاز اولي من النقل حاصله ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز  
والاشتراك والنقل يميل على الاول واذا دار بين الاخرين يميل  
على الثاني وقد ذكرنا في وجوه الاولية وجودها ان المجاز اكثر  
قولا من النقل والاشتراك والنقل اكثر قولا من الاشتراك واللفظ  
انما يميل على الاعم الا غلب والمجاز بالذات انما هو في الاسم واما العمل  
وتساو الاشتقاق والادوية انما يوجد فيها بالتعبية الملازمة في الاشتقاق  
والفعل فظاهر لان المجاز فيها انما يكون بسبب المبدأ فان طار ب  
وعرب اذا استعمل في معنى فاعل وقيل فانما يكون التجوز من جهة ان  
العرب يستعمل في معنى الفعل والتصرف ان الفعل والمشتق كل واحد منهما  
موضوع لمعنوم الصفة ومعنوم المبدأ والتجوز باعتبار الصفة قليل جدا  
فلا يدرى سقوطه من النظر نعم باعتبار المبدأ وكثير الوقوع في كلامهم قلنا  
اعينوه في المشهور وعبارته الموشى على القسمين اما الخوف فانما  
يكون فيه بواسطة متعلقاته ويبدو ان ظاهره ان احدى الحروف قد  
يستعمل بانزله من غير اللفظ في متعلق معنى ولا يلعب انما

اطلاق فيه وتطير في الحقيقة اللفظ الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص كلفظ هذا فان  
 محسوس موجود في الخارج زيد كان او عمرو او كذا فيشتمل فيه كذلك كلما وجدت  
 علاقة يستعمل اللفظ مجازا فيه ومعنى تنفع المناط لاثبات العلاقة الحقيقية  
 ان العرب مثلا استعمل لفظ اسد في زيد وعمر ومثلا فنقول ليس مناط استعمال  
 لفظ الاسد في زيد لا قرينة وعمر لانه في حفظ مثلا بل لانه في وصف الشجاعة بوجه  
 فيها حكما يوجد فيه ذلك الوصف استعمل الاسد فيه فنقدر الحقيقة ولما لم  
 نشترط سماع الجزيئات في المجاز لم يدور في كبرهم كقوله من الغنم في فمهم  
 علامة الحقيقة التبادر والوارد عن القرينة بحيث ان يكون الواجب مع سماع  
 يكون قرينة واحدة بمعنى ان تبادر الحق مع الورد عن القرينة علامة حقيقة  
 وتبين ان يكون الواجد للعطف فقط مع يكون قرينان احدهما التبادر  
 اعني من حاق اللفظ والثاني ان يستعمل اللفظ في المعنى عارضا عن القرينة  
 وبها من التبادر لا يتحقق على المثال ونه لا في علامة الحقيقة  
 وعليه مدار اثبات الموضوع غالبا وح علامة المجاز عكس ذلك و  
 علامة المجاز الاطلاق على المستحيل يعني هو علامة للفظ معنى حقيقة  
 ثم استعماله في معنى آخر يستحيل حمل الاول عليه فعلم ان هذا المعنى المنفصل فيه معنى مجاز  
 فانه لو كان حقيقيا لم يترك بلا دليل وهو موهوم والمجاز ارجح فيحمل عليه  
 ففي هذا الطريق بواسطة استحالته الحمل ينقل الى المجازية لما عرفت وما قرنا ظهر  
 اندفاع ما ورد عليه ان في المشترك ايضا حمل بعض الموهوم على البعض  
 مستحيل وان اردت استحالته حمل الجمع فاذا علمنا ان هذه المعنى جمع مع  
 الموضوع له اللفظ فيعلم قطعا ما وراده مجازا فلا احتياج الى استحالته حملها  
 عليه او امكانها فيكون معنى الاسد تعالى وهو حقيقة معنى العام او التبادر  
 به اثنان من جهة انه هو حقيقة كما نقر في موضعنا فاذا استعملنا حقا  
 المعاني الحقيقة لذلك العام وراينا استعماله في غير تلك المعاني لا يعلم  
 مجازية ما لم يعلم ان صدق تلك المعاني على غير ذلك المجهول يستحيل  
 فلو كان يكون ذلك الغير ما كانه ويستعمل فيه على انه هو فاذا علمنا

والجواز باللفظ المستعمل في غير واهل الميزان لم يعتبروه فلم يوردوه في تعريفها بل  
وبعد عدم اعتبارهم ان المنقسم هو اللفظ المفرد الدال على المعنى المذكور في استعمال  
فرع الدلالة فرعية زائدية او ذاتية فاللفظ المعروف في مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال  
استعمال نيلوا عنها وليس النقل والاستراك فيلزم خلوهما عن الاقسام  
فان ثبت اين الدلالة في الجواز قبل الاستعمال ثابت الوضع النوعي في الجواز  
يكون متحققا قبل الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع والوضع الشئ الذي يكون  
للمفرد قبل الاستعمال لا يكون مشتركا ولا منفولا فلا بد ان يكون حقيقة وجازا  
والا يلزم اخلاصه عن الاقسام فتأمل فانه قاعدة دقيقة جديدة والا بد من علاقة  
العلاقة شرط التحقق الجواز والشرط مفترقا لا يوجد المشترك بدون وسبقه  
يتمقق بدون المشترك ولكنه اذا تحقق بعد سائر الا بد بشرط استلزامه  
تحقق في موارد الاستعمال المعنى الموضوع له وقد منع عن ارادته في تحقق العلاقة  
التي يقتضي الى الجواز بالضرورة فعلمنا لو حد تلك العلاقة بتلك الطريقة بجملة  
المعنى الجوازي وهذا منع شرطية العلاقة في الجواز وهي مطروقة بذلك المعنى  
فالكلمات العلاقة تشبها اي علاقة شتركة في امر او وصف خاص صعب  
فاستعارة فالطلاق لفظ الاستدلال على زيادة الشيعة والامام وان لم يكن تلك العلاقة  
علاقة التشبيه بل غير علاقة السببية واللبس وغيرهما فجواز ومرسل وصرح  
الى الجواز المرسل تنفص الكلمات واخر او يتحقق المناط في الربعة وعشرين  
نوعا وقد ادرج بعضهم بعضها في بعض كالوحدات الثمانية الذابات في التسعة  
ومنحن لا يطول الكلام بذكر اقسام الاستعارة فانها مبرهنة في علم البيان وقد  
اقام الجواز المرسل فانها مبرهنة في كلام السيد السند وغيره  
لا بشرط سماع الجوزيات نعم كسب سماع لواعظ حاصله ان الجوازات  
مقصورة على الجوزيات المشهورة من اهل اللسان بل لا غبار فيها كما يكون للعلاقة  
الكلمية المستنبطة من كلامهم يتفصح المناط فكلما وجدت فيه تلك العلاقة  
وحد المانع من مروق اللفظ على معناه احتججه بحقيقة استعمال فيه الا اذا وجد  
المنع من له بل اللفظة من الاستعمال فيه كالحكمة لطويل غير الاستعمال

تلك اللفاظ يجوز ان تنقل هذا اللفاظ كلها او بعضها الى شخص آخر وكذا فلا يتم المحذور  
داو ثانيا بان البيان بالمجاز لا يوجب اذ هو في الحقيقة حقيقة على طريقة وضع العام للموضوع  
له الخاص فانه يستعمل امور لا يحصى مشتركة في اللفاظ او عوضا فان سببا من الامور المتخيلة  
لا يجوز ان الاستدراك في الوصف الواحد هو الكمال في الموضوع العام والموضوع له  
الخاص فانه يقع ما قبل انه لا يشمل المتخيلات وهي ايضا في التعليم غيرة واقعة في حدها  
فقد في المقام لكن لا عموم فيه حقيقة المراد من العموم ان يراد بلفظ مشترك  
من معنى واحد فانه في الحقيقة ثم بعد تسليم وقوعه الى المشتركة الى فيه عموم  
منسب طائفة او لطريق محان كما هو رأي طائفة اخرى والى هذا استدلوا بان  
لا عموم فيه حقيقة انتهى ان يتوفاق الدتعالى وتوفيقه يعنى من كلام المصنف ان  
في المشترك عموم على سبيل المجاز لا بد فيه من العلاقة فان كان المراد من  
العموم المحمدي فالعلاقة هي علاقة الجزئية لعموم الافرادى كما هو الظاهر من  
كلامهم فعينه ايضا علاقة الجزئية فان لم يكن الا فردى عبارة عن الكثرة والواحد  
الذى هو الموضوع له حقيقة فذلك منسب وقد مرح به المحققون ان الواحد جز من كل  
واحد جز من كل واحد والمجمل هو منع لغيره ثم نقل الى الثاني لان المناسبة  
قبل من المشترك لان الظاهر من الاستدراك انما هو في تعريفه عدم النقل للمناسبة  
ونقل من المنقول فصار على مجرد النقل والارادى وان لم يوضع استصحابا  
كسبب في الثاني فنقول سرعى او عوى عام او خاص ذكر الشرحى فانه مع كونه  
واضحا في الوقف الخاص اظهر بالبرهنة البديهية على سببه الاعلان كماله  
فقولاته وما قبل ان جعفر علم في الاصل اسم لشخص صغير فلم يوجد النقل  
لعدم المناسبة فتم خلافا للجمهور ولعل المحقق اقول من لم ينفى سببه فقط فقولهم  
بانه ينضم الى مقول وهو قبل لعله مقرون بالصواب والافققة وكان على في  
الحقيقة ظاهرا ليقضى ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة ومجازا ولكن المشهور  
ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة ومجازا فيكون يتوفاق الدتعالى وتوفيقه  
لعل مطلق اسم الميزان فما لفظ الاصطلاح لعل العرب اعنى علماء المسلمين والملاح  
فهم اعتبروا الاستعمال والى العرفون الحقيقة باللفظ المستعمل فيما وقع له

اصلا فذلك ايضا باطل فان الوضع الاستعمال ولا بد من اللحاظ بالضرورة <sup>فنعين</sup>  
ملاحظة جميع المعاني فاما ان يكون بالاجمال فذلك ايضا باطل فان ملاحظة المعاني  
بالاوضاع المتعددة المفصلة فلا بد ان يكون على التفصيل ودفعه بوجهين الاول ان  
بعض المعاني قد يكون شديداً شديداً بالذات فيكون هو الملاحظ دون غير الثاني  
ان الاوضاع المتعددة قد يكون ملحوظا مجتمعا فيكون المعاني العزلة كذلك من قال  
وقوعه قال بالغير من المبهمة منه فحمل بالمفرد والمعين ليعول بلا فائدة فان  
البيان يكفي للمقصود وقعه ان المبهمة قد يكون موديا للمفرد كما في التورية كقول  
الصديق رضي الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يدينني اسبيل  
والمن قد يكون المبلغ من البيان على ان التورية قد يكون حالته ومن قال  
بعدم وقوعه من الصديق قال ان النفاذ متاخر والاشتراك فوجد فدلزم النفاذ  
فلما توعد في اللفظ متاخر في المعاني فلا نفاذ وايضا قال ورد في الصديق  
من اللفظ مجتمعان في الذهن وهو محمل ووجد فدل ان النفاذ من خواصه  
العوامات الغنية والنفاذ في الصورتين قد يقال بالاستدلال على وقوع الاشتراك  
انه لو لم يقع لكانت اكثر المعاني من الالفاظ لعدم تشابهها وتساوي الالفاظ  
لها ايضا من حروف تشابهية والمركب المتساوي تشابهية ووجه تنبيه بالتعليم  
والتعلم مع انه مفتوح بالضرورة وهو مفتوح لا بما قبل ان لا نسلم مطلعا بل  
اذا كان لمراتب تشابهية المراتب في علم التعليم والتعلم معلوم اذ لا يزيد  
على عشرة احرف مثلا في ذلك العالم فاذا عددنا الالفاظ الى عشرة  
يلزم التساوي بالضرورة كما لا يخفى على من فهم منقسم كل مفتوح او لا بما في توضيح  
الله تعالى ان الالفاظ يجوز ان يبلغ الى حد الكثرة بحيث لا يضيغ عنها لطاق  
البيان والتعليم والتعلم فانه لم يثبت بيان امور غير متساوية تفصيلا بحيث  
لا يشكر لا في ثبوت الدنيا ولا في ثبوت الآخرة اما الثاني فخطا على طوعهم اما  
الاول فلا نقطاع ثبوتها من الميسرين وانهم لا ينبغي تفصيلا الا  
معلومات متساوية بالفاظ لكيف في التعليم امور غير متساوية اجمالا فلا يفضى الى  
تعدد الالفاظ فضلا الى عدم تماثلها فاذا بين واحد منهم تلك الالفاظ

فيما وكذا مراتب المقادير بل اذا كانت مفصلات فلا تترك فيها من الاجزاء  
المقدمة اربعة والمقام الثاني هو هو ان مزجهم المتساين في ابطال ما قال به الا  
شراطين كما ذكرنا باطل فانهم تركوا المشافعي انما تم للمبرم ان القطع عليه  
هو ان يكون السواد الاشد معايرا بنفس ذاته ومرتبه من غير ان يتفاضل  
اليه شئ للاضعف كما قالوا في بيانه انه يلزم الترجيع بلا مرجح في شرايع مثال  
الاضعف من الاشد دون للاضعف مع اتحاد منتهى ما هو في المنة او يلزم  
اتحادها بحيث لا يميز اصلا بدفع فان الاتحاد بالذات هو التفاوت بحسب  
المراتب وكل مرتبة جاعل خاص يخرجها من كتم العدم الى الوجود وهو  
المرجح لا شرايع الامثال من الاشد دون للاضعف وهو الساعث لاخراج  
المراتب المتفاوتة من المنة الصالحه فلما لم يكن نفس ذاتها الى عالم الكثرة  
فمنه اختلاف المراتب اليها عند الاشراقين كسنة اختلاف الوجودات  
الى المنة الواحدة على طريقتي المتساين فكما ان اتحاد على طريقين لغية  
الوجودات المتخالفة لما بينه واحدة متسا لا شرايع المورثات كذا كذلك لغية  
اختلاف المراتب الناعية لا اختلاف الاشرايعات فلا يلزم الترجيع بلا مرجح  
ولا اتحاد السواد الاشد والاضعف بحيث لا يكون بينهما امتياز اصلا والتمسك  
بكتفية يد القدر من البيان لا يحتاج الى زيادة التوفيق فافهم وان كثر فان  
كل اعتبار اى بلا تداخل النقل مشترك فيقيد الوضع لكل من خرج الحقيقة  
والمجاز ولغية الاعتبار خرج النقل فان المنقول الى الله ايضا موضوع له كما  
قبل واما ان وقع حتى بين الحقين وقع في المشترك اختلافات الا  
والا يمكن اولا والثاني بعد تسليم الامكان ووقع اولا والثاني بعد تسليم  
الوقوع بل بين الصديق اسم لا يرفع من الاختلافات كما هو وقوع لفظ  
القرء والحقيق الطهر على سبيل الوضع ثم لا يرفع من ازاخه اقوى شجاعت به  
المخالفين فمن قال بعدم امكانه حال لو امكن جزم انما كانت النفس في  
واحدة على مشينين بالتفصل وهو بطريق عيان الملازمة ان المشترك اولا  
المتنوع على ان بلا حله بعض المطل الى دون بعض يلزم الترجيع بلا مرجح اولا بلا

ان يكون امر خارجيا بحكم المقدمة المذكورة فهو اما ان يكون نفس المنة او جزءا  
او خارجا عنها على الاول والثاني ثبت المظهر اما على الاول فظاهر واما على  
الثاني فلان الجزء اما بنفسه منة فله فهو المطلوب او باعتبار جزئ منه  
فليزم التسليم في الخارجيات او بوسطه امر خارج عنه فيقبل بابطال الشق الثاني  
اما الثالث فبيان بطلانه ان الامر خارج المنة يعني انتزاع الزيادة الخاصة  
التي في الاجزاء الانتزاعية منه اما امر واحد في الخارج مشترك بين جميع  
جزءه بعد الانتزاع فليزم كون الزايد ناقضا بالعكس بل يلزم استحالات  
غير عديدة كما لا يخفى على المسائل واما ان يكون بازرا كلجزء منه امر خارجي  
فتعدد الخارجيات يجب تعدد الاجزاء فهي غير متساوية باطله لانه يلزم  
الحضار الغير المتساوية بين الحاضرين هما المبدأ وان وايضا يلزم الاجزاء  
التي لا يتجزأ وبالجملة يلزم فيه اليفع فاسد غير عديده فتعين الشق الاول  
لكونه نشأ الزيادة الخاصة وهو المظهر من ثبوت التشكيك في نفس المنة  
ولكن ان لا يتوقف الدليل على المقدمة الممهدة بان نقول من الراس  
ان زيادة نفس الذراع على ربعة نشأه ما اذا اما المنة فهو المظهر او جزء  
بيانه امر خارج عنها متزاع او منظم او منفصل في الانتزاع يعود الشوق  
فلا بد من الاستشهاد الى احد الشقوق الباقية وعلى صورة الانضمام والا  
لفصال لا يكون امر واحد في كل جزء والا يلزم كون الزايد ناقضا وبالعكس  
فان وجوب المنة يصح لا انتزاع الزيادة الخاص في كل جزء بل  
كون متعدد ويجب تعدد الاجزاء فليزم المفسد وهدى طريقه حسنة لاثبات  
التشكيك في المنة فانفتحتها ومع كون احد الفرضين المظهر من الا  
خرانه بحيث ينتزع منه العقل بعونيه الوهم امثال الاضعف وتخلله البهاجة  
ابن الاوهم العامة يذهب الى انه متالف منها وكذا ينبغي كون احد  
الفرضين الزايد من الآخر الا ان امثال الاضعف في الاستدلال لا يكون  
متساوية في الوضع وفي الزايد متساوية فيه لكونها اجزاء مقدارية بخلاف  
الاول وفي قول المصنف اشاره الى ان مراتب الكيفيات بسبب



الى نفس ذاته لا يكون باعتبار امور انتزاعية متاخرة عن ذاته ووجوده  
 فيه بقدر الصدق بقدر الموضوع فان كل انتزاع موضوع علا حدة والبراد  
 بينا زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد فحينئذ حاصل الجواب عن النفس  
 اعتبار شق الزيادة في الاسود والاشبه واختيار ان الامر الزائد خارج  
 المبدأ فان قلت فيتحقق التشكيك فيه قلت كلفانه ذاتي فلا فواده وغيره  
 محمول نفسه على موضوعه فلا ياتي التشكيك بالمعنى الذي ببناء فيه بل  
 ذلك يورث التشكيك في العرضي كما هو فيه ولا يلزم ان يكون كل  
 ما به الاختلاف متشككا والاعتراض الثاني من قبل الاشراقين با  
 حل باعتبار الشق الثاني من الترديدا الاول وهو لهم لم يكن بينهما فرق  
 لموضوع بل بالفرق قد يكون متفاوتا لمرات بلا زيادة امر ونقصان  
 كالسواد ونقصان في الصافي لغير اليه زائد في السواد والاشبه وناقضا  
 في الاضعف وجوابه ان منشأ الاعتراض امثال الاضعف انما يكون  
 نفس المنيه فهي موجودة في الاضعف فيلزم عدم الفرق والا يلزم  
 تخلف الانتزاعات عن المنشأ بمعنى صحة انتزاعها عنه وسهولة قبول  
 الى التبرع بل لا يخرج عما لا يخفى على الذهن الثاقب والذي وضع لدى  
 الله تعالى وتوفيقه في هذا المطلب الجليل الشأن وهو ان التشكيك في المنيه  
 وهو الحق وبازمنة المساوئ في الباطل فلا بد ان لا علينا من ايراد الدليل  
 الذي لا يمازجه سقطة ثم تأتيا انحلال عقدة التشكيك الذي عرضت لهم  
 فيها فما ان الاول اقامه الدليل على هذا المطلب وبانه موقوف على  
 متبدي مفعلة حاشية واصحة وهي ان الانتزاعات النفس الامرية التي لا  
 يتوقف واقعتها على ذهن من الاذنان لا بد ان يكون منشأها موجودا  
 في الخارج لا يتوقف على وجود امر في الذهن واعتباره وهذا اجل لمن له ادنى  
 تأمل وبعد ذلك نقول انما اذا فرضنا خطا مستقلا بعد دراج مثلا فنقول  
 صحى زيادة لنفسه على ربحه وصحة زيادة ربحه على ثمنه امر واقعي انتزاعي  
 فثبت في نفس الامر لا يتوقف على وجود ذهن من الاذنان فمتشاهه لا بد

بينهما تشكيك مع حصول الاختلاف بينهما على الثاني يكون التشكيك في الامر  
الخارج لا في نفس الهيئة الاسود والاضعف فيلزم اختلاف على زنا تجري الكلام مثل  
ما قلنا في ذلك الامر خارج فيلزم التسلسل وحيث لا يكون التشكيك في الهيئة كما  
الجسم مثلا ولا في العارض المبداء القائم بالشيء كالسواد مثلا فانه ان كان مقولا بانه  
تشكيك فلا مانع من اعتبار تشكيكه بالنظر الى اقاربه التي يكون ذاتها لها كانه  
للسوادات فذلك باطل بامروءا بالنظر الى معرفته كالجسم فهو غير محمول  
عليه والمشكل لا بد ان يكون محمولا فاذا كان التشكيك في الوصف اي الخارج  
المحمول كالا سواد مثلا فانه هو الذي قال به المشككون والاعتراض عليه من  
قبل الردافين بوجهين الاول النقص بالسواد فان الدليل المذكور عايد  
فيه من اوله الى آخره واجب بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو  
الافتاوت في مثله الصدق وهو السواد ولا شك بان السوادات  
مختلفة بالضرورة ففي محل مثله صدق الاسود السواد الشديد وفي محل السواد  
الضعيف لا يوجد ذلك في محل السواد على السوادات فان مثله نفس  
ذات السواد وفيه نظر فان مثله صدق الاسود نفس السواد فان التشكيك  
مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقتضي ان المتشابهة تختلف بمعنى الافتراق  
بالمتخالفات لا في نفس كونه نساء لا نأقول بوحيد مثل ذلك في محل السواد  
على السوادات وغاية النقص التي يقع مرادهم من الاختلاف في حيث  
الصدق الاختلاف في علة الصدق او الاختلاف في ان يكون نفس  
الصدق زائدا في نفس بعض ذاتا وقصا في بعض بيان الاول ان محل  
الوصفات معلل بالمبادي وهي مختلفة وان لم تختلف في نفس كونهها مبادي  
فتحقق التشكيك في الاسود لا في السواد بالنظر الى السوادات فانه  
ذاتي لها غير محتمل بعلمه وبيان الثاني ان محله الاسود الذي قام به السواد  
الشديد او اقله غير عما منه امثال الضيف فبالنظر الى كل مثل صدق  
الاسود على الجسم المذكور مثلا اذا كان فيه عذرة امثالي للضعيف فيكون  
الصدق بعدة ذلك العدد وفي ذلك الضيف مرة واحدة ولا توجد

في الوضع العام بان لا يلاحظ الواضع الامر العام للوضع له له ولا افراد  
فلم يبق شئ الا شق ان يكون الواضع يضع لفظا بازاء امر خارج خاص  
شخصي او نوعي لا يجعل مرآة للافراد للوضع له او لا فرد في لا يكون الوضع  
له الا انها التنبه بل لا يمكن ان يكون عاما بالمعنى المذكور بان يكون الوضع  
لا يجعل مرآة للكثير ولا يلزم التناقض في التفتيح وتوضيح لا في الحقيقة فافهم  
وبدونه متواظان تساوت افراده في الصدق ليس كمراد بالتساوي فيه  
عدم التفاوت مطلقا فانه محال بل كمراد من التفاوت المتعدي للسلوب  
فيه هو الذي يعبر في قتيبة اعني المشكك كما سياتي والا اي ان لم يوجد  
التساوي في مشكك وحصر التفاوت في الاوليه والا توتيه الشدة  
والزيادة على ما قرنا وجه الحصر في الاربعة ليس لا يجب الاعتبار <sup>مطلوح</sup>  
للاغراض المفصولة لهم اما الاوليه فمعناها ان يكون ثبوت الكلي  
لبعض الافراد على ثبوت البعض الآخر كما لو وجد فان ثبوت له لزيد علته  
لثبوت لغيره وايضا اما الاوليه منه فمعناها يكون ان ثبوت الكلي  
للبعض الآخر بالنظر الى ذاته وللبعض الآخر بالنظر الى غيره كالمتصور فالثبوت  
لشئ بالنظر الى ذاته وللارض بالنظر الى الغير والشدة عبارة عن  
كون احد الفودين بحيث يتزج عنه العقل امثال الاخر غير صحيحة في  
الوضع والزيادة لك الا ان امثال كحاسياتي متمايزة فيه ولا تشكك  
في المهيئات ولا في العوارض بل في الالفاف الافراد بها فلا تشكك في التجميع  
ولا في السواد بل في اسودا ما انتفاد الاولين فلا تنحقيقها في المهية  
يستلزم الجمع لثبوت الذاتية كما يطلق عليها معناه بها واما الاخرين فوجه  
انتفاءهما عن المهية ان الاشدة والازيد اما ان يشتملا على شئ لم يكن  
في الاضعف والافضل او لا على الثاني لم يكن بينهما فرق وهو على الاول  
ذلك اما داخل في حقيقة الاشدة والازيد او لا على الاول يكون الا  
شد والازيد منه متباينة للاضعف والافضل فلا يكون اذن تشككا  
فانما المقول بالتشكك مهية واحدة فان السواد والافاض لا يكون

الاشارة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص على ما هو المتحقق اي  
متشخص فيدخل في تعريف الجزئي المذكور اما لتشخص الموضوع له في اسماء الـ  
شارة فخط فانه موضوع لما هو جزئي محسوس واما في المنكلم والمخاطب  
فأيضا ظاهر واما في ضمير الغائب الواحد لو جعل مرجعه مستحفا فهو ايضا  
ظاهر يعني الكلام في ضمير الغائب اذا جعل مرجعه امرا كلياً كما يقول  
اللائن كلي فهو مقول على كثرين في نفس ذاته فانه ليس بجزئي يعني  
النبه وحي بسقط ما اجاب السيد قدس سره في حاشية شرح المختصر  
الضمير الغائب راجع الى المذكور والمذكور بما هو مذكور لا يحتمل التكرار  
فان بدأ الجملة المحفوظة لا يعتبر في المراجع كما ليقضي الضرورة ولو اعتبر لم  
يمكن عليه حمل الكلي والجزئي في الجواب ان يقدر ان المعص ما راو بدخل  
المعصرات في الجزئي الحقيقي جميع اضافته وشخصه كل حكم بالمدخل بالنظر  
الى الاكثر والغائب في هذا الاستعمال الذي ذكرنا متواط او متشكك ولقطة  
في القسم لم يوردها فانه احالة الى فهم المتعلم يعني الكلام في ان اسماء الاشياء  
والمعصرات اذا لم تحفظ الى معانيها المتعددة في اي قسم يدخل  
خارج من المقسم لمعصرتا فان المقسم المعبر بحسب الاحكام في الاول  
اللفظ المفرد بالنظر الى المعنى الواحد وفي الثاني اللفظ المفرد بالنظر الى  
المعاني المتعددة بالاجتماع على متعدده نوعاً او شخصاً وفي الوضع  
النوعي ايضا يعبر بحسب شمول المجاز فيضم الوضوع العام معناه ان يلا  
حفظ الوضوع امرا كلياً ويجعله مراداً للملاحظة امور كثيرة ويعين اللفظ  
لو اسقطت تلك الملاحظة فان كان في ذلك الصورة عين كل واحد واحد  
مع تلك الكلمات لتكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً كوضع  
لا نسجم الاستبارة فان لموضع لاحظ امرا كلياً لكن لا لان الوضع  
في تلك الملاحظة بل لان الملاحظة جزئية ويوضع اللفظ تلك الجزئية  
في المكان عين اللفظ فانه لا يملك الامر العام الذي جعل مراداً للافراد  
فيكون الوضع عام والموضوع له كل الوضع الخاص عبارة عن المعنى فلهذا

ايضا كما يفيد معنى من غير مستقل ولا دخل للعنوان في صحة الحكم وعدمها كما هو  
فانه تابع لمجمل بني على فلو فرضنا عدمها لا يكون النفاذ في صحة الحكم واما  
بالنظر الى المعنى ونظر الميزانين بالذات الى المعاني فهم انما يتفحصون  
الخواص والاحكام بالنظر اليها فلا يلزم عندهم فكر تمايز الخواص والاحكام  
تمايز المعاني للمحققين وطريقتهما سواء هو التحقيق اللهم الا ان يقولوا ان نظر  
المميزين ايضا في سبب اللفاظ قد يكون موافقا لنظر اهل اللوح في ذكره  
خواص الالفاظ سيما اذا كان بالنظر الى المعاني فكون اللفظ محكوما عليه  
بالنظر الى المعاني مع حفظ عنوانه خاصة الاسم واما حرف فقد حكم عليه  
بالنظر الى معناه اذا عجز عن عنوانه بان يفهم معنى من ادو لا يتبدل في آخر  
وبالجملة ان لفظ من لا يحكم عليه بالنظر الى معناه اذا عجز ذلك المعنى في محالهم  
بلفظ من من جهة هذا التقيد يحصل الخاصة للاسم ايضا والسرفيه ما ذكرته  
فان في هذا العنوان انما يكون حكم معنى من كونه دون غير فهو المعنى لعدم  
الحكم قال في الحاشية وما قيل ان من هذا علم لما هو حرف حقيقة وليس  
هذا بحرف بل اسم وكلمة ضرب فليس شيء فانه لم يقل به احد من علماء اللغة وكيف  
يلتزم ذلك في المملات نحو جئت رجل انشئ حاصلة ان من تتبع استعمال اهل اللغة  
الى اهل العرب لا يظهر له ان لفظ من له معنيان حرفي ونحوي ولو كان له  
معنيان وان كان احدهما نقولا عن الآخر فليظهر لنا حالة من تخلص كلامهم في  
استعمالهم والنزاع التكلف بان الحكم على اللفظ بحروف المملات  
يجعلون علماء عند الحكم بعيد عن شأن المحققين فلذلك لم يلتفت اليه احد  
والاولى هي الحكم على نفس القوت بحرفي في المملات ايضا كما يقو حسني  
وغير مخلوب زهد وايقظ ان الحمد معناه جمع شفعه معنى في التقسيم بالنظر  
الى المعنى الواحد وان كان ذلك في ضمن المتعدد فالجواب في المملات  
المتشكك يكون في اللفظ للتكثير المعنى فيجاء مع الجواب في المتشكك في المبتدأ  
وكذا المتوارط والمتشكك فالنفاير من فاسم منقذ المعنى في المتشكك بال  
عنايه واما فاسم كل واحد منها فبالذات ويدخل فيه المحذوف واما

حقيقة والافان دل عليه على زمان فكلما قد استمر بينهم ان معنى الكلمة عندهم  
مركب من ثلثة الامور احدث والزمان والنسبة الى الفاعل والظاهر  
الزمان هو النسبة اليه فلم يكن الكلمة عندهم مستقلة الا بالمقابلة مع  
وهو المعنى التضمني وقد صرح جواربه والحق ان معناه امر اجمالي بحلله العقل  
تفه الثالثة كما يشهد به الوجدان السليم فالقول بان معناه مستقل بالنظر  
الى المعنى المطابق وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين فلو  
امتنع وتمنع فعل عندهم وليس كلمة عند المنطقيين لاحتالة الصدق والكذب  
الكذب حاصلة ان نظر المنطقيين لما كان قصدا الى المعنى لا الى اللفظ  
وصنعة المخاطب والمنكلم معناه معنى القصة لا احتمال الصدق والكذب  
والقضية مركبة من الموضوع والمحمول والنسبة في المعنى وفي اللفظ ايضا  
دلالة جزر على جزر المعنى فان التاء يدل على الفاعل والمخاطب والالف  
والنون على المنكلم والباقي على احدث فلذا عدوهما من امر كائنا كانت  
الحزبية واخرى عن الكلمة ونظر اهل العربية الى اللفظ قصدا وتبعاً  
الى المعنى وفي اللفظ تصرفاً بينهما مثل الفعل ودلالتهما مثل دلالة على الزمان  
ولسنة ارتباط الا جزراً بعضها مع بعض في اللفظ كما لمفرد عدوهم  
المفرد وفي زمان من الفعل بخلاف ميثى فانه كلمة عند المنطقيين والوب  
اولا لا يفهم منه معنى المركب القضية ما لم يعرف بالفاعل فان ميثى بلا ذكر  
الفاعل لا يفيد معنى ميثى احد او زيد والا والا يلزم عند ذكرهما التاكيد  
وهو بطل قطعاً في محاوراتهم قسم في المخاطب عند ذكر الفاعل مثل  
انت وفي المنكلم عند ذكر نحو انت انتا ومنشئ نحن نعني التاكيد وطعنا في  
المحاورات فوضي الفرق فافهم والافهم ومن خواصه الحكم عليه عند  
نصوره كبنية على فنيكم على معنى الخوف عند المقصورات بالثنية اليانية  
كما خربت اني الحكم عليه انتا وقولهم من جرف جرو صوب فعل فاعل  
لا يرد فانه حكم على نفس الصوت لا على معناه والمختص به هو هذا  
الحكم على المعنى من حيث لقصوره كبنية والا فالحكم على المعنى متصور في الجوف

كان الثابت فان معناه الوجود في نفسه فيكون وادخل في الكلمات دون  
الاداة ولذا جرى عليها احكامها من ان لا يكون محكوما عليها وبها  
بافرادها كفي وادلى مثلا ولذا جعلوا اما عن الزوابط الزمانية بتوفيق  
المد تعالى وتوقيفه ان بعض المحققين قال بان الوجود الرباطي اعني وجود  
النسبة الثابتة الجزئية الالجابية والوجود في نفسه متباينان باكدت حيث  
لا يوجد بينهما امر مشترك ذاتي لهما والوجود الالجابي الكونان فان لفظ الوجود  
والكون مترادف وقال ان للكون ليس معنى مشترك بين الكونين كيف  
وهذا المعنى ان كان مستقلا كان كوناني نفسه لا لغيره وان كان غير مستقل كان  
كونا لغيره لا بنفسه في دفعه ان الامر المشترك مستقل فهو اذا انصف الى  
امروا جدا مثلا كزيد وعمر ويكون كوناني نفسه وكونا مجموعيا وادخل الوحد بين  
الامرين على طريق النسبة الجزئية يكون غير مستقل بسبب الخصوصية وبالجملة  
ان طبيعة الوجود المصدرى للفظ لا يغير عنه في الفارسية بمعنى امر واحد هو الغير  
فنه بالكون معنى مستقل ويحققه عدم الاستقلال بسبب خصوصيته لحاظه بين الموضوع  
والمحمول وادخل الوحد اقترانه بامر واحد كزيد مثلا ينبغي على استقلاله اذا انفرد  
بهذا فنقول ان الكون معنى واحد مستقل ك مفهوم الملاصقة والمعاينة والملاصقة  
وهذا المعنى المستقل مصدر كان النافعة والثابتة وانما عرض له عدم الاستقلال  
مستقلال من جهة رباط بين الشئ كحاني النافعة ينبغي على الاستقلال اذا  
لست الى شئ واحد كحاني الثابتة فنقول ان كان زيد قائما فنقولنا صحيح زيد  
واو الصق بكبر خالدا ولقي بعفر عمر وا فكما لا يكون هذه الكلمات ادوة  
لا يكون ان كان النافعة الغير ادوة واما زعموا ان كان النافعة انما تدل  
على النسبة والزمان باطل قطعان اصل معنى الوجود المصدرى اعني المعبر  
عنه بمعنى محفوظ فيه فائنه باني الباب عرضته للنسبة كحاني مثلا المذكورة  
فالحن ان مشاكلمة مشاكلمة جميع الافعال المتعدي فاصل معنى الحدث مستقل  
فيه ايضا فلا يخرج عن الكلمات وهذه الكلام حقيق بالمتاين فليق وتسميتها  
كلمت كغيرها ولا تشبه على الزمان اعني على سبيل الجان وقد ظهر لك

يكون غير مستقلة ولا امرأة التعريف حال الغير فان المراد منه يقتضي الالتفات بال  
لغرض وكونها معلوما بالكنه يقتضي الالتفات بالمعاني الذات فحق في هذه المرتبة  
نصير محكوما عليه وبه وكذا لا يكون في العلم الثاني اليقيني غير مستقلة بعين  
هذا البيان ولا يدخل فيه العنوانات التغيرية نعم قد يكون العنوان ذات في  
مجازي مجاوزتهم وبفهم كاشفة عن بعض احوال العلم لمعنوياتها فلهذا يظن  
ان المعاني الحرفية في هذا العنوان مستقل وفي ذلك غير مستقل كما في  
هذا معنى من او معنى من هذا او الا بتدريج خاص بمعنى غير مستقل وعكسه  
واما العلم الثالث فالوجه فيه لا يكون مرادة للمعنى الحرفي الذي فرض  
وجهه والاسرار علميا بالوجه فهذا الوجه اما ان يكون معنى بسيما مرادة له  
آخر غير اولها فاما كان مرادة غير مستقل لا يصلح لان يحكم عليه وبه وان  
لم يكن فهو صالح للمعاني العلم الرابع وهو بسيط كون المعاني الحرفية غير  
مستقلة وكونها مرادة للتعريفات بسيطة لعدم صلاحية كونها محكوما عليه  
وبها والادخل فيها للمعنويات فاما اذا فرضنا رفع العنوانات تحت  
في تلك المعاني الاستقلال وعدمه والمراد منه وعددها وصلاحية كونها  
محكوما عليها وبها وعددها نعم لها في بعض اللغات خواص وهي ان انضمامها  
لنقاط الى بعض الالتفات المتوسطة لها يكون كاشفا عن مرتبة من العلم لا يكون الا  
لنظام الاخر كاشفا عنها بل عن مرتبة اخرى عن العلم ولهذا يظن ان ادخل  
للعنوان كما تقول في لغة العرب حشرت من البصرة الى الكوفة ففي هذا الا  
ستقلال والانضمام لا يتعلق العلم بمعنى من الا العلم كمنه فيكون غير مستقل  
التيه واذ اقلت معنى من غير مستقل او الا بتدريج خاص تلك تتعلق العلم  
الا للعلم بالكنه او الوجه فهو مستقل التبه فالقن في التحقيق فانه لا يمكن  
كثير من موضوعات الحق ان الكلمات الوجودية وهي كان الناقصة وانها  
وبه الكلمات بما فيها والته على النسبة وبمعناها على الزمان منها الى  
من الا ذات التامة الجزئية التي هي مرادة للتعريف حال الغير فانه لا يكون  
معنا بالزمان بل التبه الى الزمان كما سياتي فهو كد معنى الحرفية بطلان



فالاستدلال تقديري ولا عكس فان الموضوع له قد يكون بسيطا لا لازم له كونه  
 ليس غير وكذا كونه شئ او ما يلحق ان يعلم وامثال ذلك ليس مما يلحق  
 اليه الذين واما يلزم كون الاثر لم يلزم لازما للمطابقة واما التضمن  
 والالتزامية فلا لزوم بينهما فان المعاني البسيطة قد يوجد لها لازم فمضى  
 والمركبات قد لا يوجد لها لازم فمضى اما الاول فحافظ على المعنى اذا اريد  
 به العدم انما هو بحيث يكون التقيد في المعطيات فقط دون المعطيات فلا  
 يكون في المدلول المطابق تركيب فان العدم والوجود فكذلك اشياء بعضها  
 معنى بسيط لا تركيبية اسلا ولا في الذهن ولا في الخارج كما تقرر في موضوعه  
 في الضرورة البديهية والتقدير والعدم لازم ذهني نه فيحقق الالتزام  
 بدون التضمن فان قلت لفظ اتعمى موضوع في لغة العرب معنى العدم  
 التقيد فلم يثبت المدعى قلت ليس كلامنا بهذا في لغة العرب خاصة و  
 ليس كلامنا بهذا على محاوراتهم فقط بل في ان بل يوجد لفظ بار او معنى  
 بسيطا لازم ذهني فاذا اعيينا لفظ اتعمى للمعنى من حيث انه مفيد على طريقتي  
 لا يكون التقيد والعقد داخل يثبت المدعى واما التاكيد فلفظ الان  
 الموضوع بازاء الجوانب الناطق فاذا اطلق لا يفهم منه الا ذلك المجموع ولا  
 يفهم منه شئ خارج عنه واما ابداع احتمال ان يكون شاك شعور خارج  
 اللازم ولم يكن شعور الشعور فبعد فقط عن درجته الا اعتبارا من حيث  
 عدم استدلال المطابقة التضمن والالتزام على ظاهر الامر الا في احوال  
 حقيقة شقة اللفظ لانه ان دل جوده على جوده معناه فتركيب قوله لا  
 موافقا والا فمفرد وقد اخذ في تعريفها لانه لا معنى للفظ حقيقة  
 فكذلك اما هو مركب شيئا هو ان كان ضرورة لغوية حال الغير فقط فلهذا  
 ونحو المعنى كونه غير مستقل ومن ثمة كونه مركبا حكمه كونه مركبا  
 عدم كونه محكما بما في هو متحقق لله تعالى وهو حقيقة كنه في الحكم التي المعاني  
 الحرفية التي يحصل مرارة لغوية حال الغير متحقق بها عليهم اربعة اشياء  
 عند العلم بالكنه وبما يوجد وبكنه فلهذا المعاني في العلم بالاول

القرينة قد يكون حاله فانما جعلنا ما داخل في الدال بل قلنا بانها شرط  
للدلالة ولا يلتفت الى ما يقال في جواب ما قيل ان المركب اللفظي  
غير لفظي كما ان المركب الجوهري والعرضي جوهري فانه قياس مع الفارق فان  
الجوهري عبارة عن عدم شئ في الموضوع فاذا عدم الجزء عن المحل عدم  
ما هو مركب منه فذلك المحل واللفظ امر وجودي اذ انت الجزاء لا يلزم ان  
يشتب ما هو مركب منه ومن جزاء اخر لا يكون من جنس اللفظ والحق ان الله  
المعقولة في المجازات داخله في المطابقة فان هذه الدلالة قصدت كما هو  
الظاهر من تعريفها باللفظ المستعمل في غير ما وضع له الا ان يعنى الا  
ستعمال المقصدي والبتة فيج يتنوع الى نوعين اما المقصدي  
فداخل في المطابقة واما المتبع فيقسم ايضا الى نوعين تضمن ان كانت  
بالنسبة الى الجزاء والتزام ان كانت بالنسبة الى الخارج وبعد ظهور  
العلاقة بتصور النزوم الذهني ايضا ولقد اظنا الكلام في هذا المقام  
لبيند المناظر بصيرة قيل الالتزام مجبور في العلوم فانه عقل ليس المراد  
بالعقل ما مر فان الالتزام لا يلزم ان يكون فيه الدلالة على الاشارة  
المؤثرة على اثرى مؤثر واحد بل المجازات التي يكون باعتبارها  
يوجد او ما كان اذ اكانت فيها قرائن وارضحة كما ذكرنا فيها  
ولانه الالتزام اذ انهم غير الموضوع له يتبعوا بواسطة تلك العلاقة  
الظاهرة وليست تلك الدلالة عقلية بل المراد بالعقل انه ليس  
لوسيط الوضع فاما ان يراد به انه ليس له دخل اصلا فيه فهو موان  
لزيمه الدخول التام فيتوجه النقص بالنقص نحو ان المصم ونقص بالنقص  
الا ان تكلف فقال ليس عقلية التضمن كعقلية الالتزام كما ان فهم  
الجزء في قصه كقول كانه ملاصق للموضوع واما فهم الخارج فكانه بعلا  
زايدة ومثل ذلك تعلقات اخرى لا فورد ما خوف اللطالة ولما  
المطابقة وهذا ضروري على طور اهل الميزان فان التابع لا يوجد  
بدون المتبوع ووجه ما قلنا انما هو على طور اهل العربية

لدلالة القضية المنبرانية لا يدخل في شيء من الدلالات لا يقال إنها خارجة  
عن المقسم فإن المقصد داخل في الدلالة لا أن تقول الفائدة إنما يتم بالدلالة  
وفهم المعنى أيضا إنما يتم به ولا شك أن في الصورة المذكورة كلمة كلها متعلقة  
فلا بد من القول بها وأخرج بعض النحاة الفائدة وفهم المعنى من الشيء من  
الدلالة تحفص بلا تحفص وأعاد الاصطلاح فيه لا يليق بأن المصنفين  
ولا يخرج دلالة اللفظ عن خرد المعنى فهذا من الأقسام فإن ذلك يخرج زو  
المجازات وإخله عندنا في المطابقة لأن في الالتزام كما زعم بعض المحققين  
و المراد بالموضوع له الشاعلم من أن يكون وصفا شخضا أو نوعيا أو الوضع النوعي  
موجود في النوع المجازات كما سيأتي وعلى الخارج التزام وتشكل بأن  
اللفظ إذا اراد به جزء المعنى فهو لا يكون مطابقة لأنه ليس تمام المعنى  
الموضوع له ولا يستلزم لم يعتبر فيه المقصد وانتفاء الالتزام ظهر و  
جوابه مما مر من أنه مطابقة حقيقة تحقق فيه الوضع بالمعنى العام الشامل  
للمجازات بمعنى أنه يقع من الواضع أن اللفظ إذا لم يصح استعماله  
في مقام في المعنى الموضوع له فتعدل عنه ويستعمل في معنى مناسب آخر  
و هذا يخرج من التعيين وهذا البيان ظهر من ادخل المجازات في الا  
لتزام دفعا لاقتطال المحرفان المجاز المستعمل في الجز وليس من البنية  
فإذا دخل هذا النوع من هذا المجازات فكذلك الحقيقة في المطابقة فيدخل  
سائر الأعمام فيها إلا أن يعز الدلالة بالنظر إلى المعنى الموضوع له حقيقة  
وجرود الاشكال يقول المصدا لا بد من علاقة معي عقلية أو عرفية فإن  
العلاقة العقلية أو العرفية هو اللزوم الذهني عقلا و عرفا ولا يلزم  
في المجازات فإن السبيل لا يشترط نسبا إلى السبب باللزوم العقلي  
و العرفي وإذا اعتبرت القرينة فهي قد يكون خفية فلا يشترط فيها  
إليه بالبعد علاقة العقلية والعرفية إلا أن يعز إنما يتحقق الدلالة  
في المجاز الذي خفيت قرينته بعد ظهوره وبعد يتحقق العلاقة المذكورة  
ولا يظهر الجواب فيل أن اعتبار القرينة يخرج الدلالة عن العقلية فادع

ذو اتها في الذهن لا يتبدل الموضوع له وعلى هذا القياس المفهومات الاشتراعية كما  
 لغوفة والتجربة وغيره فان معاينها لو فرضنا حصولها في الخارج لا يتبدل الموضوع  
 اقول ان هذا لا ينافي مع ما بقى في تحصيل معنى الكلي لما لا يمنع العقل تكملة  
 في خارج ان العباد بفرصته كالاشياء يستحيل عند العقل تكملة فيه  
 لكن المفهوم من حيث هو لا ياتي عنه لك معان الالفاظ موضوع لها  
 من حيث ذاتها مع عزل النظر عن خصوصيات الظروف فهي من جهة  
 الجهة لا ياتي عن حصولها في الخارج والذم والثناء ياتي عنه من جهة  
 اخرى فالتقيد بهذه المحقق دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من تلك الجهة  
 مطابقة في التقيد بالجهة تثرة الى دفع شكال مشهور وهو ان اللفظ مثله  
 اذا وضع للملزوم واللازم واريد اللازم من جهة انه لازم للملزوم الموضوع  
 له يكون الدلالة ح التزايده فلو لم يعبر في المطابقة بتقيد مقتضى لها  
 فاذا عرفت وضع المقصود على جهة تضمن وهو لازم لها في المركبات وهذا  
 اول مما قاله في بعض الكتاب ان التضمن والمطابقة متحدان بالذات  
 وبقيل انه تابع ولازم لها مجاز وتوسع فان دلالة اللفظ على الكل  
 مطابقة وهذا الدلالة من حيث انه دلالة على الاجزاء تضمن فلا يعبر فيها  
 دلالة اخرى ليكون تابعا ولازم ما قولهم بالبعيدة مجاز وفيه انه لا يجوز  
 فان هذا دلالة بالعرض وما بالعرض تابع ولازم لما بالذات حقيقة الامر  
 ان يقال بالحقيقة عفا عما واما ان حركة الجاهل تابع للحركة البسيطة  
 ولازم لها ولفظ التابع ولللازم متعارف في الوسطين اي الشئ  
 والعروض فابراد لفظ اللازم الظاهر منه الحقيقة اول مما جعله ثمة و  
 اعلم ان هذا من سبيل مذهب اهل الميزان وهم لم يعبروا في  
 الدلالة بغير سبيل الفهم فقط فدلالة اللفظ الموضوع للمعنى المركب على  
 الاجزاء المفهوم في معنى المركب حيث لم يتعلق القصد بها بالذات  
 تضمنه وارسل العربية اعبروا القصد فلا يكون تضمنه عندهم وحق  
 بذهب اهل الميزان فانه على مذهب اهل العربية يبطل الميزان

من جازي التعليم والتعليم وذلك بالادلة الوضعية وادخل بينهما ان  
الفاوة المعاني من حيث هي دون العن الجارحي ونفاذتها  
بين اللفاظ موضوعه للمعاني من حيث هي هي دون الصور  
بينة او كما قيل هو ذلك لان الفهم من اللفظ الاستعمال  
من سائط الاستعمال المعاني من حيث هي كانه ساطع لا يمنع الايضاح  
بما هو الظاهر فيكون هي الموضوع لها اعلم انهم اختلفوا في الموضوع له  
اللفاظ فقبل الصورة الذاتية لانها هي المنة في الذات وفيه مع كنه  
الشيء امدعى فان الطبايع من حيث هي الايضاح صاته فيها اللهم  
الا ان يراد الحصول الشخصي بالذات نقول بالمتبع ويستند ما في الموضوع  
لا بد ان يكون متققا بالذات كما ترى في الموضوع العام للموضوع له  
مخاص دون ان يكون حاصلا بالذات على ان من المعاني لا توجد في  
الذات كذات الباريتي وذات الميويات الشخصية سيما في  
علا شتم اللفاظ الموضوعه بالذات وقيل الا عيان الخارجيه لانها  
سماح الاستعمال والمقتضيات بها بالذات وفيه مع انه منقوض بانه  
الطبايع من حيث هي فان الاستعمال والالفاظ تجري فيها اكثر من  
الاعيان نقول بشكل بالالفاظ التي لا يوجد معناها الا في الذات كما  
العلم والاشراعات والمعقولات الثانية فينبذ لانه يقال بالتواضع  
الى بعض اللفاظ موضوعه للمعاني الجارحي كاسم العن الجارحي  
الماديه وبعضها للمعقولات الذاتية كلفظ العلم وبعضها للطبايع من  
حيث هي كلفظ الابن والفرس ويراد نقول بالمصنف موضوعه  
للمعاني من حيث هي ان لا يوجد موضوعا لها العن الجارحي فقط  
اولد من كنه تلك كما في الفقه فما يجب الجلي من النظر والظاهر في ذلك  
باني الموضوع له في الكل نفس الشيء من حيث هي هي فاسم ذاته في الموضوع  
بازاء نفس ذاته ولا بد خط فيه خصوصية ظهوره من ظهوره في جليل ذاته  
تعالى في الذات لم يبدل الموضوع له ولكن في الجزئيات الماديه لم يبدل

يعلم منه شئ آخر وهي بالاستقرار مسخرة في ثلثة اقسام اولية القسم الاول  
منها عقلية لعلاقة ذاتية الى علاقة الباشير فيشتمل دلالة الاثر على المؤثر  
بالعكس دلالة احد الاثرين على الاخر ومنها وضعية يجعل ايجاد عمل وسه  
طبيعية باحداث الطبيعة الاول عند عرض الثاني كدلالة اخ اخ على الله  
وركض الدابة على مشادة العلف وكل منها لفظية وغير لفظية فهذا قسم  
والثاني من الكمل ظاهر المابين العقلي والطبي من غير اللفظ فانه يتحقق  
في مادة واحدة كالمثال المذكور وكسرعة البنفس الدال على الخي فان الدال  
اثر فيها للمدلول والخي ان منها تغاير الجاهات ضروري من جهة الثانية  
دلالة عقلية وان قطع النظر عنه ولو خط من جهة احداث الطبيعة  
فدلالة طبيعية كما في الدلالة واللفظية الطبيعة فانها ايضا لا تخلو عن  
ان اثار وكذا لتواء الجاهات لا يشبه منها البتة واذا كان الامر  
سبح يسبح في يمينه الى الشمال وسوا اجتماعه مع بني نوعه  
لشعاع ونحوه ويشتركوا في تحصيل الغذاء والسايس المسكن وغير ذلك  
كثرا لا تقف الى التعليم والتعلم لان تحصيل الاسباب المذكورة كانت  
معمونة بنوعه ولا ياتي الا تفهم ما في غيرهم والدلالات الطبيعية والعقلية  
لا يفي بالفهم على الوجه المطلوب اعني الوجه المفصل كما يقضه الفحص كذا  
الابغى الاشارات والحركات الدلالة على المعاني العقلية الصرفة  
وكانت اللفظية الوصفية اعلمها وشملها كلها الا اعتبارا والصرفية  
امر الهي وهو ان الله سبحانه تعالى وضع اصول الالفاظ بازانة  
لا تغد ولا تخف ثم علم آدم كلها ويعلم منه بوجه بممارسة العبادات  
وبلا ووسطة وشبهت من حيث الدلالة فيها بينهم كل درجة وطبقة  
فلا شبر في كلت ستميل الى اخذ واما العموم فلما بينا انه لم ترك سبحانه  
تعالى معنى من المعاني المتعملة عندهم الا وضع اللفظ بازانة وكل  
من الالفاظ الموسوعة لمعان شفرة بينهم فكانت اللفظية الوصفية  
تشمّل الدلالات وشملها ومن هنا ان لا شئ كون الانسان

بين وهو كونه من تحققه ولو بالعرض فاني المجهول فيه ومنف يمكن عليه بهاء بالجملة  
بالمفهوم لا ينجح لا يخلو عن النقيضين يمكن عليه باعد بها وجه اندفاعها  
بما مر بان في الشيء ممكن التحقيق بالذات ولو بالوجه العرضي لا يجب للعرض فقط  
ومن منع التحقيق بالعرض فلا ريب انما لانه نعم في هذا المقام شبهة قوية اخرى لا تتحل  
بما مل الانظار الا بتأيد الله تعالى وهي ان مفهوم المجهول المطلق يعني سلب  
موصول امر حاصل لشيء كعمرو بالفعل سلبا مطلقا مما يمكن ان يتصوره كل واحد  
او في حصول هذا المفهوم كزيد مثلا ابتداء خاليا عن المفهومات الاخرى فهو  
مثلا بالقياس الى ذلك المفهوم اما معلوم له معنى حصول امر حاصل لعمرو با  
لفعل المناقض لذلك المفهوم او مجهول مطلق كمالا الشقين باطلان اما  
الاول فلانه في هذا الشق لا بد ان يكون امر حاصل لعمرو بالفعل حاصل  
في ذهن زيد كك وليس في ذهنه الا مفهوم المجهول المطلق المناقض  
فيلزم اجتماع النقيضين واما الثاني فلان مفهوم المجهول المطلق اذا ثبت  
لعمرو بالفعل وهو في ذهن زيد بالفعل على ذلك التقدير الواقعي فيلزم  
كون عمرو معلوما له بالنظر بالمعنى المناقض لمفهوم المجهول المطلق فيلزم  
اجتماع النقيضين الفرقان قلت لا مضايقة في كون عمرو معلوما لمجهولا  
مطلقا لزيد بالفعل بالنظر الى تغير الازمنة والاثبات قلت مرادنا  
من الفعل الآن المخصوص كان وصول الشمس الى نصف الدنيا مثلا  
وبالجملة تصور زيد مفهوم المجهول المطلق في ذلك الآن فهو بالقياس  
اليه مجهول مطلق او معلوم بالمعنيين المذكورين ويلزم كون عمرو  
مجهولا مطلقا له في ذلك الآن ومعلوم مطلقا فيلزم الاستحالة لا يقال  
معلوم بالذات ومجهول مطلق بالعرض اه بالعكس انما القول كلامنا  
بعد حصول هذا المفهوم في ذهن زيد وهو يمكن بالوجه المستفاد  
حاله في العلم والجهل بالمعنيين المذكورين المناقضين في نفس الامر  
مع الاصل لوضوح الفارضين ومنها ظاهر لمن لم ادرى قائل وبقين الى  
فانقضى الافادة ما في الذهن مع اعاجيب بالدلالة وهي كماله في

الحكم حكم فهو كذلك بغير ان هذا القول فيه حكم باقتناع الحكم على المجموع المطلق  
فقد اجتمع عليه الحكم واسماؤه وهو اجتماع النقيضين وحده انه معلوم بالذات  
ومجموع مطلق بالعرض اليقيني الفارص من انه معلوم بوصف المجموع بالذات  
ان بان العرض سلب حصوله مطلق في الذهن  
يوصف المجعولة ايضا كما ان زيد الانسان بالذات ورضاه محاربه محار  
بالعرض فالحكم وسلبه باعتبارين فباعتبارين انه محمول بالعرض الحكم سلب  
الحكم عليه فالحكم يتحقق شرط التامس ولو قررنا العرض باعتبارين فتعبر بانه ان المجموع  
المطلق معلوم بالذات به نفي الحكم عليه ومحمول مطلق بالعرض مع ان الفعل سلب  
مفهوم المجموع المطلق علما بحقيقة التي هي محمول مطلق وان كانت محالا فالحكم  
على العنوان انما يصل في الذهن وسلبه بالنظر الى العنوان وهذا العنوان  
للمعنون فالحكم البية الحكم بالنظر الى ذلته انما يصل وسلب الحكم باعتبارها  
العرض مع العنوان والنظر هو التقرير الاول للجواب وبه يندفع المتعاليه المشهور  
وهي موقوف على تبيين مقدمتين بديتين الاول ان كل مفهوم سواء كان  
او فرضا لا يكون من النقيضين كالوجود والعدم في نفس الامر والثانية ان  
كل حكم في نفس الامر مع قطع النظر عن فرض الفارض فهو لا يستلزم  
فان الاستلزام للمعنى محال لغيره وبعد ذلك نقول اذا فرضنا استلزام  
وجوده عدمه وبالعكس في نفس الامر فهذا المفهوم من المفهومات وكل مفهوم  
في نفس الامر اما موجود او معدوم بحكم المقدمه الاولى فاذا كان موجودا  
في نفس الامر هذا المفهوم يكون معدوما فيما خارج العرض وبالعكس البصر  
فحينئذ يلزم اجتماع النقيضين المستحيل بسبب امر واقع وهو وجود ذلك المفهوم  
في نفس الامر بلا فرض الفارض او عدمه كذلك وانما عاينا خارجا باعتبار  
معدوم بالذات والفعل في وجوده تحت الفرض فان الاستلزام فرضا فالحقيقة  
والجسمان وبه يتبين سببه اقوى وهي ان فرضنا معدوما لا يكون تخففة اضلالا في  
ولا في اثنى راجع بالذات ولا بالعرض فهذا المفهوم لا يكون في نفس الامر بل معلوما  
او محمول على الاول او كمن تخففة فان العلم عبارة عن حصول صفة الشيء في



والتوسع حينئذ يكون طلب السبل البسيط مقصدا على الحركة مطلقا اقول بالتوسع  
الا ان اقسام السبل البسيط الى ثلاثة اقسام الاول قسم طلب الحمل الاول فان  
الحمل الاول قد يكون نظريا فلا بد من طلبه في تسمى الانسان مثلا او في  
عدم ظهور بالكيفية يمكن لنا سبوا الى ثلاثة اقسام فبعضها يطلب الحمل الاول  
يكون طالبا لمعرفته فقولنا المني هي عبارة عن بعضه بالذات هي من غير الحمل البسيط  
فان ذلك والمؤلف بالبيع كما يقتضي من الاعتقاد متفرقا في الخارج وفيه التفرع  
والكان ملازم للوجود لكنه مقدم متاخر له والثنائي يكون طالبا للوجود  
لقسيم الحمل المذكورة الى القسمين الاول لا يكون طالبا للصفة التي هي غير  
الوجود وهي منفصلة عليه كاللحم واللبان فيكون طالبا للصفة المتأخرة عنه كالقيام  
القيود وهذه الاقسام شبيهة بالامور الاحكام فلنا طريقين ان يفصلوا ويعتبروا بها  
ولم يطلب التصور مجرد المصدق الى طلب العلم مجرد المصدق ولم ينفرد به علم ثبوت  
الخطي في نفس الامر والملازم في نفسه اي يكون فيه طالبا لثبوت المطلوب في نفس  
الامر لا يطلب الاول ليس وليلا انسا واثاني وللباين وما يطلبه وكم وكيف  
واين ويطلب في الامر ثبات اي توابع للاي لاكان المقصود بها طلب التمييز  
المصدق فان استعملنا تلك الكلمات وادفع هذا المقصود الى فرضي الاول يكون  
المقصود بها طلب الشيء مثلا الى التصديق من بين الاشخاص وفي الثاني  
التمييز الكلي اي اراى البقيين من حيث المقدار والعدد وفي الثالث  
تمييز الكيفية اي تمييزا من جهة الصحة او المرض مثلا وفي الرابع تمييز المكان  
اي تمييز بين المسوق والسوق وفي الخامس تمييز الزمان اي تمييز بين اليوم والا  
سبب في تمييزه في السبل المذكورة ان كان المقصود منها المصدقين وهو العجز  
فد يكون مقصودا منها التصورات المتعددة وصفا اياها وذكر التمييز بها  
التقدم الطبع عندهم عبارة عن كون الشيء محتملا الى الشيء لا يكون  
الاحتياج اليه عليه لانه المحتاج اليها التصورات كذلك بالنسبة الى التصورات  
مترتبة احتياج التصديق الى التصور فان المحمول المطلق يمتنع عليه الحكم لا  
مقصود من الاقسام المذكورة قبل فيه الى في قوله المحمول المطلق

كما سباني تفصيله او كبح الحقيقة حقيقة اى الكمال ان يطلب تصور الشئ اعلم وجوده في  
الخارج فليس حقيقة لبيانها ذات الشئ بالموجوده في الخارج البتة فليس حقيقة عندنا  
اما بالنسبة الى اى بالعرضيات فينبغي فيه اكد التام واما نقص والرسم والاسم  
التام ايضا الا ان في الاول لا يشترط العلم بالوجود وفي الثاني لا يشترط ولكن  
يخرج من القسمين التعريف بالفضل وجموده بالخاصة ومما لا يدخل تحت مطلب  
اى وسببه الاشكال منها بان لا حاجة لنا الى تحصيل الحقيقة فان ما لا يلزمه  
الاهل البسيط يفتي عنه اذا ضم الاول الى الثاني اقول واما التوفيق فوصف  
اقول ان مطلب واحد لطلب الحقيقة فلا يلزم ان يقسم مطلب الى اى الى المطلبين  
لمطلب التمييز للشئ بعلم العلم بوجوده الخارجى والاخر ببيان العلم به مع ان  
لغيره كحاسباني والعديد من التعريف اللفظي تحت ما السارحة والحقيقة كليهما  
ان التصور مرة ثانية في المدة كنهه ايفر فقد يكون بعد العلم بوجوده الخارجى وقد  
يكون بدون فلعلم لم يعتمد على التمييز الكفاء بالاهل البسيط فكنك كان  
حسن ان يكتبوا على ما السارحة فقط لئلا يكثر الاسماء فكل ورى مطلب  
التمييز بالذاتيات والعود من نه اسواقى كما ذكرنا في بحث كليات الجنس واما  
فكر في مطلب فهو على ما كان فان مطلب في ذلك البحث مختص بطلب الجنس النوع  
والجد التام ومما ذكر اسوم ايفر والتوفيق اللفظي فلعلم يجوز ومنها نه اجلة  
ما في الحقيقة واهل المطلب التمييز بوجوده في لغة قيس بسيطة او على صفة  
اخرى غير التوفيق فيسمى كنهه في الاول الى كل زيد موجودا لم لا يفتي بال  
توحيد فام اح لا هم المبرادة بالصفة الشئ على غير الوجود واما علم من ان يكون سببا  
على الوجود كنهه واهل المطلب التمييز بالاهل البسيط فلعلم يجوز ومنها نه اجلة  
فاحضر اهل السبب كنهه او صفة نفاخرة عنه فليعلم انها يكون ان الطالب  
كسكان واهل المطلب البسيط واهل المطلب التمييز على كنهه ولا واهل  
شئ بالشئ الاول واهل المطلب التمييز فام مطلب اهل كنهه عن البسيط  
مطلبا واهل المطلب التمييز فام مطلب اهل كنهه عن البسيط  
اسم كنهه والى انى يا خيرا الشئ الثاني بانهم اذا وجدوا ما يوجد على سبيل السبب

شية في الخارج فيدخل في العقول الثاني بخلاف سائر الازم للميات  
 هم فاسد فان العوض منها يشتمل الاتفاق المتراعي وهو موجود فيها  
 ان اريد به الحفظ او العوض بعد وجود المعروض فالثاني لا يعقل في الوجود  
 بعد الاول موجود فيه وفي سائر الازم المهمة لانها متزايدة لا يوجد  
 حيث الحفظ الا في اللحاظ فقط ومثاله الكعبة والجرية والنجمة والفضيلة  
 كغيرها لا يرضى من الموجودات الخارجية وكذا القياس والنجمة والعكس  
 المستوي والقبض وذهب المتأخرون الى ان موضوعه المعقولات  
 التصورية والصدق بغير مطلقا سواء كانت معقولات اولية او ثانوية او ثالثة  
 وهو الحق عندى بالنظر للصدق فان المعقولات الثاني كالعلمي والجرى والوعني  
 يجعل معقولات على العقول الاول والموضوع لا يجعل محمولا فان قلت ان الذي  
 والعرضي يجعل محمولات للكل الذي هو من المعقول فقلت مع انه مشكل في الكل  
 الجزئي فارجع الى تلك مستغن عنه فان قلت ان الكعبة والجرية يمكنان على العام  
 والخاص والعموم والخصوص من المعقولات الثانية قلت يمكن على العام والخاص والعموم  
 محمول في المنطق فليس مختلفا بالجملة ارجاع المحولات كلها الى تلك المعقولات المستغنى  
 وهو كما ترى فالحق ما قال المتأخرون وبشيء من كلام المصنف فانه قد بين  
 الجنية حجة تعليلها للبحث او تقديره في نظر المباحث وبالجملة ينظر في المباحث  
 حجة الالصال بان يكون المحولات متوقفة عليه وبالعكس ويكون لازما لها  
 كما يظهر لمن تتبع في الفن وما يطلب به التصور والصدق في سائر المطالبات  
 وعندها الثاني اشهر واميات المطالب اي اصولها اربع هو اي واهل  
 ولم فالاولان يطلب التصور والصدق ان يطلب التصديق فما يطلب التصديق  
 شرح الاسم اي يطلب التصور الشئ لم يعلم وجوده في الخارج سواء كان ذلك التصور  
 لذاته بغير العوضات فيخرج منه الحد والخاصة والذاتية من مجموعها  
 المتأخر فيسمى شأنا لشرحها بمفهوم الاسم وفيه التصور اما ان يحصل في  
 التصور او مرة ثانية في الذكوة بعد ذلك والى عتبه يحصل لها في الحقيقة قال  
 في تعريف الاسم على الطريقة المذكورة في الثاني من المطالبات

ان المعقول الثاني  
 فلهذا الكلام الذي قد  
 بعضا من البعض

او من وجه اخر فهو لا فلذا يطلب بالترتيب والذليل الا ترى ان المطلوب  
الحقيقة المعلومة ببعض اعتباراتها انما هي المطلوب ببعض الاثبات بان المظهر  
في التصور قد يكون حقيقة بعض الاشياء وهي في نفس ذاتها مجهولة لكن ببعض  
اعتبارها كما لو كانت معلومة فذلك الحقيقة المجهولة قد يطلب التصور بالذات  
المعلومة منها ببعض الوجود وقد يكون المطلوب حقيقة المجموع ببعض الوجود  
لمؤنه وجه اخر وكذا في التصديقات انما يطلبها

اذا علمنا اننا نطلبها بالوجه وليس كل ترتيب مفيد او لا طبقا الى ليس كل ترتيب مفيد  
اعادة المظهر بمعنى انه اذا حصل في الذهن فمفسر ذلك الترتيب ليقف الى المظهر  
ولا طبقا بمعنى انه اذا وقع في الذهن فطبقته الاثبات وفطرته ليقف المظهر  
والا فقول المفيد بمعنى الفاعل التام والطبيعي بمعنى العلة المباشرة بمعنى ليس  
كل ترتيب علة نافعة للمطلوب لا علة نافعة بمعنى التمام الاخير للعلمة الثانية  
ومن ثم ترى الارادة متناقضة الى لاجل ان ليس كل ترتيب مستند بالمظهر

بنفس ذاته ولا باعتبار المراتب الطبيعية الانسانية اي فطرته تسمى الاكراه  
متناقضة فلا بد من قانون عام عن كفاية وهو المنطق بهذا السبيل ثم  
الاحتياج الى المنطق والاحتياج منه بمعنى المصحح لدخول الفاعل لا ينعى لولا  
لا يمنع فان الاخر انما يتحقق في الامور الالهة الشال لطريق تجريبي والكلبي وهو  
ايضا نعم من المنطق الذي يبحث فيه عن المعقولات الثانية والاولى

الامر الذي لا يبحث فيه كقوله في المعقولات من حيث الاتصال الى  
التصور والمفهوم كقوله في العلم بالبحث فيه من خواصه الذاتية اي  
اللاحقة للنسبة الذاتية مع علم على الواسطة في الثبوت والبرهان او الواسطة في  
في الثبوت والبرهان في مقامه مشهور وذات الفاعل الى ان المصحح  
المنطق المتعقبات انما هي من حيث الاتصال الى المجهول والمفهوم  
انما هي من حيث المجهول من المنطق في الذهن ولا يورث في الخارج فهو من حيث  
الذات انما هي من حيث المجهول من المنطق في الذهن ولا يورث في الخارج فهو من حيث  
والا فقول في الثانية وكما لو كان من المنطق في الذهن ان الاخر من المجهول

نطلق افادة المقصور يكون مقصورات المفردات ايضا كما في تصور النوع بالفصل  
حده وبالحاشية وحده فلا بد من ترتيب امور الكليات في مواليد الفكر  
عنه والتمسك على احدى وجهي فان لم يكن بين مقصورات المفردات اتصالا كما هو الظاهر  
فيما مضى وان كان هناك بينهما فغير من يكون ملا خطية ما فيه معتزلة في المنطوق  
التفكير بعينه الاتصال المحض فهما متساويان فقط ثم هذا المعنى اعتبر المتصورون  
في المقوم الآخر معلن اخرى متخولة في كنههم لان ذلك هو في الاعطاش في مثل  
توطيت سقراط وهو من ثلاثة فبا غور من من سقراط في افلاطون وهو  
المطلوب انما معلوم فالطلب يتصل في اصل (او مجموع) كيف الطلب لا يخص  
به الا اشكال بالطلب في المقوري على كونه في المطلوب المقصود في بان يقال عند  
الدليل على ان العالم حادث ثم هذا الدليل ان يكون معلوما لك  
او مجموعا على الاول فالعلم حاصل فخطية كونه يتصل في اصل او مجموعا في علم  
طلب الجول المطلق ويجري فيه كونه في كونه واجب بانه معلوم من  
حاشية ومجموعا من وجه واما صلب ان المطلوب قد يكون معلوما من وجه  
مجموعا من جهة الكنه فطلب الكنه من جهة اللوحية فلا يلزم المحذور ان هذا في المطلوب  
المقوري في المطلوب المقصود في كونه معلوما من وجه من جهة التمثيل او  
اشكال او الوهم ومجموعا من جهة العلم لا غنى في طلب الدليل فلا يلزم من  
المحذور ما لا يخلو في جهة العلم في التمثيل في كل منهما وطلب الجول في  
وطلب الدليل في جهة كل منهما وتساوية العلم في الجول في جهة الحاشية  
متساوية فيهما فلا وجه تخصيص الدليل في جهة الحاشية في جهة العلم في جهة  
الوجه العلم في جهة العلم في الجول في جهة العلم ان المطلوب في جهة  
يكون الوجه العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم  
المطلوب في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم  
الوجه العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم  
المطلوب في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم  
الوجه العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم

عليه فيلزم ان يكون في الجانب الآخر عليه فقط بالتحقق التباين بين ما قبله من الجاهل  
وبعد النظر فساد ما قبل ان اللازم ان يكون ما ذكره كل معلول عليه وهو متحقق  
فيتر لازم ووجه الفناء وما قررنا ظم على السبب

لا لظن الكلام في ذكره ولا يعلم التصورين التصديق وما لعكس لان المفرد يقول <sup>التصور</sup>  
مشاوي النسبة من الاول ان كل كتاب التصور معروف كما هو المثلث عندهم  
المعروف يقول لانه معروف بالمقول على الشئ لا فادعوه فيصوره فيلزم ان يكون

التصور مفعول لا عليه والتصديق ليس بمفعول عليه لانه يعلم ان لا يحيل عليه التباين فيلزم  
ان لا يكون التصديق كتابا للتصور وفيه ان المعروف ان اراد به ما عرف بالتعريف  
لذلك كور فلان التصديق من القضايا الاول والمقرر عندهم لا يقع في ما يطولون

فان المقصود منها الاثر الواقع وان اراد بالمعروف ما عنيده التصديق فقط فلا يتم التكرار  
من القضايا الاول فان كانت التصور المكتسب لا يحلوه وان يكون ما كانه كونه  
لا يكون الا اذا نساها ما بالوجه كما لا يكون الا بعد انصاف والدواني الوجه

كلاهما محمولان وح مثير الدليل لا كلفه بان يقال كتاب التصور محمول والتصديق  
ليس محمول فكما التصديق محقق فالتصديق والتصديق علم حقيقة فمفردا في  
الترتيب ويجوز عند الفعل ان يكون الترتيب التصديقات مفيد المعنى التصديق

وبيان الثاني ان المقصود من خلقه هو جود التصديق وعدمه يكون مشاوي النسبة  
اليه فلا يكون مرمي او لا مرمي فلا يكون عليه فلا يكون كتابا فان كان  
عليه لوجود الفهم المكتسب كقولك ان العرج المعبر في العلة لا نظر في

المعقول هو مخرج الوجود لا مخرج الشئ والوجود في ان معنى لقان يكون  
الا فله فنقول ان بعض التصور لا يكون له حقيقة مع بعض التصديقات  
يكون نسبة حبه له ولا نسبة له بالجد من الاختلاف في حارة الشئ في

تقوم دليل في شئ في الحقيقة بعضه من كونه حبه من التصور التصديق  
بديهي ومفرد نظري التصديق ظاهر على ما قاله الحكماء ابطال اكتساب التصور  
التصديق في ما لعكس كالا في علمه اذ لا فلفته والسيطة لا يكون كتابا  
لا يكون كتابا المكتسب المعبر عندهم كتب يكون للفناء ولا خبايا في

بان حكم العقل حكما صحيحا واقصيا بان في السلسلة الاولى اعني سلسلة العقل  
اعني الحكم في سلسلة الجزم بعد اياه اعني ج وان في سلسلة الاولى فان كل  
في الثانية ثمان وتلك الحكم العقل لوجوده في الجواب بسبب الترتيب في السلسلة  
والاربع فاما ان الحكم بالحكم الصحيح بان بازا وكل مرتبة من الاولى مرتبة  
الثانية يلزم مساواة الكل للجزء وتلك من اجتماع التقيض في الواقع فان  
كل كل مرتبة لم يكن كذا في الثاني فهو والاكمل بان الكل كمال ولا الجزاء  
فلهو ومساواة بينهما معنى وقوع كل مرتبة من الاول بازا ومرتبة من الثاني  
يلزم صدق المساواة الجزئية والموجبة اقصية منع تعدد شرائط التوافق فان  
بعد الانطباق بالمتعة كذا كذا لم يختلف حقيقة الكل والجزء بالضرورة حكما في  
اول الامر بينهما تفاوت كل بعد الانطباق واما ان حكم العقل بوقوع كل  
مرتبة من الاول بازا والثاني فان الاول لا يزيد عليه مرتبة متساوية  
والزاد بعد ان تمام جميع احوال الميزان عليه فالثاني متساو والاول انما  
يزيد عليه بقدر متساو فهو ايضا متساو فليظهر اختلف وهذا يظهر سخاوة  
نقل كما يظهر سخاوة ما قالوا ان البرهان لا يجري في المحجرات فان  
المراتب موجودة فيها البصر هو كذا في الميزان البرهان وهذا البرهان مما يتولى عليه  
وقوى عليه اعتمادي في هذا اجراءه في المسئلة لتسهيل على المتعلم اعم  
في المسئلة ايضا بالطريق المذكور ولا يقول الكلام بذكره ولا البرهان الثاني  
نقير من ان المتساويان اذا اذوا بالادلة بينهما فيما يخرج من القوة الى الفصل  
يلزم وجود احد المتساويين بدون الآخر والقبول في علم فان وجود كل واحد  
هو لازم محال او المتساويان متساويان بان الملائمة من المتساويين  
كالمعية والمعلومية اذا اذوا بالادلة بينهما في الامور او حقيقة الادلة بعبارة  
في الحال فالمعلومية في السلسلة كما في السلسلة الاولى بعبارة مما لا يتساوى  
المتساويين في السلسلة من الادلة كما في السلسلة الثانية بعبارة مما لا يتساوى  
المتساويين اعني معنوية وما فيها معنى متكافئان لان كل واحد منهما  
في السلسلة الثانية الاخر في السلسلة الثانية في السلسلة الثانية بعبارة مما لا يتساوى

الغير المتساوية كما في لفظ المتساوي مثلا او المتساوية الا في رتبة كافي لفظ الغير  
المتساوي المتصل سوا سبيل لا يطلبها هذا البرهان نعم لا يطل الشاغل من  
اخرى قوته لا من جهة كونهما معروضة للعدد في نفس الابل من جهة ان  
له عاد يفتي براتب غير متساوية وهو باطل بالتطبيق وغيره والحق في جواب  
المقدمة ان المتساوي في الامور الغير المتساوية وان كان خارجا من القوة بل  
الفعل لكن لا يمكن كونهما معروضة للعدد واما لا يصح منها انتزاع عدد غير متساوي  
مثل على الوحدات الغير المتساوية الانتزاع المتفصلة والاستدلال  
على كونه معروضا للعدد ولم يوجد دعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان  
اللا تعقبات سودا كانت عددا او معدودا ولا يبلغ الى حد اللانهاية  
والا صار تعقبة لا تساع الزيادة عليه بعد فوجبه في عالم الفعل الى الا  
تساوي ففكر فانه دقيق ومن العجائب ما نقل عن بعض الحكماء ان الحق  
الامور الغير المتساوية لا ينصف بالامانة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانها  
من حوز من الكم من حيث التساوي وبعد تعقبات الحد قد يمكن الحكم على  
المتساوي مطلقا من حيث عدم القطع التلطي بين احدهما وبديهة  
قولهم الكل اعظم من الجزء في التساوي مسلم لا في الغير المتساوي فلو انتم  
اكنتم الذين كنتم تطبقون النصف وغيره ووجه الحق كما هو من له اذ  
حدس ومزاوله في الغرض فان قولنا الكل اعظم من الجزء يدعي مطلقا  
بسواء كان في التساوي او في الغير المتساوي والكل عبارة عن الجزء والشيء  
الاخر في الكل مرتبة لا يكون محذورا مرتبة في الجزء وهذا من الزيادة  
وبه يتم التطبيق والتعاقب على وجه افقر ليكشف الخطاء من وجهها  
الاولى ان الامور الغير المتساوية الموجودة بالفعل ترتيبا طبعا او  
او غير ذلك بحيث يتبين الاول والثاني والثالث ويمكن ان تقسم الحد  
منها الى سبعة او اثمان الاخر بتم تفرقة منها ما يرجع الى  
منها ابواب كد ضرورة وتتم ايج فوج به خارجا على  
منها يعني انما المرتبة بازار المرتبة لا يمكن ان يكون ما يقع في الخارج

بالفكر من الصانع لا بالادراك ولا بالذات  
عقل ولا التطبيق والصدق



نساه متبرنا او غير متبرنا اذا انهدم القول يلزم بالنظر الى المقدر  
 الا وبيان ان كل عدد غير نساه قابل للتصنيف والحد والتصنيف  
 لا يرد ولا ينفرد الا ما وجدنا لا بعد الفرام جميع الاحوال المزمع عليه الا ان  
 يقتضى التباين وادوات ثبتت تناسل جميع الاحوال يلزم تناسل جميع  
 المعدودات حكم المقدمه الثالثه فان الزيادة والنقصان والتساوي  
 والاختلاف من خواص الكم بالذات لا يتغير الحكم بالغير من وجه التغيير  
 يدفع ما في الحديث في ذلك قوله قد يربطه الى منع وجوده فيقال  
 لم لا يجوز ان يكون التفاضل خاصه بالشيء دون غيره استوى  
 ذلك لما في المقدمه الاولى وتبعا للتقرير قطع ما في الحديث الا  
 على وهو انه لا شك ان الامور الغير المتساويه سواء كانت شريفة  
 او غير شريفة مجتمع في الوجود متفاضلة يكون مروجها للعدد والعدد  
 يكون كمراه الفهم من الامور المتفاضلة الامور المتفاوتة اما صفة فانها  
 تحتاج الى القوة الى الفعل وكون المستقلة الغير النسبية المتفاضلة  
 على طريق المتكاملين الناهيين بحدية العالم نعم يجري فيها على طريق  
 احكام العالمين بالبعية الدورية في عالم الدورات فانها خارجة عن القوة الى  
 الفعل على سبيل التماثل فان العقد الفوري لا يمكن ان يخرج من القوة  
 الى الفعل على الايد ان يكون مروجها للعدد سواء كان التماثل  
 المنه والوجود الخارجي او الوجود الذاتي او اللاتفات فقط كما في  
 المتفاوتات فان تركيب النابذ والمخلو لا بعد الفهم واللاتفات  
 يكونان مروجين للامنه وكذا الاخر لا لا شذوذه للفصل الواحد للبناء  
 او غيرها البسائط يكون مروجين للعدد واللاتفات نعم قيل  
 الاخر لا يخرج مروجيه للعدد والسير في ان احراز العدد اعني الواحد  
 احراز الفصيلة يقتضى مروجها للفصل العروص بالفعل ما في نحو كانه  
 ولا فقه في الاخره التماثل في نفس فقه في البرهان ففقه في  
 الاخره التماثل في الغير المتماثل في الحكم الاخره المتماثل

33

سبيل التماثل

مع قطع النظر عن العرض الا ترى اننا اذا فرضنا زيدا انما يقع في نفس الامر فلا يخاف  
القضية اليه هي قولنا لا شيء من الالف نيا سني. يتوافق الله تعالى  
ب. عن الكدورات فان المقصود هو ان لا

كف في نفس الامر بلا فرض العارض او تقدير المقدار اذا كان على طريق  
الاولى في ثبوت تلك المقدمات لكنه يلزم الاستلزام في نفس الامر حاصل  
فلا بد ان ليس العمل في نفس الامر بلا فرض العارض من نظريا او لا نظريا  
فيما يلزم التسلسل فيها مع قطع النظر عن العرض فلو لم تقدم التمسك  
على نفسه لم يأت غير متساوية في نفس الامر وهو باطل قطعاً او التسلسل وهو

اي التسلسل باطل لان عدد الضعيف اقل من ضعف العدو او ضعفه  
ازيد من العدو الاصل الذي ضعفه وكل عدد من احد هما ازيد من

حرفه زيادة. الزايد بعد الضام جميع احادهم يسقط عليه فالعدو الذي  
حصل بعد الضعيف لا يقصور زيادة على المضعف الا بعد الضام جميع

احاده ويستدل عليه بقوله فان المبدء لا يقصور عليه الزيادة لانها اذا  
ان يكون في جانب قبله او بعده على الاول لم يكن مبدءا وعلى الثاني

يلزم كون العدو وسطا بين الواحد والاثنين ويقود الى السقوط لا غير

وبوجه انه لو افترضنا كلها متطرفة متواليه فلا يقصور الزيادة فيها الا  
خلال العظيم في لو كان العزيم عليه غير متساو لزم الزيادة في جانب

عدم الضام وهو باطل في بعض القدر يستلزم تناهي المبدء  
فقد مر هذا بمراد من المتطرفة في القصور في موقف على هذه المقدمات

الاولى ان كل عدد فعال المضعف فان كل مرتبة منه اشترط على كل  
يخرج اشترط على قبل المضعف المتطرفة وهو لا يخلل الا الحقيقة فكل

في مقامه تعدد المصنوع لزم في المضعف من ان يثبت ان العدو والزايد  
لا يقصور زيادة على المبدء عليه الا بعد الضام جميع احاد المبدء عليه

ويثبت مرادنا في المخرج والشرح والتأني ان كلما هو خارج من قوله  
العمل الفعلي مرسوم للعدو المتطرفة في المبدء كان متساويا او غير

الى علمتنا وهي الكتاب والقصايح الخفية العائمة بالذهن التي هي مرتبة العلوم  
يكون سبوقا لهما بالانظر اليهما ولا يكون الا حول وسط في العوالم  
لثاني فان الموقف لا يتعد وفيها وبين تيمم وصف الموقف والوقوف  
كما نينا بل انما يتصور الوسط في الشئ كما قال المصنف في النورانية  
الظرفية من صفات العلم لعل فان الظاهر منه ان الظرفان كونهما نفس العلم  
لا يتغير فالجواب ان صفات العلم والمعلوم كليهما بالذات بمعنى نفى الوسط  
في العوالم والمعلوم فقط بمعنى نفى الوسط مطلقا فان الموقف له عليهما  
بالظفر الى ذاته وللعلم بعد توقف مرتبه وجوده بطبيعة الذي هي مرتبه وجود  
المعلوم بعدية بالذات فتتحقق الوسط في الشئ والالدار فيلزم  
لوقوف الشئ على نفسه لمرتين بل مرتبة غير متناهية فالحال الذي هو سبوق  
المتنفس لوصف بيان الاستدلال ثم يكون تحت مقدمات سبوقية لا  
لذات الشئ بل هي في ذاته ان الموقف والموقوف عليه يجب ان  
يكون متغايران ولذاته ان الحكم بالذات الشئ ثابت لذاته بعد تميزه في  
الذات الا ان الموقف على سبب ذاته على ان يكون الموقف  
على ذاته والموقوف والموقوف عليه متغايران فيكون اودا فيهما  
ثمين فيحصل حيد امان في نفس المرئيات اودا فيكون في الموقوف  
الا بدلي فلكا توقف اعلی ذاته فيوقف اودا فيكون الحكم الموقوف  
فيلزم توقف ذات اعلی ذاته والموقوف في الموقف وفيه انما يكون  
فيكون ذات اودا ذات ذات اعلی ذاته فيحصل تحت اودا فيكون  
ملازم فلكا فيلزم اودا فيوقف في ذاته فيوقف في ذاته فيوقف  
لوقف في ذاته على لفظ مرتبة غير متناهية فالحال الذي هو سبوق  
المتنفس لوصف بيان الموقف والموقوف عليه بالذات فيكون  
لوقف في ذاته فيوقف في ذاته فيوقف في ذاته فيوقف في ذاته  
المتنفس لوصف بيان الموقف والموقوف عليه بالذات فيكون

النفسانية فلا يلزم اتحاد المتباينين احلا واد انما عرفت بنفس النفساني فحين  
 عارضناه واتحاد العارض مع المعلوم بالذات محال فلا يلزم مختلف لعدم  
 التصور بمعنى الصورة العلمية المقصود به تجميع الغضبة وتحقيقه النفساني  
 لذات وليس فيه استحالته فهذا جواب عارضي بالمقيد بمعنى الاذعان ايضا  
 لا كلفه وليس المحل من كلفها بديسيا والافان كسفن عن النظر والالتفات  
 بالعين فاما محتاج في كثير من العلوم الى النظر والانتظار باصرح بالصفة الكاشفة  
 بقوله متوقفا على النظر وهذا التعريف له في المشهور قال في الهامية الحق  
 ان البداهية والنظرية من الصفات العلم فلا مرد انه رب شي يكون نظريا  
 عند شخص وديسيا عند آخر ومن ثم جوز الصائب القوة النفسية ان  
 النظريات بالشرعية يصير ديسيا عنده فلهذا معنى المتوقف ووجه الدفع  
 ان علم كل واحد منهما بالشيء فيجوز ان يتوقف احدهما دون الآخر وقد  
 يجاب بالنظر في معنى المتوقف انتهى يتوقف الله وتوقفه ان  
 تحقيق المقام ان وجود الطائيع النوعية تقدم على وجود ذات الاشخاص  
 سواء كانت في الخارج وفي النفس فقد يكون التقدم طبيعيا كما قالوا  
 في وجود الطبيعة للصورة الجسمية فاما علته لوجود السوية ووجود السوية  
 علته للوجود الشخصي لتلك الصورة وعلتها لعلته فليكون وجوده طبيعة  
 الجسمية علته لوجود الشخصية وقد يكون متبعا محققا كما في وجوده لان  
 المطلق والشخصية وبالجملة يكون الاول سبب من الثاني وتوقف الاول  
 على علته من ترتيبه عليها انتهى فليكن توقف الثاني على علته وترتبه عليها  
 ولا شك ان التوقف والمقترنة في تعاريف النسبة تبعها التفسير  
 فتوقف وجود الطبيعة على علته امر سائر لذاته انتهى على توقف  
 الشخصية عليها اذ انتم في المقام لا وان لا يكون الا يكون الطائيع الكلية  
 فاني انما بان لا يكون كالمسما والمقتضا كما سبعا في الحقيقة والكناس على  
 للوجود لا غير معنى لكشف الطائيع الكلية التي هي لا غير المعلوم من  
 الكيفية اذ انتم في المقام لا وان لا يكون سبب في التوقف والترتيب

حاشية  
 في قوله  
 بالذات  
 محال  
 فلا  
 يلزم  
 مختلف  
 لعدم  
 التصور  
 بمعنى  
 الصورة  
 العلمية  
 المقصود  
 به  
 تجميع  
 الغضبة  
 وتحقيقه  
 النفساني  
 لذات  
 وليس  
 فيه  
 استحالته  
 فهذا  
 جواب  
 عارضي  
 بالمقيد  
 بمعنى  
 الاذعان  
 ايضا  
 لا  
 كلفه  
 وليس  
 المحل  
 من  
 كلفها  
 بديسيا  
 والافان  
 كسفن  
 عن  
 النظر  
 والالتفات  
 بالعين  
 فاما  
 محتاج  
 في  
 كثير  
 من  
 العلوم  
 الى  
 النظر  
 والانتظار  
 باصرح  
 بالصفة  
 الكاشفة  
 بقوله  
 متوقفا  
 على  
 النظر  
 وهذا  
 التعريف  
 له  
 في  
 المشهور  
 قال  
 في  
 الهامية  
 الحق  
 ان  
 البداهية  
 والنظرية  
 من  
 الصفات  
 العلم  
 فلا  
 مرد  
 انه  
 رب  
 شي  
 يكون  
 نظريا  
 عند  
 شخص  
 وديسيا  
 عند  
 آخر  
 ومن  
 ثم  
 جوز  
 الصائب  
 القوة  
 النفسية  
 ان  
 النظريات  
 بالشرعية  
 يصير  
 ديسيا  
 عنده  
 فلهذا  
 معنى  
 المتوقف  
 ووجه  
 الدفع  
 ان  
 علم  
 كل  
 واحد  
 منهما  
 بالشيء  
 فيجوز  
 ان  
 يتوقف  
 احدهما  
 دون  
 الآخر  
 وقد  
 يجاب  
 بالنظر  
 في  
 معنى  
 المتوقف  
 انتهى  
 يتوقف  
 الله  
 وتوقفه  
 ان  
 تحقيق  
 المقام  
 ان  
 وجود  
 الطائيع  
 النوعية  
 تقدم  
 على  
 وجود  
 ذات  
 الاشخاص  
 سواء  
 كانت  
 في  
 الخارج  
 وفي  
 النفس  
 فقد  
 يكون  
 التقدم  
 طبيعيا  
 كما  
 قالوا  
 في  
 وجود  
 الطبيعة  
 للصورة  
 الجسمية  
 فاما  
 علته  
 لوجود  
 السوية  
 ووجود  
 السوية  
 علته  
 للوجود  
 الشخصي  
 لتلك  
 الصورة  
 وعلتها  
 لعلته  
 فليكون  
 وجوده  
 طبيعة  
 الجسمية  
 علته  
 لوجود  
 الشخصية  
 وقد  
 يكون  
 متبعا  
 محققا  
 كما  
 في  
 وجوده  
 لان  
 المطلق  
 والشخصية  
 وبالجملة  
 يكون  
 الاول  
 سبب  
 من  
 الثاني  
 وتوقف  
 الاول  
 على  
 علته  
 من  
 ترتيبه  
 عليها  
 انتهى  
 فليكن  
 توقف  
 الثاني  
 على  
 علته  
 وترتبه  
 عليها  
 ولا  
 شك  
 ان  
 التوقف  
 والمقترنة  
 في  
 تعاريف  
 النسبة  
 تبعها  
 التفسير  
 فتوقف  
 وجود  
 الطبيعة  
 على  
 علته  
 امر  
 سائر  
 لذاته  
 انتهى  
 على  
 توقف  
 الشخصية  
 عليها  
 اذ  
 انتم  
 في  
 المقام  
 لا  
 وان  
 لا  
 يكون  
 الا  
 يكون  
 الطائيع  
 الكلية  
 فاني  
 انما  
 بان  
 لا  
 يكون  
 كالمسما  
 والمقتضا  
 كما  
 سبعا  
 في  
 الحقيقة  
 والكناس  
 على  
 للوجود  
 لا  
 غير  
 معنى  
 لكشف  
 الطائيع  
 الكلية  
 التي  
 هي  
 لا  
 غير  
 المعلوم  
 من  
 الكيفية  
 اذ  
 انتم  
 في  
 المقام  
 لا  
 وان  
 لا  
 يكون  
 سبب  
 في  
 التوقف  
 والترتيب

ان صورة الجزئيات انما يحصل في الحواس بل يحصل في النفس كما صورنا فيما مر  
من حصول الخاتمة المنخفضة للجزئيات في النفس او امر مماثل له فيها وكلام  
المصنف هنا مبني على التحقيق دون المفرد عندهم وعلى التقدير التسليم فيجوز ان  
يكون تلك الخاتمة الصورية في الحواس كما قيل ان مركز الجزئيات هو الحواس  
والحق ان الادراك المصور في النفس وخطاها انما هي الادراكية  
بالصورة كما خطاها الاذعان بالقيمة الشخصية فان الاذعان للنفس لا يورث  
والقيمة الشخصية ليست موجودة فيها الا امتناع جزئياتها او كما خطاها الا  
تفغات بالجزئيات المادية وتحققنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات  
ولم يصرح المصنف بالجل بالمواطاة بين الخاتمة والصورة انما صارت علما  
بمعناه انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الخاتمة الادراكية فان  
لفظ العلم يدل على معان كثيرة وانما يراد الاشكال على من قال بالجل بال  
لمواطاة للتحقق فان المجازي لا شكر انهم ووجه الاشارة انفراد الصورة  
الذوقية وغيره على سبيل التمثيل من انما عده الكلية المذكورة سابقا  
وهي شائعة لها انهم فكذلك الخاتمة بحيث يتم الى الصورة النفسية حقيقة وانما  
لو كان متباينة منها لك واما المقام الصورة فانما يكون الى الصورة النفسية  
بالعرض وهي المتجوزان في النفس من الاولين فمما هو كقصور الصورة  
التي هي العارضة لذات الوحدة المتباينة بحسب حقيقة فالتواتر  
الواحدة المصورة لها فالتباين في الصورة النفسية والعارضة لها  
على سبيل التوافق كما يتبين بالتفكير في ذلك لا سيما في مثله وعلى  
سبيل الاجتماع لصورتها بالاختلاف التباين في الحواس وحاصل كل واحد  
ان التباين انما يلزم لكان لا يتصور التباين بالتفكير الى امر واحد بل  
لكل فان الصورة المتحد مع التصديق سواء واحدة بمعنى المصدق به او لا  
في ذاته هو المصور بمعنى الصورة العلمية المصورة التي هي من التصديق  
المصدر الحقيقي بمعنى الخاتمة الادراكية وانما هي الخاتمة المصورة لاذ  
التي هي بالقيمة فلا يرد عليها وكذا لا يرد القيمة مع الخاتمة الادراكية

ولا يوجد عارض والمعرض جبر والعارض كيف فكيف الذي انعم يتصور الحمل بينهما هو  
الذي سموه بالاتحاد على التحقيق والنفان ظاهر عبادتهم من غير الاتحاد والوجود فافادوا صلافة  
الحمل بين السنين بان يكون احدهما فالذي لا يكون كلاهما حالان في الزمان  
تحقق الحمل والوجود بينهما هو الشيء الاخر فان الصورة واثباته كلناهما قائمان بالذين  
وج لا يرد ما اورد على بطلان الاتحاد ان كانت مضممة فاما ان يقوم بالصورة  
فيكون عاملة حقيقة لان فليط حمل المشتق قيام المبدء واما ان يكون قائمة بالذين  
فقد يكون محمولة على الصورة ولا يكون عرضيا لها فانما تحكى الشيء الثاني وتقول عملها على  
الصورة كحمل الفاعل على المتعدي واذ لا يرد ما اورد ان كل واحد في الشيء على الاتحاد  
العلم والمعلوم بالذات وعلى تقدير كون العلم حقيقة في الحالة المذكورة يلزم تعارضهما  
بالذات فان الاتحاد انما وجب في العلم مع الصورة دون الحالة وبالحكمة هذا التحقيق  
عندي حق بل ياتي ما يقول وبعد تنقضي هذا النمط اللزق ارجوا من اللبس وقيل  
الاوهم الموردة بهما ولم تستعمل فيكونا وقعا متلازمان في الكلام من النمط الذي  
بينهما للتخالص في الحجج التفكار المعرفان عن اللغو كما ان الحالة المذكورة هي ادر كانت  
المذوقات بالذات فانت قصارت سورة ووقية حاسنة التمثيل في النظر  
الجاني بمثال واذن لستعان به على غير فان عند اكمل المذوقات كالحل  
والعسل مثلا يحصل صورتهما في الذهن ويختلط بهما حالة ادر كانت خاصة  
في الذهن بالضرورة وهي الحالة المذكورة وكذا التسمية بالمسموعات  
وكذا التسمية بالمسموعات والتمسك بالتمسكات فيثقل الذهن  
به الاشارة الخريضة الضرورية تارة الى صور الكليات وصور الجزئيات المتعارفة  
لها يصح لما ذكرنا فان حصل فيها الفهم في بعد حصول صورته في الذهن  
حالة التسمية من تارة لها محتلفة ~~بما~~ لا يقتل طاعة بعض الحمل كما ذكرنا وفي  
النظر الدقيق تعلقه بآية الى جواب شكك في دقيق وهو من صور جزئيات  
كما ونبه في الجواب كما هو المفرد عندهم والحالة الاذ كانت قائمة بنفسها  
المشت عندهم ايضا فكيف الاختلاط بها ولم يحصل ما قلنا بان الحالة المذكورة  
قائمان بالذين قيام عريضين محيل واحد وهو المنهج للحمل وجوابه انما

وحده على ما نفوت به ان العلم في مسدد الدنيا وبخ الصورة للعلمية فانها من حيث  
الحصول في الذهن معلوم الوجود والحصول والكون والشيءات الفاظ مترادفة عندهم  
الوجود الذهن عند بعض المحققين عبارة عن الشيء من حيث هو قطع النظر عن القيام  
بالبعض فكذلك حصول الشيء وهو رتبة المعلوم فمجرد ان معلوم الشيء من حيث هو والحصول  
في الذهن غير ان الشيء قد يكون معتبرا في المعلوم وانما ان الموجود الذهن ليس هو الطبيعة  
من حيث هو فانهم يستدلوا على زيادة الوجود مطلقا على الهيئة من حيث هو بل الموجود الذهن  
ما لا يعبر فيه جهة القيام بالذهن ويعبر فيه الوجود مع قطع النظر عن تلك الجهة فحق العبارة في  
بان براد برتبة الحصول في الذهن ورتبة الشيء من حيث هو فانها اقرب اليها بالنظر الى قيامها بالذهن  
ومن حيث القيام به علم وبناد برتبة التخصيص ولذا قيل المعلوم كلي والعلم فرعي ورتبة الوجود  
الوجود الذهن الذي قال به بعض المحققين كانها برزخ بين رتبة العلم والمعلوم فالشيء في الذهن  
انما يخص في الوجود لا يترتب عليه الوجود وقطع النظر عن القيام بالذهن فنزل مرتبة المعلوم التي  
هو الشيء من حيث هو الى رتبة الموجود الذهن ثم اذا لوحظ الى القيام بالذهن صار خفا وبناد  
علم الوجود اذ اخرجها من تحت النار عليه كالانكشاف ثم بعد انقشيس يعلم ان تلك الصورة انما  
صارت علامات احواله الدائمة التي هي العلم حقيقة ويعبر عنه في الفارسية بالشيء قد قالوا  
بوجوده كذا لفظا على اى المعنى في مع الذهن فانها انما هي في دون الصورة والاصوات علمية  
فمنه احواله الوجود العالم بالذهن فالقطع مع الصورة فلفظا لفظا انما ارادوا بالحوادث الارضية  
اللاتحادية على التعريفات على المعروضات وليس للاتحادية منها في الوجود كما ذكرتم بل للاتحادية  
كافي التعريف بالنسبة الى المعروض بل كافي عرضيات قايمة بعروض واحد كالاتحادية والتعريف  
حاصل العلم ان من الوجوديات ان بعد حصول الصورة في الذهن يحصل لها حادثة في الذهن  
يعبر عنه في الفارسية بالشيء وفي العربية بالشيء الشعور والفهم وكذا في كل لغة رسم خصص  
كان السراج اذا دخلت في دور طلبة يتفهم بها الدور قال سراج كالصور والافعال  
العالم بذلك وعنده احواله العددية والفرق بين الصورين ان الصورة قائم بالسراج  
والصور طليها واما المذكورة انما قامت بالذهن فقط والصورة وكلمة في لغوتها  
على نحو ما يكون الاضاف بنوكا الوكلمة فقط وقد حقت في مقامه ان مناط الحمل مطلقا  
سما في التعريفات على الحمل فقط دون احوالات والذات والوجود فان المعروض قد وجد

لتبين في خلاف الوازم وكذا في كونها لوازم الحقيقة فثبت المذهب بالكلية ودرج الحقيقة في حجة كنهها كذا  
 يكون من المحتملات وانما سبيل اثبات نياتها بدرجتها في لوازمها بالضرورة او بالبرهان والبرهان  
 موجود منها ايضا بالضرورة لا يقو ما يؤول الى دعوى الضرورة فليكتف به او لا لا مانع من دعوى  
 الضرورة في المقدمات فلا يلزم ضرورة المذهب لعدم حجج التصور فتبين لكل شيء حتى منتهى  
 بنقيضه وكذا الواجب ان المراد بالتصور مطلق لا شامل لا محال ولا رتبة من التصور بالوجوب والكنية ووجوب  
 كنهه وانما التصور المقيد لعدم الحكم وعدم اعتباره فهو الغير لغيره من نفسه كما لا يخفى على المناظرين  
 اذ في مقام اثبات نيات النوعي بين التصور والتصديق وتعلق التصور بكل شيء بالاعتناء ببعض  
 المقدمات اليه شك مشهور وهو ان العلم والمعلوم متحدان بالذات فاذا التصور والتصديق في ذات  
 وقد قلتم انها متحدة فان حقيقة في الحقيقة اعلم ان ما رتبته لشيء على ثلث مقدمات لطيفة  
 المحققون بالقبول الا وانه ان العلم والمعلوم متحدان بالذات والذات في الغاية ان التصور والتصديق  
 حقيقيان متعلقان والثالثة التصور يتعلق بكل شيء وبالجملة التوفيق ليس الا كما كان في المقول  
 انما العلم والمعلوم بالذات ليعلم ما ذا الرتبة امان براد وقد تصور هذه البطل كما ترى في علم  
 بالوجوب وانما ان يراد بالمعلوم بالذات في الحقيقة هو العلم بترتبة قياسية فلهذا المقدمه يات على  
 حصول الاشياء ايضا فلا يميز بين مقدمته والبعده على القول بحصول الاشياء بنفسها في الذهن كيف  
 المقدمات الثلاثة المذكورة في الحقيقة فانما اذا تصور والتصديق او الصدق به لا يلزم على تقدير  
 الاشياء بنفسها على ان اصلا فان شئ التصديق والصدق به مغاير لهما بالذات وانما يحصل مع العلم  
 بالذات اعني نفس الشئ قطع النظر عن الغاية ثم قال في الحقيقة ثم اعلم انه قد قررنا شبهة باعتبار  
 وجوب فالجواب اننا نعلم بكل شيء لا يلزم التصديق بالوجوب فيوزان منع تعلق حقيقة التصديق في  
 التعلق باعتبار وجوبه وربما تارة ترى حقيقة الواجب منع تصور كنهه وانما يجوز بالوجوب ان تصور  
 يمنع تصوره وحده وانما يجوز بعد ضم اليه خديرة بنو فيقول الله تعالى وتوفيق ان الغيبة لا  
 التصديق يلزم كماله اليقين بالذات لا بالضرورة لان صفات شرطية لا يمكن ان يكون المقدم لا لعدم  
 كما يحكم العقل بالضرورة وبذلك قولنا لو تصور السور كنهها يلزم ان يكون استجابة بالضرورة فنظر فانه  
 ثم تعين القول في الحقيقة بالتصديق بمعنى الصدق به كما وقع في الحقيقة انما بالنظر الى ان يحصل  
 لا يجرى في التصديق معنى الادغام فذلك بطريقها كما سائر وانما بالنظر الى ان بعض الغايات لا يمكن ان  
 لتبين ان لا يكونا او لا يكونا في التصديق لئلا يكون محبا للوجوب لا خفاء به ولا غير فلهذا لا غبار على ما

هذا هو المقصود من  
 هذا هو المقصود من  
 هذا هو المقصود من



بعقد عليهم الا بالافعال وكلفه غلط فحسن فان ادراك عبارة عن الاكتشاف لا يتبادر للذهن في  
 الافعال وكشف الحكي عنه الواقع عند العقدة كما ينبغي ان يعرفوا رجوع الى الوجدان والكمالات  
 سنان من النفس نبات الالهية وانما كما ينبغي انظر الى الاكتشاف انما تقسم في اقسام فروع سباسب  
 التصوري فان كان مرادهم الاطلاع فقط على ان المعلوم لا يتصور بغير العلم بمعنى العلم التصوري  
 البه وادعان مرادهم انما هي علم من العلوم بمعنى مثلاً وانما اكتشاف مطلق فهو بطريق ضرورة البه  
 التصوري سيما البين يحصل للذين في رتبة تخيل الامر الواقع في الوجدان في انفسهم بدلتهم ولهم  
 لغة فكيف يخرج من علم الادراك في التحقيق ان قوى مراتب الاكتشاف البين هم اجماع كل مركب ثم  
 التقليد ثم العقل والعلوم التصورية من ضعف مدارج العلوم ثم العلم المحض الذي جعل في  
 العلم حقيقة فان فيه ليس قوة الاكتشاف الا ترى ان انفسهم كما هي محضرة عندنا لا يعلم بها العلم  
 الاستعداد الا فرقا يعلم انما بسيطة او مركبة جوهر او عرض فلو كان لنا قوة الاكتشاف كما ينبغي ان  
 كما يعلم خبرنا بالجوهرية والعرفية والنباتية والتركيبية فبذلك تضعف مدارج العلوم ان البين  
 فما انفسهم كما هو الحكماء لا يدرى بل هو بدلتهم مجمل العقل السليم القويم تعلم لان يقال مرادهم  
 فهم الادراك حصول الصورة بمعنى الصورة المحالة ولا شك ان الادعان ليس بصورة الشيء و  
 الكهان منشأ الاكتشاف فان الصورة عبارة عن الشيء المحال في الذين من الخارج بعد  
 خذف المشغلات وتجويد ما عن المادة تجريديا ما او ما قضاو الادعان في الكيفيات النباتية  
 الدائرية فيها ثم انما لا يفهم فانه قال هو امر عند مدرك وما اخذ لفظ الصورة  
 التعريف والا فتصور سنان في الشكل ما لم يكن فيه بنية مائة خبرية سواء لم يكن له اصلا  
 كانت ولم يكن خبرية وما يكون فيه تلك ولم يكن فيه الادعان كما تصور في تخيل في الشكل  
 الوهم وما هو عاين الادراك محروقة في الكلام بعقد فاعين الادراك في التعريف  
 ادراكية وانما هي ان التعدي في التصور هو عاين متجانس في المصالح كغيرها الى الصورة  
 وبيان الاول قد مر في الاصل وقد يستدل على الثاني في المستودع بان لكل واحد من  
 التصور في التعدي في لوازم حاشية شافية للوازم تعرف سنان في اللغات من بدل في سنان  
 المرومات والاعظم اجماع المتضادين وفيه منع من تصور ان القوازم يجوز ان يكون في  
 في كل نقطة يجوز ان يكون متباينة متغايرة من الضرورية ان التعدي في متباينة ما كانت  
 يستلزم ان يتعلق متعلق يلزم ان يكون التسمية خبرية متغيرة في الصورة في متباينة التسمية في كل

في متباينة

جدا

قلت ان الحكم على شئ لم يثبت بعد بل يتبين بان العاقل على ان جعل من اجاب البدينيات مع وقوع الاختلاف  
ذلك بعيد مع ان رجوع الغير الى بعض افراد الكلي الذي قد عرفت منه بعيد عن العبارة واما ان معنى كلام المعصوم  
العلم بالمعنى المعدى من اجاب البدينيات من حيث المفهوم كالنور والسرور نعم تنفي حقيقة العلم بمصادره  
استزاعه عسيرا فان الحقيقة قد يطلق على المصادق والا افراد البديلة لا تنسب في تفسيرها ان الواجب قد عرفت  
ان مصادق هذا المفهوم نفس ذات الواجب قبل ذوات الممكنات وقيل الصور لها بنية بالبارتفاع قبل  
ما ظهر النقص فقد عرفت حال تسرد اما في الممكن فقبل الصورة اما صده وقيل قول النفس تلك الصورة  
المتعلق بين العالم والممكن ومع تقدير الصورة اما صده اذ ان يكون حصول نفس المعلوم او مثاله كما  
بعد قال المعصوم في حاشية المتعلقة بحاشية قوله في المتن كالنور والسرور والاولى من الحسابات ان لا يصر  
نيات العلم بالسرور يمكن ان يجعل شيئا الى ما هو المشهور في هذا المقام يقال المانع كالمعلم بالسرور  
و قد علم خاص مبني و بديهية الخاص يستلزم بديهية العام ويصدق عليه المعنان المشهوران من  
كون العام ذاتيا واما من حيثها بالكلية ولي من عند نفسه طريق قد في دفع بدلين المعنيين و لكن خوف  
المجادلين لا يرجع الى ذلك انتهى على ما عرفت من جاني مراد المعصوم من الطريق المذكور في الكلام  
عند المصنف فان لو علم النور وعلم السرور وحقق ان خاصان العلم بالمعنى المصدق المطلق لا  
ان يرد بها جملة مما صده من المعنى المعدى الاستزاعي يستلزم جارية مطلقة كنهه فان جملة ما عرفت في  
في الذين كنهها فان كنهه الاستزاعي ما هو حاصل في الذين والمطلق يخرج خارج الى تفصيله لا يكون  
حاصلا كنهية المصادق بدفع المعنان المشهورات بلا كيفية وح لا يرد مع الاستزاع عليه ما ورد ان  
في مفهوم المقيد البديهي اعني العلم بالنور مثلا لا يكفي نفعنا اذ لا يورث جارية حقيقة العلم بالكلية  
تقصده بوجه اجماله كنهه وذلك لان كلام المعصوم لم يكن في العلم بالكلية المصطلح معني ان ذاتيات  
العلم في العلم كنهه اعني حصول الشيء وهو حاصل في المعنى المعدى العلم المطلق اذ الصور  
منه فان المطلق المذكور يكون خروفاً فعلياً فلا يمكن تصور كنهه المقيد بدون تصور كنهه المطلق  
حينئذ تحقيق قول المعصوم في المتن والمحال في علمنا مجموعة في النور فافهم ذلك فان كان غفلاً عن حقيقة  
تصديق ذلك لا غفلاً وان لم يبلغ الى الحد الذي ينبغي ان يقال واحتمال الجواب ليس بمتناهية قسم وان لم يبلغ  
فذلك بعد ما ان لا يطابق الواقع ليس بمتناهية كما لا يطابق الواقع فاما بطلان ما يرد عليه في قوله لا  
بفناء تم تقييد بعض الايام ان الاذهان ليس في ذلك معنى لم ينشأ له فكيف كان على من هو في ذلك  
وذلك حصول السرور المعلوم في كنهه كنهات بغيضة اخرى فيكون الادراك في هذا الكلام وان معصوم

والحق

الاول هو المقسم وهو لا يكون صحيحا بمعنى وقت الانقسام فبقية فاقته فان انقسامه والبقية  
في المقسم من انقسام الى الطبقة ثم حيث هي هي الباقية من الانقسام في هذا الظاهر  
معدن صائب الا ترى انما اذا قسمنا الجوز الى اقسام الى اقسام اخرى وانقسامها قسم  
لغيرهم ثم لغيرهم ولا يعجز معه مرارا فيهم منه الا الطبقة ثم حيث هي فاقته فاقته  
التحقق نفع عليه الناظر وكون المحاول انما هو على اليد فييات كالنور والسرور  
نعم تنجح حقيقة غير اختلاف في العلم فقبل ان يدعي وقيل نظري كمن الكتب  
اقول في النزاع في موضع فان العلم المحل برادو المعنى المصدري البديهي لغيره في  
المرتب بدان في اوله مفهوم ما ذكره المصنف في حاضر عند المصنف في معنى اخذ  
بديهي اوله لعل البلية والبيان لا ياسب ان يكون محلا لا خيلاهم باليد به النظر  
وان كان يكون مرادهم مصداق بدين المفهوم فهو غير متعين بعد في الواجب  
حقيقة كيف ياسب امد الى انه يدعي وفي الممكن في المصوري نفس ذرته كغيره  
بدياته وفي المحصول الصورة اما صليته قد يكون يدعي وقد يكون نظريا كغيره  
علما باليد بديه مطلقا او بالنظره لك ثم في الممكن قد قبل في العلم بغيره انه ومعناه  
انه من مقوله الانفعال اعني قبول النفس للصورة اذ هي منتزعة لا كتاب عند  
البعين وقيل انه من مقوله الانفاضة اعني نسبة التعق بين العلم والمعلوم فادام  
لم يتعين مورد النزاع لا يلبق النزاع لسان العقلاء ولا يتصور الاشياء كمن  
المصاديق المذكورة الا في المفهوم المذكور من وهما من البدييات الاوليه كما  
عرفت في النزاع باطل من اول الامر ويكن ان يجعل النزاع لفظيا فمن قال  
بدياته ذهب الى المصدي ومفهوم حاضر عند المصنف في النظره في  
الى المصداق ولا يخفى انه بعيد عن شأن المحللين في الكلام على فقهائهم في  
المعروف انما فيهم ما ذكره او مرجع التفسير في قوله انه من المصداق البدييات اما  
مفهوم العلم بالمص المصدري ونفس مفهوم حاضر عند المصنف في كلامه عن المص  
نعم تنجح حقيقة غير لا يلزم فان المعاني الانزاعية بعضها كما يحصل في الدين وذلك  
لا تفرق عندهم وان ارادوا من ذلك فلم يتعين لغيره كما ذكرنا فان قلت قد يتبين  
الحاضر عند المصنف عند المصنف على ما سبقت من ان العلم حقيقة هو الحالة الادراكية



ثمرة وانما النجاء على بالذات كملقونا ساقيا وكذا الانصاف به فانه القيام عنها  
نفسا انتزاعه نفسا منه ثم حيث هي فالحال الانتزاع لا يتوقف على الحق جنتهم امر  
كالاستناد الى افعال وغير فانه لو كانت غير كانت هي الوجود حقيقة بغير  
فبمعنى لم يكن الاستناد الى افعال واما بالذات الالهية فحيث هي نفس  
بما هي لا اعتبار بحقيقة اخرى وقد اهو الجعل البسيط هو الحق كما ذكره المصنف  
فما لم يمتنع في ذلك التحقيق فانه من الفعاليات المختلفة بهذا الكتاب الايمان به الى بالذات  
بذاته او بغيره وقيل بالجعل مطلقا او بالجعل البسيط نعم التصديق في الحقيقة فبمعنى  
الى ان التصديق هو المعبر في الايمان فبما فيه وبين الله تعالى ووجه الاشارة اطلاق  
التصديق على الايمان فلو كان مركبا من التصديق وغير لم يطلق عليه حقيقة فان الا  
خبر انما رتبة الشيء ويكون محمولا عليه كالحقائق على العيب والاعتصام به الى بالذات  
تعالى جند التوفيق لقائه معروف والصلوة والسلام على من بعث بالذات  
الذي فيه شفاء لكل عليل فان القرآن المجيد دليل يرشد الى حلاوة غسل الايمان  
وبه ينقي كل احد عن الامراض الظاهرة والباطنة كما يظهر لمن تفكر في كلامه المجيد  
والتي هي الذين هم مقدمات الذين المقدمات هي اما بالمعنى اللغوي او بالمعنى  
الموقوف عليه وكلا الوجهين بصحان وجمع الهداية واليقين اما المقدمات  
او يتوصل بهم الى الهداية واليقين اما مقدمات رسالة في ساعة الميزان في حق  
المطلق سمينا بسبب العلوم بذات التسمية بالنظر الى المقصود من الكتاب فان النطق  
وسبيلة للعلوم كلها اللهم اجعل من المنون كالشمس من النجوم هي الضياء المشهورة  
واقفا وغير من المنون عند ظهوره مقدماته وهي ما يتوقف عليه الشروع في العلم  
وهو ما بالوقوف هو المعنى لدول العار وهذا كونه في كتابنا كذا فان الموضوع  
والغاية المذكورة فيها مما يتوصل به الى الشروع في العلم او الشروع في العلم  
المعقول المطلق وطلب العيب وعدم الامتياز بين الكسائل وما كونه في الوقوف  
عليه انما للشروع بمسألة الا يكون الشروع بدونه انما هو التصديق بمبدأ ما لا يتصور  
لوجه ما هو حقيقة فان في ضمن الغاية المعينة بها المذكورة هي ما في المقدمة كانت  
الاختصاص الاسم هو الاسم الاسم وبيان الموضوع وبيان الغاية المذكورة فيها وكما هو

أورد المانع لعلامة هذا البيان بوجد المطلوب أيضا فان المجلد المؤلف لا يمكن من حيث  
وذا نبأه فاذ ابطال المؤلف ثبت البسيط لعدم علو الماهية عنها واما احتمال انفصال  
الشخص والوجود فمع انه بطور اليفد فانها من محمولات الماهية والمنفصل لا يحيل على ما فصل  
عنه فأيضا يلزم الترجيح بل يرجح في نسبة شخص الى زيد دون عرفانه في جانب النسب  
لم يكن الا الماهية المشتركة بينهما لانما تميز فيها اصلا فلو اعتبر تميز بينهما بالمنفصلات  
يلزم التسلسل او الدور كما لا يخفى على من له اوفى فطانه واما ان لا يعتبر التمايز با  
لمنفصلات بل بالمنفصلات فيعود الى احدى الشقوق الباقية نقول ان الضرورة مشبهة  
بان المنفصلات مستقلة في التحقق لا يكون احدهما تابعة للاخرى فبمعنى يقضي الى الوسطية  
لعروض وان عرض لها التبعية بمعنى الوسطية في الثبوت وحيث يفقد المجلد لكل سببا  
لذات بمعنى نقي الوسطية العروض فلم يكن المجلد المؤلف تسلسل منها فان الاطراف  
مجموعه بالذات وفي المؤلف ليس كذلك وهذا البيان الاخر يصحح الناظر وان لم يصح  
المناظر ولكن لا يضر اصل مقصودنا فان هذا الشق من البواطل انه واما الانضمام فهو  
بطور اليفد فان الانضمام شيء الى شيء او اكان المنضم امر متحيزا لا يقبل التكرار كشخص  
الوجود الخاص فرج شخص المنضم اليه بالضرورة فيلزم الدور فان قلت يجوز ان يكون الا  
انضمام كالانضمام للصورة الى المادة بان يكون لشخص وجود خاص بالنظر الى طبيعته  
على الماهية بالنظر الى خصوصية المنضية ما عرفت لا يمكن تغاير الماهيتين في الشخص فانه  
اخر خارجي عن هذا التقدير شخص غبطة فلو كان له شخص وطبيعة يلزم التسلسل  
بل هو امر متميز بذاته لا بعض لاهية الطبيعة فاذا لم يكن الشخص متفهما لم يكن الوجود  
الخاص اليفد كذلك على انه في الوجود الخاص اذا كان الانضمام كالانضمام للصورة الى  
المادة يلزم الدور مراعاة فان الصورة ببعض طبيعتها كالقيد الوجود الخاص للمادة  
تقيد وجود الطبيعة لها فبمعنى الوجود اما خود في الوجود الخاص للماهية او كالمشقة  
لوجود المطلق الماهية يلزم الدور صريحا لا يقبل تحقق المجلد المؤلف لا على طريق  
انضمام عن ان الطبيعة اما خود في الوجود يكون موجودا في الخارج فانه لا يكون  
ان المجلد المؤلف كما عرفت له وجود ابطال معنى الانضمام اليفد ابطال المجلد المؤلف  
فان الوجود لا يكون له وجودا مشتركا مع الماهية واما ان يكون له وجودا مشتركاً

ان الامكان علمته للاحتياج بل علمته للاحتياج ما ذكرنا مع ان المتكلمين يقولون ....  
 بان علمته للاحتياج الى افعال ليس الامكان بالمعنيين المذكورين بل علمته ....  
 احدوت وفيه ما فيه ولك ان تقول في ترتيف الدليل باننا سلمنا ان ...  
 مكان علمته للاحتياج الى افعال فيجوز ان يكون الاحتياج فيما يعرفه هو<sup>المشبه</sup> ...  
 التركيبه وفي طرفيه اعني المشبه والوجود على طريق خاص هو ان يكون المتبوع اعني<sup>المشبه</sup>  
 محتاجا اليه بالذات ونحو الاله بالشيء وانما لك هذا المعنى فيجعل السبب الاول  
 على المذهب الثاني ضعيفه سحيقه راينا تمزكها احذر واتق ما اقول بتوفيق الله تعالى  
 وما شيد وان كان مستطاع كلامهم ويقنعهم مقدمه اولاهي ان الاثر للماضي على<sup>المشبه</sup>  
 لذات في المهيئات الحقيقه التي كلامنا فيها الا بد ان يكون تابعا لاعتبار المعبر  
 لحاظه فاما المهيئات الحقيقه يخرج من جزاء عدم الى فعيته الوجود بالضرورة  
 سواء فرضنا وجود المعبر والاعتبار او عدمها نعم ان قلنا يكون الاعتبار  
 اثر للماضي على فاعبارا لثبات الذي هو ليس باعتباري او تمهيدنا فنقول ان<sup>المشبه</sup>  
 الاول سبيل في وجود الكمال الطبيعي في الخارج كما هو الحق عندي ولست اذكر ما نأقوله  
 ذلك مقامه وهو وان كان في انما الجمهور الحكماء ولكن في مقام التحقيق لست من الذين  
 نقلوه القلائد بهم ومع هذا التقدير ليس في عالم الكون الا المشغلات المحضه<sup>المشبه</sup>  
 الحقيقه فان التحقيق ان الوجود ما ان يكون عين الشخص كما هو في الفاعل او  
 ساوا كما سوزني غير في معنى المساووه ههنا التي لا تختلف احد بها عن الاخره  
 تختلفا زمانيا او ذاتيا فلو كان الوجود عارضا لها او ضروريا ومنفصلا بتو<sup>المشبه</sup>  
 او المساووه كما لا يخفى على من له ادراك لا يدان يكون عينها فاذا انقرضت العين  
 بتحقيق العينه التركيبية من الشيء ووجوده اللزم الا في الذين باعتبار التمزاج معني  
 الوجود المصدري وانما في الذين البعد متباينين<sup>المشبه</sup> الامر من نفس تلك المشغلات  
 في جماع غير الثمرات للماضي بالذات والوجود المصدري في<sup>المشبه</sup> اني كلف  
 الثمرات بالشيء كونه باعتبار من منصفه في<sup>المشبه</sup> فيجعل السبب الثاني  
 سبيل وجود الكمال الطبيعي وهو الحق مقدم ومع هذا يكون الوجود<sup>المشبه</sup>  
 عينه المشبه مع انه بطوره مرفوع انما يبرز عن الاشياء من حيث بطورنا كما ذكرنا انما

مناط الخلاف بين الفريقين بالاستقلال وعدمه فانها ما بعان للاتفاقات كمنع  
النسار الله تعالى ولا اثر لا يكون تابعا له كما ذكرنا على ان المجموع اما نفس  
مع قطع النظر عن الخلط بالوجود بالذات ومرتبة الخلط بالبيع او المجموع بالذات  
الثاني فقط والاول بالبيع فاحصل الخلاف يرجع الى ان الاثر بالذات له ما حصل له من  
الطبيعة بلا شرط شيء او المرتبة بشرط شيء وهو الخلط بالوجود فان قلت على هذا لا يتعلق  
المجمل بالذات بالجزئيات فانها نسبة بشرط شيء وهو خلاف ما قاله المذهب  
خلاف مذهب الاشراقية قلت هذا الخلط يتصور في الكليات نظرا الى وجود الطابع  
نظرا الى وجود الطابع وفي الجزئيات نظرا الى الوجود في خاص وكلا الطرفين المخلصين لسميانه  
شيء هو الوجود ويستدل اليه على المذهب الاول بان الاثر بالذات لابد ان يكون  
امرا عينا موجودا في الخارج والوجود امر اعتباري وكذا انصاف المذهب ايضا امر اعتباري  
فلم يتبق الا المذهب فيه المطلوب وجوابه ان القدر الضروري كون المجموع امرا عينا  
اما المجموع اليه فقد يكون امرا اعتباريا وانحصار الحكم ان جعلنا الشيء في وقت او مكان  
فالمجموع امر عيني والمجموع اليه وهو التوقيف والتجنية امر اعتباري وقد يستدل عليه  
بعض المدققين بان المذهب من حيث هو اما ان لا يكون فترة المجهل اضلا وسوطا  
لضرورة مع انه خلاف مراتبهم من الحكم والمثابته ولا اثر توقيف واما ان يكون فترة المجهل  
بالبيع فيكون متاخرا عن المذهب المحمود في التي هي فترة بالذات متروكة ما خرج بالبيع  
بالذات فيكون المذهب المطلقة متاخرا عن المخلوط مع ان الامر مع خلاف ذلك  
واما ان يكون المذهب نزهة بالذات وفيه لسطم وجوابه بان اعتبار الشيء الثاني بان  
المطلقة منفردة على المخلوط بالذات من حيث هو متاخرا عن وصف المجهل ولا ينافيه  
في ان يكون الشيء مقدما على الشيء كسبيل الذات ومتاخرا عنه في الوصف فافهم  
استدل على المذهب الثاني بان الامكان انما يبرز للمهمة التركيبية فانه عبارة عن  
كيفية نسبة الوجود الى المذهب فالاصح الى ان يقال ان يكون من حيث هو  
التركيبية هي انما هي من حيث هو فبقية الامكان لا يمكن ان لا يكون الا للمهمة التركيبية  
بل يبرز للمهمة من حيث هي في غاية حباثة عن بعض مذهب المهمة للمعلولة عن بعض  
صلاحية تبعية المهمة للمعلولة ولو سلمنا ذلك على المذهب فيكون الدليل فلا نسلم ان



وهذا هو ما يجب ان يجهت المستند المستعملة وفيه من البرهان لا يخفى جعل الكلمات  
والجملات في محاشية فيه إشارة الى ان القول بالمجعل البسيط هو الحق كما ينطق  
به القرآن المجيد انتهى وجه الإشارة ظاهر حيث ترك المفعول الثاني كما ترك قوله  
جعل الظلمات والنور فان المجعل البسيط يستدعي المفعول الذي هو المفعول الأول  
ودون المفعول اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الابداء والصرح في المصداق  
المجعل البسيط فوجب علينا ذكره وان كان المقام غريباً وبياناً ان الممكنات  
اذا خرجت من العدم الى عالم الكون فلا بد من تارة اخرى تابع له فالاثر ان نفس  
الشيء الموجود في عالم الكون سواء كان بسيطاً كالعقول والافلاك وبسائطها  
او مركباً كمركانها وعلى هذا لا يكون تحتها الا محمولاً فقط بسيطاً او مركباً ودون المحمول  
اليه وخطاؤه مع حقيقة الوجود وهذا الاختلاف الذي فرض انما هو على بالذات  
لا يكون في مرتبة الحكاية فانهما تابعة للحاكم فاذا فرضنا عدمه او عدم حكمه بنتم الاثر  
بالضرورة فليس من شأن الفاعل ان يقول به بل ما يكون في مرتبة الحكم عنه ~~وهو~~ <sup>وهو</sup>  
انصاف المهية بالوجود في نفس الامر وهي مهية تركيبة واقعية لا يكون تابعة لاعتبار  
المعبر ولذا وقع في كلامهم ان اثرها على مفاد المهية التركيبية المحلثة <sup>اعني</sup> مفاد  
كون الشيء موجوداً فالاول المجعل البسيط الفاعل به الاثر اقية والثاني المؤلف  
الفاعل به المشائية فبعد التحريم يحمل النزاع بين الوجوديين وقد ذكرنا او المستحال ثم  
تبين ما هو الحق على ما ثبتنا اليه المصد بيان متاف صاف عن الكدورات مفعول  
استدل على ذلك الاول بانه تحت الانشاء الى المجعل البسيط فان كلما فرض  
المجعل على يكون مهية من الهميات وفيه وبين ظاهر فانه من حيث عدم تصور المجعل  
البسيط والمؤلف لانه يرتفع النزاع بين الوجوديين من اول الامر ويصير نزاعاً  
لنظائرها متساوياً بخلاف بينهما بالحقيقة ان الاثر بالذات لا نفس المهية مستقلة  
كانت او غير مستقلة مع قطع النظر عن خلط الوجود وهذا هو سبب اختلافنا  
لغير الدليل لهذا المذهب فان انحاطه وان سموه به فليس مما هم بصيرة او  
يؤمن الاثر باختلاف المهية بالوجود كما كانت مستقلة كما هيية الالات في القرآن  
او غير مستقلة كما هيية في الوجودية كما هيية في الوجودية فليس

وبذلك يجب الجلي من النظر والماجب الدقيق من النظر وعليه بعض ما يروى على شق الا  
لفضام كما لو حقا في بعض الجوانب وفي الاحتمال الثالث اعني شق الانضمام تحقيق  
مذهب ارسطو والشيخين الى ضرورة علي فاليين بارتسام الصورة في ذرته لغو  
ويروى عليه ما مر في ذلك الاحتمال ايضا وفي شق الثاني لم يحقق مذهب الجلي  
الاول مسالا عن المناقشات وتحقيق فيه مذهب ثلثة الاول مذهب الصوفية  
الصافية وبآية علي وجه الاحمال انه ليس في عالم الكون الا ذرة واحدة  
وهي الوجود ليست بكيفية بمعنى القابل للتكثير حقيقة ولا جسمية بمعنى ان  
لا يقبل التكثير املا بل تلك الذات ينطوّر بتطورات باعتبارية تنزعته  
واقعية فهي بذاتها متناه لا تتزاع التعينات الغير المنسانية وبترت الآثار  
والاحكام المختلفة على تلك التعينات الواقعية المستزعة عن الذات الواحدة  
فالمتعين بكل تبيين هو الممكن والمعنى عنه هو الواجب فعلمه تعالى با  
لكمالات بالممكنات انما ينطوي في علم الذات بل بالاعتبار الواقعي ليس  
مستد بآية مبينة على التفصيل والثاني مذهب فخر رويس القابل بانحاء  
العقل والمعقول في علم الواجب تعالى بالممكنات وبذلك الحقيقة راجع  
الى مذهب الصوفية وبذا طور وراة طور العقل المتوسط خارج عن البحث  
بالنظر والفكر بقي مذهب ثالث في هذا الشق وهو ان يكون ذرته باو بجالة  
مع تباين حقيقة مع الممكنات كاشفة لها كشفا تفصيليا والاعمالين به  
المنافرون من حكماء وبذا هو الحق عندي بحسب النظر الدقيق وتحقيق فهمهم  
ان ذرات الباربعلا متباينة بالذات لذات الممكنات لكن لها  
حدة ومثبة خاصة مع كل واحد منها وبذلك خصوصية يكون كاشفة له كشفا  
تفصيليا ولذا كان هذا العلم بصفة الكمال والكمال الكشف اجمالا صار علما  
واما سبغ هذا العلم بالاجمال لانه كما يكون في سورة العلم الاجمال بالممكنات امر  
منشأ لا مكشاف الكثير فكذلك يكون في علم الباربعلا الاجمال ذرته وحدث  
منشأ لا مكشاف الكثير ولكن من الكشفتين فبذلك بعيدا عن الاول كشف  
فانقص اجمالا وفي الثاني كشف تام تفصيل فان كانت مع تباين ذرات الكاشف

لا يمكن في علم البارئ تعالى الامر لا يعلمه الا هو كما لا يمكن وجود السواد في الخارج دون  
الجسم لا يعلمه الممكن الوجود الثاني قول اكثر المشائين من وجود الممكنات الموجودة  
في الدهر المعبر عنه بالواقع من غير تقدم ما خرفا لممكنات الموجودة في الدهر الحاضرة  
عند تعالى بوجوه العلم بها وقية انه لا يشمل العلم بالمتنوعات والممكنات المعدومة  
و ايداهما لا وجود لهما في الدهر اصلا الا ان يقال بالنزوع بان يكون علم البعض  
لوجود الدهري والبعض الاخر لطريق الآخرة فيه ما يظل غامضا سبب ما مر  
بطلان المعية الدهرية باجرا و باين التسلسل فيه لوجود الامور الغير المتساوية  
بالفعل كما هو المذكور عندهم من ان الخاصيات والمتنوعات كلها موجودة في الدهر  
المعبر عنه بالواقع بالفعل اما وجود الترتيب فلما ذكرت في سبق الانضمام الثاني  
لان التعدادات فيها ترتيب طبيعي في الدهر وفي المتنوعات كما في حركة الزمان الغير  
المتساوية بمعنى الاتصال للترتيب لا يحتاج الى ترتيب آخر كما في الخط والسطح  
والا بطلان المعية الدهرية لنا بيانات اخرى عريضة لا يتجملها المقام والثالث  
قول بعضهم من ان صور الاشياء كلها حاصلة في العقل الاول وهو مجمع الصور كلها  
حاضرة عند البارئ تعالى فالتفعل الاول مع الصور علم حقيق للبارئ تعالى  
اقول يرد عليه مع ما مر ان يكون علم البارئ تعالى للممكنات بعد علم العقل  
وال فان الصور كما هي بعد العقل بعد البارئ تعالى وهو كما في الرابع  
قول المتقدم من المتعددات الممكنة ثابتة في العالم الواقع غير موجودة فيه  
هي علم البارئ تعالى وقية بعد ما اوردت نقاوين ظاهريان الشبهة الاولى  
ولو اريد معنى آخر فلا يفي بالمقصود وهي من قول صاحب الاشياء ان العلم  
يعلم الاشياء بالاشراق الفوري فحيلة الاشياء معلومة في كل وقت  
فكل من علمه لحفظات عجيبة كثيرة تشبه الاذان وروح الانبياء في بعض  
النظر في تلك الحقايق لا يظهر ترتيب اخر وادساير المذهب المذكورة في الباب  
وفي الاحتمال الرابع ان علمه تعالى انتم اعيان تحقيق غيب المتكلمين به  
الفاعلين بان علمه تعالى صفة بسيطة ذات صفاته فمما لا شك في علمه  
من الممكنات اضافة خاصة وهي من انتم اعيان ويرد عليه ما في ذلك

بالحادث بالعدم وكذلك الى غير النهاية والسلسل في الامور غير المنتهية الموجودة  
للعقل المترتبة ولو بالترتيب العرضي بحيث يتعين الاول والثاني والثالث الى غير  
ذلك باطل بالنسبة والنفات وايضا يكون الامر لمنفتح اول المعلومات  
وقد قرر في ذلك انهم انه يكون التوحي في الممكنات وهو الضعف فانه وجوده عند  
يكون عرضا فاما بالمثل والاخر من الضعف وجوده ايضا في الممكنات سواء مرتبة  
فان الوجود الذي من الضعف من الخارج مطلقا فقد صدور تلك المنضمات منه بعد  
انها ان يكون بالاضطرار او بالاختيار والاول بطور الثاني يوجب سبق العلم بها  
فاما ان يتبين الى الذات فيحصل المظهر او لا فيلزم التسلسل المستحيل من جهة اخرى  
فان قلت لا نسلم استحالة الاضطرار في الصفات الكمية قلت التزم  
الحوال في هذه الورقة انظر الى ما منع امكان اخلاص عنها وجه ادق وحسن  
كما سيأتي في جميع المراجع واما الاحتمال الثاني سيما فلا يكون الا بالاضطرار  
منشأ الاكتمال فانه ان يكون بحسب المنشاء فوضع الى احد الشوق الباقية او بحسب  
نفس مفهومة الاضطرار ولا يحصل له الا بعد عدم الاضطرار وبعد تغير منفتح الى  
المتخرج بالترتيب من الثالث واما الرابع منها فلا يوجب الى الاكتمال بالانفصال  
فانه لا يعلم بصفته كماله له فقد ولا يجتر العفل عليه وكذا يلزم الاضطرار الثاني  
ان لم يستبقا علم وان لم يستبقا يرجع الى باقى الاحتمالات وقد تقدم في مرتبة  
المجمل الى حيث يقع في مرتبة تفرز رتبة ومفاته تعالى للعدم عن ذلك علو الكبر  
والا فذلك العلم والنفصل لا يستحق مناهية لعدم مناهية معلوماته ومشتبه  
لتفسيرها كما ذكرنا وموجودة بالعلم والا يلزم الجهل لا استفاد علم السمع حقيقة  
وتجلى في الشق الا غير تحقق تحت هذا سبب الا ان قول اخلاطون بان علوم  
الباطن كعلم الباطنات هو ذاتية نفسها مجردة عن المادة ومن جهة سبب  
مطلوبه خارجا عن العلم ببعضها او من جهة طبيعة لا عينية بل هي في العلم  
ببعضها التوحي في وجه الشك عن ان مراده بالعلم بنفسها ان لا يقوم بالعلم  
بما وقع كجزء فيكون صوابا لا عارضا كالسواد والبياض مثلا فانه بالعلم بالعلم  
مثلا غير في الباطنات فانه قلت علم السواد بعد ان احسب ممكن قلت بعلمه

عنايه تعالى بها خطه روز ريد الاول بطول امر ساقا والثاني بمقتضى  
الزبد يتأتى مني احتمالات ثلثة اما ان يكون قابلا منضجيا ومنزها  
والانفصال ظاهر البطلان فاني الوجود والتشخيص كليهما محمولان على الواجب  
والمنفصل لا يحل اصلا لا القيام ببلذم واجتياج القاسم انى بانفسه  
ملازم للامكان والممكن ببلذم اعلمه فوجود الواجب ببلذم ان يكون له  
يكون غير نفع والاعم يمكن الواجب اجبا ولا يكون العلة لنفس الواجب  
من حيث هي هي فان العلة فخر من الوجود الذي يجب يكون علة لوجوده اما ان يكون  
عين الوجود المعلول فبلذم الدوراد غير فبلذم التسلسل هذا هو اقوى للشيء على  
المجهول ولو ترقى على صفة المعلوم يكون المراد به ان علمه تعالى ليس بمصوب  
الانسان كما ذهب اليه ارسطو والشيخان ولا يكشف الفيلسوف عن وجه المقصود لم  
يذكر منه علم الواجب التي هي من مميزات المسائل قد تغيرت فيها الافهام ولم يأت  
احد بما يتعلق بقلب الماكبر والى مع التعريف مجزى في كل باب يذكره توفيق  
الله تعالى وتأييده ما ينشط به الاذان الصافية ويميل اليه الاقيام الفائقون  
لغراية المقام وصنفه لا تذكر الامراض واما محققا موصيا موصلا الى المقصود  
فتقول ان الافاق العقلية في علم الواجب تعالى بالممكنات خمسة وهذا  
المتعدده الواقعة في عشرة فنبطل الساطع منها ونخرج الحق ونكشف في ذلك المقصود  
حيث اما الاضمارات العقلية الخمسة فهي ان علمه بالممكنات اما ان يكون  
ذاته تعالى ذو جبرية وقاية بنفسها اليه او متزعا عنه تعالى او امر منفصلا عنه  
تعالى والاحتمالات الاربعة الاخيرة باطله فثبت الاول والثاني  
مرضا الطمان الجزلة تعالى واما الثاني فيما نسخ الى احتماله هو ان الانفصامات  
يجب ان يكون بحسب عدد المعلومات فان علم زيد مع وجه التفصيل غير علم  
عمرو ولكل كما يشهد به الضرورة والمعلومات غير متناهية فاحكم ان  
والمعلومات الغير المتناهية مستقلة كانت او ماقية عند الحكم من غير  
زمانيا وطبعا بالذات في سلسلة المقدمات فيكون علومها متزنية بالعرض  
بحسب تبين الاول وهو علم تعالى بالمازات اليعقوب والثاني وهو علم تعالى

محبب فلهذا في هذا الموضع المتكثرة وهو خلاف الواقع كما بينا في نظام آخر ولا سيما  
في نظام لا يتصور في الحقيقة المجهول الى لا يتصور بالكلية وبكيفية اما الاول فقد ظهر بطلانه  
كما في نظام الاخر في الحقيقة فان العلم بالكلية انما يكون بها واما الثاني فلان الوجه  
الحاصل للتوحيب في الحقيقة عين ذرية نعتا وخرج البين ان الشخص الخارجي رب من ان  
الشخص في الحقيقة هو كذا حاصلا في ذهن غيره فان سببا اذا كان الشخص واجبا  
لذاته فان الواجب بالذات يكون عينيا بالذات عن احوال فلو حصل ذاته  
فعلى في الذهن يكون متشعبا في هذا الشخص اما ان يكون الشخص الخارجي عينيا  
فيكون الواجب الى المحل في الخارج الى العلة احوال عليه او يكون مغايرا له فيكون  
يكون الشخص الواحد متشعبا في هو بطلان فان قلت للمضائق اذا كان احدكما  
خارجيا والاخر في الحقيقة بلزم الاشياء كما في الحقيقة من هذا الشخص في  
عبارة عما يفيد الاستباز للمعروف به من حيث انه معروف به عن جميع ما عداه سواء  
كان كليا او جزئيا خارجيا او ذاتيا فاذا حصل الشخص الخارجي رب الشخص  
استباز اعم جميع ما عداه فالشخص الذي له اما ان لا يفيد الاستباز فليس  
بشخص او يفيد الاستباز عما عداه فيكون محصيل احوال وهو مجموع نظيره و  
ما زعم البعض من ان يكون الواجب لذاته محبب ووجه تشعبه الخارجي وحيث  
لذات ويكون محبب تشعبه الذهني ممكنا بلذات لغتهم لغتهم الشخصيات  
الذميمة وحيث ان رتبة او تحللها من القليلين انما يعقل للطبايع الكلية فيحصل لها  
الاستباز في جميع شخص بوسطه شخص من جميع ما عداه فيحصل الاستباز الاخر  
لكن في شخص آخر فهذا الاستباز للشخص بالذات والطبايع بالذات فان  
قلت هذا البيان ينبغي سبيل حصول الاستباز احوال في الحقيقة في الاول انما يكون سبيل  
العلم بها قلت سبيل العلم فيها اما بالذات او بالذات او بالذات او بالذات  
ما الذي يمنع حصول شخص في حيث لها مما في الشخص الخارجي وحيث يكون الشخص  
في حيث في الحقيقة الشخص احوال كما شفالة في حفظ سبيل حصول الاستباز  
نفسيا الى ما بين الكلية بعدد الامكان وتبقى مطالبة البرهان على ان يكون  
رب الشخص عين ذاته وبيان ان الشخص احوال والوجود كذا لم يكن

يقبل العدم لذاته تعالى وقد يستدل على المطلب بان الواجب تعدد لو كان له اجزاء فاما ان يكون  
ملك الاجزاء ممكنات فيلزم من رفعها بحسب الذات رفع الواجب كلك فلا يكون  
الواجب واجبا او متممات وهو ظاهر البطلان ضرورة ان امتناع الاجزاء يستلزم  
امتناع الكل او وجبات فيلزم تعدد الواجب واليطرئ ان لا يكون الواجب  
تعد حقيقة متخذه بل امرا اعتباريا فان الواجبات لا يعقل بينها علاقة الا  
تفكارا والامارات ممكنة والتزكيب الحقيقي لا يعقل بدون اذ تفكار وهذا البيان ان  
يفنع الناظر ولكن لا يصح المناظران تعدد الواجب باطل في نفس الامر بدليل شرعي  
وبيان قاطع خارج عن العقول المتوسطة كعقول العرفاء فانهم يعلمون ذلك بالعقول  
ايضا في غلو انهم ومراقباتهم وسفاد اذهانهم ولكن لم يقيم عليه برهان قوي بعد  
في عالم العقول المتوسطة التي كلامنا فيها وكذا القول بحسب التزكيب الحقيقي في  
الاقتدار بين الاجزاء غير مسلم بل يجوز ان يكون بينها علاقة خاصة في نفس  
الامر محبونه ولكنه بها يخرج عن الاعتبارية بمعنى الاختراع والاشتراف فقط  
بل احيى ان المجموعات المركبة من الامسام المتباينة في الوضع كالجدران  
مثلا لها وجودات خارجية متساوية وجودات الاجزاء بمعنى كل واحد واحد  
المجموعات تغايرت في نفس الامر لا حكمهم الاجزاء متغايرة في الارتفاع ولا يفتقر تلك  
الوجودات والاحكام الى اشتراع المتزاع واعتبار المعبر فلو كان وجود الواجب  
تعد كلك لا يلزم الاستحالة مع طريق العقل المتوسطة والبيان الامر على خلاف  
ذلك على لسان الشرع والعقول القدسية العرفاء فلا يدان فانه البرهان المقتنع  
للساخر المصنف من البيان الذي ذكرته او لا يتم منه الا في حشون ههنا ابطال الاجزاء  
التخليقة المقدارية وغيره من الامور الا اشتراعية المحضة التي سمعنا بالاجزاء  
على سبيل المسامحة ببيانات واجتهاد فانه لا دخل له في اثبات المطلوب  
فان كلام المصنف ههنا وزاد على التحقيق دون السامحة والتخيل على ان ملك  
الاجزاء انما يبطل لو بطل كونه تعالى جسما بالبرهان وما يبطل به بل انما يبطل  
ذلك بلسان الشرع وفي عالم النظر ببيانات كاشفة واخرى هذا في الاجزاء  
المقدارية واما غيرهما فاما يبطل لو بطل كونه امر واحد بسيط في الخارج

وهنا يهتدحرجه تعالى عن الكميات والمنكلمات واما الذي بمعنى المعروف المركب  
الاجز الحقيقة كما يشترط قوله في الحقيقة لانه بسيط وهما وخارجا وبانية مع وجه التحقيق  
بحيث لا يمازجه بقطعه على ما دوي البه نظري هو ان الاجزاء الحقيقة للشئ ما يخل في  
قوام حقيقة اى ما يخل في ذاته ولا شك ان الذات محفوظة في كلاً نحو الوجود الذي يخل في  
بناء على حصول الاشياء بنفسها في الذين كما هو التحقيق فالاجزاء الحقيقة حقيقة في ذات الشئ  
يكون محفوظة في كلاً نحو الوجود وحينئذ ثبت التلازم بالبرهان بين الاجزاء الحقيقة  
الخارجية والذاتية ومع قطع النظر عن القول بحصول الاشياء بانفسها نقول على تقدير  
المثال في الذين ايضاً ان الاجزاء حقيقة ما يكون داخل في نفس قوامها فاذا كان  
قوامها في الخارج فقط فاجزائها الحقيقة هي الاجزاء الخارجية فقط ولا بد للاجزاء  
للمثال للشئ فليس اجزائه الشئ بل للامراة بالذات له وبالجملة ان التحديد المراد منها هو  
التحديد بالاجزاء الحقيقة هي عين الاجزاء الخارجية او مستاندها على التحديد  
يعلم من ان الاجزاء الخارجية هي التحديد الحقيقة المراد منها وبيان لغتها مع وجه التحقيق  
ان الواجب تعالى وتقدس لو كان له اجزاء خارجية فيكون تلك الاجزاء علماً له  
معرفة كون وجود الاجزاء علماً لوجود الكل وح يكون الكل معلوماً لاجزائه  
علماً فثبت ان الاجزاء الخارجية التي فقط مع الزمان على الاول ثبت  
الذات ومع التنازل لحدوث الزمان وكلاً نحوى حدوث نقصان بالمكن  
الواجب ممكن على تقدير القول بالاجزاء الحقيقة والتحديد الحقيقة ومع ثبت  
فان كان القطع والبرهان لقول من قال ان الدليل يقتضي لطلان الاجزاء الخارجية  
دون الزمان فليس محتمل لطريق سلس المطلوب وبعبارة اخرى ان نقول  
في بيان المطلوب ان المطلوب هو كونه اجزاء حقيقة له اجزاء يكون بحسب ذاته محتاجاً  
الى بعض خوارق تلك الاجزاء وكيفية وجوده يكون محتاجاً الى وجود الاجزاء  
كما هو شأن الذات والذات هي عينها مع وجه التحقيق في معنى ان يكون  
الواجب بغيره بحسب نفس ذاته فاما ما عمن ان يكون في نفسه شئ فافروا كان  
محتاجاً الى كون ما عمن هو مستند كماله فيه وحفظه في الوجود وهو لا يمكن ان يكون  
تعالى بالظن له فانه معد وما عمن في معنى الوجود بغيره فانه معد



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين محمد وآله  
 وصحبه اجمعين سبحانه الظاهر اسم بمعنى السبح ومنصوب بفعل مضمر وهو سجدت والتسبيح  
 التزميم وهو التبرئ من السور والتفصيل قد يكون بايجاب الفعل فيطوعم فعل من الا  
 الافعال مثلاً كأنه قطعة فاقطع ويستعمل في جنابه تعد وقد يكون بالتسباب  
 الفعل بالاعتقاد او بالقول او بالاشارة من الخوارج وقد يكون مدحاً له كحال  
 السبح الغهري الاخر والاربعة الاخرى متحققة في جنابه تعد فالثلثة الاول منها تسمى  
 بدوي القول من المسبحين وان خيرة ليست كل الكمال ثم التسبيح له نسبة بالمراتب الخمسة  
 من الخفائض الملائكة فستدعى عللاً اربعاً فالتسبيح هو العلة الفاعلة والقول  
 والعمل والحوال والاعتقاد كالعلة بما دونه وتحصيلها بها العارضة لها من اظهر  
 التبرئ عن كل سوء بلزمت العلة الصورية وغايتها انعكاس اشعته النورية  
 الى المنزهين بانكسر فان المنزه بالفتح لا ينسب منه تنزه بهم بل هم يتنزهون به وكذا  
 حال الحمد والصلوة باعظم شأنه حال من تنسب سبحانه بتقدير القول اي يقول في  
 محبة باعظم شأنه لا يجد في القول نظائره فيحصل ان يكون حاله من شأنه او من  
 الاتصال به الرابع اليه سبحانه على الاول يكون الظاهر الحمد مدح بقدر المحمد وعنه  
 اي شأنه تعالى لا تقف عند حد لا يتجاوزة وعلى الثاني يكون الظاهر الحمد بالظهور  
 كالتسبيح والحمد والصلوة والسمح للحميم فيكون معنى الكلام انه سبحانه تعالى ليس له ظهر



[illegible]



وما كنت لأصل إليه إلا بخطي رقاب الجمع المنهي عنه في الشرع  
وعفت أن يتأذي بي قوم أو يسري إلي لوم فسد كتميلي و  
وجعلت شخصه قيد عياني إلى أن انقضت الخطبة و  
الوثبة فحفت إليه وتوسمت على الحام جفنيه فإذا المعية  
المعيتة ابن عباس فمراسته فراستى أيا من فرفت بحينا  
شخصى وأثرته بأحد قصي واهبت إلى قرصي فمشت لعار  
وعزاني ولبي دعوة رغباني فأنطلق ويدي زمامه  
وظلي أمامه والعجز فالتة الأنا في والرقب الذي لا يخفى  
عليه خاف ولما استخلص وكنتى وأحضرت عجلت مكنتى  
قال يا حارث أمعن ألت فقلت ليس إلا العجز فقال  
مادون عباس مجوز ثم فتح كرميتيه ورأى أبتوا متيه فإذا  
سراجا وجهه يقد أن كأنها الفقدان فابتهج يسلا  
بصرة وعجبت من غايه صيرة ولا يلقنى قرار ولا طاعني  
اصطبار حتى سالت ما دعاك إلى التعامى مع سيرك في العامى  
وجوبك الموامى وايعالك فى المرامى فتظاهر بالملك وتسلل  
باللهنة حتى إذا قضى وطرا أثار إلى نظرة وانشد  
ولما تعامى الدهر وهو الوالى عن الرشيد فى النجاة ومنامه  
لعمامة قبل إلى أخو عي ولا غرولن نجد والفى جد وولد  
ثم قال لي انفض إلى المخدع فأتيتني بفسول يروق الطرف

بالاسترجاع ومالت الى ارتجاع الرقاع وانساها الشيطان  
ذكر رفعتي فلم تعج الي يبعثي وابت الى الشيخ باكيه للحرمات  
شاكية فحامل الزمان فقال ان الله وافوض امري الى الله ولا  
حول ولا قوة الا بالله وانشد لم يبق صاف ولا مضاف  
ولا معين ولا معين وفي المساويك النساء ولا امين ولا ثمين  
ثم قال الهامني النفس وعديها واجمع الرقاع وعديها فقالت  
لقد عدت بها لما استعدتها فوجدت يد الضياغ قد غا  
احدى الرقاع فقال لعسالك يا كالح اعترم ويحك القنص  
ولجباله والقبس والذبال وانها الضغث على ابال فانصا  
لقنص مد رحى وتشد مد جهاد انشيت قرنت بالرقعة  
درهما وقطعة وقلت لها ان رغبتي في المشوف المعلم واشرت  
الى الدهر فبوي بالسلم بهم وان ابيت ان تشرحي فخذ  
القطعة واسرحي فما لي استخلاص البدر التيم والابج الهم  
وقالت مع عبد الك وسلم عباد الك فاستطاعتها  
طلع الشيخ وبالدتر والشعر وناسج برودة فقالت ان الشيخ  
من اهل سروج وهو الذي وشى الشعر المنسوج ثم خطفت  
الدهم خطفة الباشق وموقت مروق السهم الراشق  
فخرج قلبي ان ابا زيد هو المشار اليه وبايج كرمي لمصابه  
بناظره واشرت ان افاجيه وانا جيه لا عجم عود فرشتي

وبرزت مع من بزز للتعبيد وحين التأم جمع المصلي وانتظم  
 واخذ الزحام بالكظم طالع شيخ في شملين محجوب المقلتين وقد  
 اعتضد شبه المخلاة واستقاد العجوز كالسعادة فقف وقفة  
 متهافت وحي تحية خافت وما ذرع من دعاية اجال خمسة  
 في وعائنه فابرز منه رقاً قد كتبت بالوان الاصباغ في اوان  
 فناولهن عجوز الحيزون وامرهابان تتوسم الزبون فمن  
 انست ندي يدي القت ورتة منهن لدية قال فأتاح الى الله  
 المعتبرة بعد فيما مكتوب لقد اصحت موقودا باوجاع واوجال  
 ومقنوا بمختمال ومختمال ومغتمال وخوان من اللخوان قال لي لقال لي  
 وانما من العزل في تضليع عمال فلم اصلي بازجال ولعمال وترحالي  
 ولم اخبر في ال ولا اخبر في ال فليت الدهر لما جارا اطفالي اطفالي  
 ولولا ان اشالي اغدا في اعلا في لما جهرت اعالي الى ال ولا والي  
 ولا جربت اندي الى على مسح ان لي فخر في احشاي واسمالي اسمي لي  
 فخر في جري تخفيف اتعالي بمغتمالي ويطفئ حريدي الى سريال وسوال  
 قال الحاديت هم فلما استعرضت حلة الابيات ثقت الواسع  
 ملحها وراقم علمها فاجاني القديان الوصل الي العجوز واذتاني  
 بان حلوان الميرف بحيزه فرصتها وهي تستقرى الصفوة صفوا  
 صفوا وتستوكف الآف كفاكف او مان ينح لها عناء ولا يش  
 علميها انا فلما الكدي استعطافها وكدها مطافها غدا

فالموت خير للفتى      من عيشه عيش البهيمة  
تقتاده برة الصغار      الى العظيمة والهزيمة  
وتري السباع تنوشها      ايدي الضباع المستفيدة  
والذنب للقيام لو لا      شومها لم تنب شيمة  
ولو استقامت كانت      الاحوال فيها مستقيمة

ثم ان خبره نحي الى الوالي فملا فاه باللالى وسامه ان ينص  
الى احسانه وبلد ديوان انشاء فاحبه الحبار وطلب عن الولاية  
الاباء قال الراوى وكنت عرفت عود شجرة قبل ايناع ثمره  
وكنت انبه على علوقه قبل استنانه بدرة واوحى الى  
باماض جفته ان لا اجر بفضله من جفته فلما خرج بطين  
الخروج وفصل فايزا بالفلح شتبعه قاضيا حق الرعاية ولاجا  
له على رفض الولاية فاعرض متبسما وانشد مثنوفا  
لجوب البلاد مع المتبحر احب من المنيه لان الولاية لهم شوة  
ومغنية يالها معتب وما فهم من الضيع ولا من شيد ما رتبه  
فلا يتخذ عنك طمع السرا ولا قات امر اذا ما انتبه فلم حالم سر حله  
وادركه الروح لما انتبه      حلى الحارث بن هلم  
فالزعمت الشخص من برقيك وقد شئت برق عيد فلهم  
الرحلة عن تلك المدينة او اشهد بها يوم الزينة فلما اظ  
بفرضه ونفلة واجلب مجيله ورحله اتبعت السنة في الحيد



وكمد نيف لما مول خيب والهال شيب وعد ونيت  
وهُد وتغيب ولم يزرغ وود فيغضب ولا خبت عوده  
فيقضب ولافت صده فينفض ولا نشر وصلة فيبغض  
ولا يفتخر كرمك نبذ حرمه فيبغض املة بتخفيف الملة  
ينث حمدك بين عالمه بقيت لاماطة شجب ولعطاء  
نشب ومداواة شجن وولاعة ليقن موصولا بخفض  
سرو رغض ما عشي معمد غني او خشي وهم غبي والسلا  
فلما فرغ من املاء رسالته وجل في هجاء البلاغة  
عن بسالته ارضته الجماعة فعلا وتولا واسعتا لحفا  
وطولاً ثم سئل من اي الشعوب نجارة وفي اي الشعاب  
رجارة فقال غسان اسري الصيمة وسروج مرتقى القفا  
والبيت مثل الشمس اشرا  
والربع كالفرحوس  
واها العيش كان لي  
ايام اسحب مطر في  
اختال في ريد الشباب  
لا اتقي ثوب الزمان  
قتوان كربا متلف  
او يفتدي عيش مضي  
قاومنزلة جيمة  
مطية ومنزهة وقمة  
فيها ولذات عيمة  
في روضها ماضي الغربة  
واجتلى النعم الوسمه  
ولا حوادث المليمه  
لتلفت من كربي المقيمة  
لفد شرمجتي الحكيمه

لذا استسغيت عيوبا واستسقيت أسكوبا وأعطيت القوس  
باريها وانزلت الداربانيتها ثم فكر ريثما استجم قمحيتها و  
استدر لفتحته وقال له القرد وانتك واترب وخذ ادانتك  
والكتب الكرم ثبت الله جيش سعودك فيزبن وتلاوم غزل الدار  
حيف حسودك يشين والاروع يثيب والمعور يخيب  
والحال احل يضيف والماحل يخيف والسمح يغدي و  
المحك يقدي والعطاء ينجي والمطال يشجي والدعاء يقني  
والمدح ينقي والحز تجزي والاطا طيجزي والطمع ذي  
الحرمة غني ومحمة بني الامال يغني وماضن الاغبين ولا  
غبن الاضين ولا خزن الاشقي ولا قبض راحر تقني  
وما فتى وعدك يغني واراؤك تشفي وحلمك يغني  
وهلاكك يضي والاعداء تغني واعداك تشفي وحسامك  
يغني وسودك ييني ومواصلك يجتني وما دحك  
يقتنى وسماؤك تغني وسماحك يغني وديرك يفيض وردك يغني  
ومو ملك شيخ حكاة في ولم يبق له شيء املك بطن  
حرمه يثيب ومدحك يتخب مهورها تجيب وحرماه  
يخف واواصره تشف واطراءه تجتذب ونملا امير تجتذب  
ووراءه ضفقت مسهم شظف وحصم جنف وعصم  
تشف وهو في دمع يجيب ولم يذيب وهم تضيف

للتصال فخلص من الداء العضال او استشار نفع الامتحان

..... ٩١ ..... ١. فلا تعرض عرضك المفاضح ولا تعرض

من حدة الناصح فقال كل امرؤ اعرف بوسم قلحة وسيتغلبه

عن صبحه فتناجى الجماعة فيما يسره قلبه ويحذر فيقلبه

فقال احدهم ذروه في حصتي لا مية بحجر قصتي فانها عضلة

العقد ومحك المنتقد فلدوه في هذا الامر الزعامة

تقليد الخوارج ابانعامه فاقبل على الكهل وقال اعلم اني

اولي هذا الوالي وارفع حالي بالبيان الحالى وكنت استعين

على تقوم اودي في بلدي بسعة ذات يدي مع قلعة عقد

فلما اقل حاذي ونقد رذاذي امته من ارجائي بجائي

ودعوتهم لعادة روائى واروائى ففحش للوفادة وارواح

وغدا بالافادة وراح فلما استاذنته في المراح الى المراح

على كاهل المراح قال قد ازمعت ان لا اذورك بتاقا ولا

اجمع لك شتانا وتشتى امام ارتحالك وسالته توديعها

شرح حالك حروف احدى كلمتها ليعلمها النقط وحروف

الاخر لم يعجم قط وقد استأنيت ببياني حولا فيما احاد

قولا ونبهت فكري سنة فما اذ دار الاسنة واستعنت لقلعة

الكتابات فكل منهم قطب ونايب فان كنت صدعت عن

وصفتك باليقين فأت بابا ان كنت من الصادقين فقال

مُخْرِيقٌ لِنَبَاغٍ وَمُجَرِّمٌ سَمِدُ الْبَاغِ وَنَابِضٌ بِهَرِي النَّبَالِ  
وَرَابِضٌ بِغِي النَّضَالِ فَلَمَّا نَثَلَتْ الْكُتَّابُ زَوَاوَتِ السَّكَاثِ  
وَرَكِدَتِ الزَّعَاوِعُ وَكُفَّ الْمَنَارُخُ اقْبَلْ عَلَى الْجَاعِزَةِ وَقَالَ الْقَدُّ  
جُئْتُ شَيْئًا أَدَاؤُ جُرْتُمْ عَنْ الْقَصْدِ جَدًّا أَوْ عَظُمَتْ الْعُظَامُ  
الرِّفَاتِ وَاقْتَمْتُ فِي الْمِيلِ الْحَمِيهِ نَاتٍ وَغَضَمْتُ جِلْدِي الَّذِينَ فِيهِمْ  
نَمَتَ لَكُمْ اللَّذَلَاتُ وَمَعَهُمُ انْعَقَدَتِ الْمَوَدَّاتُ وَانْسَيْتُمْ  
يَا جَهَّابَةَ النِّقْدِ وَمَوَابِدَةَ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ مَا ابْرَزْتُهُ  
طَوَارِفَ الْقَرَائِحِ وَبَرَزْتُهُ فَيَدِ الْجُدْعِ عَلَى الْقَارِخِ مِنَ الْعِبَارَاتِ  
الْمُهَذَّبَةِ وَالِاسْتِعَارَاتِ الْمُسْتَعْدَّةِ وَالرِّسَائِلِ الْمَوْشَحَةِ  
وَالِاسْمِ جَمِيعِ الْمُسْتَمْلِحَةِ وَهَلْ لِلْقَدَمَاءِ إِذَا انْعَمَ النَّظَائِرُ حُضُرُ  
غَيْرِ الْمَعَانِي الْمَطْرُوقَةِ الْمَوَارِدِ الْمَعْقُولَةِ الشُّوَارِدِ الْمَاثُورَةِ  
عَنْهُمْ لِنَقَادِمِ الْمَوَالِدِ لَا لِنَقْدَمِ الصَّادِرِ عَلَى الْوَارِدِ وَلِإِنِّي أَعْرِفُ  
الْآنَ مِنْ إِذَا انْشَاءٍ وَشَيْءٍ وَإِذَا عَتَبَ حَبِيرٌ وَإِذَا اسْتَهَبَ  
أَذْهَبَ وَإِذَا أُوجِزَ أُهْجِرَ وَإِنْ بَدَأَ شَيْءٌ وَمَتَى اخْتَرَعَ خَرَعَ  
فَقَالَ لِي نَاطُورَةُ الدِّيَوَانِ وَعَيْنُ أَوْلِيكَ الْاَعْيَانِ مِنْ قَارِخِ  
هَذِي الصِّفَاةِ وَقَرِيعِ هَذِهِ الصِّفَاةِ فَقَالَ انْقَرِبْ مَجَالِكِ  
وَقَرِيبِ جَدِّكَ وَإِذَا اشْتَيْتَ فَرَضْ نَجِيبًا وَأَدْعِ مَجِيبًا لَتَرِي  
نَجِيبًا فَقَالَ لِي يَا هَذَا إِنْ الْبَغَاةَ بَارِضًا لَا تَسْتَشِرْهُ وَالتَّمْيِيرُ  
عِنْدَ نَابِئِ الْفَضْلِ وَالْقَضَى مَتَمِّسٌ وَقُلْ مَنْ اسْتَهْدَفَ

حتى لغزرت عيناه بالدروع قال يا من تظني السراب علم  
لما رويت للذي رويت

وان يحيل الذي عنيت والله ما برة بعري

ولا لي ابن براكشيت واما الفنون سحر

ابدعت فيها وما اقلدت لم يحكها الا صعي فيما

حكى ولا حاكها كليت فخذتها وصدلة الى ما

تجنيه كفي متى انتهت فلو تعافيت ما حالت

حالي ولم احرم احويت فهد العذر اوفساح

ان كنت اجرم ما اجنيت ثم انه ودعني ومضى واودع قلبي

جم الغضا

روي الحادث ابن همام قال حضرت ديوان النظر بالمرغة وقد

جري بذكر البلاغة فاجمع من حضرو من فرسان البلاغة واربنا

البراعة على انهم سبق من ينقح الانشاء ويصرف فيه كيف شاء

ولا خلف بعد السلف من يتبدع طريقة غراء او يفتري

رسالة عذراء وان المقلق من كتاب هذا الاوان المتكلم

من انزلة البيان كالعيال على الاوائل ولو ملأ فصاحة

سبحان من وائل وكان بالمجلس كهل جالس في الخاشية

عند مواقف الخاشية فكان كلما شط القوم في شوطهم وبقوا

الجموع والنجوم من نوطهم ينبئ تخارر طرف وتساخ انفه انه

حزينة

من هذا العجائب قلنا لا ومن عند علم الكتاب فقال  
نبتوها في عجائب الاتفاق وخلدها بطون الأوراق فما  
سر منها في الاتفاق فاحضرونا الدواة واساورها  
ورقنا الحكيم على ما سردها ثم استنبطناه عن مرقاة في  
في استظام قناه فقال اذا قل لي خفي علي ان اقل انبي  
فقلنا ان كان بكفيت نصاب من المال الفناء لك الحال  
فقال كيف لا يقتعني نصاب وهل يحقر قدر الامصاب قال  
الراوي فالتزم من كل ضا نسطا وكتب له بربوطا فسكر  
عند ذلك الضع واستغذ في الشاء الوسع حتى اننا استطلنا  
القول واستقلنا الطول ثم انزشر من وشي السمر ما ازري  
بالخير الى ان اظل التنوير وجسر الصبح المنير فقيضها اليلا  
غابت شوائبها الى ان شابت فوائبها وكل سعورها الى ان  
انظر عورها ولما ذر قرون الغزال طمور الغزال قال انقض  
بنا النقبض الصلات ونستفض الاحالات فقد استطارت  
صدوع كبدي من الحنين الى لذي فوصلت جناحي  
سيت فجا حزنين احز العين في صر تيد وقت اسامير  
سرقه وقال لي جنيت غيرا عن خطا قد ميك والله خليفتي  
عليك فقلت اريد ان اتبعك لاشاهد ولدك النجيب  
وانا نشه لكما يحجب في نظر الخادع الى الخدوع وضحك

ما عندكم لابن سبيل مرمّل نضوسري خابط ليل الليل  
جوي الحشى على الطوى مشتمل ما ذاق مذ يومان طعم ما كل  
كأأدأهضكم مرموئل وقد جى حج الظلام لم يبر  
وور سين وى سئل فهل بهذا التبع عند النزل  
يقول لى عصا وا دخل وابشر بشرو قري معجل  
قال فبئز الى جود عليه شوذرق قال وحرمة الشيخ الذى <sup>سورة القدر</sup>  
واشس الحجوج فى ام القرى ما عندنا الطارق اذا عرى  
سوي الحديث المناخ فى الله وكيف يقرى من نفى عند الذى  
طوي بوى اعظم لما انبرى فما ترى فيما ذلت ما ترى  
فقلت ما اصنع بمنزل قفر ومنزل حلف قفر ولكن يا فتى ما  
اسمك فقد فشتى فهمك فقال اسمى زيد ومنشأى قيد  
ووردت الى هذه المدرة افس مع اخوالى من بنى عيسى فقلت  
زدنى ايضا حاءت ونعت فقال اخبرنى احوى برة وهي  
كاسمها برة انها تلكت عام الغارة بما وان رجلا من سراء  
سروج وغسان فلما انس منها الاثقال وكان باقعة على ما  
يقال طعن عنها سيرا وهلم جرا فما يعرف احى هو فتوقع ام  
اودع اللحد البلع قال ابو زيد فعلت بصلح العلامة ماتت انوار  
وضد فتوى عن التعرف اليه صفر يدنى ففصلت عنه بلكيد  
عرضة ودموع مفضوضة فهل سمعتم يا اولى الاباب

التعشّي ويُجنب لكل الليل الذي يُعشّي اللهم الا ان تقد نار  
المجموع وتحول دون المجموع قال فكانه اطلع على ارادتنا بنوحى  
عن قوس عقيدتنا لا جرم انا انسناه بالتزام الشرط واثننا على  
خلق البسط فلما احضر الغلام ما وارج واذا بك بين السراج  
تأملت فاذا هو ابوزيد فقلت لصحبي ليهنكم الضيف العارذ  
بل المنعم البارود فان يكن افضل الشعرى فقد طمع الشعر او  
استر يد الثرة فقد قبل بد النثر فست حميا المسرة  
فيهم وطارت السنة عن ماقبهم ورفضوا الدعة اللتي كانوا  
نؤوها وثابوا الى نشر الفكاكة بعد ما طووها وابوزيد  
مكب على اعمال يديه حتى اذا استفرغ ماله يدى قلت لراؤنا  
بغربية من غرائب اسمرات او عجيبة من عجائب اسفراق قال  
لقد بلوت من العجائب ما لم يره الراؤن ولا رواه الراودن و  
من اعجبها ما عاينته الليلة قبيل انتيا بكم ومصرى الى  
بابكم فاستخبرناه عن طرفه ما في مسرح مسرة فقال ان  
ما الى الغربة لفظتني الى هذه الثرة وانا ذو جماعة وبوسى  
وجراب كفوادام موسى فنهضت حين سجا الدجى على ما بي  
من الوحى لا رنادم ضيفا او اقتاد رغيفا فساقنى حادي  
السغب والقضاء الملكى ابا العجى الى ان وقعت على باب دار  
قلت على بدار حيتيم يا اهل هذا المنزل عشم فى ظل عيش خضل



على سحبان ذيل النسيان ما فيهم الا من يحفظ عنه ولا يتحفظ منه  
عن عنه فاستموا اناسهم الى ان غرب القمر

وعلى السهوف فلما روى الليل البهيم ولا يبق الا التهور سمعنا من  
الباب نبأ مستبح ثم تلتها صكة مستفتح فقلنا من الملم في الليل  
المذموم فقال يا اهل الذم المغنوق قيتم شرا ولا قيتم ما بقيتم خيرا

قد نفع الذيل الذي الفهرا الى رايلم شعنا مقبرا

ايها سفار طال واسبطرا حتى انتنى محقوقا مصفرا

مثل هلال الافق حين افترا وقد عرفناكم معترا

واقمكم دون الانام طرا يبغي قري منكم ومستقرا

قد وثكم ضيفا قنوعا حرا يرضي عبا اخلو في قما امرا

ويشني عنكم بنت البرا

قال الحارث بن همام فلما اخلينا بعد وبه نطقه وعلنا ما دمر

برقنا بتدنا فتح الباب وتلقينا بالثرحاب وقلنا للغلام

هيا هيا وهلم ما تعينا فقال الضيف والذي اخلني ذمركم لا

تلتظت بقرانكم او ترضنوا الى ان لا نتخذ وني كلاك ولا تجشروا

لا جلى الا لا قرب حلة هاضت الاكل وخرمته ما كل وشرو

الا ضياف من سام التكليف واذا الضيف وخصوصا

اذني يعتلق بالاجلحام ويفضي الى الاسقام وما قيل في

المثل الذي سار سائرة خير العشاء سوافرة الا ليحجلا

نبيين بنين القرى وتنويز نيران القرى فلما رأى أبو حنيفة  
امتلاء كيسه وانجاء بوسه قال ان يذني قد استخ ودمي  
قد مسح افناؤن لي في قصدة قرية الاستخ واقضى هذا المهم  
فقلت اذ استيت فالسرعة السرعة والرجعة الرجعة قال لم يستجد  
مطلعي عليك اسرع من ان تدا اذ طوفت اليك ثم استن استن  
الجوار في المضمار وقال لا ينة بدا يداؤم لم يغل ان يعرف طلب  
للفر فلبثنا نرقبة اهلالة الاعيان ونستطاعه بالطلا  
والرواد الى ان هزم النهار وكاد جرفا اليوم ينهار فلما طال  
امد الانتظار ولاحت الشمس في الاطمار قلت اصحابي قل  
تناهينا في الهلة وما دينا في الرحلة الى ان اصعنا الزمان  
وبان ان الرجل قد مان فتأهبوا للطعن ولا تلو واعلى  
خضراء الدمن ونهضت كاحج راحلتى واتجمل الرحلتى  
فوجدت ابا زيد قد كتب على القتب حين سمر للمهرب  
يا من غدا الى الساعد او مساعدا و الشرا لا تحسن الى فلان  
يتك من ملال او اشرك لکنى فلم ازل هم من اذا طعم انتشر  
قال فاقراوت الجماعة القتب ليعذرو من كان عتب فاعجبوا بخراقة  
وتعروا من افنة ثم افاطعنا ولم ندر من اعتاض عنها فقالوا  
حلى الحارث بن همام قال سمرت بالكوفة في ليلة اديها ذلول  
وقهرها كنعون من نجين مع نقد غدا وابلبان البیان وسحبوا

وذاك وسعدني واجتروح لك وتجرحني واسرك لي ونسبة  
 وكيف يجتلب انصاف بضم والى تشرق شمس مع غيم ومتى  
 اصحب وقد بعسف واي حر رضى بخطة خسف والله ابوك البقر  
 خربت من اعلق لي ودهن اوزموني على اسر وكنت الخيل كما كان  
 على فداء الكيل او تجنسه وام اخسره وشركوري من يومه اخسره من امه  
 وكل من يلد عند حي خي فماله الا جني غسره لا ابتغي الغنم ولا انشني  
 بصفتهم المغبون في حبه ولست بالموجب حق الما لا يوجب الحق على نفسه  
 ودب مذاق الهوى التي اصدق الود على البسر وما دري من حمله اني  
 اقضي غم يربد من مرجسه فاهجر من استغيا الحرقى وهب كالمجد في رفسه  
 والبسر لمن في صله لبسة لباس من يرغب عن انسه ولا ترج الود من بري  
 انك محتاج الى فلسه قال الحارث بن همام فلما وعيت ما دار بينهما  
 فقت الى الزعر وعينهما فلما افرح بن ذكوان الخوف الجوا الضياء غدت  
 قبل استقلال الركاب لا اعتداه الغراب وجعلت استقري صوب  
 الصوت الليلي واتوسم الوجوه بالنظر الجلي الى ان لمحت ابا زيد  
 ابنة يتحاذوا عليهم بدران رثان فعلت انهما نجيا ليلتي  
 وصاحبا واني قد قصدت بهما قصد كلف يد ما شتھا راث  
 لرثا شتھما واتجتم التحو الى حلي والتحك في كشي وتولي  
 وطفت اسير بين السياره فضاها واهزل الاعواد المنثرة  
 لهما حتى غمرا بالتملان واتخذنا من الخلان وكنا بمعرس

يكافئ بالعشيرة واستقل الجريد للنزول وأغمر للزئيل بالجيد  
وانزل سميري منزلة اميري واحل انيسي محل رئيسي و  
اودع معارني غوارقي واولي مرافقي مرافقي والين مقال  
للقال واديم تسالي عن السالي وارضي من الوفاء بالغابة واقع  
من الجزاه باقل الاجزاء ولا اتظلم حين اظلم ولا انقم ولولد غني  
لا اقم فقال الم صاحبك ونيك يا بني انها يرضن بالظنين وينافرن  
في الثمن لكن انالا اتي غير المواتي ولا اسم العاني عبراتي ولا  
اصافي من يابي انصافي ولا اواخي من نلني الاواني ولا امالي  
من مخيب امالي ولا ابالي بمن صرم حبالى ولا اداري من جعل  
مقداري ولا اعطى زمامي من يخفر زمامي ولا ابدا سوردي  
لاخذ ادي ولا ادع ايعادي للمعادي ولا اغرس الايادي  
في ارض الاعادي ولا اسمع بمواساتي لمن يفرح بمساتي ولا  
ارى التفاتي الى من يشمت بوفاتي ولا اخضر مجباني الا اجبا  
ولا استطيع لى غير اودائي ولا امالك خلتي من لا يسد خلتي  
ولا اصفي نيتي لمن يمتني منيتي ولا اخلص دعائي لمن لا يقيم دعائي  
ولا افرغ شئالي على من يفرغ انائي ومن حكم بان ابدل وتخزن  
والين وتخشن وادوب وتجهد وادكو وتخمد لا والله بل  
نتوازن في المقال وزن المشقال ونتماذي في الفعال خذل و  
ننعال حتى نأمن التغابن ونكفي التضامن والافلم اعلمك وتعلمني

تعارجت لأغبة في العرج ولكن لا قرع باب الفرج  
والقحيلي على غاربي واسلك مسلك من قد مر  
فإن لا منى للقوم قلت اعذروا فليس على امرج من حرج  
عام هياط ومياط وأنا يومئذ موق الرخاء موق الأخاء  
اسحب مطارف الثراء واجتلي معارف الشراء فراققت صحبا قد  
شقوا عصا الشقاق وارتضعوا أفاويق الوفاق حتى أجوا  
كاسنان المشط في الاستواء وكالنفيس الواحد في التيام الأهواء  
وكنا مع ذلك نسير النجاء ولا نرحل الأكل لهوجاء وإذا نزلنا  
منزلا أو ودنا منها اختلسنا اللبث ولم نطل الملكة فعر  
لنا أعمال الركاب في ليلة ندية الشباب غدافية الأهاب  
فأسرينا إلى أن نضا الليل شبابه وسلت الصبح خضابه فحين  
مللنا السرى وملنا إلى الكري صادفنا أرضا فخذلة الدابة  
معتلة الصبا فتخيرناها مناخا للعيس ومحطاً للتعريس  
فلما حلها الخليط وهديها الأليط والغطيط سمعت صيها  
من الرجال يقول السمية في الرجال كيف حكم سيرتك مع جيلك  
وجيرتك فقال ارعي الحجار ولو جاز وأبذل الوصال ولو  
صال واحتمل الخليط ولو أبدي التخليط وأودد الحميم ولو  
جرعني الحميم وأفضل الشقيق على الشقيق وإني للعشيرة وإن

وقلت له هل لك في ان تبتع مني قضية فانشد ثم حلق وشده بحبل  
تبتاله من خادع مما زق اصفري وجهين كالمنافق  
يبد وتصفين لعين الرامق زينة معشوق ولون عاشق  
وجهه عند ذوي الحقائق يدعولى ارتكاب سخط الخالق  
لولا لم تقطع عين سارق ولا بدت مظلمة من فاسق  
ولا اشمأز باخل من طارق ولا شكا المطول من طالعائى  
ولا استعبد من حصور اشقي وشتر ما في من الخلاق  
ان ليس يغنى عنك في المضائق الا اذا فر فرار الابق  
واها لمن يقدر من جالت ومن اذا جاء نجوى الوامق  
قال له قول المحقق الصادق لا راي في وصلك لي فصارق  
فقلت له ما اغزو وبلك قال والشط املك ففتحته بالدينار  
الثاني وقلت غودها بالمشا في فالتقاء في فم وقرنه سواء وانكفي  
يحمد مغداه ويمدح النادي وند انه قال الحارث بن همام فماتنا  
تلمي بانه ابو زيد وان تعارجه لكيد فاستعدته وقلت له  
عرفت بوشيك فاستقم في مشيك فقال ان كنت بوشيك فماتنا  
بالرام وحييت بين كرام فقلت انا الحارث فكيف حالك  
والحوادث فقال القلب في الحالين بوس ورجاء وانقلب  
الرجلين من غزع ورجاء فقلت كيف ادعيت القلب وبامثلك  
من هراك فاستسر كبتة الذي كان تجلى ثم انشد حين وحى

انا عيلة لا اسلك بيت ليلة قال الحادث بن همام فاوريت  
 سربوب سربوب سربوب سربوب سربوب سربوب سربوب سربوب  
 له اختيار ان ملحه نظافه هلك حتما فابري نيشك الحال  
 من غير النحال الكرم بر اصفر راقص صفرة جواب الفاق تروميت  
 ماثورة سمعته وشهرته قد اودعت سر الغنى اسرته  
 وقادنت فح الساعي خطرته وحيت الى الانام غرته  
 كانما من القلوب نقرته به يصول من حوته صرته  
 وان تفانت اموتت عوته يا حبذا انضاده ونضوته  
 وحبذا مغنااته ونضوته كم امر به استت امسراته  
 ومتروك لولاه دامت حسره وجيش هم هزمت له كثرته  
 وبد رتم انزلت مدبرته ومستشيطات تلظى جمرته  
 استر مجواه فلانت شرته وكلم اسير اسلمته اسرقه  
 انفه حتى صغت مسرته وحق مولى ابدعته فطره  
 لولا النقي لقلت جلت قدره

ثم بسط يدك بعد ما انشده وقال الخبز حرا واعد وسخخال  
 اذ اعد فنبذت الدينار اليه وقلت خذ غير ما سؤ  
 عليه فوضع في فيه وقال بارك اللهم فيتم له شمل الانشاء  
 بعد توفية الشاء فنشأت لي من انكاهته نشوة  
 غرام سهلت علي ايتناف اعترام فحدث دينارا اخر

ففي قد يتغلب فلم تشق يومئذ من برقه فهو خلب  
واصبر اذا هو اضري بك الخطوب والب فاعلى التبرع  
في النارجين بقلب ثم نهض مغارة صوته مستجيبا القلوب  
اخبر الحادث بن همام قال فظنني واخذنا  
لما نادى لم يخيب مناد ولا كبا قلع زناد ولا ذك نار عناد  
فبينما نحن نتجاذب اطراف الاناشيد ونتوارد طرف الاسانيد  
اذ وقف بنا شخص عليه سمل وفي مشيه قزل نقايا اخائر  
الذخائر وبشائر العشائر عمو اصباحا وانموا اصطباحا  
واظروا الى من كان داندني وندي وجدي وعقار  
وقري ومقار وقري فما زال برق طوب الخطوب وجر الكروب  
وشتر شتر الحسود وابنا ب النوب السود حتى صغرت الراحة  
وفرغت الساحة وعاد المنيع وبنا المربع واقوى الجمع واقض المصير  
واستحالت الحال واعول العيال وخلت المراتب ورحم القانان  
واودي الناطق والصامت ورثي لنا الحاسد والشامت  
والنالل هو الموقع والفقر المدقع الى ان اجتدنا الوحي و  
اعتمد بنا الشجي واستبطنا الجوى وطوينا الاحشاء على الطوى  
ياكلتنا السها واستوطنا الوها واستوطنا الفتاد وتناسينا  
ذقتنا واستطنا الحين المجتاح واستبطنا اليوم المتناخ  
ل من اس او شخ مواسن فولاذي استخرجني من قبله لقد اصيبت



فابتد راحد من حضرة ولا اعرف بيتا لم ينسج على صنو اللز  
لا سمحت قريحته بمثاله فان اثرت اختلاب القلوب فا  
على هذا الاسلوب انشد فامطرت لوء لوء من نرجس وسقت  
وردا وعضت على العناب بالورد فلم يكن الاكلح البصر او اذرت حق  
انشد فاعرب سائلها حين زارت فصور برقعها القاني  
وايداع سمعي الطيخبر فزحرت شفق ساقم وساقطت  
لوء لوء من خام عطر فخار الحاضر ولبداهته واعتزوا بنزاهته  
فلما انسر استينا سهم بكلامه واذ صابهم الى شعب السمر اطرق  
كطرفة العين ثم اودونكم بيتين وانشد واثبتت يوم  
جدا البين في حلال سود تعض بنان النادم الحصد  
فلاح ليل على صياقها غصن وضرس البلو بالدر  
فحينئذ استنسى القوم قمته واستغزوا ديمته واجملو  
عشرته وجملوا قشرته والخبر بهذا الحكاية فلما رايت  
فاهي محمد ويزو الق جلوة لمعنت نظري في توسمه و  
سرحت طرقي في ميسره فاذا هو شيخنا السرحي وقد اقبله  
الديوحى ففشتات نفسي عموده وابتد رت باستلام  
يدك وقلت ما الذي احوال صفتك حتى جلت معرفتك  
واي شيء شئت لحينك حتى اذكرت حليتك فانشأ يقول  
وقع الشوائب والدهر بالناس قلب ان دان يوما الشعر

امام احمد بن محمد بن اسماعیل

وقدم الاعلام العالم فارعة فكان لمحاسن الآية يلبس على  
علائقه ولسعة وابتدئ نصي الى رؤيته وخلقاً بته عارضه  
يرغب عن معارضة ولعد وبتايراده يسعف مرادة فتعلق  
باهدائير خصائص ادابة وناست في مصاناة لنفايس  
صفاته فكانت به اجلو همومي واجتلي زماني طلق الوجه  
سالمع الضياري قمر برقني ومغنا غنية ورؤيته راياً محياه  
ولبشنا على الكبرهه ينشئ لي طليوم نزهة ويدع عن  
قلبي شبهة الى ان جدحت لريد الاملاق كاسر الفرق و  
اغراء عدم العراق يتطلق العراق ولغظنه معا ورا الاوق  
الي معا ورا الاتفاق ونظمه في سالك الرفاق خفوق رائة  
الاخفاق فتحد للجملة عزاء عن منه وطعن يفتاد القلب  
بازمة فمادتي من لافتي بعد بعد ولا شاتني من ساقني لوصا  
ولا ارج لي مدنتك نذ لفضل ولا ذو خلال حاز مثل حال  
واستسر عنى حيناً لا اعرف له عرياً ولا اجد عنه مينا  
فاما ابت من غريتي الى مذبت شعبتى حفرت دارك  
التي هي منندي المتاديين وملنقى القاطنين منهم  
والمغربين فدخل نوحة كثر وهية رنة فسامع  
الجلال وجلس في لخربات الناس ثم اخذ بيدى ما في  
وطاية ويحب الحاضرين بفصل خطابة فقال لمن يلبسه

على اننى لم اصب صوفيا ولا نبضت لحسنه فربما  
ولا شرعت لي على منال يدنس عرضي نفس حريصه  
ولو انصف الدهر في حكمي لما ملك الحكم اهل التقصير  
ثم قال لي ادن وكل ان شئت فقم وقل فالتفت الى تلميذه  
وقلت له عزمت عليك عن يستدفع به الاذني لتخبرني  
من ذاق قال هذا ابو زيد السروجي سراج الغراء وتاج الادباء  
فانصرفت من حيث شئت وقضيت العجز عمارايت  
حكى الحارث بن همام قال طفت مذبحا  
عنى التمام ونيطت لي العمام بان اغشى معان الادب وافضى اليه  
دعاب الطلب لا اعلق منه بما يكون لي زينة بين الانام وعزته  
عند الامم وكنت لفرط اللهب بافتباسه والطبع في تقصير  
اباح كل من حل وقل واستسقى الويل والطل واتعدل  
ولعل فلما احللت حلوان وقد بلوت الاخوان وسبرت الفؤاد  
وخبرت ما شان وزان الفيت بما ابان السروجي يتقلب  
في قوليب التنساب ويخبط في اساليب التنساب فيدعي  
تارة ان من الاساسان ويعتري مرة الى اقبال غسان وسمر  
طورا في شعار الشعراء ويلبس حين الكبر الكبر ابيد ان مع تلك  
حالة وتبين محالتي محلي بر داءه وايت ومدا راة و  
بدلت وبلاغة رابعة وبديته مطاوعة ولاد بارعة

شنى اليها انصابه ما يستفيق غراما بها وفرط صباه  
 ولودري لكفاه مما يزوم صبابه ثم انه لبك عجاجته  
 واعتضد شكوت وثار طاهر اوتة الحارث بن  
 همام فلما استجماعة الى مخفرة ورات قاهبه لمزائلة  
 مركنة ادخل كل منهم يد في جيبه فانعم لم سجالا من سبه  
 فقال اصر هذا في نفقتك او فرقة على نفقتك فقبله  
 منهم مغضيا واثنى عليهم مشيا وحبل يودع من مشيعه  
 ليخفي عليهم مهيعه ويسراب من يتبعه لكي يحبل مربعة  
 قال الحارث بن همام فاتبعته مواريا عند عياني وقوت  
 اثره من حيث لا يولي حتى انتهى الى مغارة فانسأ بها  
 على غرارة فامهله رينا خلع نعليه وغسل رجله  
 ثم هجمت عليه فوجدته محاذيا التلميد على خبز سميد و  
 جدي حصيد وقاتلها خابية نبيذ فقلت لربا  
 هذا يكون ذاك خبرك وهذا مخبرك ففرزقة القيط  
 وكاد يميز من الغيظ ولم يترك المحلق الى حتى خفت بان  
 بسطو على فلما ان خبت ناره وتوارى اواره انشد  
 لبست الخنصرة ابعي الخبيصة وانشبت شصتي في الخنصرة  
 وضربت وعفني احبولة اربع القنص بها والقنصه  
 والجاني الدهر حتى ولجت بلطف احثنا الى على السنين

وليست  
 طرفة عين

اذا ان ارتحالك او ينقذك مالك حين تُوَقَّلُ اعمالك  
او يغني عنك ندمك اذا زلت قد ملك او يعطف  
عليك معشرتك يوم يضمك محشرتك هلا انت تحت  
محنة اهتدائك وعجبت معالجته اياك وفللت  
شبهه اعتدائك وقدعت نفسك في الكبر اعدائك  
اما الحماة ميعادك فما اعداك وبانذارك فما  
اغدارك وفي اللحد مقيلك فما قيلك والى الله مصيرك  
فمن نصرته طال ما يقظك الدهر فتناست وجذبك  
الوعظ وتجلت لك العبر فتعاميت وحصص من الخصال  
واذكر ان الموت فتناست وامكنك ان تواسي فما  
اسيت توثر فلا توحيه على ذكر تعبه وتختار قصرا  
تعليه على سر توليه وترغب عن هادته تهديده الى  
نراد تهديد وتغلبت ثوب تشبهه على ثوب التبرير  
بواقيت الصلوات اعلق بقلبك من مواقيت الصلوة  
مغالات الصدقات اثر عندك من موالات الصدقات  
وصحافه الان اشهى اليك من صحائف الاديان وبعارة  
الاقران انس لك من تلاوة القرآن تامر بالعرف وتنهيك  
حماة ونحى عن النكر ولا تتحايه وترخرج عن الظلم ثم تغش  
تخشى الناس والله احقر تخشاه ثم انشدت ربنا الطالب الدنيا

جبراني مُضغرة فطفقت اجوب طرقاتها مثل البهائم  
واحول في حوائها جولان الحائيم وارود في مصادح لمحاني  
ومسائح غداواتي وروحاني كبريا اخلق لدرى باجائي  
وابوح اليه بجائاتي اواديبا تفرج رويته غمتي وتودي  
روايته غلبي حتى اذتنى خاتمة المطاف وهدتنى  
فاتي الى الانطاف الى نادر حبيب محتو على رخام ونحيب  
فوليت غاية الجمع لا سبر مجلبة الدمع فرائتي في بؤرة  
الحلقة شخصاً شئت الحلقة عليه اهبة السياح وله  
دنة النحلة وهو يطبع الاسجاع بحجواهر لفظه ويقرع الاسماع  
بنوافير وعظرة وقد احاطت به اخلاط الزمر احاطته الهمة  
بالعم والامام بالثمر قد لفت اليه لاقتبس من فوائده والتقط  
بعض فرائد سمعته يقول حين حب في محاله وهدث  
شفاشق ارجاله اربها السادر في غلوائه السادر ثوب  
خيلائه الجامع في جلالاته الجانح في خرعبلاته الام تستر لي  
عيان وتستر مرضي نفيك وحنان تنهاهي في زهو  
ولا تنتهي عن الهواك تبارك بعصيتك مالك باصيتك  
وتجترى بقدر سيرتك على عالم سريرتك وتتوارى عن  
قريبك وانت بمراني عن رقيبك وتستغنى عن محلوك  
وما تخفى خائفة على مليك اقطن ان ستفعلي حالك

الحكيم

سمعه عن تلك الحكايات او اتم نزواتها في وقت  
من الاوقات ثم اذا كان الاعمال بالنيات ونها انغما  
للدنيات فاي حرج على من انشاء ملجأ للتبني لا للتقوية  
ونجها بها مني التهذيب لا الاكاذيب وهل هو في ذلك  
الافضل من انتدب التعليم او هدي الى الصراط مستقيم  
على انني ارضى بان اعمل الهوى فاخلص من ذلك على قلا ليا  
وبالله اعتضد فيما اعتمد واعتم مما يصم واسترشد الي  
ما يرشد فما المغرغ الا اليه ولا الاستعانة الا به ولا التو  
الامنه ولا الموئل الا هو عليه توكلت واليه انيب

والمؤمنين على ما في قوله  
والمؤمنين

نبيه الى الزمان

حدث الحارث بن همام قال لما اتعت  
غيارب الاغراب وانا اتي المدينتين عن الاقرب طوحت  
في طابع الزمن الى ضعاء اليمن فدخلتها خاوي  
الوقاض بايدي الانقراض ولا املك بلغة ولا اجل

فقدت بعد ما كان في  
الغفر والحق ما

قد يطلع في يوم لا يفرقه

فقد الزمان

في صفة من المارة ثم انزل



منه في كل فعل  
منه في كل فعل  
منه في كل فعل  
منه في كل فعل  
منه في كل فعل  
منه في كل فعل  
منه في كل فعل  
منه في كل فعل  
منه في كل فعل  
منه في كل فعل

الذي هو

وارجوان لا الوحي في المهدر الذي اوردته

والنور الذي تورده كالباحث عن حقيقته

بظلمته والجمادع بارن انفه بكفة فالحق

بالاخرين اعمال الذين ضل سعيهم في الحق

الذي اوههم بحسبون انهم يحسبون صنعاً

على اني وان اغضض لي القطن المتغاي

ونفخ عن المحب المحابي لا اكا د اخلص من

غير جاهل اوزي غير متجاهل يضع مني لهد

الوضع ويند دبان من مناهي الشرع ومن

نقد الاشياء بعين المعقول والغم النظر في

مباني الاصول نظم هذه المقامات في سلك

الافادات وسالكها مسالك الموضوعات

عن العجوات والجمادات ولم يسمع بمن ينسلك

الذي هو

في هذا الكتاب  
 من كلامه عليه السلام  
 في بيان ما  
 من كلامه عليه السلام  
 في بيان ما

في بيان ما  
 من كلامه عليه السلام

من كلامه عليه السلام

من كلامه عليه السلام

من كلامه عليه السلام

من كلامه عليه السلام

من كلامه عليه السلام

يزيد النرويجي واستعدت روايته الى الجاهات  
 بن همام البصري وما قصصنا بالاجناس فيه  
 تنشط فوارقاً شيرة وتكثر سواد طائفة ولم اورد  
 من الاشعار الاجنبية الا بيتين قد بين انشئت  
 عليهما دية المقامة الخلوانية والخرين توأمين صمتها  
 واتم انما الكرجية وما عدا ذلك فخاطري  
 بعهده ومقتض حلوه ومرة هذا مع اعتوائني  
 البديع رحمه الله سباق غايات وما حبايات  
 ان المتصدي بعدك لانشاء مقامة ولو اوتني بلاغة  
 قد امة لا يعترف الامن فضياله ولا يسري ذلك  
 المسري الابد لا الله وله در القائل حمد من رفاع  
 فلو قبل مبكها بكت صباية تسعد شفتي النفس قبل التلذ  
 ولكن بكت قبل فديج اليك بكاها فقلت الفضل للفتاح  
 اود وما يحاذ انني بت زينا اعلل من طيب الكرايا التسم  
 الى ان بكت في علي بن ابي ترجم بكاها بحسن الترم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً للدين والدنيا  
والعلماء أئمةً للدين والدنيا  
والعلماء أئمةً للدين والدنيا

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً للدين والدنيا  
والعلماء أئمةً للدين والدنيا  
والعلماء أئمةً للدين والدنيا

جالب جبل و خيل و قل ما سلم منك نار اوقار

لر عثار فلما لم يسعف بالاقالة ولا اغفى من

المقالة لبيبت دعوته تلبية المطيع وبذات

في مطاوعة جهيد المستطيع وانشأت على

من راحة جاء فطنة خادمة و يدية نائمة

سريع من ان تحتوى على امر

وفضل وورق في اللطيف وجزل و غير البيان و

ومع الاذيق و نوار و الوم و شي خباية من الدنيا

ومحاسن الكنايات و وضعت فيها من الاما

العربية و اللطائف الادبية و الاحاجي النخوة و

الفتاوى اللغوية و الرسائل المشكرة و الخطب

المحببة و المواعظ المبكية و الاضاحك الملهية

والامر اخير المسئلة مما املت جميعه عن نفسي

ابن زيد

هذا هو الذي  
كان في صدره

منه

جدير وبغد فان يجري ببعض انذية الادب  
الذي ركدت في هذا العصر رجي وخيت  
مصايحه ذكر المقامات التي ابتدعها بدع  
الزمان وعلامة ههنا ان وعز الى ابي الفتح  
الاسكندر في نشأتها وابي عيسى بن هشام  
روايتها وكلاهما مجهول لا يعرف ونكرة لا تتع  
فاشار من اشارته حكم وطاعة غنم الى ان نشأ  
مقامات ايتلوا فيها تلو البدع وان لم يدرك  
الظالع شأوا الضليغ فذاكرته بما قيل فيمن الف  
بين كلمتين وظم بيتا او بيتين واستقبلت  
من هذا المقام الذي فيه حجار الفهم ويعرط  
الوهم وليسير نحو العقل ويتبين قيمة المر  
يظفر صاحبه الى ان يكون كحاطب ليل او

منه

منه

منه

منه

منه

تَضَمُّنًا عَنْ ظِلِّكَ السَّابِغِ وَلَا تَجْعَلْنَا مَضْغَةً  
لِلْمَاضِ فَقَدْ مَدَدْنَا إِلَيْكَ يَدَ الْمَسْأَلَةِ وَ  
فَجَعَلْنَا بِالْإِسْكَانَةِ لَكَ وَالْمَسْكَنَةِ وَاسْتَفْرَلْنَا  
كَرَمَكَ الْيَوْمَ وَمَنْكَ الَّذِي عَمَّ بِضِرَاعَةِ الطَّلَعِ  
وَبِضَاعَةِ الْأَمَلِ ثُمَّ بِالتَّوَسُّلِ بِمُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْبَشَرِ  
وَالشَّفِيعِ الْمَشْفَعِ فِي الْمَحْشَرِ الَّذِي خَتَمَ بِهِ  
النَّبِيِّينَ وَأَعْلَيْتَ دَرَجَتَهُ فِي عَالَمِينَ وَ  
وَصَفَتْهُ فِي كِتَابِكَ الْمُبِينِ فَقُلْتَ وَأَنْتَ أَهْلُ  
الْقَائِلِينَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ  
اللَّهُمَّ فَصِّلْ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الْهَادِينَ وَأَصْحِبْ  
الَّذِينَ شَارُوا الدِّينَ وَاجْعَلْنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ وَ  
هَدِيهِمْ مُتَّبِعِينَ وَأَتَّقِنَا بِمُحَبَّتِهِ وَمُحَبَّتِهِمْ  
اجْمَعِينَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَبِالْأَجَلِ

القول بذكرهم في قوله فاعلموا انهم على صفاتهم

لا والله انهم على صفاتهم

جليل

جمع الخطايا  
المعان

سوق الشبهات كما تستغفر من نقل الخطايا  
الى خطط الخطيات ونستوهب منك توفيقا  
قائدا الى الرشيد وقلبا متقلبا مع الحق ولسانا  
متحليا بالصدق ونطقا مؤيدا بالحقبة وخوا  
ذائقة عن الزرع وغريزة قاهرة هوى النفس  
العذرة وبصيرة تدرك بها عرفان القدر وان  
تسعدنا بالهداية وتعضدنا بالامانة على  
الابانة وتعصمنا من الغواية في الرواية وتصورنا  
عن السفاهة في الفكاكة حتى نأمن جصائد  
الالسة ونكفي غوائل الزخرفة فلا ندر مورد  
ماثمة ولا نقف موقف مندمة ولا نزهق بعبئة  
ولا معسلة ولا نلجأ الى معذرة عن بادية اللهم  
فحق لنا هذه المنية وانلنا هذه البغية ولا

جمع الخطايا  
المعان

جمع الخطايا  
المعان

جمع الخطايا  
المعان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 اللهم اننا نحمدك على ما علمت من البيان و  
 الهمت من البيان كما نحمدك على ما اسبغت  
 من العطاء واسدلت من الغطاء ونعوذ بك  
 من شدة اللسن وفضول الهمد كما نعوذ بك  
 من معرة الكبر وفيضوح الحصر ونستكفي بك  
 الاقنيان باطراء المادح واغضاء المسامح كما  
 نستكفي بك الانتصاب البزخ الفادح وهتك  
 الفاضح ونستغفرك من سوق الشهوات الى  
 سوق

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم  
 بالصواب

الاسماء والوقوف على القصة

سوق